الاقتصاد الكلي

الأستاذ الدكتور
عبدالوهاب الأمين
جامعة البحرين

الأستاذ الدكتور
فريد بشير
جامعة الملك فيصل

ACCES

الاقتصاد الكلي

تأليف

الأستاذ الدكتور
عبدالوهاب الأمين
جامعة البحرين

الأستاذ الدكتور
فريد بشير
جامعة الملك فيصل

الطبعة الثانية
2010

صورة الغلاف من أعمال الدكتور عبدالوهاب الأمين
المستوحاة من واقع حياة الفقراء في المناطق الريفية
المحرومة من الخدمات الأساسية

4. ارتفاع معدلات البطالة 297
5. الاعتماد الكبير على الزراعة 299
6. التبعية الاقتصادية 300
7. محدودية المشاركة الجماهيرية 301
* أسئلة المراجعة 303
* الإجابات الصحيحة 336

الفصل الأول
مفاهيم اقتصادية أساسية

الفصل الأول
مفاهيم اقتصادية أساسية
Basic Economic Concepts

1. مقدمة

تعددت آراء الكتاب في تعريف علم الاقتصاد. إلا أن التعريف الذي يتفق عليه معظم الاقتصاديين هو: أنه العلم الذي يدرس السلوك البشري تجاه تلبية الحاجات البشرية غير المحدودة باستخدام المتاح من الموارد الاقتصادية النادرة. يتضح من هذا التعريف أن طبيعة المشكلة الاقتصادية التي تواجهها جميع المجتمعات، بدرجات متفاوتة، تتمثل في وجود كميات محدودة من الموارد الاقتصادية، تقابلها حاجات غير محدودة من السلع والخدمات التي يرغب أفراد المجتمع في الحصول عليها، وهذا ما يعبر عنه الاقتصاديون بمشكلة الندرة (Scarcity). لذلك، لا بد من استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة الاستغلال الأمثل من أجل إنتاج أكبر كمية ممكنة من السلع والخدمات طبقاً لنظام معين من الأولويات، تضمن الارتقاء دوماً برفاهية المجتمع.

2. الندرة والاختيار

نسمع دائماً عن ندرة (Scarcity) الموارد. فما المقصود بالموارد ولماذا هي نادرة؟ أولاً الموارد هي كل ما يستخدم في إنتاج شتى أنواع السلع والخدمات. وتقسم الموارد إلى موارد طبيعية وموارد بشرية. أما الموارد الطبيعية فتشمل كل ما تجود بها الطبيعة كالأرض وما تحمل على سطحها من غابات ومراعي وأحجار إلى آخره، وما تحويه في باطنها من مختلف المعادن ومن نفط وغاز، وما يجري على ظهرها من أنهار وبحار ومحيطات بما فيها من موارد مائية وثروات سمكية وشلالات لتوليد الكهرباء. وأما الموارد البشرية، فتتمثل في القوى العاملة، وما تملكه

من معارف ومهارات وهو ما يطلق عليه الاقتصاديون رأس المال البشري (Human Capital). وتزيد الموارد البشرية كمياً نتيجة للنمو السكاني ونوعياً عن طريق التعليم والتدريب والتقدم التقني، أي بزيادة ما تملكه من رأس مال بشري. ويعتبر الوقت كذلك من الموارد الهامة. فلو اجتمعت كل الموارد الطبيعية والبشرية لإنتاج سلعة معينة مثل القمح ما تم ذلك ما لم يكن هناك متسع من الوقت لاكتمال العملية الإنتاجية.

والندرة مقياس نسبي. فندرة الموارد لا تعني قلة الموارد وإلا لقلنا شح الموارد، بل تعني قلة الموارد المتاحة أو المعروضة بالنسبة للطلب عليها أو الحاجة إليها. فهناك ندرة في الموارد التي أشرنا إليها أعلاه ليس فقط في داخل القطر الواحد بل وعلى مستوى العالم بأسره. فالكرة الأرضية في النهاية محدودة الموارد. وما نشبت الحروب والصارعات بين دول العالم قديماً وحديثاً إلا من أجل السيطرة على المزيد من الموارد الاقتصادية. وربما كان في ذلك تفسيراً أيضاً لتنافس الأمم في عالمنا المعاصر على اكتشاف الكواكب الأخرى وإنفاق بلايين الدنانير على أبحاث الفضاء من أجل السبق والسيطرة على ما تزخر به تلك الكواكب من موارد نادرة.

فلولا ندرة الموارد ما عرف العالم أي مشكلة اقتصادية، ولتمكنت الشعوب من تحقيق كل تطلعاتها دون قيود أو حدود. ولكن في إطار محدودية الموارد على النحو الذي قدمناه وفي ظل تعدد الحاجات والرغبات كان لا بد من المفاضلة دائماً بين البدائل المتنافسة على هذه الموارد واتخاذ قرارات الاختيار. فمحدودية الدخل بالنسبة لرب الأسرة أو محدودية إيرادات الميزانية بالنسبة للدولة يحتم على متخذي القرار، رب الأسرة أو الحكومة، أن يفاضل دائماً بين الحاجات البديلة أو المتنافسة على الموارد المحدودة ليختار من بينها ما يحقق أعلى مستوى من الرفاهية في حدود الموارد المتاحة.

3. نشوء وتطور علم الاقتصاد

3-1 المدرسة الكلاسيكية

يعتبر آدم سمث (Adam Smith) من أوائل مؤسسي علم الاقتصاد الحديث، كعلم مستقل قائم بذاته، بالرغم من ظهور بعض كتابات مدرسة الفيزيوقراط (Physiocrates) أو الاقتصاديين الطبيعيين، وخاصة مقالة مؤسسها فرانسوا كيناي (Francois Quesnay)، الذي جاء بفكرة الجدول الاقتصادي (Tableau Economique) لتوضيح كيفية تداول الدخول بين طبقات المجتمع(حيث اعتبر الأرض هي المصدر الأساسي للثروة)، والتي نشرت في سنة 1758، أي قبل نشر كتاب آدم سمث: ثروة الأمم (The Wealth of Nations) في سنة 1776، والذي يعتبر اللبنة الأساسية الأولى في بناء الأسس النظرية لما اصطلح على تسميته فيما بعد بالاقتصاد الكلاسيكي (Classical Economics)، أو النظرية الاقتصادية الكلاسيكية.

وتعزى أهمية آدم سمث في تاريخ الفكر الاقتصادي إلى حقيقة أنه جاء بنظرية أعم وأشمل من جميع الكتابات والنظريات السابقة، بالرغم من أنه قد تأثر بها بدرجات متفاوتة. وقد استمرت أهمية نظرية سمث التي بنى عليها فلسفة اجتماعية واقتصادية عامة لمدة طويلة، وأعيد تأكيدها من قبل ما يعرف بالاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد (Neo-Classical Economists) خلال الفترة 1890-1920. وما زال البعض من الاقتصاديين المعاصرين في الأوساط الأكاديمية يحاولون إعادة الحياة للأسس التي استندت إليها هذه الفلسفة، بالرغم من التحديات العملية والفكرية التي تعرضت لها.

وتستند الفلسفة الاجتماعية والاقتصادية التي جاء بها سمث إلى فرضية أساسية هي أن ظواهر الثروة في المجتمع ترجع إلى أصل واحد

هو رغبة الفرد في تحسين ظروفه المعيشية. وبعبارة أخرى، أن دافع المصلحة الشخصية، أو اليد الخفية (Invisible Hand) كما أسماها آدم سمث هي المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي. وقد استخلص سمث من هذه الفرضية مبدأ تلقائية النظم الاقتصادية، الذي يستند إلى المنافسة الكاملة (Perfect Competition) التي تضمن الكفاءة في تخصيص الموارد الاقتصادية، وتحقيق التوازن بين العرض والطلب من خلال آلية السوق (Market Mechanism).

لقد استنتج سمث من تحليله هذا حول كفاءة الإنتاج والتوزيع وتحقيق التوازن الاقتصادي في السوق عدم ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلا في مجالات ثلاثة فقط هي: التشريع ووضع القوانين وضمان تطبيقها ونفاذها، وإقرار عدالة التوزيع وتوفير السلع العامة التي يحجم القطاع الخاص عن إنتاجها لصعوبة تحقيق الأرباح من إنتاجها كما سيأتي شرحه لاحقاً.

2-3 المدرسة الماركسية

لقد تعرضت الفلسفة الاقتصادية الكلاسيكية إلى انتقادات حادة خلال القرن التاسع عشر. وتعتبر النظرية التي جاء بها كارل ماركس (Karl Marx) في كتابه الشهير رأس المال (Capital) في سنة 1867 حول حتمية انهيار الرأسمالية وحلول الاشتراكية محلها من أبرز التحديات التي واجهت الفلسفة الاقتصادية الكلاسيكية.

وتستند نظرية ماركس (Marxian Theory) إلى تحليل الجوانب التكوينية والوظيفية للنظام الرأسمالي. وقد استخلص ماركس من هذا التحليل أن سيطرة رأس المال على العمل في تنظيم الإنتاج تؤدي إلى استغلال الطبقة العاملة، واستحواذ الطبقة الرأسمالية على ما أطلق عليه ماركس بفائض القيمة (Surplus Value) وهو عبارة عن الفرق بين

قيمة مساهمة العامل في الإنتاج وبين ما يحصل عليه من أجر. وتؤدي عملية الاستغلال هذه إلى زيادة حدة الصراع بين الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج (الطبقة الرأسمالية) وبين الطبقة المحرومة من وسائل الإنتاج (طبقة العمال والفلاحين) ومن ثم حدوث أزمات وفرة الإنتاج وعدم كفاية الاستهلاك، وبالتالي انهيار النظام الرأسمالي.

لقد كان تأثير ماركس في تاريخ الفكر الاقتصادي على جانب كبير من الأهمية. ويعزى ذلك إلى أنه أقام نظريته في الاشتراكية على أساس من التحليل "العلمي" للرأسمالية، وليس على أساس الأفكار الخيالية أو المثالية لمعالجة مساوئ النظام الرأسمالي، كما جاء بها عدد من الكتاب والفلاسفة (مثل روبرت أوين وسان سيمون وغيرهم) الذين أطلق على آرائهم بالاشتراكية الطوبائية (Utopian Socialism). والجدير بالملاحظة، أن نظرية ماركس هي دراسة تحليلية وتطورية للنظام الرأسمالي الذي كان قائماً في زمانه. وبعبارة أخرى، إنها لا تعتبر في الواقع دراسة تحليلية للاشتراكية، وإنما هي في جوهرها تحليل للرأسمالية ومستقبلها.

3-3 المدرسة الكينزية

لقد تعرض الاقتصاد الكلاسيكي إلى تحديات كثيرة في مجال التطبيق العملي كان من أبرزها حدوث الكساد الكبير(Great Depression) خلال الفترة 1929 – 1933، الذي أدى إلى تراجع الإنتاج العالمي وانتشار البطالة على نطاق واسع في الأقطار الرأسمالية وتعرض النظام الرأسمالي بأكمله للخطر. فظهر كتاب النظرية العامة للاقتصادي الإنكليزي المعروف جون مينارد كينز(J.M. Keynes) في سنة 1936، والذي استهدف معالجة المشكلات الاقتصادية الخطيرة التي كادت تعرض النظام الرأسمالي إلى الانهيار. وكان من أبرز المقترحات التي جاء بها كينز هو ضرورة قيام الحكومة بتبني سياسات اقتصادية مالية ونقدية لمعالجة التقلبات الاقتصادية في الأمد القصير.

لقد شاعت آراء كينز في جميع الأقطار الغربية، وخاصة في الأوساط الأكاديمية، وكانت بمثابة الثورة في الفكر الاقتصادي، ودخلت حيز التنفيذ في السياسة الاقتصادية لهذه الأقطار (بدرجات متفاوتة) واتسع نطاق استخدامها، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وحققت نتائج إيجابية ملحوظة.

4-3 المدرسة النقدية

ظهرت المدرسة النقدية في منتصف القرن الماضي بزعامة الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان (Milton Friedman)،كامتداد حديث للمدرسة الكلاسيكية. والمدرسة النقدية كما يتضح من اسمها تعتبر أن التضخم ظاهرة نقدية بالأساس، فمعدل نمو عرض النقود هو العامل المؤثر والفعال والمحدد لمعدل نمو مستوى الأسعار أي لمعدل التضخم. وقد أوضح فريدمان في نظريته أن الاقتصاد الذي يعمل عند التوظف الكامل (Full Employment) ، تتأثر متغيراته الحقيقية (الناتج الحقيقي ومعدل البطالة) بالتغير في عرض النقود فقط في المدى القصير. أما في المدى الطويل، فيكون عرض النقود محايداً في تأثيره على المتغيرات الحقيقية. كما قللت النظرية النقدية من فاعلية تدخل الحكومة في الاقتصاد عن طريق السياسة المالية، ما لم تكون مصحوبة ومدعومة بسياسة نقدية توسعية أي بزيادة في عرض النقود.

كذلك، ظهرت في أعقاب ذلك مدارس اقتصادية جديدة مثل مدرسة التوقعات الرشيدة (Rational Expectations)، ومدرسة اقتصاديات جانب العرض (Supply-Side Economics). وهكذا،يتضح أن التطور في علم الاقتصاد اتسم بالديناميكية والتجدد المستمر.

4. الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي

تتم دراسة علم الأحياء على مستويين، على مستوى الخلية النباتية أو الحيوانية كوحدة لبناء الأنسجة الحية، وعلى مستوى الجسم النباتي أو الحيواني بأكمله. كذلك يدرس علم الاقتصاد على مستويين أساسيين، على مستوى وحدة اتخاذ القرار، أي على مستوى المستهلك أو منشأة الأعمال وكيف تتفاعل هذه الوحدات في سوق كل سلعة أو خدمة فتحدد كميتها المطلوبة والمنتجة، وتحدد سعرها، وكيف تتفاعل في أسواق عناصر الإنتاج فتحدد أسعار وكميات كل عنصر من عناصر الإنتاج، ويطلق على هذا المستوى أو الفرع علم الاقتصاد الجزئي (Microeconomics). كما يدرس الاقتصاد على المستوى الكلي حيث ينصب الاهتمام بالطلب الكلي والناتج أو العرض الكلي والمستوى العام للأسعار والتضخم ومستوى العمالة والنمو الاقتصادي ويطلق على هذا الفرع علم الاقتصاد الكلي(Macroeconomics).وعادة ما يدرس الطالب مبادئ الاقتصاد الجزئي كمقدمة منطقية لدراسة مبادئ الاقتصاد الكلي. فالمتغيرات الكلية في الاقتصاد تعتمد في تفسيرها على مفاهيم جزئية كسلوك المستهلك، ومفاضلة الأفراد بين الدخل ووقت الفراغ، ومفاضلة الأفراد بين الاستهلاك الحاضر والمؤجل أي بين الاستهلاك والادخار، ونظرية المنشأة وكيفية تحديد المستوى الأمثل للإنتاج،وتحديد المزيج الأمثل لعناصر الإنتاج.

5. الاقتصاد الإيجابي والمعياري

يقوم الاقتصاديون بدورهم كعلماء في تفسير الظواهر الاقتصادية، مثل زيادة معدل التضخم التي تترتب على زيادة معدل نمو عرض النقود. ويقومون بدورهم كصناع للسياسات المناسبة لمعالجة مختلف المشكلات الاقتصادية. ولتفسير هذه الظواهر الاقتصادية، يقوم الاقتصاديون بوضع نظريات لتحليل الأحداث الاقتصادية القائمة، وجمع

البيانات وإجراء التحليلات الإحصائية والاقتصادية القياسية لاختبار ما يضعونه من نظريات تفسر مثل هذه الظواهر. ويطلق على هذا الفرع من عمل الاقتصاديين الاقتصاد الإيجابي(Positive Economics).

وفي سبيل معالجة المشكلات الاقتصادية يعمد الاقتصاديون، وبالاعتماد على ما يوفره لهم الاقتصاد الإيجابي، إلى تقديم مقترحات حول ما يجب أن يكون عليه الحال. مثل خفض معدل نمو عرض النقود لمعالجة التضخم، أو اقتراح زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بما يفوق معدل النمو السكاني لضمان التحسن المستمر في مستوى رفاه أفراد المجتمع. ويطلق على هذا الفرع الاقتصاد المعياري (Normative Economics).ويختلف هذا الفرع من الاقتصاد عن الاقتصاد الإيجابي في أن نتاجه من مقترحات حول ما يجب أن يكون عليه الحال أمر لا يمكن اختبار مدى صحته. فالاقتصاد المعياري يعتمد على أحكام ذاتية (Value Judgements)، وهو لهذا السبب غير قابل للاختبار . فالسياسة غالباً ما تأخذ في اعتبارها بعض الأحكام القيمية التي يختلف حولها الناس. فمثلاً إذا كان المطلوب تصميم سياسة لخفض التضخم فعادة ما يختلف الاقتصاديون والساسة حول الخفض الحاد والسريع لمعدل التضخم، أو الخفض التدريجي البطيء لمعدل التضخم، آخذين في الاعتبار أثر ذلك على زيادة البطالة وانخفاض الأجور الذي يصاحب هذا الإجراء. وهنا تختلف وجهات النظر فالبعض قد لا يعطي وزناً كبيراً للمعاناة التي تتعرض لها بعض الأسر بسبب ارتفاع معدل البطالة، الذي غالباً ما يصاحب الخفض السريع لمعدل التضخم، وهم لذلك يؤيدون هذه السياسة، بينما يعارضها آخرون ويعطون وزناً كبيراً للمعاناة التي يتعرض لها البعض أثناء الخفض السريع للتضخم.

6. سمات علم الاقتصاد

تختلف العلوم من حيث مصطلحاتها المستخدمة. فعلم الفيزياء يتحدث عن القوة والسرعة والكتلة والجاذبية. وعلم الزراعة يتحدث عن المحاصيل الحقلية والبستانية وعن خصوبة الأراضي وعن الآفات الزراعية وأمراض النباتات. ويتحدث علم الحاسوب عن لغات الحاسب وعن الشبكات وعن نظم المعلومات وعن الاتصالات والإنترنت. ولا يختلف علم الاقتصاد في ذلك عن باقي العلوم فله أيضا مصطلحاته الخاصة فيتحدث الاقتصاديون عن الطلب والعرض والمرونات والميزة النسبية والكفاءة والرفاهية، وهذه المصطلحات وغيرها تكون لغة علم الاقتصاد. ومن فوائد مفردات هذه اللغة أنها تسهل على المتخصصين التفاهم حول ما يدور حولهم من أنشطة ومشكلات اقتصادية وتوحد فهمهم لهذه الظواهر. ويعد تعريف الطالب بهذه اللغة واحد من أهم أهداف هذا الكتاب. حيث نأمل أن تؤهلك دراسة هذا الكتاب لفهم العديد من الظواهر الاقتصادية التي نواجهها في عالم الواقع، وأن تعينك هذه الدراسة على فهم ما ينشر من مقالات وما يذاع من أحاديث ونقاشات في التلفاز أو على مواقع الإنترنت ذات الصلة بالمشكلات الاقتصادية التي تواجهها الدول في ظل العولمة وعصر الاتصالات.

وننتقل الآن للتعرف على خصوصية المنهج العلمي المستخدم وطريقة التفكير المتبعة في مجال الاقتصاد. حيث يعتمد الاقتصاديون ذات المنهج الموضوعي المتبع في البحث العلمي في مجال العلوم التطبيقية كالأحياء والفيزياء والكيمياء. حيث يعتمد البحث على المشاهدة ووضع النظرية التي تصف الواقع من حيث العوامل المؤثرة والنتائج. وقد يبدو الأمر غريباً لغير المتخصصين في البداية ولكن دعنا فيما يلي نتناول بعض الأساليب التي يستخدم فيها الاقتصاديون المنطق العلمي في معرفة كيف يعمل الاقتصاد في قطر معين.

7. طرق البحث العلمي

عندما شاهد إسحاق نيوتن التفاحة وهي تسقط من الشجرة بدا له كأنه يرى للمرة الأولى في حياته جسم يسقط من ارتفاع إلى الأرض. ولم تكن هذه الحقيقة بطبيعة الحال وإنما كانت المرة الأولى التي يفكر في تفسير سقوط الجسم إلى الأسفل وعدم بقائها معلقة في الهواء أو انطلاقها إلى أعلى بدلاً عن ذلك. على أساس هذه المشاهدة وضع نيوتن نظريته عن الجاذبية الأرضية. ثم أثبتت الاختبارات صحة نظرية نيوتن وأنها تنطبق على جميع المواد والأجسام وليس فقط على التفاح. وما زالت نظريته هذه مقبولة وتدرس إلى يومنا هذا في فصول الفيزياء في مدارس وجامعات العالم بأسره.

هذا التلازم بين المشاهدة والنظرية قائم أيضاً في علم الاقتصاد. فقد يلاحظ أحد الاقتصاديين زيادة ملحوظة في سرعة ارتفاع الأسعار في بلد ما. فيضع هذا الاقتصادي نظرية عن التضخم. تقول بأن سبب زيادة سرعة ارتفاع الأسعار (زيادة معدل التضخم) هو إسراف الحكومة في الإصدار النقدي (طباعة نقود جديدة وطرحها للتداول). ولاختبار صحة نظريته يقوم هذا الاقتصادي بجمع بيانات عن الأسعار وكمية النقود المصدرة في عدد من الدول لقياس مدى الارتباط أو التلازم بين معدل التضخم ومعدل نمو كمية النقود. فإذا وجد أن هناك ارتباطاً قوياً بين التضخم ونمو كمية النقود كان في ذلك دليل على صحة النظرية. وإذا لم يجد أي ارتباط بين التضخم وكمية النقود كان ذلك مدعاة للشك في مصداقية نظريته. وبالرغم من التشابه في المنهج من حيث المشاهدة ووضع النظرية وجمع البيانات واختبار صحة النظرية، إلا أن الاقتصاديين يواجهون مشكلة كبيرة لا تواجه العلماء في المجالات التطبيقية. فالاقتصاديون لا يمكنهم إجراء التجارب كما يتم في معامل الفيزياء أو الكيمياء حيث يكرر الباحث التجربة عدة

مرات ليحصل على البيانات الكافية لاختبار صحة النظرية. فمن غير المعقول أن يسمح للباحث في مجال الاقتصاد بالتحكم في كمية النقود في قطر ما لعدة سنوات كي يجري تجاربه لاختبار أثر ذلك على التضخم. الاقتصاديون، كما هو الحال بالنسبة لعلماء الفلك، يعتمدون في دراستهم على ما يجود به الواقع المعاشي من بيانات أو معلومات. وللتعويض عن افتقار الاقتصاديين للتجارب المعملية فإنهم يجمعون بياناتهم من الأحداث التاريخية فيما يسمى بيانات السلاسل الزمنية (Time Series Data). ويعاب على هذه البيانات تداخل تأثيرات العديد من العوامل المتغيرة عبر الزمن. وللتخلص من أثر تلك العوامل الأخرى، التي تتغير عبر الزمن، يستعاض عن بيانات السلاسل الزمنية ببيانات تجمع في وقت واحد من عينات تمثل الأفراد أو الأسر أو المنشآت في مجتمع معين وتسمى بيانات مقطعية (Cross-Section Data).

ولو سألت باحثاً في مجال المحاصيل الزراعية عن تأثير نوع معين من السماد على إنتاجية القمح، فسيجيب عن سؤالك ولكن بعد أن يضع مجموعة من الافتراضات حول مستويات العوامل الأخرى المؤثرة في إنتاجية القمح بخلاف السماد، مثل خصوبة التربة ودرجة الحرارة ونسبة الرطوبة وكمية مياه الري وطريقته وغيرها من العوامل. فوجود هذه الافتراضات أمر ضروري لعزل تأثير العوامل الأخرى، أو استبعاد التداخل بين الكميات المختلفة من السماد والمستويات المختلفة من تلك العوامل على إنتاجية القمح. أي أن وظيفة هذه الافتراضات هي تبسيط وتسهيل فهم الواقع.

وللسبب نفسه، يستعين الاقتصاديون عند وضع نظرياتهم بفرضيات لتجريد الواقع من تعقيداته وتسهيل فهمه. فعند دراسة إمكانيات الإنتاج في اقتصاد معين يفترضون أن الاقتصاد ينتج سلعتان فقط وأن هناك كمية ثابتة من الموارد المستخدمه في الإنتاج وأن المستوى التقني

السائد ثابت لا يتغير وجميعها افتراضات غير واقعية. فالاقتصاد ينتج آلاف السلع والخدمات التي يعتمد إنتاجها على العديد من الموارد التي تتغير الكميات المتاحة منها عبر الزمن. كما أن تقنية الإنتاج متغيرة باستمرار مع التقدم التقني. غير أن هذه الفروض ضرورية لتسهيل فهم الواقع. فإذا فهمنا كيف يفاضل المجتمع بين التوليفات المختلفة من سلعتين اثنتين بما يعظم رفاهية المجتمع أمكننا فهم الكيفية التي يفاضل بها المجتمع بين آلاف السلع والخدمات ويحدد الكميات المنتجة منها والتخصيص الأمثل للموارد اللازمة لتحقيق التوليفات المختارة من السلع والخدمات بما يعظم رفاهيته. وتختلف الفروض التي يضعها الاقتصاديون بحسب السؤال الذي يرغبون في الإجابة عنه. فعند دراسة تأثير سعر السلعة على الكمية المطلوبة منها يفترض ثبات الدخل وأسعار السلع البديلة والمكملة وكذلك عدم تغير أذواق المستهلكين. أما إذا كان السؤال حول تأثير توقعات المستهلكين على الكميات المطلوبة من سلعة معينة فلابد من افتراض عدم تغير الأسعار أو الدخول أو الأذواق وغيرها من العوامل الأخرى المؤثرة في الطلب والتي يتداخل تأثيرها مع تأثير توقعات المستهلكين على الكمية المطلوبة من السلعة.

8. علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

لقد أشرنا سابقاً إلى أن علم الاقتصاد يهتم بدراسة سلوك الأفراد وكيفية إشباع حاجاتهم من السلع والخدمات المختلفة في حدود المتاح من الموارد النادرة. لذلك، فإنه علم اجتماعي يختلف عن العلوم الأخرى البحتة، باعتباره علم يتصل بسلوكيات البشر مما يصعب معه إخضاع نظرياته إلى الفحص المخبري، كما هي الحالة بالنسبة للعلوم البحتة مثل الكيمياء والفيزياء، حيث يمكن عزل المواد في المختبرات وملاحظة تأثيراتها والوصول إلى استنتاجات دقيقة. أما بالنسبة لعلم

الاقتصاد، فلا يمكن عزل السلوك الاقتصادي للأفراد ودراسته في معزل عن التأثيرات الأخرى الناتجة عن المؤثرات الاجتماعية والسياسية و الدينية.

أما فيما يتعلق بعلاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى، فالواقع أن هذه العلاقة قد تطورت بتطور فروع المعرفة الإنسانية المختلفة. فهناك علاقة مباشرة بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع. إذ لا بد من التعرف على التركيبة السكانية للمجتمع، والديانات والعادات والتقاليد الاجتماعية السائدة، والمستوى الثقافي السائد، قبل الإقدام على تقدير الطلب على السلع والخدمات أو رسم السياسات الاقتصادية الهادفة إلى زيادة النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل والثروة.

كذلك، يمكن أن نتلمس العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم السياسة وذلك من خلال العلاقة بين أهداف السياسة الاقتصادية والتوجه الفلسفي للنظام السياسي للدولة المعنية. وبعبارة أخرى، أن طبيعة السياسات المالية والتجارية والإنمائية لقطر معين تعكس فلسفة النظام السياسي لذلك القطر. كما أن العلاقات الاقتصادية بين قطر معين وبعض الأقطار الأخرى تعتمد إلى حد كبير على العلاقات السياسية التي تربط هذا القطر مع بقية الأقطار. فمن المتوقع ارتفاع حجم التبادل التجاري من استيراد وتصدير مع القطر الذي تكون العلاقات السياسية معه وطيدة. والعكس صحيح، في حالة تدهور العلاقات السياسية بين قطر وآخر، حيث سرعان ما ستنعكس الآثار السلبية لهذا التدهور على العلاقات التجارية والاقتصادية بينهما. وهناك الكثير من الأمثلة الحية في العلاقات الاقتصادية الدولية التي تدعم صحة ذلك.

هناك أيضاً علاقة بين علم الاقتصاد والتاريخ. حيث تتطلب صياغة التوقعات بالنسبة لبعض الظواهر الاقتصادية الرجوع إلى التجربة التاريخية. فالتنبؤات باحتمال حدوث ركود اقتصادي في قطر معين تعتمد على مدى القدرة على تحليل المؤشرات الرئيسة(Leading Indicators) التي تسبق حدوث ظاهرة الركود بفترة مناسبة بحيث تسمح لمتخذي القرار تغيير السياسة الاقتصادية بهدف تجنب انزلاق الاقتصاد الوطني من حالة الانتعاش إلى حالة الركود. وبعبارة أخرى، إنه من الضروري دراسة التاريخ الاقتصادي لقطر معين أو مجموعة من الأقطار من أجل تفسير الظواهر الاقتصادية واقتراح السياسات الاقتصادية المناسبة.

وأخيراً، فإن التطور الذي شهده علم الاقتصاد خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي قد جعله أكثر ارتباطاً بالرياضيات والإحصاء، حيث أصبح التعبير عن العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في مجالات الإنتاج والنمو الاقتصادي والتوزيع وغيرها يتحول من عبارات لفظية إلى صيغ رياضية، وازداد استخدام الأساليب الكمية في التحليل الاقتصادي لتحديد العلاقات بين المتغيرات. ونتيجة لتطور هذه الأساليب وتوفر البيانات الدقيقة عن الكثير من المتغيرات والظواهر الاقتصادية، بدأ الاقتصاديون بالتوسع في تطبيق الأساليب الكمية والإحصائية في دراساتهم وبحوثهم العلمية.

وبالنظر لأهمية توفر البيانات الإحصائية عن النشاطات الاقتصادية المختلفة بصورة دورية مثل الإحصاءات المتعلقة بالناتج القومي والتجارة الخارجية والأسعار والسكان والبطالة، وغيرها من البيانات اللازمة لإعداد الدراسات الاقتصادية وإجراء التنبؤات المستقبلية، أصبحت هناك أجهزة حكومية متخصصة في إصدار التقارير الشهرية والفصلية والسنوية عن النشاطات الاقتصادية المختلفة. ومن أبرز هذه الأجهزة دائرة الإحصاءات العامة والبنك المركزي.

9. أسئلة اقتصادية أساسية

يمكن حصر المشكلات التي تواجه كل الأقطار بغض النظر عن طبيعة أنظمتها الاقتصادية، في ثلاثة أسئلة أساسية وهي:

9-1 ماذا يجب أن ننتج وبأي كميات؟

يتعلق هذا السؤال مباشرة بندرة الموارد الاقتصادية، ومعايير تخصيص الموارد الاقتصادية بين استخدامات المختلفة للقطاعات الاقتصادية في المجتمع. وتتم عملية تخصيص الموارد الاقتصادية في اقتصاد حر أو ما يطلق عليه اقتصاد السوق(Market Economy)عن طريق آلية السعر. فالسلع التي يزيد الطلب عليها ترتفع أسعارها النسبية، فتؤشر للمنتجين بإمكانية تحقيق المزيد من الأرباح من إنتاجها، فيقبلون على زيادة إنتاجها، وبالتالي تحريك المزيد من الموارد تجاه هذا الفرع من الإنتاج على حساب فروع أخرى. أما في الاقتصاد المخطط مركزياً، فتتم عملية تحديد ما يجب إنتاجه وتخصيص الموارد الاقتصادية اللازمة حسب الأولويات التي تقررها الأجهزة المختصة بالتخطيط المركزي بالدولة.

9-2 ما هي الطريقة المثلى للإنتاج ؟

ينصب هذا السؤال على اختيار تقنية الإنتاج المثلى. فالسلع الزراعية مثلاً يمكن أن تنتج بزراعة مساحات صغيرة نسبياً من الأرض، مع استخدام واسع للمكننة والأسمدة الكيماوية وعدد قليلة من العمال أو بما يعرف بالزراعة الكثيفة (Intensive Agriculture).أو بزراعة مساحات شاسعة من الأراضي واستخدام كميات قليلة من المكائن الزراعية والأسمدة وأعداداً كبيرة من العمال، أو بما يعرف بالزراعة الواسعة (Extensive Agriculture).

وبعبارة أخرى، يمكن استخدام إحدى الطريقتين لإنتاج كمية معينة من السلع الزراعية. وذلك إما باستخدام أعداد كبيرة من العمال وكميات قليلة من رأس المال (آلات ومعدات). وهو ما يعرف بأسلوب العمل الكثيف (Labor-Intensive)،أو باستخدام رأس المال بكميات كبيرة مع أعداد قليلة من العمال،أي بما يعرف بأسلوب رأس المال الكثيف (Capital-Intensive). ويعتمد استخدام طريقة معينة دون أخرى على التكاليف النسبية لعوامل الإنتاج، وذلك بهدف تحقيق أقصى المنافع الممكنة بأقل التكاليف، أو تعظيم أرباح المنتجين.

3-9 كيف يتم توزيع الإنتاج ؟

يتصل هذا السؤال بمدى عدالة توزيع الدخل الحقيقي، الذي يعتبر مؤشراً لما يتمتع به أفراد المجتمع من رفاهية. فآلية السوق الحر تأمن تحقيق الكفاءة في استغلال الموارد أي الكفاءة الإنتاجية، لكنها لا تضمن تحقيق التوزيع العادل للدخل الحقيقي.لذلك كان توزيع الناتج القومي الحقيقي(National Product) بين أفراد المجتمع يعتبر من القضايا الهامة في السياسة الاقتصادية. ولعل أحد أسباب أهمية دراسة هذا الجانب من المشكلات الاقتصادية هو علاقته بمدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بهدف تحقيق عدالة توزيع الدخل الحقيقي بين أفراد المجتمع. وتدخل الحكومات في الاقتصاد من خلال العديد من البرامج والسياسات، مثل برامج للخدمات العامة، كبرامج الضمان الاجتماعي(Social Security Programs) وتشريعات الحد الأدنى للأجور(Minimum-Wage Legislation)،والسياسات الضريبية وبرامج الرعاية الاجتماعية ودعم أسعار السلع والخدمات الأساسية، ودعم دخول الأسر الفقيرة. ومن الجدير بالملاحظة،أن مبررات اللجوء إلى مثل هذه السياسات من جانب الحكومات في كثير من الأقطار، وخاصة الأقطار النامية، قد أصبحت من القضايا المثيرة للجدل.

10. الموارد الاقتصادية

يقصد بالموارد الاقتصادية (Economic Resources) الموارد المادية والبشرية من الناحيتين الكمية والنوعية المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات. وتعرف على هذه الموارد فنياً بالمدخلات (Inputs)، أو بعوامل الإنتاج (Factors of Production)، وتضم أربعة عناصر أساسية هي:

10-1 العمل

يعبر عنصر العمل (Labor) عن أعداد جميع أفراد المجتمع من القادرين والراغبين في العمل، وما يملكونه من معارف ومهارات أو ما يعرف برأس المال البشري. ويختلف عنصر العمل من حيث درجة المهارة والتأهيل. فهناك العامل غير الماهر، الذي يعتمد في عمله بدرجة كبيرة على الجهد العضلي، مثل عمال النظافة والحمالين. وهناك العامل الماهر، الذي يعتمد في عمله أساساً على مهاراته الفنية وقدراته الفكرية. وتشمل هذه الفئة بصفة عامة أساتذة الجامعات والمعلمون والأطباء والمهندسون والمحامون وغيرهم. وكذلك الحرفيون والمهنيون، مثل عمال البناء والسباكة والكهرباء والصيانة. وعموما يمكن تنمية رأس المال البشري عن طريق التعليم والتدريب.

والجدير بالملاحظة، أن الكفاءات عالية المهارة والخبرة من العلماء والباحثين أصبحت تشكل أهمية متزايدة في تقدم المجتمعات وتطورها. فأصبح رأس المال البشري أكثر أهمية من رأس المال المادي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

10-2 الأرض

يقصد بالأرض (Land) جميع الموارد الطبيعية، سواء تواجدت على سطح الأرض أو في باطنها، كالأنهار والغابات والمعادن والنفط والغاز

والمياه الجوفية وغير ذلك من الموارد. و يعتمد استغلال هذه الموارد الطبيعية لا على كمياتها المتاحة فحسب بل على نوعية المتاح منها. فوجود مساحات شاسعة من الأراضي غير الصالحة للزراعة، أو وجود أراضٍ صالحة للزراعة مع عدم توفر كميات كافية من المياه العذبة، يجعل من الصعب استغلال هذه الأراضي في الزراعة. والعكس صحيح، فيما إذا توفرت الأراضي الصالحة للزراعة مع توفر المياه العذبة أيضاً، حيث سيصبح بالإمكان استغلال هذه الأراضي في مجال زيادة الإنتاج الزراعي.

10-3 رأس المال

رأس المال (Capital) أو السلع الاستثمارية (Investment Goods) هي سلع من صنع البشر، تم إنتاجها لا للاستهلاك وإنما كي تستخدم في إنتاج سلع أخرى. ويتمثل رأس المال في الآلات والمعدات والأدوات والمخزون من السلع نصف المصنعة، وكذلك الأبنية والمنشآت من طرق وجسور وسدود ومطارات وموانئ ووسائل للنقل. وتختلف السلع الاستثمارية عن السلع الاستهلاكية (Consumer Goods) من حيث أن هذه الأخيرة تلبي حاجات المستهلكين بصورة مباشرة، بينما السلع الاستثمارية تلبي هذه الحاجات بصورة غير مباشرة. كذلك، لا بد من التمييز بين مفهوم رأس المال الحقيقي، الذي يعتبر مورداً اقتصادياً يسهم بخدماته في الإنتاج، وبين النقود التي لا تعتبر من الموارد الاقتصادية بل هي مورد مالي (Financial Resource) غير حقيقي لا يستخدم في الإنتاج، بل يستخدم في تمويل شراء الموارد الاقتصادية التي تسهم وتشارك في الإنتاج.

10-4 التنظيم

بدأ دور القدرات التنظيمية في العملية الإنتاجية يكتسب أهمية خاصة منذ انبثاق الثورة الصناعية في أوربا في القرن الثامن عشر،

حيث أعتبر التنظيم (Entrepreneurship) كعنصر منفصل عن عنصر العمل، وذلك بسبب زيادة الحاجة لشخص أو مجموعة أشخاص للقيام بالمهام التالية:

أولاً: أخذ المبادرة بتنظيم العملية الإنتاجية باستخدام عوامل الإنتاج وهي العمل والأرض ورأس المال، لإنتاج السلع والخدمات المطلوبة بما يضمن تحقيق نسبة مقبولة من الأرباح.

ثانياً: اتخاذ القرارات غير التقليدية لتحديد نوعية وكمية السلع المطلوب إنتاجها ومعالجة المشكلات التي قد تنشأ خلال عمليات الإنتاج والتوزيع.

ثالثاً: ابتكار أساليب وطرق جديدة لتحسين الإنتاج وتقليل التكاليف، وإنتاج سلع جديدة، وابتكار أساليب جديدة في المجالات التنظيمية والتسويقية. ومن الجدير الملاحظة، أن الابتكارات (Innovations) لا تقتصر على المشروعات الصناعية، وإنما تشمل أيضاً المشروعات في جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى الإنتاجية والخدمية.

رابعاً: تحمل المخاطرة (Risk) حيث لا توجد في اقتصاد السوق أي ضمانات لتحقيق الأرباح بصورة دائمة، فقد تؤدي بعض القرارات إلى حدوث خسائر كبيرة، واحتمال إفلاس المشروع وخروجه من السوق.

11. السياسة الاقتصادية

يقصد بالسياسة الاقتصادية مجموعة الأدوات الاقتصادية التي تستخدمها الحكومة، كالضرائب والإنفاق والإعانات، للتأثير على الاقتصاد لتحقيق أهداف معينة. لذلك، فإنها تتضمن اجتهادات وأحكام قيمية، أي أنها تتعلق بالمسائل الخاصة «بما يجب أن يكون» «وما لا يجب أ ن يكون». والسياسة الاقتصادية هي محصلة تفاعل مجموعة من العناصر هي: الحقائق الاقتصادية، التحليل الاقتصادي، الاجتهاد الشخصي، وأخيراً، الأساس النظري للمشكلة موضوع

الدراسة. والجدير بالملاحظة، أن الاختلافات في وجهات النظر بين الاقتصاديين ليست هي في الواقع اختلافات حول صحة المبادئ الاقتصادية، وإنما اختلافات تتعلق بالأهداف الاقتصادية، أو بالوسائل الملائمة لتحقيق تلك الأهداف.

يتضح مما تقدم، أن فهم طبيعة السياسة الاقتصادية وأهميتها كمصدر للحوار أو الجدل بين الاقتصاديين يمكننا من بحث العلاقة بين التحليل الاقتصادي والسياسة الاقتصادية. فمن وجهة النظر الموضوعية، يعتبر التحليل الاقتصادي والسياسة الاقتصادية من المظاهر المستقلة المنفصلة في الاقتصاد والتي لا يمكن مزجها. وتؤكد وجهة النظر هذه أن الاقتصاد هو علم «إيجابي»(Positive Economics)،أي أنه يتعلق بوصف الاقتصاد كما هو، أي أنه مستقل تماماً عن أي أحكام أو اجتهادات ذاتية، أو ما عرف بالاقتصاد المعياري(Normative Economics)،الذي يهتم بالأهداف التي تسعى السياسة الاقتصادية الحكومية إلى تحقيقها. ويعتقد دعاة التحليل الموضوعي بأن من الواجب على الاقتصادي، الذي يهتم بالإبقاء على موضوعيته العلمية، أن يركز اهتمامه على تحليل العلاقات المهمة بين المتغيرات الاقتصادية، وأن يبقى محايداً بصورة تامة فيما يتعلق بأهداف المجتمع، وما تقوم عليه من احكام قيمية لمتخذي القرار السياسي.

ويبدو أنه من المشكوك فيه قبول وجهة النظر هذه من قبل معظم الاقتصاديين في الوقت الحاضر. فلا يمكن عزل القيم عن التحليل، وذلك لأن الاقتصاد هو علم اجتماعي وأن أهمية العلوم الاجتماعية تتوقف على مدى مساهمتها في حل المشكلات الحقيقية. وإذا صح هذا الرأي، فمعنى هذا أن من الصعب على الاقتصاديين تجنب تحديد موقفهم والإسهام بشكل محدد في التأثير في أهداف المجتمع وهم جزء منه.

ولعل الاعتراض الأساسي على وجهة النظر «التحليلية»أو «الموضوعية» البحتة في الاقتصاد هو أن الأحكام الذاتية تعتبر جزءاً مكملاً لعملية

التحليل الاقتصادي، وقد يكون من غير المجدي النظر إلى الاقتصاد باعتباره علماً منفصلاً تماماً عن كل الاعتبارات والقيم الفلسفية. وقد عبر الاقتصادي المعروف كينيث بولدنك (Boulding) عن ذلك بقوله" لابد لنا أن نقر بأن الحقائق والمثل متلازمة فيما بينها، فالذي نعرفه يؤثر على مشاعرنا وما نشعر به يؤثر على معرفتنا».

1-11 شمولية قرارات السياسات الاقتصادية

من المعروف أن جميع الحكومات لها سياسات اقتصادية معينة. فقد تتبنى بعض الحكومات اتباع سياسة عدم التدخل في الحياة الاقتصادية، في حين تلجأ بعض الحكومات الأخرى إلى اتباع سياسة التدخل بدرجة كبيرة بالنسبة لكل مظهر من مظاهر الحياة الاقتصادية. والمهم هنا أنه سواء تدخلت الحكومة أم لم تتدخل في سير الاقتصاد فإن مجرد اتخاذ موقف معين هو في حد ذاته سياسة اقتصادية. ففي المجتمعات الديمقراطية تقرر السياسات عن طريق إجراءات تحدد استناداً إلى أسس وقواعد ترضى عنها الأغلبية. أما في المجتمعات الديكتاتورية فتتخذ القرارات الاقتصادية في أغلب الأحيان من قبل أفراد قلائل في الدولة، بينما تحسم الكثير من القرارات الاقتصادية في اقتصاد السوق عبر آلية العرض والطلب. فالأسعار تحددها الدولة في الاقتصاد المخطط مركزياً، بينما يترك لقوى السوق تحديدها في الاقتصاد الحر.

2-11 العلاقة بين الأهداف والوسائل

تتميز كل سياسة اقتصادية بمظهرين هما: الأهداف المرغوب تحقيقها والوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق تلك الأهداف. فمن الأهداف العامة لأي اقتصاد تحقيق النمو الاقتصادي، وعدالة توزيع الدخل والثروة، والاستقرار الاقتصادي مع الاحتفاظ بمعدل منخفض للبطالة. إلا أن تحقيق أحد هذه الأهداف يتوقف على مدى تحقيق بعض الأهداف الأخرى، فمثلاً، إن تحقيق هدف عدالة التوزيع يعتمد إلى حد كبير على مدى التقدم الاقتصادي الذي قطعه ذلك البلد.وتبرز أهمية هذه الناحية

بشكل خاص بالنسبة للأقطار المتطورة حيث يتطلب تحقيق مبدأ عدالة التوزيع توفير فرص عادلة للتعليم والتدريب، وفرص عمل لأكبر عدد ممكن من العاطلين، وتوسيع نطاق خدمات الرعاية الاجتماعية، وتحديد الحد الأدنى للأجور وساعات العمل ...الخ.كذلك الحال بالنسبة للتقدم الاقتصادي، فمن وسائل زيادة معدل النمو الاقتصادي تشجيع الاستثمارات باتباع سياسة ضريبية تهدف إلى توفير الحوافز اللازمة لتشجيع الاستثمار، خاصة بالنسبة للاقتصادات المختلطة، أو تحديد دور الاستثمار الخاص بالنسبة لبعض قطاعات الاقتصاد، وبخاصة القطاع الصناعي، وذلك لتجنب الازدواجية بين مشروعات القطاع الخاص والقطاع العام. إلا أنه لا توجد سياسة اقتصادية معينة بإمكانها تحقيق كل أهداف السياسة العامة، ومن هنا يبرز دور الاقتصادي في تحليل مدى أهمية أي سياسة اقتصادية ومساهمتها في تحقيق تلك الأهداف والنتائج المحتملة لمثل هذه السياسة.

الفصل الثاني
المشكلة الاقتصادية

الفصل الثاني
المشكلة الاقتصادية
The Economic Problem

1. مقدمة

لقد أشرنا في الفصل الأول إلى مشكلة الندرة التي تتمثل في الموارد الاقتصادية المحدودة من جهة، والحاجات البشرية غير المحدودة من السلع والخدمات من جهة أخرى.لذلك، كان لا بد للمجتمع من المفاضلة بين البدائل من السلع الواجب إنتاجها، واتخاذ قرار الاختيار كأمر حتمي في مواجهة مشكلة الندرة. وقد استعان الاقتصاديون بأداة تحليلية بسيطة لعرض عملية الاختيار بين البدائل المختلفة في الإنتاج.وتعرف هذه الأداة التحليلية بنموذج منحنى إمكانيات الإنتاج (Production Possibilities Curve) أحد أبسط وأقوى النماذج الاقتصادية، وهو محور اهتمامنا في هذا الفصل.

2. تكلفة الاختيار

إن معرفة الخيارات أو البدائل المتاحة أمر ضروري لاتخاذ القرار السليم، لكنه غير كاف بحد ذاته ما لم يكن مقرونا بمعلومات واضحة عن التكلفة الحقيقية التي تترتب على اتخاذ قرار معين أو خيار أحد البدائل، وذلك حتى تتم مقارنة هذه التكلفة بالمنافع التي يمكن إحرازها باتخاذ القرار الخاص بالاختيار. وفي ظل ندرة الموارد نجد أن التكلفة الحقيقية لاختيار أحد البدائل (أ) مثلاً هي مقدار ما يضحي به من البديل الآخر (ب) في سبيل الحصول على البديل الأول. ويعبر الاقتصاديون عن التكلفة الحقيقية لاختيار أحد البدائل بتكلفة الفرصة البديلة (Opportunity Cost) ويعني هذا المصطلح في حالة المفاضلة بين الاستخدامات البديلة لأحد الموارد

بالعائد الذي يمكن الحصول عليه من استغلال المورد المتاح في أفضل الاستخدامات البديلة. فتكلفة الفرصة البديلة لزراعة فدان من القمح مثلاً تقاس بالعائد أو الربح الذي يمكن تحقيقه إذا ما استغلت الأرض في أفضل الاستخدامات البديلة.

والطالب يفاضل ليلة الاختبار النهائي بين استغلال مورد الوقت لمراجعة مادة الاقتصاد أو لمراجعة مادة الرياضيات. وكل ساعة يقضيها في مراجعة مادة الاقتصاد، تكلفه التضحية بساعة كان بإمكانه استغلالها في مراجعة مادة الرياضيات، إذا كان ذلك هو أفضل استخدام بديل لوقته. كذلك فإن إدراك الطالب لتكلفة الفرصة البديلة للوقت في ليلة الاختبار غالباً ما تمنعه مثلاً من قضاء بعض الوقت في متابعة مباراة لكرة القدم على التلفاز، بالمنطق نفسه، يفاضل رب الأسرة بين الاستخدامات البديلة لدخله ويعلم أن اختياره شراء سيارة جديدة يكلفه التضحية بالسفر لقضاء الإجازة الصيفية بالخارج. وبسبب تكلفة الفرصة البديلة للوقت يفاضل الناس بين وسائل المواصلات السريعة مثل الطائرة وبين السفر بالسيارة أو بالقطار.

ونلاحظ في الحياة العملية بعض الأمثلة التي تؤكد على أن تكلفة الفرصة البديلة مفهوم شائع بين الناس ويؤثر في سلوكهم في العديد من المواقف التي تحتاج المفاضلة والاختيار بين البدائل. فالعيادات الخاصة للأطباء في بعض الدول يعلنون عن أجر مرتفع للمرضى المتعجلين، أي الذين لا يرغبون في انتظار دورهم. لو استوي الجميع من حيث حالاتهم الصحية وفي ضوء ما قدمناه عن تكلفة الفرصة البديلة للوقت ما هو في رأيك سبب استعجال البعض وعدم رغبتهم في الانتظار حتى ولو اقتضى الأمر دفع أجر أعلى لمقابلة الطبيب؟.

3. قاعدة الاختيار

يعتمد اتخاذ قرار الاختيار بين البدائل على مقارنة المنافع الحدية أو الإضافية (Marginal Benefit) المتوقعة من اتخاذ قرار الاختيار بالتكلفة الحدية أو التضحية الحدية (Marginal Cost) المترتبة على ذلك. والقاعدة في هذه الحالة أن يتخذ القرار باختيار التوسع في نشاط معين فقط إذا كانت المنافع الحدية المتوقعة أكبر من التكاليف الحدية المتوقعة، والتوقف عن التوسع في أي نشاط متى ما تعادلت المنفعة الحدية المتوقعة مع التكلفة الحدية.

فاتخاذ قرار مثلاً بشأن منح المزيد من التراخيص بإنشاء مصانع للكيماويات بجوار منطقة سكنية، يقتضي مقارنة المنافع التي يتوقعها المجتمع من إنتاج هذا المصنع أي المنفعة الحدية، بالتكاليف الحدية الحقيقية لإنشاء المصنع بما في ذلك من أضرار بيئية متوقعة. ويرخص للمصنع ويعتبر مشروعاً مجدياً فقط إذا كانت المنافع الإضافية المتوقعة أكبر من تلك التكاليف الإضافية.

فالأفراد يستجيبون للحوافز (المنافع) لأنها تحسن من رفاهيتهم، وتردعهم الأضرار (التكاليف) لأنها تؤثر سلباً على رفاهيتهم. لذا فإن أي تغيير في المنافع أو التكاليف المرتبطة ببديل معين لابد أن تؤثر على قرارات أفراد المجتمع واختياراتهم. فالمستهلك على سبيل المثال، يرغب في زيادة استهلاكه من الأسماك فقط إذا انخفض سعر السمك بالنسبة لأسعار باقي اللحوم، ويقلل المستهلك من الكمية التي يطلبها من الأسماك إذا ما ارتفعت أسعارها بالنسبة لأسعار باقي اللحوم. فالمستهلك مستعد لشراء المزيد من أي سلعة إذا كانت المنفعة التي يحصل عليها من استهلاك وحدة إضافية منها أكبر من التكلفة الحدية التي يتحملها ممثلة في التضحية بقدر من السلع الأخرى التي كان بإمكانه شرائها كبدائل بالمبلغ ذاته. إذاً فكلما زاد

سعر سلعة ما توقعنا أن تقل الكمية المطلوبة منها، وكلما انخفض سعر هذه السلعة توقعنا زيادة الكميات المطلوبة منها، عندما تكون باقي العوامل ثابتة وهي نتيجة هامة سنعود إليها فيما بعد عند دراسة الطلب.

وتعتبر هذه الحقيقة عن سلوك الأفراد تجاه التغير في أسعار السلع على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لواضعي السياسة الاقتصادية. فالسياسة الاقتصادية عادة ما تغير من التكاليف أو المنافع بقصد دفع الأفراد باتجاه خيار معين أو ردعهم عن خيارات أخرى. فالقوانين وحدها قد لا تحقق الهدف في حالات كثيرة، فنقول لندع العوامل الاقتصادية تعمل وتغير سلوك الأفراد، وهذا ما وصفناه باستخدام السياسات الاقتصادية. فبالرغم من لافتات منع التدخين المنتشرة في جميع الأماكن العامة، وربما التحذيرات من التبعات القانونية أو العقوبات، فمازال الكثير من المدخنين لا يلقون بالاً لكل ذلك، فهم يغلبون منافعهم الشخصية من التدخين على التكاليف المتوقعة لمخالفتهم القانون وإلحاق الضرر الصحي بغير المدخنين. أما إذا ما وضعت ضريبة مبيعات على أسعار السجائر، وبقدر مؤثر، فالنتيجة الحتمية هي نقص الطلب على السجائر وانخفاض استهلاكها في جميع الأماكن العامة والخاصة. كذلك فإن حملات ترشيد استهلاك المياه لا تجد أذن صاغية أو استجابة ملموسة ما لم تدعمها سياسة سعرية للمياه تهدف إلى حمل أفراد المجتمع على خفض استهلاكهم من المياه. والسياسة المطبقة في العديد من الدول هي سياسة الشرائح السعرية التي تزيد فيها تسعيرة المياه مع زيادة الكمية المستهلكة، مما يدفع الناس إلى ترشيد استهلاكهم للاستفادة من الأسعار المنخفضة أو لتفادي دفع الأسعار المرتفعة، وذلك عن طريق الاقتصاد في استخدام المياه في غسيل السيارات أو في ري الحدائق المنزلية، وكذلك عن طريق استخدام أساليب الري الأكثر كفاءة للزراعة

وربما البحث عن محاصيل ونباتات الزينة الصحراوية أو تلك التي يمكن ريها بالمياه المالحة.

4. منحنى إمكانيات الإنتاج

يعتبر منحنى إمكانيات الإنتاج (Production Possibilities Curve) أو حدود إمكانيات الإنتاج، من أبسط وأهم النماذج الاقتصادية التي يستخدمها الاقتصاديون لتبسيط شرح وتفهم الكيفية التي تتم بها المفاضلة والاختيار بين بدائل الإنتاج المتنافسة على الموارد النادرة. ينتج الاقتصاد آلاف السلع والخدمات التي تتنافس في إنتاجها على العديد من الموارد النادرة. وبسبب ندرة الموارد أي محدوديتها بالنسبة للطلب عليها، فإن زيادة الإنتاج في أي فرع من فروع الإنتاج إنما يتم على حسب النقص في إنتاج بعض الفروع الأخرى. ويمكن التعبير عن ذلك باستخدام النماذج الرياضية أو البيانية، لكننا هنا وفي هذا المقرر نكتفي بتقديم الأخيرة لبساطتها وسهولة فهمها. ولكن ما الغرض من استخدام هذه النماذج المبسطة ؟ الغرض من هذا هو إعطاء الدارس على هذا المستوى الأولي فكرة مبسطة لما يتم في عالم الواقع. ويستعين الاقتصاديون عموماً بالنماذج الاقتصادية المبسطة لفهم كيفية عمل الاقتصاد. ويتكون النموذج الاقتصادي عادة من رسوم بيانية أو معادلات رياضية تصور أو تصف العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية. وحتى يأتي النموذج مبسطاً، عادة ما تصحبه مجموعة من الفروض بهدف استبعاد بعض تعقيدات عالم الواقع، حتى يؤدي النموذج دوره في نقل صورة سهلة الفهم عن طبيعة العلاقات الاقتصادية. وفيما يلي الفرضيات الأساسية لنموذج منحنى إمكانيات الإنتاج:

- الاقتصاد ينتج سلعتين فقط، الغذاء والكساء.
- يوجد عدد ثابت من العمال وهو المورد الوحيد اللازم للإنتاج.

- المستوى التقني ثابتاً لا يتغير، أي ليس هناك أي تطور تقني.
- يستخدم مورد العمل استخداماً كاملاً وكفء في الإنتاج.

لتوضيح إمكانيات الإنتاج في هذا الاقتصاد بيانياً دعنا نقيس الإنتاج من الغذاء (F) على المحور الأفقي والإنتاج من الكساء (C) على المحور الرأسي في الشكل أدناه.

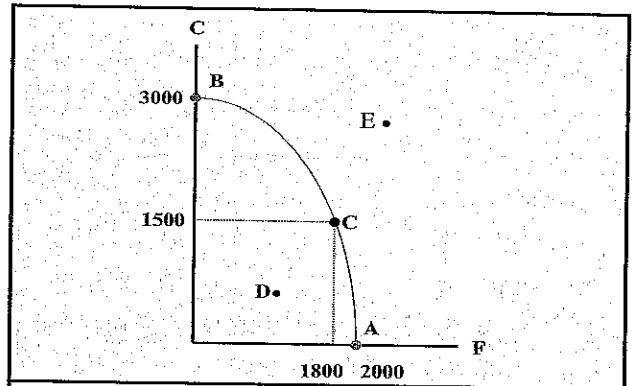

الشكل (2-1): منحنى إمكانيات الإنتاج، يوضح مستويات الإنتاج الممكن والكفء مثل C، والإنتاج الممكن وغير الكفء مثل D ومستوى الإنتاج غير الممكن مثل النقطة E.

النقطة (A) تمثل أقصى إنتاج ممكن إذا ما قرر المجتمع استغلال القدر المتاح من عنصر العمل بأكمله في إنتاج الغذاء ولا شئ من الكساء. والنقطة (B) تمثل أقصى إنتاج ممكن من الكساء إذا ما تم استغلال مورد العمل المتاح بأكمله في إنتاج الكساء ولا شيء من الغذاء. والنقاط على طول منحنى إمكانيات الإنتاج (AB) تشير إلى التوليفات المختلفة لأقصى ما يمكن إنتاجه من سلعتي الغذاء والكساء عندما يستغل مورد العمل جزئياً في إنتاج الغذاء ويستغل الجزء المتبقي منه في إنتاج الكساء. والنقاط الواقعة على طول منحنى إمكانيات الإنتاج مثل النقطة (C) تشير إلى أقصى إنتاج ممكن من الغذاء وهو 1800 وحدة. إذا قرر

المجتمع إنتاج 1500 وحدة من الكساء، وعند هذه النقطة تتحقق الكفاءة في الإنتاج، والكفاءة في استغلال مورد العمل. والدليل على تحقق الكفاءة عند النقطة (C) وأي نقطة أخرى على طول المنحنى، أن المجتمع يحصل على أقصى إنتاج من السلعتين من قدر ثابت من مورد العمل. وبطريقة أخرى يمكن القول أن الدليل على تحقق الكفاءة في الإنتاج، أن المجتمع في هذه الحالة غير قادر على إعادة تخصيص مورد العمل ليحصل على إنتاج أكبر من أحد السلعتين، إلا إذا تم ذلك على حساب خفض إنتاج السلعة الأخرى.أي لا يمكن زيادة الإنتاج من السلعتين معاً أو من سلعة واحدة دون نقص في الكمية المنتجة من السلعة الأخرى. ولكن النقاط الواقعة بين نقطة الأصل ومنحنى إمكانيات الإنتاج مثل النقطة (D)، فتشير إلى توليفة إنتاجية ممكنة من السلعتين لا تحقق الكفاءة في الإنتاج. فعند (D)، هناك إما وحدات عاطلة من مورد العمل، أو أنها مستغلة بالكامل ولكن بطريقة غير كفؤة. ويمكن عند النقطة (D)، عن طريق الاستغلال الكامل لعنصر العمل أو رفع كفاءته الإنتاجية، زيادة الإنتاج من السلعتين في آن واحد أو زيادة الإنتاج من إحدى السلعتين دون خفض الإنتاج من السلعة الأخرى. أما النقاط الواقعة خارج منحنى إمكانيات الإنتاج مثل النقطة (E) فتشير إلى مستويات من الإنتاج لا يمكن لهذا الاقتصاد تحقيقها، في ظل فرضية ثبات مورد العمل وثبات المستوى التقني.

وكما يلاحظ من الشكل فإن منحنى إمكانيات الإنتاج له انحدار سالب مما يدل على أن العلاقة عكسية بين إنتاج السلعتين. فزيادة إنتاج الغذاء لا تتم إلا بخفض إنتاج الكساء. فهل تعرف لماذا ؟ لأن النقاط على طول المنحنى نقاط كفاءة في الإنتاج فلا يمكن من قدر ثابت من الموارد زيادة إنتاج إحدى السلعتين إلا بسحب قدراً من الموارد المستغلة في إنتاج السلعة الأخرى فينخفض إنتاجها.

وقد تتساءل عن سبب تحدب منحنى إمكانيات الإنتاج على هذا النحو، ولماذا لا يكون خطاً مستقيماً أو مقعراً إلى نقطة الأصل؟ ولفهم سبب تحدب المنحنى دعنا نبدأ عند النقطة (B).حيث يستخدم المجتمع كل موارده في إنتاج الحد الأقصى من الكساء دون أي إنتاج من الغذاء. ولنفرض أن المجتمع قرر أن يبدأ في إنتاج الغذاء بوحدة واحدة، فإن التكلفة الحقيقية، أو تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج هذه الوحدة هي مقدار النقص في إنتاج الكساء. فالتكلفة الحقيقية هي التضحية التي يتحملها المجتمع في سبيل زيادة إنتاج الغذاء بوحدة واحدة. وبإمكانك قياس ذلك على الشكل(2-1) بمقدار النقص في إنتاج الكساء اللازم لتحويل الموارد لإنتاج وحدة من الغذاء. ولو استمريت في هذه التجربة ستجد أن تكلفة الوحدات المتتالية من الغذاء تتزايد مع استمرار التوسع في إنتاج الغذاء. ولكن لماذا تتزايد تكلفة الوحدة الإضافية من الغذاء. نجيبك عن هذا السؤال بسؤال يعينك على الفهم. إذا افترضنا أن بعض العمال في هذا المجتمع متخصصون في إنتاج الغذاء والبعض متخصصون في إنتاج الكساء، وأنهم يعملون جميعاً في إنتاج الكساء عند النقطة (B).الآن إذا أردنا سحب بعض العمال من إنتاج الكساء (من مصانع النسيج) للعمل في إنتاج الغذاء (في المزارع) هل نبدأ بسحب أفضل النساجين في البداية أم نبدأ بأقلهم مهارة؟ وكيف تكون التضحية بإنتاج الكساء كبيرة أم صغيرة في البداية؟ ولكن كلما توسعنا في إنتاج الغذاء كلما اضطررنا إلى سحب عمال أكثر مهارة في إنتاج الكساء، وبالتالي يزداد النقص في إنتاج الكساء مع زيادة إنتاج الغذاء، أي تزداد تكلفة إنتاج الوحدات المتتالية من الغذاء كلما توسعنا في الإنتاج.

من المبادئ التي ناقشناها في بداية هذا الفصل مبدأ تكلفة الاختيار أي أن لكل قرار نتخذه تكلفة معينة. وهنا على منحنى إمكانيات الإنتاج

إذا بدأنا باقتصاد عند النقطة (A) ينتج 2,000 وحدة من الغذاء ولا شئ من الكساء واختار المجتمع أن يتوسع في إنتاج الكساء فإن تحقق الكفاءة في الإنتاج عند النقطة (A) يعني أن من غير الممكن زيادة إنتاج الكساء إلا على حساب النقص في إنتاج الغذاء، وذلك لأن مورد العمل مستغل بالكامل عند (A) في إنتاج الغذاء. ولزيادة إنتاج الكساء لابد من تحويل بعض العمال من إنتاج الغذاء إلى إنتاج الكساء،وعلى الرسم نجد أن زيادة إنتاج الكساء إلى 1,500وحدة قد تحقق بنقص إنتاج الغذاء إلى 1,800 وحدة.أي أن 1,500 وحدة إضافية في إنتاج الكساء كلفت المجتمع 200 وحدة من الغذاء، وهذه هي التكلفة الحقيقية أو تكلفة الفرصة البديلة لاستغلال الموارد.

ويمكن توضيح مفهوم تكلفة الفرصة البديلة كذلك باستخدام جدول إمكانيات الإنتاج (2-1) التالي،الذي يضم بيانات افتراضية عن الخيارات المتاحة لإنتاج توليفات مختلفة من المدارس والمساكن التي يمكن للحكومة تشييدها في سنة معينة من بند محدد من بنود الإنفاق في الميزانية، أي تخصيصات ثابتة من الموارد، وبافتراض ثبات المستوى التقني.

جدول (2-1): إمكانيات الإنتاج البديلة بآلاف الوحدات وحدة

الخيارات	عدد المدارس	عدد المساكن
أ	0	10
ب	1	9
ج	2	7
د	3	4
م	4	0

يتضح من الجدول السابق، أن هناك عدة خيارات أو بدائل لإنتاج توليفات

مختلفة من المدارس والمساكن. فالانتقال مثلا من نقطة (أ) إلى كل من النقاط (ب) و(ج)، معناه أن بالإمكان زيادة عدد المدارس المشيدة، في مقابل خفض عدد المساكن المشيدة. وتقاس تكلفة زيادة عدد المدارس، بمقدار التضحية أو الخفض في عدد المساكن.

5. النمو الاقتصادي

يصور منحنى إمكانيات الإنتاج لأي دولة أقصى إنتاج ممكن من إحدى السلعتين عند مستوى معين من إنتاج السلعة الأخرى، فهو يمثل الحدود القصوى لإنتاج الاقتصاد عند استغلال الموارد استغلالاً كاملاً وكفؤ في ظل التقنية السائدة. فهل يتوقف الاقتصاد عند هذه الحدود؟ أم أن هناك وسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي (Economic Growth) باستمرار، وما هي أهمية النمو الاقتصادي؟

تسعى المجتمعات إلى الارتقاء برفاهية أفرادها دوماً. وتقاس الرفاهية بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أي من كميات السلع والخدمات التي يستهلكها الفرد (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقسوماً على عدد السكان). ويقاس النمو الاقتصادي الحقيقي بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. فإذا أخذنا في الاعتبار الزيادة السنوية في عدد السكان، لكان من الواضح أن الارتقاء الدائم برفاهية أفراد المجتمع لا يتحقق إلا إذا تفوق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على معدل النمو السكاني.فإذا كان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ينمو بمعدل 4% وكان معدل النمو السكاني هو 3%، فهذا دليل على نمو نصيب الفرد من الناتج الحقيقي أي تحسن رفاهية المجتمع. ولكن كيف يمكن للاقتصاد أن يستمر في النمو وإمكانية الإنتاج محدودة بحجم الموارد والمستوى التقني المتاحين؟ إن استمرار النمو الاقتصادي أمر مرهون بإمكانية تحقيق كل من:

* تنمية الموارد الطبيعية والمادية، ويتم ذلك بالاستمرار في استصلاح المزيد من الأراضي الزراعية، أو تنمية الموارد النفطية عن طريق التنقيب عن هذه الثروات، وتنمية كل من رأس المال البشري والمادي.

* التقدم التقني، ويتم بالاستثمار في البحوث والتطوير بهدف استخدام تقنيات أحدث في الإنتاج، أو تجويد الإنتاج أو تصميم آلات ومعدات أكثر كفاءة، وعن طريق نقل التقنية من خلال الاستثمارات المشتركة والأجنبية أو عن طريق شراء حقوق ملكية تقنيات تم تطويرها في دول أخرى.

ويمكن توضيح النمو الاقتصادي بيانيا بانتقال منحنى إمكانيات الإنتاج إلى الخارج كما يوضح الشكل أدناه:

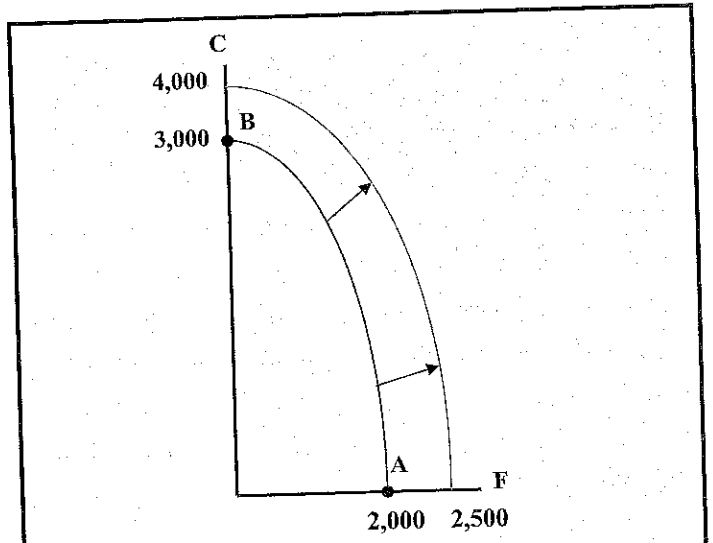

الشكل(2-2): ينتقل منحنى إمكانيات الإنتاج إلى الخارج في حالة النمو الاقتصادي، الذي يحدث نتيجة لزيادة رصيد الاقتصاد من الموارد، خاصة الموارد الرأسمالية، أو نتيجة للتقدم التقني.

وتجدر الإشارة إلى ضرورة عدم الخلط بين مفهوم النمو الاقتصادي ومفهوم التنمية الاقتصادية والاجتماعية (Economic and Social Development). فالنمو الاقتصادي هو المؤشر الكمي للتنمية،إلا أنه غير كافٍ لتحقيق التنمية، التي تشمل أيضاً التغيرات النوعية اللازمة لإعداد الاقتصاد القومي لمرحلة الإقلاع (Take-off)،لا سيما تلك المتعلقة بتحسين نوعية الموارد البشرية، من خلال الاستثمار في التعليم، والرعاية الصحية، وتطوير البنى التحتية للاقتصاد، وخلق مؤسسات المجتمع المدني، واحترام حقوق الإنسان، وخلق شعور الانتماء للوطن من أجل تعبئة الطاقات لتحقيق الأهداف الإنمائية المرغوبة. وبعبارة أخرى، فإن أهداف التنمية بمفهومها الشامل لا تقتصر على الجوانب المادية فقط المتمثلة في زيادة نصيب الفرد من الناتج الحقيقي، وإنما تشتمل أيضاً على تحقيق التحسن في نوعية الحياة من جميع جوانبها.

6. التدفق الدائري للإنتاج والدخل

يعتمد مستوى الأداء الاقتصادي لبلد معين على تدفق الدخل والإنتاج بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية الأربعة: قطاع المستهلكين وقطاع المنتجين والقطاع الحكومي والقطاع الخارجي. ولأجل التبسيط نبدأ باقتصاد افتراضي من قطاعين، قطاع المنتجين وقطاع المستهلكين، حيث يتم التبادل بينهما عن طريق أسواق عوامل الإنتاج وأسواق السلع والخدمات. كما نفترض عدم وجود مدخرات، فقطاع المستهلكين ينفق كل دخله على شراء السلع والخدمات التي ينتجها قطاع المنتجين.

يحصل جمهور المستهلكين على الدخول النقدية لقاء خدمات عوامل الإنتاج التي يقدمها إلى قطاع المنتجين. وتقوم المنشآت الإنتاجية بتحويل هذه الموارد إلى سلع وخدمات وبيعها للمستهلكين لقاء الحصول على مجموع الدخول النقدية التي تغطي تكاليف

عناصر الإنتاج، زائداً نسبة معينة من الأرباح. تمثل العائد على عنصر التنظيم. وتمثل عملية المبادلة هذه القاعدة الأساسية لتدفق الدخل في الاقتصاد القومي. كما يتضح من الشكل (2-3) التالي. تتحدد أسعار أو عوائد عوامل الإنتاج: العمل، الأرض، رأس المال، والتنظيم، في سوق الموارد في الجزء العلوي من الشكل. حيث يمثل قطاع المنتجين جانب الطلب على خدمات عوامل الإنتاج، بينما يمثل قطاع المستهلكين جانب العرض في ذلك السوق. كذلك، تتحدد أسعار السلع والخدمات في سوق المنتجات في الجزء السفلي من الشكل، حيث يمثل قطاع المستهلكين في هذه الحالة جانب الطلب، بينما يمثل قطاع المنتجين جانب العرض، ويكون الاقتصاد في حالة توازن دائماً لأن الدخل الكلي يعادل الإنفاق الكلي في هذه الحالة.

أما إذا أنفق جمهور المستهلكين أقل من الدخول التي حصلوا عليها (أي في حالة ادخار جزء من الدخل)، فسيؤدي ذلك إلى هبوط المبيعات من السلع المنتجة وتكدس الخزين، وانخفاض أرباح المنتجين أو حدوث الخسائر، وبالتالي، انخفاض الطلب على الموارد الاقتصادية، وهبوط مستوى الإنتاج، ليصل الاقتصاد إلى حالة توازن عند مستوى أقل من الدخل عما كان عليه. والعكس صحيح، في حالة قيام جمهور المستهلكين بإنفاق أكثر من الدخول التي حصلوا عليها (بالسحب من مدخراتهم السابقة أو الاقتراض) فسيؤدي ذلك إلى توسع الإنتاج وزيادة الطلب على الموارد الاقتصادية وزيادة الدخل الإجمالي، ليصل الاقتصاد إلى حالة توازن جديد عند مستوى أعلى من الدخل عما كان عليه في السابق.

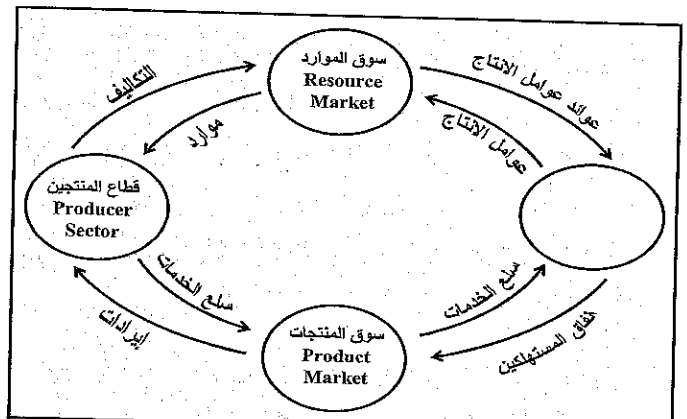

الشكل (2-3): التدفق الدائري للإنتاج والدخل، حيث يلاحظ تعادل الإنفاق الكلي مع الدخل الكلي (عوائد عناصر الإنتاج) مع قيمة الناتج المحلي الإجمالي ممثلة بإيرادات قطاع المنتجين، وذلك طالما تم استبعاد الادخار من النموذج.

يتضح مما تقدم ، أن مستوى الاستخدام والإنتاج يعتمد على الإنفاق الكلي للوحدات الاقتصادية للاقتصاد القومي . فإذا ازداد مجموع الإنفاق (الطلب الكلي) ، فسيؤدي ذلك إلى زيادة مستوى الاستخدام والإنتاج (العرض الكلي) ، وبالتالي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وعودة الانتعاش الاقتصادي (Economic Recovery) . أما إذا انخفض الإنفاق أو الطلب الكلي ، فيؤدي ذلك إلى انخفاض مستوى الاستخدام والإنتاج، وبالتالي هبوط معدل النمو الاقتصادي وحدوث الركود الاقتصادي (Economic Recession).

7. حرية السوق والكفاءة

عندما يكون السوق حر الحركة (Free Market)، أى بعيداً عن أي تدخل من جانب الحكومة، فإن آلية قوى العرض والطلب هي التي تحدد كمية ونوعية السلع والخدمات الواجب إنتاجها، وتقنية الإنتاج المستخدمة وكيفية توزيع هذا الإنتاج بين أفراد المجتمع. ففي اقتصاد السوق الحر، أي

الذي ينعم بحد أدنى من التدخل الحكومي يتصرف أصحاب القرار (الفرد ـ رب الأسرة ـ المنشأة ـ الهيئة) كل بدافع من مصلحته أو منفعته الخاصة ومن التكلفة التي عليه تحملها عند اختيار أي من البدائل المتاحة. وقد كان الاعتقاد السائد بين الاقتصاديين القدماء (Classical Economists) أن تحقق المصالح أو الأهداف الخاصة لهذه الأطراف يضمن تحقق المصلحة العامة للمجتمع أو للاقتصاد القومي. وقد أطلق الاقتصادي الشهير آدم سميث على هذه القوة الدافعة في كتابه ثروة الأمم اسم «اليد الخفية» (Invisible Hand). فكيف يتم ذلك؟

يسعى المشاركون في النشاطات الاقتصادية عبر أسواق السلع والخدمات المختلفة كمشترين (مستهلكين) وبائعين (منتجين) لتحقيق منافعهم الخاصة. فيسعى المستهلكون إلى إشباع رغباتهم التي تقاس بالمنفعة التي يحصلون عليها من الاستهلاك. ويسعى المنتجون إلى تحقيق الربح من إنتاج وبيع السلع والخدمات التي يطلبها المستهلكون. وتمثل الأسعار في الأسواق المؤشرات الدالة على الندرة النسبية لكل سلعة، ولها وظيفتان هامتان: فالأسعار تحفز المنتجين على زيادة الإنتاج سعياً وراء الربح. كما تعمل الأسعار كأداة لتوزيع الكمية المحدودة من السلع المنتجة بين الأعداد الكبيرة من المشترين المتنافسين على تلك السلع بحيث تذهب الكميات المنتجة إلى المشترين الذين هم على استعداد لدفع السعر الأعلى للحصول على هذه السلعة أو الخدمة. فإذا ما تم ذلك أمكننا القول أن السوق الحرة قادرة على تخصيص الموارد (تحديد كميات الموارد المستخدمة في إنتاج كل سلعة أو خدمة) بحيث تتحقق الكفاءة في الإنتاج (Production Efficiency) أي أن يحصل المجتمع على أقصى إنتاج ممكن من الكميات المحدودة من الموارد المتاحة وتتحقق كفاءة تخصيص الموارد (Allocative Efficiency) وبذلك تتحقق رفاهية المجتمع، أي يتم تخصيص الموارد بحيث يصل الإنتاج إلى المستوى الذي

تتعادل عنده المنفعة الحدية مع التكلفة الحدية للوحدة الأخيرة من كل سلعة أو خدمة منتجة، أو عندما تنتج السلعة بأقل تكلفة ممكنة.

في حالة التدخل الحكومي الذي يحد من قدرة الأسواق على تحديد أسعار السلع والخدمات (كما في حالة التسعير الالزامي، أو فرض الضرائب على الإنتاج وغيرها) فإنها بذلك تبطل عمل اليد الخفية، وتعيق التخصيص الكفء للموارد ويكون هناك تدني في الكفاءة وتراجع في رفاهية المجتمع. في الاقتصادات المخططة مركزياً (Centrally Planned Economies) كما كان الحال في دول الاتحاد السوفيتي سابقاً، لا يسمح النظام بعمل آلية السوق بحرية تامة. بل يتم تحديد الأسعار والكميات المنتجة من كل سلعة أو خدمة، وبالتالي يتم تخصيص الموارد بواسطة مجلس التخطيط المركزي (Central Planning Board) . وقد فشلت تلك الأجهزة في تأدية هذه المهمة الصعبة، بسبب عدم توفر المعلومات الدقيقة، وصعوبة تقدير رغبات وتفضيلات المستهلكين من جانب، وصعوبة تحفيز المنتجين في غياب الملكية الخاصة من الجانب الآخر. فكانت النتيجة انهيار هذه النظم الاقتصادية وتحول معظم الدول المخططة مركزياً نحو نظام السوق الحر كبديل أثبت نجاحه وقدرته الفائقة على تحقيق طموحات الشعوب في غالبية دول العالم المتقدم. ولكن متى يكون تدخل الحكومة أمر واجب وضروري؟

8. دور القطاع الحكومي

يعتبر دورالقطاع الحكومي (Government Sector) على جانب كبير من الأهمية في التأثير في مستوى الفعاليات الاقتصادية. ويسري تأثير القطاع الحكومي في الاقتصاد بطريقة مباشرة من خلال تحصيل الضرائب والرسوم، والإنفاقات التي تقوم بها الجهات الحكومية في مختلف المجالات، وبطريقة غير مباشرة من خلال القوانين التي تسنها

الدولة بهدف تنظيم وتوجيه الأنشطة الاقتصادية . وتعتبر الضرائب والرسوم تسرب (Leakage) لجزء من الدخل الإجمالي من دورة الدخل والإنفاق، كما هي الحالة بالنسبة للادخارات والإنفاق على الواردات. أما المصروفات الحكومية، فلها تأثير إيجابي على أداء الاقتصاد، حيث تؤدي إلى تعويض أو إعادة حقن التسرب الناجم عن الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة. وتتمثل المصروفات الحكومية بالدرجة الأولى في تقديم الخدمات العامة للمواطنين كالتعليم، والصحة، إنشاء الطرق والجسور، وتوفير الأمن والدفاع الوطني، هذا بالإضافة إلى دور الحكومة المباشر في إنتاج بعض السلع والخدمات، بواسطة المصانع والمزارع المملوكة للدولة.

بالرغم مما أشرنا اليه سابقاً عن قدرة آلية السوق الحرة على تحقيق التخصيص الأمثل أو الكفء للموارد، وبالتالي في تحقيق الكفاءة في الإنتاج، إلا أن هناك حالات خاصة تفشل فيها آلية السوق الحرة في تحقيق بعض الأهداف الأخرى المرغوبة، الأمر الذي يستوجب التدخل الحكومي (Government interference) . نذكر منها باختصار ما يلي:

8-1 حالة السلع والخدمات العامة

السلع العامة (Public Goods) هي تلك التي تستهلك جماعياً، ومتى ما أنتجت تصبح متاحة للجميع دون مقابل، ولا يمكن حرمان أحداً من استهلاكها، مثل الطرق العامة والبث الإذاعي والتلفزيوني غير المشفر والأمن والدفاع. فهي تستهلك جماعياً، بمعنى أنها متاحة للجميع في آن واحد، فاستماعك للإذاعة لا ينقص من البث المتاح للآخرين شيئاً. ولا يتم إنتاجها لفئة دون أخرى فمتى ما تم إنشاء الطريق مثلاً أو تم بث برنامج إذاعي على الهواء أو متى ما اقتنت دولة معينة نظاماً للدفاع الجوى فإن مثل هذه السلع والخدمات تصبح مشاعةً للجميع ولا يمكن عملياً منع البعض من استهلاكها أو الاستفادة منها. والقطاع الخاص

لا يقدم على إنتاج مثل هذه السلع لعدم قدرته على بيعها لمن يدفع السعر ومنعها عن الآخرين كما هو الحال في حالة السلع الخاصة كملابس مثلاً. لذلك،فان اقتصاد السوق الحر يفشل في تقديم السلع العامة ولا بد من تدخل الحكومة لتقديمها لأنها قادرة على تحصيل القيمة من الجميع عن طريق فرض الضرائب.

2-8 حالة التأثيرات الخارجية

وهي الحالات التي يترتب على النشاط الإنتاجي أو الاستهلاكي فيها آثاراً خارجية نافعة (External Benefits)،كما في حالة التعليم وما ينتج عنه من فوائد للمجتمع، أو آثاراً خارجية ضارة (External Costs)، كما في حالة المصنع الذي يتسبب في التلوث البيئي. حيث يفشل اقتصاد السوق الحر تحميل المنشأة المتسببة في تلوث البيئة بتكلفة معالجة أضرار التلوث، مما يدفع هذه المنشأة للتمادي في نشاطها بأكثر مما تمليه المصلحة العامة للمجتمع. وبذلك، يكون هناك فقد في كفاءة تخصيص الموارد لأن الموارد توجه بأكثر مما يجب إلى هذا النوع من النشاط الإنتاجي، وبالتالي يقل تخصيصها لأنشطة أخرى. وعليه، فالأمر يحتاج إلى تدخل الحكومة عن طريق الضرائب على الإنتاج، أو عن طريق اللوائح والقوانين للحد من نشاط مثل هذه الصناعة الملوثة للبيئة، فتحد من مستويات إنتاجها بحيث لا يتعدى التلوث البيئي المستوى المقبول من وجهة نظر المجتمع.

3-8 حالة الاحتكار الطبيعي

يقصد بالاحتكار الطبيعي انفراد منشأة كبيرة واحدة بالسوق وغياب المنافسين، نتيجة لتمتع هذه المنشأة بخاصية تناقص تكلفة إنتاج الوحدة باستمرار مع التوسع في الإنتاج بما يكفي لتغطية جزءً كبيراً نسبياً من طلب السوق.ويحدث ذلك عادة عندما تشكل تكلفة الأصول

الثابتة للمنشأة نسبة مرتفعة من جملة تكاليف الإنتاج. في هذه الحالة يمكن للمنشأة الكبيرة خفض أسعار البيع إلى مستويات غير كافية لتغطية تكاليف الإنتاج للمنشآت المنافسة مما يعرضا للخسارة والخروج في النهاية من السوق، أو تحول دون دخول منافسين جدد إلى السوق، فتكون لها قوة احتكارية تضر بكفاءة تخصيص الموارد وعدالة توزيع الدخل في المجتمع. ويستوجب مثل هذا الوضع تدخل الحكومة لوضع قيود على المنشأة في هذه الحالة لتحديد السعر العادل وحملها على الوصول بالإنتاج إلى المستوى الذي يحقق الكفاءة في الإنتاج ويعظم رفاهية المجتمع. وهناك حالات أخرى تستوجب تدخل الحكومة لتصحيح إخفاقات آلية السوق لكننا سنكتفي هنا وللتبسيط بالحالات السابقة.

9. دور القطاع المالي

لقد افترضنا عند تناولنا لنموذج التدفق الدائري للدخل والإنفاق،أن قطاع المستهلكين ينفق كل دخله ولا يدخر، وكان ذلك للتبسيط فقط. فمن الناحية العملية، نجد أن المستهلكين والمنتجين لا يقومون بإنفاق جميع دخولهم، بل يدخرون جزءاً منها. وتجد هذه المدخرات الخاصة طريقها إلى البنوك التجارية وغيرها من مؤسسات الادخار. وتمثل هذه المدخرات المصدرالرئيسي للإقراض في الاقتصاد. حيث تقوم البنوك باستخدام هذه الأرصدة في منح القروض تلبية لطلبات المنتجين والمستهلكين .وبعبارة أخرى، فإن الجهاز المصرفي يقوم بدور الوسيط في الأسواق المالية (Financial Markets) وذلك بتجميع المدخرات وإعادة إقراضها. وتخضع البنوك إلى قيود معينة يفرضها البنك المركزي لتنظيم أنشطتها بصورة تنسجم مع أهداف السياسة الاقتصادية العامة، كما سيتضح ذلك في الفصول القادمة. ويعتبر ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك أي الادخار، من أهم

العوامل التي تؤثر في مستوى الأداء الاقتصادي.

ويتسم الاقتصاد المتقدم بالتحول من المنشآت الفردية الصغيرة إلى المنشآت الكبيرة، وكذلك بروز ظاهرة الفصل بين الملكية والإدارة في المنشآت الكبيرة، وذلك بحكم المتطلبات التقنية والمالية الكبيرة التي أصبحت خارج مقدرة المنشآت الفردية الصغيرة. ولا يعني هذا،بطبيعة الحال، اضمحلال المشروعات الفردية بصورة كاملة،حيث أنها ما زالت تعمل جنباً إلى جنب وفي تكامل مع المشروعات الكبيرة، إلا أنها لم تعد تسهم بنسبة كبيرة من الناتج القومي، كما كانت في المراحل الأولى للتطور الاقتصادي.

كما يتسم الاقتصاد المتطور ببروز ظاهرة التخصص وتقسيم العمل في الإنتاج . (Specialization & Division of Labor) حيث تقوم الوحدات الإنتاجية بإنتاج عدد محدود من السلع، وتحصل على ما تحتاجه من سلع أخرى وسيطه أو كاملة الصنع من وحدات إنتاجية أخرى، عن طريق ما أصبح يعرف بالإمداد الخارجي (Out Sourcing). أي بعبارة أخرى، أن الاقتصاد المتقدم أصبح يتسم بالتبادل الواسع في السلع والخدمات. كذلك، فإن ما يصح بالنسبة للوحدات الإنتاجية داخل القطر الواحد، ينطبق أيضاً على العلاقات بين القطر وباقي أقطار العالم. فزيادة ظاهرة التخصص في العمليات الإنتاجية في الأقطار المتقدمة،أدت إلى زيادة التبادل التجاري فيما بينها.

الفصل الثالث

الحسابات القومية

الفصل الثالث

الحسابات القومية

National Accounts

1. مقدمة

لما كانت التقلبات الاقتصادية من أهم السمات الملازمة لطبيعة اقتصاد السوق، كان لا بد من أيجاد وسيلة إحصائية لقياس مستوى النشاط الاقتصادي في مختلف القطاعات الاقتصادية، وذلك من أجل تحديد جوانب القوة والضعف في هذه القطاعات والتنبؤ باحتمالات تأثيراتها على الاتجاهات المستقبلية لأداء الاقتصاد القومي.

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية المستخدمة في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي واتجاه وسرعة نموه.وسنحاول في هذا الفصل تحليل مكونات الناتج المحلي وبيان طرق قياسه، وكيفية التوصل إلى الناتج القومي والدخل القومي، والمقاييس الأخرى للدخل، ثم نتناول أهمية دراسة أثر تغيرات الأسعار في احتساب الناتج المحلي، واستخدام الأرقام القياسية للأسعار في احتساب قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. كما سنبحث في مفهوم النمو الاقتصادي وكيفية قياسه، وأخيراً نناقش المآخذ على استخدام الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

2. الناتج المحلي الإجمالي

يقصد بالناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product-GDP) القيمة السوقية (بالأسعار الجارية) لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في قطر معين وخلال فترة زمنية معينة. وسنوضح فيما يلي معاني المصطلحات الجديدة الواردة في هذا التعريف.

1-2 القيمة السوقية

من أجل قياس الناتج المحلي الإجمالي من السلع والخدمات، لا بد من تجميع المنتجات الزراعية والصناعية والخدمية، أي احتساب مجموع الإنتاج من القطن والقمح والبذور الزيتية وقصب السكر والفاكهة وغيرها من المنتجات الزراعية وكذلك الإنتاج من الأجهزة الكهربائية والحديد والسيارات والألمنيوم وأجهزة الكومبيوتر وغيرها من السلع الصناعية، بالإضافة إلى الإنتاج من الخدمات النهائية، مثل خدمات الصحة والتعليم، والخدمات المصرفية، وخدمات النقل والسفر، والسياحة والتأمين وغيرها. غير أن تجميع كميات السلع والخدمات المنتجة بوحداتها الطبيعية أمر غير ممكن بسبب عدم تجانس وحدات القياس. وللتغلب على هذه المشكلة يتم أولاً قياس القيم السوقية (Market Value) للإنتاج من كل سلعة أو خدمة، وذلك بضرب الكمية المنتجة من أي سلعة أو خدمة في سعرها الجاري في السوق، ثم تجمع هذه القيم، ويطلق على المجموع أو الناتج المقوم بالأسعار الجارية، الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (Current Price Gross Domestic Product) أو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (Nominal Gross Domestic Product)، أوالناتج المحلي الإجمالي النقدي (Money Gross Domestic Product)، وهو يختلف عن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كما سيأتي لاحقاً في هذا الفصل.

2-2 السلع والخدمات النهائية

تشتمل السلع والخدمات النهائية (Final Goods and Services) على السلع الاستهلاكية والصادرات (سواء نهائية أوسيطة)، والسلع الاستثمارية (آلات ومعدات ومباني وطرق وسدود وما شابه)، بالإضافة إلى الزيادة في مخزون أو رصيد الاقتصاد من السلع المختلفة تامة الصنع. وتختلف هذه السلع النهائية عن السلع الوسيطة (Intermediate Goods)، وهي السلع التي يتم إنتاجها بواسطة منشأة معينة وتشتريها منشأة أخرى لاستخدمها كأحد مدخلات الإنتاج (Inputs) في إنتاج

سلعة أو خدمة نهائية. فمثلاً تعتبر السيارة التي يشتريها المستهلك لاستخدامه الخاص سلعة نهائية، إلا أن بعض مكونات هذه السيارة، مثل الإطارات، والزجاج، وغيرها، تنتجها شركات أخرى وتعتبر سلع وسيطة لأنها تستخدم في إنتاج سلعة نهائية وهي السيارة. كذلك الحال بالنسبة لكميات للدقيق أو الطحين، التي تشتريها ربات البيوت لاستخدامها في عمل الخبز والمعجنات للاستهلاك المنزلي تعتبر سلعة نهائية، بينما تعتبر كميات الدقيق التي تشتريها المخابز سلع وسيطة، لأنها تستخدم في إنتاج سلع أخرى نهائية مثل الخبز والمعجنات لتلبية احتياجات السوق. فالسلع التي يشتريها المستهلكون هي سلع نهائية، بينما السلع التي يشتريها المنتجون بغرض استخدامها في الإنتاج فهي سلع وسيطة، أما السلع التي تصدر لدول أخرى فتعتبر من السلع النهائية.

فإذا احتسبت قيمة السلع الوسيطة الداخلة في إنتاج السلع النهائية في حساب الناتج المحلي الإجمالي فمعنى ذلك أن تحتسب قيمة المدخلات الوسيطة مرتين، مرة كسلعة وسيطة ومرة أخرى كجزء من قيمة السلعة النهائية، ويتسبب ذلك في ارتكاب خطأ ما يعرف بالاحتساب المزدوج (Double Counting)، وبالتالي تضخيم قيمة الناتج المحلي الإجمالي بما يفوق حقيقته. ولذا، يتم قياس الناتج المحلي الإجمالي بتجميع قيم السلع والخدمات النهائية دون السلع الوسيطة.

ولغرض تجنب الوقوع في خطأ الاحتساب المزدوج لقيمة السلع الوسيطة عند تقدير الناتج المحلي الإجمالي، يستخدم الخبراء ما يعرف بطريقة القيمة المضافة (Value Added)، حيث يتم تجميع القيمة المضافة (قيمة الإنتاج – قيمة السلع الوسيطة) في كل مرحلة من مراحل الإنتاج. وللإيضاح دعنا نتابع المثال الوارد بالجدول (3-1)، فإذا كانت قيمة الإنتاج من القمح في السنة هي 200 ألف دينار، وهي

قيمة القمح المباع للمطاحن. ولنفرض أن المطاحن قد باعت إنتاجها من الدقيق للمخابز بقيمة 350 ألف دينار، وأن قيمة الخبز المباع للجمهور بواسطة المتاجر هي 550 ألف دينار. فإذا افترضنا أن منتج القمح لا يستخدم أي سلع أو خدمات وسيطة، أي أن قيمة إنتاجه الكلي تقيس القيمة المضافة التي تولدت عن العملية الإنتاجية. وقمنا باحتساب القيمة المضافة لكل مرحلة من المراحل الإنتاجية الثلاث. نجد أن القيمة الإجمالية المضافة هي 550 ألف دينار، وتعادل قيمة السلعة النهائية وهي الخبز. لذا، فإن القيمة المضافة هي مقياس آخر للناتج المحلي الإجمالي. أما مجموع قيم جميع المنتجات الوسيطة والنهائية أي قيمة الإنتاج فتصل إلى 11,000 ألف دينار بسبب تكرار احتساب قيم السلع الوسيطة لأكثر من مرة واحدة.

الجدول (3-1): القيمة المضافة بآلاف الدنانير

مراحل الإنتاج (1)	قيمة الإنتاج (2)	القيمة المضافة (3)
1- القمح	200	200
2- الطحين	350	150
3- الخبز	550	200
المجموع	11,000	550

3-2 السلع والخدمات المنتجة محلياً

للتوصل إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي لقطر معين يتم احتساب القيمة الإجمالية للسلع والخدمات النهائية الجديدة المنتجة داخل الحدود الجغرافية لهذا القطر. فمثلاً، تقوم بعض الشركات اليابانية

المنتجة للأجهزة الكهربائية بإنتاج بعض أنواع هذه الأجهزة في الصين، وفي هذه الحالة، فإن قيمة هذا الإنتاج تدخل في احتساب الناتج المحلي للصين ولا تدخل في احتساب الناتج المحلي لليابان. كذلك تقوم بعض شركات السيارات في ألمانيا بإنتاج بعض أنواع السيارات، مثل فولكس فاجن في المكسيك. لذلك، فإن قيمة هذا الإنتاج يدخل في احتساب الناتج المحلي للمكسيك، ولا يدخل في احتساب الناتج المحلي الإجمالي لألمانيا.

يقاس الناتج المحلي الإجمالي بمجموع قيم السلع والخدمات النهائية الجديدة المنتجة محلياً خلال فترة زمنية معينة وهي سنة عادة. أما عمليات شراء وبيع السلع المستعملة التي تم إنتاجها في سنوات سابقة فلا تدخل في تقدير قيمة الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية. إلا أن قيمة خدمات متاجر بيع وشراء هذه السلع المستعملة فإنها تدخل في تقدير الناتج المحلي للسنة الحالية. ويمكن احتساب الناتج المحلي على أساس ربع سنوي، وتسمى بالإحصاءات الفصلية للناتج المحلي الإجمالي، إلا أنها تكون عادة أقل دقة من الإحصاءات السنوية. وتستخدم الإحصاءات الفصلية لمتابعة تطور أداء الاقتصاد القومي في المدى القصير، أما الإحصاءات السنوية فستخدم لمتابعة تطور أداء الاقتصاد القومي لفترات طويلة.

3. التدفق الدائري للإنفاق والدخل

من المفيد جداً للطالب الآن أن يتفهم الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد، والعلاقات المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، لما لذلك من ضرورة لتفهم أداء الاقتصاد الكلي وما يتأثر به من عوامل داخلية وخارجية. ولهذا الغرض، نستخدم نموذج مبسط لاقتصاد مغلق يتكون من قطاعين اثنين فقط هما القطاع العائلي (Household Sector)

وقطاع منشآت الأعمال (Business Sector). وللتبسيط نفترض أن القطاع العائلي لا يدخر بل ينفق كل ما يحصل عليه من دخل. وكما يتضح من الشكل (3-1) أدناه. يتعامل هذان القطاعان في سوقين: سوق عوامل الإنتاج أو الموارد (Factors Market) حيث يعرض القطاع العائلي ما يملك من موارد بشرية وطبيعية للبيع فيشتريها قطاع الأعمال لاستخدامها في الإنتاج ويدفع في مقابلها دخول عوامل الإنتاج. وهي : الأجور لقاء خدمات العمل. والفائدة لقاء استخدام رأس المال. والإيجار مقابل خدمات الأرض أو الموارد الطبيعية. والأرباح وهي عائد العامل الرابع لعوامل الإنتاج وهو التنظيم (Entrepreneurship). أما السوق الثانية.فهي سوق السلع والخدمات (Goods and Services Market) حيث يعرض قطاع الأعمال إنتاجه للبيع ليشتريه القطاع العائلي ويدفع في المقابل قيمة هذه المنتجات لقطاع الأعمال.وبما أن جميع السلع والخدمات في هذا النموذج يتم بيعها للمستهلكين. فهي إذاً سلع وخدمات نهائية. ومجموع قيمها يقيس الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

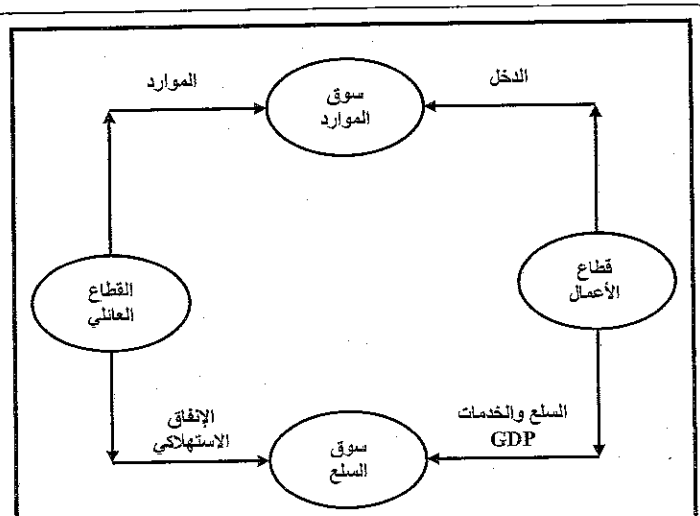

الشكل (3-1): يوضح الشكل التدفق المالي للدخل من قطاع الأعمال إلى القطاع العائلي، والإنفاق من القطاع العائلي إلى قطاع الأعمال، والتدفق المادي للناتج المحلي الإجمالي من قطاع الأعمال إلى القطاع العائلي وتدفق الموارد من القطاع العائلي إلى قطاع الأعمال.

4. شرط توازن الاقتصاد الكلي

التوازن الاقتصادي هو حالة من الاستقرار. حيث تنعدم فيه القوى الداخلية الدافعة للتغيير.ويتحقق توازن الاقتصاد الكلي في نموذج التدفق الدائري للدخل والإنفاق عندما يتعادل الدخل (Y) مع الإنفاق الذي يقتصر في هذا النموذج على الإنفاق الاستهلاكي (C).لذلك.يكون الاقتصاد في حالة توازن دائم نتيجة لافتراض عدم وجود المدخرات. فإذا افترضنا أن القطاع العائلي يدخر جزء من دخله. فستكون هذه المدخرات متاحة عن طريق القطاع المالي (البنوك التجارية والمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى) لقطاع الأعمال لتمويل الاستثمار (I).وفي هذه الحالة يتحقق توازن الاقتصاد الكلي عندما يتعادل الدخل مع إجمالي الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري.أي عندما يكون:

$$Y = C + I$$

وبإعادة ترتيب الحدود أعلاه نحصل على $Y - C = I$ أي $S = I$،أي يتحقق التوازن عندما يتعادل الاستثمار (I) مع الادخار (S).

وفي اقتصاد أكثر واقعية، يضم القطاع الحكومي والقطاع الخارجي بالإضافة إلى القطاع العائلي وقطاع الأعمال،تتعقد الأمور قليلاً ولكن يبقى شرط توازن الاقتصاد الكلي في صيغته العامة كما هو حيث يتحقق التوازن عندما يكون (الدخل الكلي = الإنفاق الكلي) أي (العرض الكلي = الطلب الكلي)، ولكنه يختلف من حيث تفاصيل مكونات الطلب الكلي.ففي النموذج رباعي القطاعات نضيف كل من الإنفاق الحكومي (G) وصافي الصادرات (NX) إلى مكونات الطلب الكلي، فيصبح شرط توازن الاقتصاد على النحو التالي:

$$Y = C + I + G + NX$$

1-4 الإنفاق الحكومي

يؤثر الإنفاق الحكومي بدرجة كبيرة على مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير في الطلب الكلي. ويقسم الإنفاق الحكومي إلى قسمين: الإنفاق الجاري (Current Expenditure). والإنفاق الاستثماري (Investment Expenditure). ويشمل الإنفاق الجاري الرواتب والأجور التي تدفعها الحكومة المركزية والإدارات المحلية إلى العاملين في الأجهزة الحكومية من موظفين وعمال ومدرسين وأطباء وأفراد في كل من الجيش والشرطة وغيرهم،مقابل ما ينتجونه من خدمات عامة نهائية. أما الإنفاق الحكومي الاستثماري، فهو الإنفاق الرأسمالي على البنية التحتية (Infrastructure) كالمباني والطرق والسدود والخزانات والآليات والمصانع التي تملكها الدولة وكافة المشروعات الأنمائية. أما الإنفاق الحكومي على مستلزمات أو مدخلات الإنتاج والتي تعتبر سلع وخدمات وسيطة فلا يدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي تفادياً لمشكلة الحساب المزدوج.

كما المصروفات الحكومية على إعانات الأسر الفقيرة وتأمينات البطالة والعجز ومدفوعات التأمينات الاجتماعية ومعاشات المتقاعدين، أو عموم ما يعرف بالمدفوعات التحويلية (Transfer Payments)،فإنها لا تحتسب في تقدير الناتج المحلي الإجمالي، لأنها تمثل مدفوعات من جانب واحد (Unilateral Payments)،وليست في مقابل سلع وخدمات تشتريها الحكومة.

2-4 صافي الصادرات من السلع والخدمات

يقصد بالصادرات (Exports) ذلك الجزء من الناتج المحلي الإجمالي الذي يتم بيعه إلى الأقطار الأخرى.أما الواردات (Imports) فهي السلع والخدمات التي يتم جلبها من الخارج.ويطلق على الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات (X-M)، صافي الصادرات (Net Exports) أو الميزان التجاري (Balance of Trade). فإذا كانت قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات في قطر معين، فمعنى ذلك أن هذا القطر يتمتع بفائض تجاري (Trade Surplus). والعكس صحيح،إذا كانت قيمة الواردات أكبر من قيمة الصادرات، فسيؤدي ذلك إلى عجز تجاري (Trade Deficit).

5. طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي

يعزى الاهتمام الكبير بدراسة الناتج المحلي الإجمالي إلى كونه مؤشراً هاماً للأداء الاقتصادي ورفاهية المجتمع. لذلك، أصبحت دراسة تقدير وتوزيع الناتج المحلي (أو الدخل المحلي) تحتل مركزاً بارزاً في الدراسات التطبيقية بالنسبة لجميع الأقطار، خاصة في حالة توفر الإحصائيات الدقيقة عن مختلف الفعاليات الاقتصادية. والجدير بالملاحظة، أن عملية جمع وتبويب الإحصاءات لمختلف الفعاليات الاقتصادية تعتبر مهمة كبيرة وشاقة، مما يتطلب إنشاء أجهزة حكومية متخصصة يطلق عليها تسميات مختلفة، كالجهاز المركزي للإحصاء، أو دائرة الإحصاءات

العامة، أو الجهاز المركزي للمعلومات، وغيرها من المسميات.

ويتضح من الشكل السابق (3-1) أن المنشآت تقوم ببيع الناتج المحلي الإجمالي (ماتنتجه من سلع خدمات نهائية) للمستهلكين من خلال أسواق السلع. وينفق المستهلكون ما يعادل قيمة الناتج على شرائه. ولما كان القطاع العائلي في هذا النموذج لا يدخر، أي ينفق جميع ما يحصل عليه من دخل، فإن الإنفاق يتعادل أيضاً مع الدخل. أي بعبارة أخرى، أن كل دينار من الناتج يولد دخولاً تعادله لأفراد المجتمع ويؤدي إلى إنفاق إجمالي بمقدار الدينار أيضاً في غياب الادخار،أي أن:

الناتج المحلي الإجمالي GDP = إجمالي الإنفاق = إجمالي الدخل المحلي

لذلك، فبالإمكان قياس الناتج المحلي الإجمالي بثلاث طرق هي: طريقة الناتج وطريقة الإنفاق وطريقة الدخل. ونتناول فيما يلي كل من هذه الطرق بشئ من التفصيل.

1-5 طريقة الناتج

يتم في طريقة الناتج (Product Method) جمع قيم السلع والخدمات النهائية المنتجة محلياً في سنة معينة. ويتم تقدير الناتج بضرب الكمية المنتجة من كل سلعة أو خدمة في سعر الوحدة منها السائد في أسواق التجزئة. فإذا كان الاقتصاد ينتج سلعتين فقط بالكميات Q_A و Q_B التي تباع في الأسواق بالأسعار P_A وP_B على التوالي، يمكن حساب الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الناتج كما يلي:

$$GDP = PA \times QA + PB \times QB$$

وعموماً يمكن صياغة المعادلة التالية لحساب الناتج المحلي لاقتصاد ينتج (n) سلعة نهائية

$$GDP = \sum_{i=1}^{n} P_i * Q_i \qquad i = 1, 2, 3, \ldots\ldots n$$

2-5 طريقة الدخل

يقاس الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل (Income Method) بجمع الدخول المتحققة لأفراد المجتمع لقاء مساهمتهم في الإنتاج مضافاً إليها الضرائب غير المباشرة (indirect tax) واهلاكات الأصول الثابتة (Capital Depreciation) ومطروحاً منها الإعانات الحكومية غير المباشرة (Indirect Government Subsidies).

GDP = دخول العاملين + صافي الفوائد + الإيجارات + أرباح الشركات + دخول الأعمال الصغيرة + صافي الضرائب غير المباشرة + الاهلاكات.

حيث أن صافي الفوائد = الفوائد المستلمة - الفوائد المدفوعة.

وصافي الضرائب غير المباشرة = الضرائب المدفوعة - الإعانات.

والجدير بالملاحظة، أن من الواجب عند تقدير الناتج بطريقة الدخل عدم احتساب الدخول التي حصل عليها بعض أفراد المجتمع دون المساهمة في الإنتاج الحالي للسلع والخدمات. فيجب إذاً استبعاد المدفوعات التحويلية الحكومية، كإعانات البطالة والضمان الاجتماعي وغيرها، باعتبارها دخولاً لا يقابلها إنتاج وذلك لعدم مشاركة أصحابها في إنتاج الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لتجنب الوقوع في خطأ الاحتساب المزدوج. كما يجب استبعاد الدخول الناتجة عن هبات الأفراد لاقربائهم، أو الناتجة عن التبرعات إلى الجهات الخيرية، حيث أن هذه الدخول قد سبق احتسابها ولم تدفع لقاء المساهمة في الإنتاج، فهي تعتبر من المدفوعات التحويلية الخاصة.

ومن مشكلات تقدير الناتج المحلي بواسطة طريقة الدخل هي وجود الضرائب غير المباشرة (Indirect Taxes)، مثل ضريبة الإنتاج التي تفرض على بعض السلع الاستهلاكية.وتعتبرضريبة المبيعات (Sales Taxes) أو

ضريبة القيمة المضافة (VAT-Value Added Tax)، أو ضريبة السلع والخدمات (GST-Goods & Services Tax)، كما تسمى في كندا، من الضرائب غير المباشرة. وبعبارة أخرى، تكون هذه الضرائب جزءاً من تكاليف الإنتاج تضاف إلى القيمة السوقية لهذه السلع والخدمات، إلا أنها لا تدخل ضمن دخول عوامل الإنتاج، وأنما تحتسب كإيراد للدولة مقابل ما تقدمه لقطاع الأعمال من خدمات عامة كالطرق والصرف الصناعي والأمن والخدمات الصحية وغيرها من الخدمات في المناطق الصناعية.لذلك، يجب إضافة الضرائب غير المباشرة إلى مجموع دخول عناصر الإنتاج عند تقدير قيمة الناتج المحلي الإجمالي.كذلك، تقوم الحكومة في كثير من الأقطار النامية بسياسة دعم أسعار بعض السلع الاستهلاكية، مثل الخبز، من خلال توفير الطحين للمخابز بأسعار مخفضة.لذا يجب استبعاد مثل هذا الدعم غير المباشر (Indirect Subsidies) عند تقدير الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل. كما يضيف المنتجون التكلفة السنوية لإهلاكات الأصول الثابتة إلى تكاليف عناصر الإنتاج الأخرى للتوصل إلى سعر البيع في الأسواق. لذا يجب عند حساب الناتج بطريقة الدخل إضافة تكلفة الإهلاكات إلى باقي مكونات التكاليف للتوصل إلى الناتج بسعر السوق، كما يتضح من الأرقام الافتراضية في الجدول(3-2) التالي.

جدول (3-2): قياس الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل

(مليون دينار في سنة 2009)

بنود الدخل	الدخل	GDP %
دخول العاملين	4,981	58.5
صافي الفائدة	449	5.3
دخل الإيجارات	163	1.9
أرباح الشركات	825	9.7
دخول المالكين للأعمال الصغيرة	577	6.8
زائداً الضرائب غير المباشرة	808	9.5
ناقصاً الإعانات غير المباشرة	-200	-2.3
زائداً إهلاكات الأصول الثابتة	908	10.6
الناتج المحلي الإجمالي	8,511	100

يوضح الجدول أعلاه أن عملية تقدير الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل تتطلب إضافة الضرائب غير المباشرة وتكلفة إهلاكات الأصول الثابتة،واستبعاد الإعانات غير المباشرة، من أجل التوصل إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق. ويطلق على مجموع دخول عناصر الإنتاج ، الدخل المحلي الصافي أوالناتج المحلي الصافي (Net Domestic Product) أو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار عناصر الإنتاج.

3-5 طريقة الإنفاق

يوضح الجدول (3-3) التالي كيفية قياس الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق (Expenditure Method) .ويتم ذلك بجمع الإنفاق على السلع والخدمات النهائية الجديدة أوالإنفاق على GDP من قبل القطاعات الاقتصادية المختلفة وفق المعادلة:

$$GDP = C + I + G + X - M$$

جدول (3-3): الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الأنفاق

(الإنفاق مليون دينار في سنة 2009)

بنود الإنفاق	الإنفاق	GDP %
الإنفاق الاستهلاكي الخاص	5,808	68.2
الاستثمار الخاص	1,367	16.1
الإنفاق الحكومي	1,487	17.5
صافي الصادرات	-151	-1.8
الناتج المحلي الإجمالي	8,511	100.00

يتضح من الجدول أعلاه، أن الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق هو مجموع كل من الإنفاق الاستهلاكي الخاص والحكومي، والإنفاق الاستثماري الخاص والحكومي، وإنفاق الأجانب على صادرت القطر المعني. ولما كانت بيانات الإنفاق تشمل الإنفاق على الواردات، فلا بد من استبعاد الإنفاق على الواردات من مجموع الإنفاق الكلي، وصافي الصادرات كما أوضحنا من قبل هو الفرق بين الصادرات والواردات.

6. الناتج القومي الإجمالي

يشتمل الناتج المحلي الإجمالي على قيمة جميع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الحدود الجغرافية للقطر المعني، سواء كان المنتجون من مواطني هذا القطر أو من الأجانب . فعلى سبيل المثال،تعتبر قيمة السلع والخدمات المنتجة من قبل الشركات الأجنبية العاملة في الأقطار العربية جزءاً من الناتج المحلي الإجمالي العربي، بينما لا تعتبر الأرباح المتحققة للشركات العربية العاملة في الخارج ودخول العرب العاملين في الخارج جزءاً من الناتج المحلي الإجمالي العربي.أما الناتج القومي الإجمالي (Gross National Product- GNP) العربي، فيشتمل

على قيمة جميع السلع والخدمات النهائية المنتجة من قبل الأفراد والشركات العربية، سواء تم الإنتاج في داخل أو خارج أقطار الوطن العربي. فمثلاً تعتبر الأرباح المتحققة للاستثمارات العربية في الخارج جزءاً من الناتج القومي الإجمالي العربي، بينما لا تعتبر الأرباح المتحققة للشركات الأجنبية العاملة في الأقطار العربية جزءاً من الناتج القومي الإجمالي العربي. وبعبارة أخرى، لأجل التوصل إلى قيمة الناتج القومي الإجمالي، لا بد أن نأخذ في الاعتبار صافي دخول عوامل الإنتاج أو عوائد عناصر الإنتاج الوطنية المتدفقة من الخارج مطروحاً منها عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية المتدفقة من داخل الوطن العربي إلى الخارج، ويطلق عليه صافي عوائد عناصر الإنتاج (Net Factor Income-NFI). لذلك فمن المتوقع أن يكون الناتج القومي الإجمالي العربي أكبر من الناتج المحلي الإجمالي العربي طالما كانت عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية في أقطار الوطن العربي أقل من عوائد عناصر الإنتاج العربية في الخارج.

حيث أن:

$$GNP = GDP + NFI$$

6-1 الناتج القومي الصافي

قاس الناتج القومي الصافي (Net National Product-NNP) بالفرق بين الناتج القومي الإجمالي وإهلاكات الاصول الثابتة (D - Depreciation) أي أن

$$NNP = GNP - D$$

6-2 الدخل المحلي الصافي

الدخل المحلي الصافي (Net Domestic Income- NDI) وهو مجموع دخول عناصر الإنتاج، ويتم التوصل إليه بطرح صافي الضرائب غير المباشرة (Net Indirect Tax-NIT) واهلاكات الأصول الثابتة (D) من

الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، أي أن:

$$NDI = GDP - [NIT + D]$$

3-6 الدخل الشخصي

الدخل الشخصي (Personal Income) هو مجموع ما يحصل عليه أفراد المجتمع من دخول دون اعتبار لمشاركتهم أو عدم مشاركتهم في الناتج المحلي الإجمالي . وهو مقياس الدخل ذو الصلة المباشرة بتغيرات الإنفاق الاستهلاكي. ولأجل التوصل إلى الدخل الشخصي ، يتم إجراء بعض التعديلات في الدخل المحلي الصافي (Net Domestic Income-NDI) . وهو مجموع دخول عناصر الانتاج . فيجب استبعاد الاجزاء من الدخل التي لا تصل أيدي الاشخاص مثل الضرائب على أرباح الشركات (corporate Tax) و الارباح غير الموزعة (Retained Profits) من إجمالي الارباح. كما يجب طرح استقطاعات الضمان الاجتماعي أو اشتراكات العاملين في التأمينات الاجتماعية (Social Security) من الأجور. ومن جهة أخرى، يجب إضافة بنود أخرى إلى صافي الدخل المحلي: مثل المدفوعات التحويلية كرواتب التقاعد وتعويضات البطالة، والمساعدات التي تقدمها الحكومة للأسر الفقيرة، وكذلك الفوائد على الدين العام، وجميعها تمثل دخولاً يحصل عليها الأشخاص لكنها غير مضمنة في الدخل المحلي الصافي لعدم مشاركة أصحابها في الناتج المحلي الإجمالي. وبناء على ذلك، يتم التوصل إلى الدخل الشخصي على النحو التالي:

الدخل الشخصي=صافي الدخل المحلي-(الضرائب على أرباح الشركات + الأرباح غير الموزعة + استقطاعات الضمان الاجتماعي) + (مدفوعات الضمان الاجتماعي وتعويضات البطالة والمساعدات الحكومية للأسر الفقيرة + الفوائد على الدين العام)

4-6 الدخل الشخصي المتاح

الدخل الشخصي المتاح (Disposable Personal Income) هو الدخل الذي يملك الأفراد حق التصرف فيه بالإنفاق أو الادخار.

فالدخل الشخصي المتاح = الدخل الشخصي – ضريبة الدخل الشخصي

ويوضح الجدول (3-4) التالي كيفية التوصل إلى مفاهيم الدخل المختلفة.

الجدول (3-4): المقاييس المختلفة للناتج والدخل لاقتصاد الوطن العربي في سنة 2008 *

الفقرة	مليار دولار امريكي
1- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	1500
* صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج (NFI)	30 +
2- الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية	1530
* اهلاك رأس المال الثابت	40-
3- الناتج القومي الصافي	1490
* الضرائب غير المباشرة	100-
4- الدخل القومي	1390
* الضرائب على أرباح الشركات	30-
* الأرباح غير الموزعة	40-
* استقطاعات الضمان الاجتماعي	10-
* دخل الاستثمارات الحكومية	200-
* المدفوعات التحويلية	40+
* الفوائد على الدين العام	10+
5- الدخل الشخصي	1160
* ضريبة الدخل الشخصي	80-
6- الدخل الشخصي المتاح	1080
* الإنفاق الاستهلاكي الشخصي	600-
* الفوائد على القروض الاستهلاكية	15-
* صافي تحويلات غير المقيمين	25-
7- الادخار الشخصي	440

* تقديرات استناداً إلى بيانات بعض المراجع ومنها التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008

7. تغيرات الأسعار وتقدير الناتج الحقيقي

لقد أوضحنا في بداية هذا الفصل أن الناتج المحلي هو عبارة عن القيمة السوقية، أو القيمة النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في قطر معين وفي سنة معينة. إلا أن التحليل الاقتصادي لا يقتصر على دراسة التغيرات الاقتصادية في فترة زمنية معينة، بل يتعداه إلى دراسة التغيرات الاقتصادية التي تطرأ بين فترة زمنية وأخرى، وذلك لمعرفة العوامل التي تؤدي إلى مثل هذه التقلبات، وكذلك تحديد مدى التقدم الاقتصادي الذي حققه قطر معين، ونسبة التحسن الذي تحقق في مستوى معيشة الأفراد في هذا القطر خلال فترة معينة.

7-1 الناتج المحلي النقدي والحقيقي

يطلق على الناتج المحلي الإجمالي المقوم بالأسعار الجارية، الناتج المحلي النقدي أو الإسمي(Nominal Gross Domestic Product)(NGDP).ولما كان التقويم يتم باستخدام الأسعار الجارية فإن الناتج النقدي يعكس محصلة ما يطرأ من تغيرات حقيقية في الإنتاج وتغيرات نقدية في مستوى الأسعار. وبمعنى آخر فإن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي قد لا تعكس بالضرورة زيادة حقيقية في الإنتاج وبالتالي تحسن في رفاهية المجتمع، فقد تكون الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ناجمة فقط عن ارتفاع في مستوى الأسعار، الأمر الذي يؤثر سلباً على رفاه المجتمع. لذلك، فمن الضروري أن يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي بعد استبعاد أثر التغير في الأسعار عند دراسة التقلبات في رفاه المجتمع، وذلك بحساب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وتتطلب عملية حساب الناتج الحقيقي استخدام الأرقام القياسية للأسعار.ونتناول في الجزء التالي كل من الرقم القياس لأسعار المستهلك (Consumer Price Index-CPI) ومخفض الناتج المحلي الإجمالي (GDP Deflator).

2-7 الرقم القياسي لأسعار المستهلك

وهو رقم قياس لأسعار السلع والخدمات الإستهلاكية ولا يشمل أسعار باقي السلع والخدمات الأخرى. ويحسب الرقم القياسي لأسعار المستهلك بقسمة القيمة السوقية لكميات معينة من مجموعة من السلع والخدمات يطلق عليها السلة السوقية (Market Basket)، لسنة معينة يطلق عليها سنة المقارنة أو السنة الجارية (Current Year)، على القيمة السوقية لذات السلة من السلع والخدمات في سنة الأساس (Base Year).وهي سنة تتصف الظروف الاقتصادية فيها بالاستقرار يتم اختيارها كنقطة مرجعية، ويضرب الناتج في مائة. فإذا وقع الاختيار على سنة 1992 كسنة أساس، لأمكن حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سنة 2000 باستخدام الصيغة التالية:

$$\frac{\text{قيمة السلة السوقية في سنة (2000)}}{\text{قيمة السلة السوقية في سنة (1992)}} \times 100$$

ويتضح من الصيغة أعلاه أن الرقم القياسي للأسعار في سنة الأساس هو 100 دائماً. فإذا افترضنا مثلاً أن قيمة السلة السوقية في سنة 2000 قد بلغت 600 دينار، بينما بلغت قيمة ذات السلة في سنة 1992، 400 دينار،يكون الرقم القياسي للأسعار في سنة 2000 كما يلي:

الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سنة 2000

$$= \frac{600}{400} \times 100 = 150$$

وتعني هذه النتيجة أن الأسعار في سنة 2000 قد ارتفعت بنسبة 50%، عما كانت عليه في سنة1992. حيث يمكن الحصول على نسبة الزيادة أو النقصان في مستوى الأسعار بين سنة الأساس وسنة المقارنة بطرح 100 من الرقم القياسي للأسعار في سنة المقارنة. فلو كان الرقم القياسي للأسعار 85 في السنة الحالية لكان في ذلك دليل على انخفاض الأسعار بنسبة 15% عن مستواها في سنة الأساس.

ويطلق على الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) ، الرقم القياسي لتكاليف المعيشة و يعتبر مؤشراً هاماً لقياس نسبة التضخم، وبالتالي تحديد الدخل الحقيقي (Real Income) أوالقوة الشرائية (Purchasing Power) للدخل النقدي . ويكتسب الرقم القياسي لأسعار المستهلك أهمية خاصة في الحياة العملية بالنسبة لتحديد الأجور والرواتب، خاصة في الأقطار المتقدمة. حيث تطالب نقابات العمال،والتنظيمات النقابية الأخرى، في مفاوضاتها الهادفة إلى حماية الأجور الحقيقية (Real Wages) لأعضائها،بزيادة الأجور النقدية بنسبة تعادل الزيادة في الرقم القياسي لأسعار المتسهلك. حيث يتم حساب الأجر الحقيقي باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{الأجر الحقيقي} = \frac{\text{الأجر النقدي}}{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك}} \times 100$$

يستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلك (Consumer Price Index-CPI) أيضاً في قياس معدل التضخم في الأسعار(The Inflation Rate).فإذا زاد CPI من 120 في سنة 1999 إلى 150 في سنة 2000، يكون معدل التضخم (IR) في سنة 2000 هو:

$$IR = \frac{CPI_{2000} - CPI_{1990}}{CPI_{1990}} \times 100 \quad =$$

$$IR = \frac{150 - 120}{120} \times 100 = 25\%$$

وبالرغم من الاستخدام الواسع للرقم القياسي لأسعار المستهلك في قياس معدل التضخم، إلا أن هناك بعض التحفظات على مدى دقته كمؤشر للتضخم وذلك للأسباب التالية:

أولاً: التغيرات في الأنماط الاستهلاكية

يفترض عند حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك أن تبقى الأهمية النسبية للسلع والخدمات الرئيسية المكونة للسلة السوقية الافتراضية ثابتة لفترة طويلة، حيث أن سنة الأساس لا تتغير إلا كل عشر سنوات تقريباً.وعملياً يمكن خلال هذه الفترة أن تتغير الأنماط الاستهلاكية لأفراد المجتمع استجابة للتغييرات في الأسعار النسبية. فمع مرور الوقت، ستتغير التركيبة النسبية للسلع والخدمات الممثلة للسلة السوقية الفعلية للمستهلكين، حيث تزيد كميات السلع التي أنخفضت أسعارها النسبية على حساب السلع التي ارتفعت أسعارها النسبية. وبناء على ذلك، فإن الرقم القياسي لأسعار المستهلك والذي يعتمد على سلة سوقية افتراضية ثابتة عبر الزمن يضخم من التكاليف الفعلية للمعيشة ويبالغ بالتالي في معدل التضخم.

ثانياً: ظهور السلع والخدمات الجديدة

تفترض حسابات الرقم القياسي للأسعار بقاء تركيبة السلع والخدمات المكونة لسلة السوق دون تغيير لفترات طويلة، وبذلك تستبعد العديد من السلع والخدمات الجديدة من الدخول في السلة السوقية. وقد تكون بعض السلع الجديدة بدائل رخيصة لسلع السلة أو أن تنخفض

أسعارها بعد فترة قصيرة من الترويج لها في الأسواق، بينما لا يعكس الرقم القياسي ذلك لغياب تلك السلع من السلة السوقية، وبالتالي يغالي الرقم القياسي في تقديره لمعدل التضخم بصورة غير واقعية.

ثالثاً: التحسن في نوعية المنتجات

لا يأخذ الرقم القياسي لأسعار المستهلك التحسينات التي تطرأ على نوعية المنتجات بعين الاعتبار. وعادة ما تؤدي هذه التحسينات إلى ارتفاع في الأسعار يعكس التحسن في جودة المنتجات، إلا أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك يفترض أن الزيادات في أسعار السلع المكونة لسلة السوق ناجمة فقط عن الارتفاع في معدل التضخم، وليست بسبب التحسن في الجودة. وهنا أيضاً نجد أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك يغالي في معدل التضخم.

رابعاً: حسومات الأسعار

لا يعكس الرقم القياسي لأسعار المستهلك بصورة تامه الحسومات (التخفيضات) في الأسعار على الكثير من السلع التي تقدمها بعض المتاجر خلال مواسم معينة. ولما كانت نسبة كبيرة من الأسر يتسوقون بصورة شبة دائمة من المحلات التجارية التي تقدم حسومات في الأسعار، فإن الرقم القياسي لأسعار المستهلك سيغالي في هذه الحالة أيضا بالنسبة للزيادة الحقيقية في تكاليف المعيشة.

3-7 مخفض الناتج المحلي الإجمالي

بالاضافة إلى الرقم القياسي لأسعار المستهلك، هناك رقم قياسي آخر للأسعار يطلق عليه اسم مخفض الناتج المحلي الإجمالي (GDP Deflator)، وهو رقم قياسي للأسعار المرجحة بكميات السلع والخدمات. ويعتبر مخفض الناتج المحلي أكثر شمولاً من الرقم القياسي لأسعار

المستهلك، لأنه يشتمل ليس فقط على أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية، بل يشتمل أسعار جميع السلع والخدمات المكونة للناتج المحلي الإجمالي. لذلك، يعتبر هذا الرقم القياسي أكثر دقة وملاءمة لتخفيض أرقام الناتج المحلي الإجمالي النقدي(NGDP) وتحويلها إلى ما يقابلها من أرقام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP).

وقد أشرنا من قبل، إلى أن الناتج المحلي الاجمالي الإسمى هو عبارة عن قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة في سنة معينة، أي أنه عبارة عن حاصل ضرب كميات هذه السلع والخدمات في أسعارها الجارية أو الحالية. لذلك، فإن التغير (زيادة أو نقصان) الذي قد يطرأ على الناتج المحلي الإسمي من سنة إلى أخرى قد ينتج عن التغير في الكميات المنتجة، أو في الأسعار، أو في كليهما معاً. فإذا زاد الناتج المحلي الإسمي بنسبة 50% مثلاً في سنة 2000 عن مستواه في سنة 1992 (كما يتضح من الجدول 3-5 التالي)، فلا بد من معرفة ما إذا كانت هذه الزيادة ناتجة عن زيادة في الإنتاج بنسبة 50%، مع بقاء الأسعار ثابتة، أو أنها ناتجة عن ارتفاع الأسعار بنسبة 50%، مع بقاء مستوى الإنتاج دون تغيير، أو أنها كانت حصيلة مزيج من التغيرات في كل من الإنتاج والأسعار معاً. وبما أن زيادة الناتج الحقيقي هي التي تعكس مدى التحسن في مستوى معيشة المجتمع، لذلك لا بد من استبعاد أثر ارتفاع الأسعار من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي من أجل التوصل إلى الناتج المحلي الحقيقي للتمكن من تقويم التغيير في رفاهية المجتمع. والجدول (3-5) أدناه يوضح كيفية حساب الناتج المحلي الحقيقي لاقتصاد ينتج فقط سلعتين (A و B)، وذلك عن طريق تقويم الكميات المنتجة من السلع بالأسعار الثابتة لسنة الأساس 1992.

الجدول (3-5): الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لسنة 2000

مليون دينار

السلع	الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1992 (بالأسعار الجارية)			الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2000 (بالأسعار الجارية)			الناتج المحلي الحقيقي في سنة 2000 (بالأسعار الثابتة)
	(1) الكمية	(2) السعر	(3) مجموع الإنفاق	(4) الكمية	(5) السعر	(6) مجموع الأنفاق	(7) (2) × (4) =
A	10	30	300	12	35	420	360
B	5	20	100	6	30	180	120
	NGDP		400	NGDP		600	RGDP = 480

1992 سنة الأساس

ويمكن تحويل الناتج المحلي الإسمي إلى الناتج المحلي الحقيقي لأي سنة باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{الناتج المحلي الحقيقي} = \frac{\text{الناتج المحلي الإسمي} \times 100}{\text{مخفض الناتج المحلي الإجمالي}}$$

وإذا طبقنا هذه المعادلة على مثالنا السابق، حيث افترضنا أن الناتج المحلي الإسمي في سنة 2000 يبلغ 600 مليار دولار، وكان مخفض الناتج المحلي للسنة ذاتها 125، نجد أن :

الناتج المحلي الحقيقي لسنة 2000 $= \frac{600}{125} \times 100 =$ 480 مليون دينار

8. النمو الاقتصادي

يقاس النمو الاقتصادي (Economic Growth) بمعدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقي (RGDP) من سنة إلى أخرى.ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية والتقنية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة. فكلما زادت الطاقة الإنتاجية المتاحة وارتفع معدلات استغلالها، أو تحسنت تقنيات الإنتاج زاد معدل النمو الاقتصادي.ويمكن قياس النمو الاقتصادي باستخدام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على النحو التالي:

معدل النمو الاقتصادي في سنة 2004 =

$$100 \times \frac{RDGP_{2003} - RGDP_{2004}}{RGDP_{2003}}$$

فمثلاً،إذا كان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العربي 800 مليار دولار في سنة 2004، بينما كان 750 مليار دولار في سنة 2003، يكون معدل النمو في سنة 2004 هو:

$$6.7\% = 100 \times \frac{750 - 800}{750} =$$

9. الناتج الحقيقي ورفاهية المجتمع

كما تستخدم أرقام الناتج الحقيقي (RGDP) في قياس الناتج الحقيقي للفرد (Per-Person RGDP) ، الذي يعتبر مؤشراً لمستوى رفاهية المجتمع، بالرغم مما عليه من مآخذ. ويقاس الناتج الحقيقي للفرد باستخدام

المعادلة التالية:

$$\text{الناتج المحلي الحقيقي للفرد} = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

والجدير بالملاحظة، أن تحقيق التحسن في رفاهية أفراد المجتمع إذاً، أمر يتطلب أن ينمو الاقتصاد بمعدل يفوق معدل النمو السكاني، أو بعبارة أخرى، كلما كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل نمو السكان، ازداد معدل الناتج المحلي الحقيقي للفرد وتحسن مستوى رفاهيته. ويطلق على هذا الفرق بين معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي ومعدل نمو السكان بمعدل النمو الصافي (Net Growth) للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

10. مآخذ على استخدام الناتج الحقيقي للفرد كمؤشر للرفاهية

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أحد المؤشرات الهامةً لأداء الاقتصاد القومي.ولما كانت الرفاهية تعتمد أساساً على كمية ما يستهلكه الفرد من السلع والخدمات المختلفة، فقد أصبح مألوفاً أن يستخدم متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي كمؤشراً تقريبي لرفاهية المجتمع. إلا أن هناك بعض المآخذ على استخدام نصيب الفرد من الناتج الحقيقي كمؤشر للرفاهية نوجزها في النقاط الثمان التالية:

أولاً: لما كان الناتج المحلي يمثل القيمة النقدية للسلع والخدمات التي يتم تسويقها، لذلك فإنه لا يشتمل على السلع والخدمات التي لا يتم تداولها في الأسواق، كالمنتجات الزراعية التي تستهلكها أسر المنتجين الزراعيين مباشرة، والأعمال المنزلية التي تقوم بها الزوجة والأعمال التي يؤديها الزوج في منزله أو أعمال الصيانة التي يقوم بها بنفسه لسيارته أو لآلياته المزرعية. فمثل هذه الأعمال لا تدخل قيمتها في حساب الناتج

المحلي إلا إذا قام بها عمال تدفع لهم أجوراً مقابل خدماتهم. لذلك، لا يعتبر الناتج المحلي مؤشراً دقيقاً لرفاهية المجتمع، خاصة في الأقطار النامية التي يسود فيها الكثير من الخدمات المنزلية غير السوقية، وتنتشر فيها مزارع الاكتفاء الذاتي (Subsistence Farms)،حيث يستهلك الجزء الأكبر من الإنتاج بواسطة الأسر المنتجة ولا يصل إلى الأسواق.

ثانياً: تتجاهل الطريقة المتبعة في تقدير الناتج المحلي الإجمالي قيمة وقت الراحة الذي يستمتع به أفراد المجتمع ويسهم في زيادة رفاهيتهم. فإذا كانت ساعات العمل المقررة في قطر معين هي 35 ساعة في الأسبوع، كما هي في معظم الدول المتقدمة بالمقارنة مع 48 ساعة في الأسبوع في قطر آخر، فمعنى ذلك أن القطر الذي يعمل ساعات أقل يتمتع أفراده بفترة راحة (Leisure Time) أطول، مما ينعكس إيجابياً على رفاهية المجتمع، بالمقارنة مع القطر الذي يعمل أفراده لساعات أطول أسبوعياً. إلا أن الطريقة التقليدية المتبعة في تقدير الناتج المحلي ستعتبر أن القطر الذي يعمل لساعات أطول سيحقق ناتجاً يفوق الناتج المتحقق في القطر الذي يعمل أفراده لساعات أقل، وبالتالي يتمتع أفراده برفاهية أكبر. ولكن زيادة الإنتاج المادي لا تعني بالضرورة زيادة رفاهية المجتمع إذا كانت على حساب إرهاق أفراد المجتمع بساعات عمل أطول.

ثالثا: لا تعكس مقارنة الناتج المحلي للأقطار المختلفة صورة دقيقة لتباين مستويات الرفاهية الاجتماعية لسكان هذه الأقطار، وذلك لأن مثل هذه المقارنة لا تكشف عن طبيعة السلع المنتجة التي يجب أخذها بعين الاعتبار من أجل التعرف على مدى تأثيرها في رفاهية المجتمع. فالناتج المحلي يشتمل على بعض السلع التي تسبب تأثيرات ضارة على الصحة العامة، كالصناعات الملوثة للبيئة. كذلك الحال بالنسبة للإنفاق العسكري، بالمقارنة مع الإنفاق على خدمات الصحة

والتعليم، وبرامج الرعاية الاجتماعية.

رابعاً: لا يعكس الناتج المحلي الصورة الحقيقية لنمط توزيع الدخل والثروة في المجتمع. فكلما اتسعت الفجوة الدخلية بين الفقراء والأغنياء، أنعكس ذلك سلباً على رفاهية الغالبية العظمى من أفراد المجتمع، وأدى بالتالي إلى زيادة حدة الصراع الطبقي والتوتر الاجتماعي والسياسي. والعكس صحيح، كلما كانت الفجوة الدخلية بين الفقراء والأغنياء ضيقة، أنعكس ذلك أيجابياً على نوعية الحياة والعلاقات الإنسانية في المجتمع.

خامساً: لا تأخذ طريقة تقدير الناتج المحلي بعين الاعتبار الآثار البيئية الضارة الناتجة عن النشاطات الاقتصادية.فالتقدم المادي الذي يتحقق نتيجة لارتفاع معدلات النمو الاقتصادي غالباً ما تصاحبه زيادة في معدلات التلوث البيئي.ويشمل ذلك تلوث الهواء والمياه،وارتفاع مستويات الضوضاء واكتظاظ الطرق الداخلية. فتكلفة هذه الأضرار تقلل من القيمة الحقيقية للناتج المحلي، وبالتالي تؤثر سلباً على رفاهية المجتمع. ولعل من المثير للدهشة هنا أن إنفاق الحكومات على أعمال حماية وصيانة البيئة تضاف إلى تقديرات الناتج المحلي، بينما يتم تجاهل الآثار الضارة لبعض الصناعات الملوثة للبيئة. وحالياً، هناك اتجاه في الوكالات المختصة في الأمم المتحدة، لتعديل الأسس الدولية الموحدة لتقدير الناتج المحلي الإجمالي للدول، بحيث يشمل الآثار السلبية للتلوث البيئي ضمن تعديلات أخرى ترمي إلى تحسين مصداقية الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للرفاهية الاجتماعية.

سادساً: تختلف المجتمعات من حيث طبيعة وحدة المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها.لذلك،لا بد من تخصيص جزء أكبر من الناتج المحلي لمعالجة هذه المشكلات، أو تقليل آثارها السلبية على المجتمع. ومن هذه المشكلات أنتشار تعاطي المخدرات، والإدمان على تناول المشروبات الكحولية، وزيادة

وتنوع نشاطات الجريمة المنظمة، وغيرها من المشكلات الاجتماعية المختلفة. فقد يكون المجتمع الذي تزداد فيه هذه المشكلات الاجتماعية هو حقيقة الأقل رفاهية بالمقارنة بالمجتمعات الأخرى التي تقل فيها هذه المشكلات. غير أن الطريقة التقليدية لحساب الناتج المحلي الإجمالي لا تأخذ في اعتبارها تأثيرات مثل هذه المشكلات الاجتماعية.

سابعاً: لا تعكس تقديرات الناتج المحلي الإجمالي الآثار السلبية للسلع التي تنتجها الأنشطة غير القانونية، كتجارة المخدرات والأسلحة غير المرخصة ونوادي الليل وغيرها من النشاطات الاقتصادية الخفية (Underground Activities). حيث تمثل هذه الأنشطة في الواقع نسبة كبيرة بالمقارنة بحجم الناتج المحلي في بعض الأقطار.

ثامناً وأخيراً: لا بد من الإشارة إلى أن معدل الدخل الفردي المقوم بالأسعار الجارية لا يعد مؤشراً دقيقاً لأغراض المقارنات الدولية وذلك لاختلاف مستويات تكاليف المعيشة بين الدول. ولذلك فقد بدأ البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) في استخدام مؤشراً آخر أكثر دقة وهو ما يعرف بالقوة الشرائية المتكافئة (Purchasing Power Parity) في تقاريره السنوية. حيث تتم المقارنة الدولية بعد توحيد عملة قياس الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك توحيد الأسعار المستخدمة في تقويم السلع والخدمات المكونة للناتج المحلي الإجمالي.

الفصل الرابع

البطالة والدورة الاقتصادية

الفصل الرابع

البطالة والدورة الاقتصادية

Unemployment and the Business Cycle

1. مقدمة

يعتبر تحقيق الاستخدام الكامل (Full Employment) من أهم أهداف السياسة الاقتصادية الكلية. ويقصد بالاستخدام الكامل الحالة التي تكون فيها جميع الموارد الاقتصادية وخاصة القوى العاملة في المجتمع مستغلة استغلالاً تاماً، باستثناء بعض الحالات المتعلقة بالبطالة الاحتكاكية أو الهيكلية، كما سنوضح لاحقاً. وبعبارة أخرى، هي الحالة التي تنعدم فيها البطالة الدورية بحيث تكون الكمية المعروضة من القوى العاملة مساوية للكمية المطلوبة.

ومع ذلك، يختلف الاقتصاديون في تحديد معنى الاستخدام الكامل بصورة دقيقة. فيعتقد بعضهم بأنه يمكن وصف اقتصاد معين بحالة الاستخدام الكامل عندما لا تتجاوز نسبة البطالة 3% من القوة العاملة. في حين يرى البعض الآخر أن نسبة 4% ربما كانت الأكثر واقعية. وقد يبدو ولأول وهلة بأن الاختلاف بنسبة 1% ليس كبيراً، وبالتالي لا يستدعي الجدل حول هذه القضية. إلا أن الأمر أخطر من ذلك، فقد يعني هذا الفرق استخدام أو بطالة مئات الآلاف من الأشخاص، خاصة في الدول ذات الكثافة السكانية العالية مثل الصين والهند. كذلك، فمن الضروري معرفة توزيع معدلات البطالة بالنسبة للجنس، والعمر والمهن، والتوزيع الجغرافي، حتى يمكن تقويم مشكلة البطالة في أي بلد. فقد يخفي المعدل العام للبطالة لجميع فئات العمال، في بلد معين، معدلات أعلى بالنسبة لفئة معينة من العمال ومعدلات أقل بالنسبة لفئة أخرى. فمثلاً، تكون معدلات البطالة بين الإناث، خاصة

في الأقطار النامية (ومنها الأقطار العربية)، أعلى من معدلاتها بين الذكور، وذلك بسبب القيم الاجتماعية السائدة في هذه الأقطار التي تحبذ تربية الأبناء ورعاية الأسرة على خروج المرأة إلى سوق العمل.

2. أنواع البطالة

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع رئيسية من البطالة وهي البطالة الاحتكاكية، والبطالة الهيكلية، والبطالة الدورية، ونتناول كل منها بشيء من التفصيل فيما يلي.

2-1 البطالة الاحتكاكية

تكون البطالة الاحتكاكية (Frictional Unemployment) عادة قصيرة الأمد، ويعزى ظهورها إلى عملية بحث وانتقال العاملين بين جهات العمل للحصول على فرص عمل أفضل، كما يعزى إلى استغناء بعض منشآت الأعمال عن بعض العمال نتيجة لتدهور الأوضاع الداخلية للمنشأة أو شروعها في الخروج من السوق. وما يساعد على زيادة البطالة الاحتكاكية عدم كفاءة سوق العمل، وبطء حركة انتقال العمال، نتيجة لعدم المعرفة التامة بفرص العمل المتاحة. وقد تنشأ البطالة الاحتكاكية كذلك عن الطبيعة الموسمية لبعض الصناعات، وبالتالي عدم قدرة الاقتصاد على إيجاد الأعمال التي تنسجم مع مؤهلات الأشخاص العاطلين وبصورة فورية. أي بعبارة أخرى، أن هذه البطالة تشمل أولئك الأشخاص العاطلين عن عمل بصورة مؤقتة أو موسمية بسبب عملية تغير الوظائف أو البحث عن فرص عمل أفضل. ولهذا، يطلق عليها كذلك البطالة الانتقالية (Transitional Unemployment). ويمكن خفض هذا النوع من البطالة من خلال برامج لتسهيل وتعجيل حركة انتقال العمال، ونشر المعلومات الخاصة بفرص العمل المتاحة. وتعتبر هذه البطالة ظاهرة صحية في اقتصاد يتسم بالحركة

والنمو. ويتأثر أمد هذا النوع من البطالة في الدول المتقدمة بمقدار تعويضات البطالة التي يحصل عليها العمال العاطلين. فكلما زادت هذه التعويضات، انخفضت تكلفة البحث عن العمل، وازدادت الفترة الزمنية التي يقضيها العمال في البحث عن فرص العمل الأفضل.

2-2 البطالة الهيكلية

تعزى أسباب البطالة الهيكلية (StructuralUnemployment) إلى عوامل اقتصادية واجتماعية تتعلق بطبيعة اقتصاد السوق الحر والانفتاح الاقتصادي، فهي تعود في الغالب إلى التقدم التقني وإحلال الآلة محل اليد العاملة (Automation)، وقد تنتج عن التراجع في إنتاج بعض الصناعات، بسبب المنافسة الدولية. كما تنشأ البطالة الهيكلية عن التغيرات الهيكلية السكانية (العمر، والجنس، أو الموقع الجغرافي) وما يترتب عليها من زيادة في معدل البطالة. وبعبارة أخرى، يعزى هذا النوع من البطالة لأسباب اقتصادية، كالمنافسة العالمية كما ينتج عن أسباب اجتماعية متعلقة بالتغيرات في التركيبة السكانية والهجرة المحلية والدولية، وأخيراً بسبب التقدم التقني الخاص بإحلال الآلة محل اليد العاملة. وتكون هذه البطالة عادة أطول أمداً من البطالة الاحتكاكية.

2-3 البطالة الدورية

البطالة الدورية (Cyclical Unemployment) هي البطالة الناجمة عن الدورة الاقتصادية (Business cycles) وتنشأ الدورة الاقتصادية عن تقلبات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفعلي (Actual RGDP) حول الناتج المحلي الحقيقي الممكن (Potential RGDP)، وهو الناتج الذي يمكن تحقيقه بالاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية، أي عند التوظف الكامل للقوى العاملة. وتعزى أسباب هذه البطالة إلى فترات الانكماش التي

يمر بها الاقتصاد، حيث ينخفض الناتج الحقيقي الفعلي دون مستواه الممكن، فتأخذ البطالة الدورية قيماً موجبة. أما في حالات الانتعاش الاقتصادي فيفوق الناتج الحقيقي الفعلي مستواه الممكن، فيكون هناك توظف فوق كامل (Over Employment)، فتأخذ البطالة الدورية قيماً سالبة. ويبدو أن الوسيلة الفاعلة للتقليل من حدة البطالة الدورية تكمن في معالجة مشكلة الدورات الاقتصادية نفسها، وذلك بتبني السياسات الاقتصادية الهادفة إلى الاستقرار الاقتصادي. وبعبارة أخرى، أن هذه البطالة تنخفض خلال فترة الانتعاش الاقتصادي وترتفع خلال فترة الركود الاقتصادي. لذلك، يعتمد المدى الزمني لهذه البطالة على مدى فاعلية السياسة الاقتصادية في التعجيل بإعادة الاقتصاد إلى توازن المدى الطويل، الذي يضمن التوظف الكامل للقوى العاملة.

3. تكاليف البطالة

هناك نوعان من التكاليف التي يتحملها المجتمع نتيجة للبطالة: التكاليف الاقتصادية، والتكاليف الاجتماعية.حيث تعني البطالة، من الناحية الاقتصادية، فقدان المجتمع لذلك الإنتاج من السلع والخدمات الذي كان من الممكن تحقيقه لو كانت القوى العاملة مستغلة بصورة كاملة. ومهما تدنت نسبة البطالة في اقتصاد معين، فإنها بلا شك تعني خسارة ملايين الدنانير بالنسبة للمجتمع، وهي خسارة غير قابلة للتعويض لفوات الوقت اللازم للإنتاج وعدم إمكانية خزن أو استعادة استخدام هذا الوقت المنصرم.

أما من الناحية الاجتماعية، فتنعكس تكاليف البطالة على ما يترتب عليها من فقدان للدخول، وما يرتبط بذلك من مظاهر الفقر والبؤس وارتفاع معدلات الجريمة، ونشوب الصراعات الطبقية وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وتدني رفاهية المجتمع بصفة عامة. ويعد قياس التكاليف الاجتماعية أكثر صعوبة من قياس التكاليف الاقتصادية، إلا أن

التكاليف الاجتماعية للبطالة غالباً ما تتحملها الطبقات الفقيرة في المجتمع.

4. قياس البطالة

يمكن من خلال المسح السكاني (Population Survey) الذي تقوم بها الأجهزة الإحصائية في الدول تقسيم السكان إلى ثلاث مجموعات: السكان في عمر العمل (Working-Age Population)، والسكان دون عمر العمل (الأطفال) والسكان فوق عمر العمل (المتقاعدين). أما السكان في عمر العمل فهم الذين تتراوح أعمارهم بين (16-65) في معظم الدول، ويستثنى من ذلك نزلاء السجون وأفراد الجيش والشرطة. وتقسم الأجهزة الإحصائية السكان في عمر العمل إلى مجموعتين أيضاً هما: الأشخاص في قوة العمل الفاعلة (Active labor force)، والأشخاص خارج قوة العمل الفاعلة من غير الراغبين في العمل أوغير القادرين على العمل. كذلك، تقسم قوة العمل الفاعلة إلى مجموعتين هما: العاملون فعلاً، والعاطلون الجادون في البحث عن العمل.

ويعتبر العامل مشمولاً في قوة العمل الفاعلة إذا كان يعمل بدوام كامل (Full Time Job) أو بدوام جزئي (Part Time Job). أما بالنسبة للشخص العاطل عن العمل فيعرف بالشخص القادر والراغب في العمل والذي يبحث بجدية عن عمل ولكن لا يجد له فرصة عمل. ويمكن توضيح كيفية قياس البطالة من خلال تتبع أرقام المثال الموضح في الجدول (4-1) التالي.

الجدول رقم (4-1): عدد السكان وقوة العمل الفاعلة والبطالة في قطر معين

	مليون نسمة	
1- عدد السكان	22	
2- ناقصا من هم دون عمر (16) سنة	10 -	
3- ناقصاً من هم فوق عمر (65) سنة	6 -	
4- عدد السكان في عمر العمل	6	4 = [-1 (3+2)]
5- ناقصاً عدد غير المشاركين في القوى العاملة	1.5 -	
6- قوة العمل الفاعلة	4.5	6 = (4) - (5)
7- ناقصا عدد العاملين فعلاً	3.5 -	
8- عدد العاطلين عن العمل*	1.0	8 = (6) - (7)

* أي الأشخاص الذين هم في عمر العمل من القادرين والراغبين في العمل، إلا انهم لا يجدون فرصاً للعمل.

5. مؤشرات سوق العمل

هناك ثلاثة مؤشرات هامة لسوق العمل (Labor Market Indicators) هي:

- نسبة البطالة

- نسبة المشاركة في قوة العمل الفاعلة
- نسبة الاستخدام إلى السكان

5-1 نسبة البطالة

ينظر إلى نسبة البطالة (The Rate of Unemployment) كمؤشر للتعرف على نسبة الأشخاص المشاركين في القوى العاملة لكنهم لا يجدون فرصاً للعمل. وتقاس نسبة البطالة بعدد الأشخاص العاطلين من مجموع قوة العمل الفاعلة. أي أن:

$$\text{نسبة البطالة} = \frac{\text{عدد الأشخاص العاطلين}}{\text{قوة العمل الفاعلة}} \times 100$$

ومن الأرقام الواردة في الجدول أعلاه، فإن نسبة البطالة هي:

$$22\% = 100 \times \frac{1}{4.5}$$

5-2 نسبة المشاركة في قوة العمل الفاعلة

تمثل نسبة المشاركة في قوة العمل الفاعلة (The Active labor Force Participation Rate) عدد الأشخاص الراغبين والقادرين على العمل ممن في عمر العمل، سواء كانوا يعملون فعلاً أو عاطلون عن العمل يبحثون بجدية عن فرص للعمل. أي قوة العمل الفاعلى كنسبة من عدد السكان ممن في عمر العمل أي أن:

$$\text{نسبة المشاركة في قوة العمل الفاعلة} = \frac{\text{قوة العمل الفاعلة}}{\text{عدد السكان في عمر العمل}} \times 100$$

وفي مثالنا السابق نجد أن نسبة المشاركة في القوى العاملة هي:

$$75\% = 100 \times \frac{4.5}{6}$$

وهناك عدة أسباب لانخفاض نسبة المشاركة في قوة العمل الفاعلة، من أهمها: انتشار ظاهرة العمال المحبطين (Discouraged workers)، وتتمثل في وجود نسبة من العمال الراغبين في العمل إلا انهم لم يبذلوا الجهد الكافي في البحث على فرصة عمل بسبب ما أصابهم من إحباط، نتيجة لطول الفترة التي قضوها في البحث دون جدوى عن فرص العمل.

3-5 نسبة الاستخدام إلى السكان

تستخدم نسبة الاستخدام إلى السكان (The Employment to Population Ratio) كمؤشر لمدى توفر فرص العمل وكذلك درجة التوافق بين مهارات العمال وفرص العمل المتاحة.ويمكن التوصل إلى هذه النسبة من المعادلة التالية:

$$\text{نسبة الاستخدام إلى السكان} = \frac{\text{عدد الأشخاص العاملين}}{\text{عدد السكان في عمر العمل}} \times 100$$

وتعكس هذه النسبة مدى قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل جديدة لامتصاص النمو المتزايد للسكان الذين يبلغون عمر العمل ويبحثون عن فرص عمل جديدة.وتتسم هذه النسبة بالتذبذب نتيجة للتقلبات الاقتصادية، حيث تنخفض خلال فترة الركود الاقتصادي وتزداد خلال فترة الانتعاش الاقتصادي.

ومن أهم أسباب ارتفاع نسبة المشاركة في قوة العمل الفاعلة وبالتالي ارتفاع نسبة الاستخدام إلى السكان، زيادة عدد الإناث في قوة العمل الفاعلة، وذلك بسبب زيادة نسبة تعليم المرأة والتوسع في خلق فرص العمل المناسبة لها وخاصة في مجالات التعليم والصحة وغيرها. هذا بالإضافة إلى التقدم التقني، لاسيما في مجال الاتصالات والمواصلات، الذي وفر فرص عمل جديدة وشجع المرأة على المشاركة في قوة العمل

الفاعلة في كثير من الدول. ومن الجدير بالملاحظة، أن الاحصاءات المتعلقة بسوق العمل في الأقطار المتقدمة تشير إلى إنخفاض نسبة مشاركة الذكور في قوة العمل الفاعلة وكذلك انخفاض نسبة الاستخدام إلى السكان خلال العقود الثلاثة الماضية. فمثلاً، انخفضت نسبة مشاركة الذكور في قوة العمل الفاعلة في الولايات المتحدة الأمريكية من 83% إلى 74% خلال الفترة 1961-2001. ويعزى انخفاض هذه النسبة إلى زيادة عدد الذكور في مراحل التعليم المختلفة، وكذلك إلى الاتجاه المتزايد نحو التقاعد المبكر. هذا بالإضافة إلى ارتفاع نسبة كبار العمر في الهياكل السكانية لتلك المجتمعات نتيجة لتباطؤ النمو السكاني والتقدم في خدمات الرعاية الصحية.

6. ساعات العمل

للمؤشرات الثلاثة السابقة لسوق العمل دلالات مفيدة تعكس مدى سلامة الاقتصاد، كما تعكس بصورة مباشرة الاهتمام الكبير الذي يوليه الأشخاص في عمر العمل لأهمية الحصول على فرص للعمل. إلا أن فرص العمل هذه لا توضح كمية العمل المستخدمة لانتاج السلع والخدمات، أو الناتج المحلي الاجمالي. كما لا تغير كثيراً في قياس إنتاجية العمل (Labor Productivity) ، والتي تعد على جانب كبير من الأهمية بحكم تأثيرها على مستويات الأجور.

أما سبب تعذر استخدام عدد الأشخاص العاملين لقياس كمية العمل المستخدمة، فيعزى إلى أن فرص العمل ليست متماثلة من حيث عدد ساعات العمل. فبعض الأشخاص يمكن أن يعمل بعض الوقت ولعدد محدود من الساعات في الأسبوع، بينما هناك من يعمل بدوام كامل يتراوح بين (35-40) ساعة في الأسبوع. وقد يعمل البعض الآخر ساعات إضافية. لذلك، تستخدم ساعات العمل الفعلية ، وليس عدد العاملين، لتحديد كمية العمل المستخدمة لإنتاج الناتج المحلي

الاجمالي. هذا وتتأثر ساعات العمل طبقاً للتقلبات الاقتصادية، حيث تزداد في فترات الانتعاش وتنخفض في فترات الركود.

7. معدلات الأجور

يقاس معدل الأجر الحقيقي (Real Wage Rate) بكمية السلع والخدمات التي يمكن شرائها بالأجر النقدي للعمل خلال فترة زمنية معينة، ويحسب بقسمة معدل الأجر النقدي على مستوى الأسعار. ويتسم معدل الأجر الحقيقي بأهمية اقتصادية كبيرة لأنه يقيس العائد الحقيقي على العمل، ويعتبر مؤشراً للتغيرات في المستوى المعيشي للطبقة العاملة.

8. الدورات الاقتصادية

يعتبر التغير في الاستثمار من أهم أسباب حدوث الدورات الاقتصادية (Business Cycles) الملازمة لاقتصاد السوق. حيث يؤثر الاستثمار في النمو الاقتصادي عن طريق تأثيره على الطلب الكلي في المدى القصير، كما يؤثر في المدى البعيد على قدرة الاقتصاد القومي على إنتاج السلع، وذلك بتغيير كمية ونوعية السلع الرأسمالية أوالطاقات الإنتاجية للاقتصاد.

وبينما تركز نظرية النمو الاقتصادي على أثر الإنفاق الاستثماري على زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي، تهتم نظرية التقلبات الاقتصادية (The Theory of Economic Fluctuations) بتفسير التقلبات التي تتميز بها اقتصادات السوق. كذلك، تختلف نظرية التقلبات الاقتصادية عن نظرية النمو في كونها لا تهتم بالاتجاهات الاقتصادية للتغير في الأمد البعيد، وإنما تهتم بالتقلبات قصيرة الأمد التي يمكن أن ترافق اتجاهات النمو في الأمد البعيد.

وهناك ثلاثة مؤشرات رئيسية تفسر أسباب حدوث التقلبات الاقتصادية وهي:

(1) التغير في الناتج المحلي الإجمالي.

(2) التغير في معدلات البطالة، أو الاستخدام.

(3) التغير في المستوى العام للأسعار.

وبالإضافة إلى المؤشرات الرئيسية، هناك ثلاثة مؤشرات فرعية تستخدم أيضاً في تحديد أسباب التقلبات الاقتصادية وهي :

أولاً: التغير في الإنتاج القطاعي:الصناعي، والزراعي، والخدمي، والتجارة الخارجية. **ثانياً:** التغير في مستوى الإنفاق الاستهلاكي الكلي. **ثالثاً:** التغير في مستوى الإنفاق الاستثماري الكلي.

8-1 مراحل الدورات الاقتصادية

يمكن من خلال متابعة المؤشرات الرئيسية والفرعية التي تفسر أسباب حدوث التقلبات الاقتصادية تشخيص أربع مراحل للدورات الاقتصادية وهي :

8-1-1 مرحلة الركود، أو الانكماش

تتميز مرحلة الركود أو الانكماش (Recession) بانخفاض في الناتج المحلي أو مستوى الدخول، وزيادة معدل البطالة، وانخفاض المستوى العام للأسعار، كما هو الحال بين النقاط (A و C) في الشكل(4-1) أدناه. ويعتبر الركود الاقتصادي حالة عامة تسود معظم النشاطات الاقتصادية ولا تقتصر على قطاع اقتصادي معين. لذلك، فإن التغيرات الموسمية في الطلب الكلي التي تحدث عادة في بعض القطاعات لا تعتبر مؤشرات للدلالة على دخول الاقتصاد القومي مرحلة الركود.

كما يحدث مثلاً في الإنتاج الزراعي أو في حركة التجارة بعد مواسم الأعياد، أو في النشاط الإنشائي في فصل الشتاء. حيث يتم استبعاد تأثير هذه التغيرات، والتركيز فقط على الاتجاه العام لمؤشرات النشاط الاقتصادي الكلي.

2-1-8 مرحلة الكساد

يدخل الاقتصاد مرحلة الكساد(Depression) التي تتميز بانخفاض النشاط الاقتصادي إلى أدنى مستوياته، ويطلق عليه « قاع الركود» (Bottom of Recession) ، في حالة غياب أي تدخل من جانب الحكومة لإيقاف الركود الاقتصادي،كما هو الحال عند النقطة (B) في الشكل (4-1) التالي.

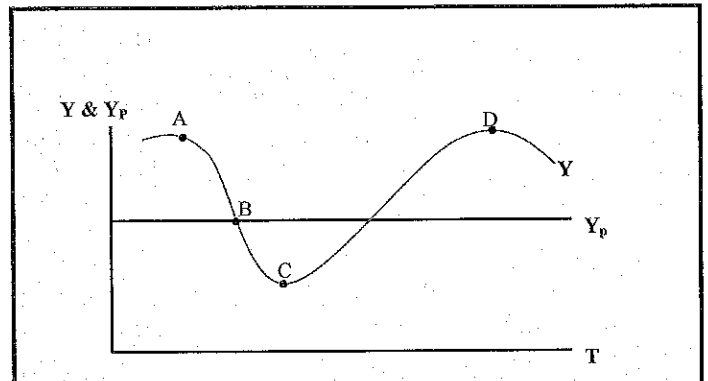

الشكل (4-1): يوضح مراحل الدورة الاقتصادية حيث يتقلب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Y عبر الزمن T حول الناتج الممكن عند الاستخدام الكامل Y_P.

والجدير بالملاحظة، أنه منذ حدوث الكساد العالمي خلال الفترة 1929 -1933، لم يشهد الاقتصاد العالمي حالة كساد بالمستوى الذي حدث في تلك الفترة، حتى جاء الكساد الاقتصادي العالمي الأخير الذي بدأ في أواخر عام 2008، إثر الأزمة المالية التي نشبت في الولايات المتحدة

وعرفت بأزمة الرهن العقاري، والتي سرعان ما انتشرت تداعياتها لتشمل جميع أقطار العالم بدرجات متفاوتة وتتحول إلى أزمة اقتصادية عبر العلاقات التجارية والمالية للولايات المتحدة مع باقي دول العالم. وعموماً، تسعى جميع الحكومات المتقدمة والنامية على حد سواء، من خلال استخدام السياسات الاقتصادية المناسبة لمعالجة حالات الركود قبل استفحالها وانزلاق الاقتصاد القومي إلى هوة الكساد.

3-1-8 مرحلة الانتعاش

يتميز الاقتصاد في مرحلة الانتعاش (Recovery) بارتفاع مستويات الدخل أو الناتج،والاستخدام،وبالتالي زيادة معدلات الاستثمار والاستهلاك وارتفاع مستوى الأسعار، كما هو الحال بين النقطتين (B و D) في الشكل (4-1) أعلاه.

4-1-8 مرحلة الازدهار أو الرخاء

تتميز مرحلة الازدهار أو الرخاء (Prosperity) بارتفاع مستوى الناتج المحلي إلى أعلى مستوى له بعد فترة الانتعاش المستمر، وانخفاض مستوى البطالة إلى أدنى مستوى، مع ارتفاع مستوى الأسعار، كما هو الحال عند النقطة (D) في الشكل (4-1) السابق.

والجدير بالملاحظة، أن هذه المراحل ليست بالضرورة متساوية من حيث الدرجة والحدة، كما أنها لا تحدث دائماً بالنمط نفسه المبين في الشكل السابق. فمثلاً، يمكن أن تستمر التقلبات الاقتصادية بين الانكماش والتوسع لعدة سنوات دون الوصول إلى مرحلة الانتعاش أو مرحلة الكساد.كما أن من الصعب تحديد الانتقال من مرحلة إلى أخرى، أو التمييز بين نهاية مرحلة معينه وبداية مرحلة أخرى. لذلك، يجب أن ينظر إلى هذه المراحل على أنها مجرد وصف مبسط لواقع الحال.

وتتميز التقلبات الاقتصادية بخصائص معينة. حيث تتميز صناعات السلع المعمرة (Durable Goods) خلال فترة الدورة الاقتصادية بتقلبات كبيرة نسبياً في الإنتاج والاستخدام وتقلبات أقل نسبياً في الأسعار. أما بالنسبة لصناعات السلع غير المعمرة (Non-Durable Goods) فتتسم بتقلبات كبيرة في الأسعار وتقلبات أقل نسبياً في الإنتاج والاستخدام.

وتعزى أسباب الاختلافات في تقلبات الإنتاج والأسعار إلى مجموعتين من العوامل: **أولاً:** طبيعة السلع. فيما إذا كانت معمرة أو غير معمرة. **ثانياً:** درجة المنافسة في أسواق السلع. فبالنسبة للسلع المعمرة فإنها، بحكم طبيعتها، لا تتطلب الاستبدال بعد فترة قصيرة،حيث يمكن إدامتها لفترة أطول إذا دعت الضرورة لذلك عن طريق الصيانة والتجديد، ما يجعل الطلب عليها مرناً نسبياً.

تجد المؤسسات في فترات الركود أو الكساد، عندما يكون الطلب ضعيفاً على منتجاتها، أن لديها طاقة إنتاجية غير مستغلة (Excess Capacity)، ولا مبرر للاستثمار في السلع الرأسمالية.كذلك الحال بالنسبة للمستهلكين، حيث يشعرون أن بإمكانهم الإبقاء على ما لديهم من السلع المعمرة بدلاً من شراء أخرى جديدة. لذلك، تواجه السلع الرأسمالية انخفاضا حاداً في الطلب في مرحلة الركود أو الكساد.

أما في مرحلة الانتعاش،حيث يكون الطلب قوياً على جميع أنواع السلع المعمرة الاستهلاكية والرأسمالية، فتكون المؤسسات وكذلك جمهور المستهلكين على استعداد لاستبدال السلع القديمة بأخرى جديدة، وكذلك زيادة الطلب بهدف زيادة المخزون.لذلك يلاحظ ارتفاعاً كبيراً في الطلب على السلع المعمرة في هذه المرحلة.

يتضح مما تقدم، أن السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية المعمرة هي السلع التي يمكن تأجيل شرائها إلى فترة أخرى. والعكس صحيح، بالنسبة للسلع الاستهلاكية غير المعمرة، كالسلع الغذائية، والألبسة، وبعض الخدمات، حيث يكون الطلب عليها أقل مرونة نسبياً ولصعوبة تأجيل شرائها. وبالتالي فإن تغير الطلب على هذه السلع يكون أقل حدة.

أما بالنسبة لدرجة المنافسة في صناعة معينة، فإنها تؤثر على مدى قدرة الصناعة على إجراء تغيرات في أسعارها وإنتاجها لمقابلة تغيرات الطلب. فما هو تأثير انخفاض الطلب الكلي على منتجي السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية المعمرة، بالمقارنة مع منتجي السلع الاستهلاكية غير المعمرة ؟

تتميز معظم الصناعات التي تنتج السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية المعمرة بقلة عدد المنتجين فيها، وارتفاع درجة تركيز الصناعة. أي وجود ما يسمى باحتكار القلة (Oligopoly). حيث تتمتع المؤسسات في هذه الصناعات بدرجة كبيرة من القوة الاحتكارية في السوق لمقاومة حدوث أي انخفاض كبير في الأسعار في حالة انخفاض الطلب الكلي في السوق، عن طريق تخفيض الإنتاج والاستخدام.

والعكس صحيح، بالنسبة لصناعات السلع الاستهلاكية غير المعمرة، حيث تتميز هذه الصناعات بانخفاض درجة تركيزها.فتحاول المؤسسات في هذه الصناعات، بحكم ارتفاع درجة المنافسة فيها، إلى مواجهة الانخفاض في الطلب عن طريق تخفيض أسعار منتجاتها على حساب ما تحققه من أرباح، وفي الوقت نفسه الإبقاء على الإنتاج والاستخدام عند مستوى ثابت نسبياً.

وأخيراً، يمكن تحديد ثلاث خصائص رئيسية تتسم بها التقلبات الاقتصادية وهي : **أولاً:** عدم وجود أمد زمني محدد لكل مرحلة من مراحل التقلبات الاقتصادية. فقد تمتد مرحلة الركود إلى سنة أو أكثر، تتبعها مرحلة انتعاش تمتد أيضا لمدة سنة أو أكثر، ثم تليها مرحلة ركود أخرى، وهكذا تتوالى المراحل دون أمد محدد لكل منها. فبعد أحداث 11 أيلول / سبتمبر من عام 2001، شهدت بورصة نيويورك انخفاضاً حاداً في أسعار الأسهم، انعكست آثاره السلبية على بقية أسواق الأسهم العالمية، مما دفع البنك الاحتياطي الأمريكي إلى تخفيض معدل الفائدة إلى أدنى مستوى له منذ أكثر من أربعين عاماً، حيث وصلت في أواخر عام 2003 إلى 0.75%، وذلك لتنشيط الاقتصاد الأمريكي، والحيلولة دون انزلاقه إلى حالة الركود.

ثانياً: ليس بالضرورة أن يمر الاقتصاد القومي بجميع المراحل، حيث يمكن أن تؤدي السياسات المالية والنقدية التوسعية (Expansionary)، إلى إيقاف التدهور في النشاط الاقتصادي قبل أن ينزلق الاقتصاد إلى مرحلة الكساد. كذلك، عندما يقترب الاقتصاد من مرحلة الازدهار أو الرخاء، وتبدأ الأسعار بالارتفاع السريع، تلجأ الحكومة والبنك المركزي إلى تطبيق السياسات المالية والنقدية الانكماشية (Contractionary) للحد من الضغوط التضخمية. وهذه هي السمة الغالبة في اقتصادات السوق. أي بعبارة أخرى، أن هذه الاقتصادات تمر بمرحلتي الركود والانتعاش دون الإنزلاق إلى مرحلة الكساد، وذلك بسبب التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي لتجنب النتائج السلبية الكبيرة لمرحلة الكساد التي تؤدي إلى حدوث تأثيرات غير مقبولة اجتماعياً وسياسياً.

ثالثاً: تختلف كل مرحلة من مراحل التقلبات الاقتصادية من حيث الأسباب والنتائج عن مثيلاتها السابقة. فمرحلة الركود في سنة

معينة قد لا تأتي مماثلة بالضرورة مع مرحلة الركود التي حدثت في سنوات سابقة، في القطر ذاته أو في أقطار أخرى.. ويرجع ذلك لاختلاف مسببات الركود في كل حالة، ودرجة تأثيرها على مستوى الإنتاج والبطالة والتضخم.

2-8 نظريات الدورات الاقتصادية

لقد ظهرت منذ القرن التاسع عشر نظريات عدة تفسر أسباب حدوث الدورات الاقتصادية التي تعتبر من سمات الاقتصاد الرأسمالي.وفي الجزء التالي نستعرض بإيجاز أهم خمس نظريات لتفسير ظاهرة الدورات الاقتصادية وهي:

- النظرية الماركسية
- نظرية شومبيتر
- النظرية الكينزية
- النظرية النقدية
- نظرية التوقعات الرشيدة

1-2-8 النظرية الماركسية

تعتبرالتقلبات الاقتصادية وفق التحليل الماركسي من الظواهر الملازمة للنظام الرأسمالي ، وأنها ليست مجرد ظواهر مؤقتة ناجمة عن الاضطرابات المالية والنقدية الداخلية ، أو العوامل الخارجية كالحروب وسوء المواسم الزراعية وغيرها ، بل أنها تقلبات دائمة وراسخة في النظام الرأسمالي وتمتد جذورها في أعماق علاقات الإنتاج ونظام التبادل في السوق الرأسمالي الحر. ولم يقدم ماركس نظرية متكاملة لتفسير التقلبات الاقتصادية ، بل ترك الأمر لعدد من الاقتصاديين الماركسيين

الأوائل ومن أبرزهم بول سويزي (Paul Sweezy) وبول باران (Paul Baran) وموريس دوب (Maurice Dob) . وعموماً تعزى التقلبات الاقتصادية وفق التحليل الماركسي إلى مصدرين رئيسيين هما، اتجاه معدل الربح نحو الانخفاض، وعدم كفاية الاستهلاك لمواكبة النمو في الإنتاج « نتيجة لاستغلال الطبقة الرأسمالية للطبقة العاملة ».وقد تعرضت النظرية الماركسية للنقد من قبل العديد من الاقتصاديين،لا يتسع المجال هنا لعرض آرائهم.

8-2-2 نظرية جوزيف شومبيتر

فسر شومبيتر (J. Schumpeter 1883-1950) الدورات الاقتصادية بنظرية الإبداعات (Innovations) . فقد رأى شومبيتر أن الإبداعات والمخترعات الجديدة تأتي في موجات متلاحقة على فترات تطول أحياناً لعدة سنوات. فإذا ما جاءت موجة من المخترعات الجديدة القابلة للتطبيق التجاري، فإنها سرعان ما تؤدي إلى تحفيز المنتجين لزيادة استثماراتهم بغية الاستفادة من الفرص الجديدة التي أوجدتها هذه المخترعات والإبداعات الجديدة في مختلف المجالات، كزيادة الإنتاجية وكتخفيض تكاليف الإنتاج، أو تقديم منتجات جديدة متميزة. وهنا يبدأ الانتعاش الاقتصادي حيث تستجيب البنوك التجارية بتوفير القروض اللازمة لتمويل الاستثمارات الجديدة، وبالتالي زيادة الإنتاج والاستخدام وانخفاض البطالة. ولكن، قد لا يستمر هذا الانتعاش طويلاً إذا ما تباطأ ظهور أفكار ومخترعات جديدة يمكنها صيانة حالة الانتعاش الاقتصادي. وفي هذه الحالة يبدأ الاقتصاد الدخول إلى مرحلة ركود اقتصادي تستمر إلى أن تظهر مخترعات جديدة تنقل الاقتصاد إلى الانتعاش من جديد، وهكذا تحدث الدورات الاقتصادية.

8-2-3 النظرية الكينزية

استناداً إلى هذه النظرية تعتبر التوقعات (Expectations) المصدر الرئيسي للتقلبات الاقتصادية. حيث يؤدي التغير في النظرة المستقبلية، متفائلة كانت أو متشائمة، للمبيعات والأرباح إلى تغير في الطلب على المعدات الرأسمالية، والذي يؤدي بدوره إلى تغييرات في مستوى الاستثمار. ولما كانت التوقعات تتسم بالتذبذب، فمن المستحيل التنبؤ بدقة بالتقلبات التي يمكن أن تحدث في المستقبل، مثل التغيرات في السياسة المالية والنقدية، والتقدم التقني، والتطورات الاقتصادية والسياسية العالمية، وغير ذلك من العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على التغيرات في المبيعات والأرباح.

وتتميز الدورة التجارية بظاهرتين: الأولى : أن التغير الأولي في الاستثمار له تأثير مضاعف . حيث يؤدي تغير الاستثمار إلى تغير الانفاق الكلي ، والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، والدخل القابل للإنفاق، والذي يؤدي بدوره إلى تغيرات في الانفاق الاستهلاكي والطلب الكلي بصورة مضاعفة للتغير الأولي في الاستثمار. وتسمى هذه الآلية بنظرية المعجل (The Accelerator Theory) ، التي سيتم بحثها في فصل لاحق، حيث ينتقل منحنى الطلب الكلي إلى الجهة اليمنى خلال فترة التوسع والانتعاش الاقتصادي وإلى جهة الشمال خلال فترة الانكماش والركود الاقتصادي.

8-2-4 النظرية النقدية

يعتقد دعاة هذه النظرية ، وفي مقدمتهم الاقتصادي النقدي الشهير الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد ملتون فريدمان (Milton Friedman) ، بأن التقلبات في كمية النقود هي المصدر الرئيسي للتقلبات الاقتصادية. حيث يؤدي ارتفاع معدل نمو كمية النقود إلى التوسع

والانتعاش الاقتصادي، بينما يؤدي انخفاض معدل نمو كمية النقود إلى حدوث الانكماش والركود الاقتصادي . ويعزى التغير في معدل نمو كمية النقود إلى السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي. حيث يؤدي التغير في النمو النقدي إلى تغير في الطلب الكلي . ويعتبر البنك المركزي هو الجهة الحكومية أو المستقلة المسؤولة عن الإدارة النقدية، أي التحكم في كمية النقود المعروضة، من خلال هيمنته على النشاط الائتماني للبنوك التجارية، بهدف خدمة الأهداف الاقتصادية القومية. وتتم زيادة عرض النقود بأن يسمح البنك المركزي للبنوك التجارية بالتوسع في الأقراض. ومتى ما زادت الكمية المعروضة من النقود على الكمية المطلوبة انخفض سعر الفائدة، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية المعمرة، ومن ثم انتقال منحنى الطلب الكلي إلى الجهة اليمنى وبدء مرحلة التوسع والانتعاش. أما في حالة انخفاض معدل نمو عرض النقد، فسيؤدي هذا إلى انتقال منحنى الطلب الكلي إلى الجهة الشمال نتيجة لارتفاع سعر الفائدة، فتبدأ مرحلة الركود.

كذلك، يستجيب العرض الكلي، ومن ثم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومستوى الأسعار للتغير في الطلب الكلي. ويعتقد كتاب هذه المدرسة أن انحرافات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عن مستوى الاستخدام الكامل تكون في الاتجاهين. أما معدل الأجر النقدي فإنه يتسم بالجمود بصورة مؤقتة. فعندما ينخفض الطلب الكلي وتزداد البطالة، فإن معدل الأجر النقدي لا بد أن ينخفض في النهاية. وعندما يبدأ معدل الأجر النقدي بالانخفاض، ينخفض مستوى الأسعار، وبعد مضي فترة التكيف، يتم إعادة التوازن عند مستوى الاستخدام الكامل. أما عندما يزيد الطلب الكلي وتنخفض البطالة إلى أقل من المعدل الطبيعي، يبدأ معدل الأجر النقدي بالارتفاع، الذي يؤدي بدوره على ارتفاع مستوى

الأسعار، وبالتالي إعادت الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مستوى الناتج الحقيقي الكامن وإعادت البطالة إلى معدلها الطبيعي.

5-2-8 نظرية التوقعات الرشيدة

يقصد بهذه النظرية إمكانية التنبؤ في ضوء المعلومات المتاحة. فالأجور النقدية تتحدد في ضوء التوقعات الرشيدة(nal ExpectationsغRati) المتعلقة بمستوى الأسعار. ويمكن التمييز هنا بين ما يسمى بالنظرية الكلاسيكية الجديدة (Neo Classical Theory) والنظرية الكينزية الجديدة (Neo Keynesian Theory). فاستناداً إلى النظرية الكلاسيكية الجديدة ،تعتبر التقلبات غير المتوقعة في الطلب الكلي المصدر الرئيسي للتقلبات الاقتصادية.أما النظرية الكينزية الجديدة فإنها تتفق مع هذا التفسير إلا انها لا تستبعد أن يكون للتقلبات المتوقعة في الطلب دور في حدوث التقلبات الاقتصادية.

استناداً إلى النظرية الكلاسيكية الجديدة، يؤدي انخفاض الطلب الكلي، مع افتراض عدم تغير معدل الأجر النقدي، إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومستوى الأسعار. ويؤدي انخفاض مستوى الأسعار إلى زيادة معدل الأجر الحقيقي وزيادة معدل البطالة.وتحدث هذه التغيرات فقط عندما يكون الانخفاض في الطلب الكلي غير متوقعاً. أما إذا كان الانخفاض في الطلب الكلي متوقعاً، فسيكون من المتوقع انخفاض الأجر النقدي. وبذلك، سيتم منع ارتفاع معدل الأجر الحقيقي وتجنب حدوث زيادة في نسبة البطالة.

أما إذا كان العمال وأرباب العمل يتوقعون زيادة في الطلب الكلي، فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع مستوى الأسعار، وسيتم الاتفاق على زيادة معدل الأجر النقدي. وبذلك، يمكن عندئذ منع انخفاض معدل الأجر الحقيقي وتجنب انخفاض نسبة البطالة إلى أقل من المعدل الطبيعي.

أما النظرية الكينزية الجديدة فتركز على أن الأجور النقدية تتأثر بالتوقعات الرشيدة لمستوى الأسعار. غير أنها تؤكد أيضاً على أن معظم عقود العمل ذات طبيعة طويلة المدى. أي أن معدل الأجور النقدية في الوقت الحاضر تتأثر بالتوقعات الرشيدة في الماضي. وتستند هذه التوقعات إلى معلومات قديمة قد لا تكون صحيحة في الوقت الحاضر. وبعد توصل نقابات العمال وأرباب العمل إلى اتفاقيات تتعلق بالأجور لعدة سنوات قادمة، فإن الطلب الكلي قد يتغير، مما يؤدي بدوره إلى تغير مستوى الأسعار. ولكن سيكون من المتعذر على نقابات العمال وأرباب العمل تغيير الأجور النقدية . لذلك، فانه التغير حتى المتوقع في الطلب الكلي يمكن أن يؤدي إلى تغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. إلا أن دعاة النظرية الكلاسيكية الجديدة يعتقدون أن عقود العمل طويلة الأجل يمكن إعادة التفاوض بشأنها عندما تتغير الظروف الاقتصادية. لذلك، فإنهم لا يعتقدون أن العقود الطويلة الأجل تشكل عائقاً أمام تحقيق المرونة في الأجور النقدية، إذا افترضنا أن الأطراف المعنية تدرك حقاً تغير الظروف الاقتصادية.

9. النظرية العامة للعرض والطلب الكليين

يمكن النظر إلى النظريات الخمس التي بحثناها حول التقلبات الاقتصادية على أنها حالات خاصة بالنسبة لنظرية أكثر شمولاً وهي نظرية التوازن العام بين العرض الكلي والطلب الكلي. حيث يمكن حدوث الركود الاقتصادي بسبب انخفاض العرض الكلي. فمثلاً قد تؤدي موجة من الجفاف، أي قلة الأمطار على نطاق واسع، إلى انخفاض الانتاج الزراعي، وبالتالي يبدأ الركود في اقتصاد يعتمد إلى حد كبير على القطاع الزراعي. إلا أن النظريات السابقة اعتبرت الصدمات التي يمكن أن تحدث في العرض الكلي كحالات نادرة وليست حالات اعتيادية، كما هي الحالة بالنسبة للتقلبات في الطلب الكلي التي اعتبرتها السبب الرئيس للتقلبات الاقتصادية.

الفصل الخامس

العرض الكلي والطلب الكلي

الفصل الخامس
العرض الكلي والطلب الكلي
Aggregate Supply and Aggregate Demand

1. مقدمة

تعتبر العلاقة بين العرض الكلي (Aggregate Supply) أو الناتج المحلي الإجمالي، والطلب الكلي (Aggregate Demand) أو الإنفاق الكلي، بمثابة الإطار التحليلي لدراسة كيفية التوصل إلى تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي. ويستخدم العرض الكلي والطلب الكلي في تحديد المستوى التوازني للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والمستوى العام للأسعار(مخفض الناتج المحلي الإجمالي).ونبدأ في هذا الجزء بتحليل العوامل المحددة لكل من العرض الكلي والطلب الكلي.

2. العوامل المحددة للعرض الكلي

يقيس العرض الكلي كمية الناتج المحلي الإجمالي التي ينتجها الاقتصاد خلال سنة معينة، وتحددها العوامل الثلاثة التالية:-

- كمية العمل
- كمية رأس المال
- المستوى التقني السائد

ويمكن التعبير عن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وهذه العوامل الثلاثة بدالة الإنتاج الضمنية التالية:-

$$Y = f(L, K, T)$$

والتي توضح أن كمية الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تتحدد أو تعتمد على كمية العمل (L)، وكمية رأس المال (K) والتقنية المتاحة (T). ويعبر رأس المال هنا عن كافة مدخلات الإنتاج الأخرى بخلاف عنصر العمل. والعلاقة بين الناتج الإجمالي وكل من هذه العوامل علاقة موجبة. فكلما زادت كمية العمل، أوكمية رأس المال (K)،أوتحسن المستوى التقني، ازداد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وتعتبر كمية رأس المال والمستوى التقني ثابتة في المدى القريب، إذ يحتاج تغيرهما إلى فترة زمنية طويلة نسبياً. ويعتبر عنصر العمل المورد المتغير الوحيد في المدى القريب، حيث تتغير كمية العمل المستخدمة في الإنتاج وفق ما يقرره المنتجون بشأن التوسع أو الأنكماش في الإنتاج.

ويمكن أن يتحقق التوازن الاقتصادي الكلي عند مستوى الاستخدام الكامل،أو عند مستويات أقل من أو فوق مستوى الاستخدام الكامل. وحتى في حالة توازن الاقتصاد عند الاستخدام الكامل، نجد هناك نسبة من البطالة التي لا يمكن التخلص منها،ويطلق على معدل البطالة في حالة الاستخدام الكامل، معدل البطالة الطبيعي (Natural Rate of Unemployment) . فسوق العمل في حركة دائمة، حيث تقوم بعض المنشآت بالاستغناء عن بعض عمالها بهدف تقليل التكاليف ، أو بسبب إفلاسها وخروجها من السوق ، بينما يتم خلق فرص عمل جديدة إما من قبل بعض المنشآت الأخرى التي تقوم بتوسيع أعمالها، أو بسبب دخول منشآت جديدة إلى السوق ، كذلك يقوم بعض العمال بترك وظائفهم، لأسباب عديدة ، بينما يقوم البعض الآخر بالبحث عن فرص عمل أفضل ، أي بعبارة أخرى، أن هذه الحركة الدائمة في سوق العمل تجعل من المتعذر اختفاء ظاهرة البطالة بشكل كامل . ولأجل دراسة العرض الكلي ، لا بد من التمييز بين العرض الكلي في الأمد البعيد ، والعرض الكلي في الأمد القريب.

1-2 العرض الكلي في الأمد البعيد

تعرف كمية الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند مستوى الاستخدام الكامل بالناتج المحلي الإجمالي الكامن أو الممكن (Potential GDP) ، الذي يعتمد على الاستخدام الكامل للقوة العاملة، عند ثبات كل من كمية رأس المال، والمستوى التقني. وينسم اقتصاد السوق بالدورات الاقتصادية، كما أوضحنا في الفصل السابق، حيث يتقلب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفعلي حول مستواه الكامن، الأمر الذي يتبعه تقلب الاستخدام الفعلي لعنصر العمل حول مستوى الاستخدام الكامل. وتعمل قوى السوق في الأمد البعيد (Long-Run) إلى إعادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مستوى الناتج المحلي الإجمالي الكامن، وبالتالي تحقيق الاستخدام الكامل . ففي الأمد البعيد يكون الناتج الحقيقي الفعلي مساوياً للناتج الكامن، نتيجة لتغير الأسعار والأجور بنسب متساوية، ويكون معدل البطالة مساوياً لمعدل البطالة الطبيعي الذي يشمل البطالة الاحتكاكية والهيكلية، بينما تختفي البطالة الدورية.

يوضح الشكل (1-5) منحنى العرض الكلي في الأمد البعيد (LRAS)، الذي يعكس العلاقة بين كمية الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومستوى الأسعار في الأمد البعيد عندما يتساوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP) مع الناتج المحلي الإجمالي الكامن (Y_p). ويكون المنحنى خطاً عمودياً، حيث يبقى الناتج الإجمالي الحقيقي عند مستوى الناتج المحلي الإجمالي الكامن، فلا يتأثر بتغير مستوى الأسعار. وترجع عدم استجابة الناتج للتغير في مستوى الأسعار إلى تغير الأجور وأسعار باقي عناصر الإنتاج بنسبة مماثلة لنسبة التغير في المستوى العام للأسعار. ففي الأمد البعيد، يتمكن العمال ومالكو عناصر الإنتاج الأخرى من الحصول على المعلومات الكاملة عن أي زيادة في الأسعار، مما يمكنهم من المطالبة

بزيادة في الأجور وأسعار عناصر الإنتاج الأخرى بنسبة مماثلة لنسبة الزيادة في الأسعار.

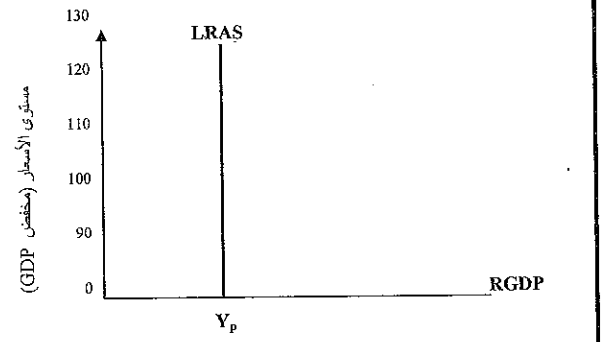

الشكل (5-1): يوضح منحنى العرض الكلي في الأمد البعيد كخط عمودي، حيث يتساوى الناتج الحقيقي الفعلي مع الناتج الكامن، ويكون الناتج الإجمالي مستقلاً عن مستوى الأسعار، نتيجة لتغير الأجور النقدية بنسبة مساوية لنسبة تغير الأسعار، ويتحقق الاستخدام الكامل ويكون معدل البطالة مساوياً لمعدل البطالة الطبيعي.

فالزيادة في الإيراد الكلي نتيجة لارتفاع مستوى الأسعار تصاحبها زيادة بالنسبة ذاتها في التكاليف الكلية نتيجة لزيادة الأجور وأسعار باقي عناصر الإنتاج، فتبقى الأرباح الحقيقية دون تغيير فلا يكون لدى المنتجين أي حافز لزيادة الإنتاج بالرغم من ارتفاع مستوى الأسعار.

2-2 العرض الكلي في الأمد القريب

يمكن تعريف الأمد القريب بالفترة الزمنية التي يتغير فيها الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وبصفة مؤقتة فيزيد أو ينقص عن مستوى الناتج المحلي الإجمالي الكامن. وفي الوقت نفسه، يرتفع أو ينخفض معدل البطالة عن معدل البطالة الطبيعي.

ويمثل منحنى العرض الكلي في الأمد القريب (SRAS) بمنحنى ذي

انحدار موجب كما يتضح من الشكل (5-2) التالي.

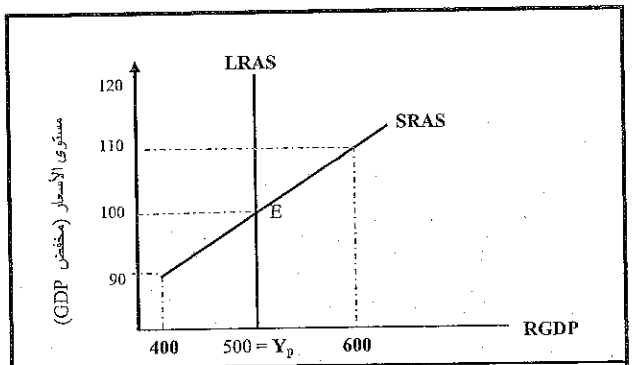

الشكل (5-2): يوضح الشكل منحنى العرض الكلي في المدى القريب الذي يعكس العلاقة الموجبة بين مستوى الأسعار والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، عند ثبات الأجور النقدية وباقي أسعار عناصر الإنتاج.

يتضح من الشكل أعلاه أن نقطة (E) على منحنى العرض الكلي قصير الأمد (SRAS) تعني أنه إذا كان مستوى الأسعار هو (100) . فإن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يتساوى مع الناتج الإجمالي الكامن (500 =Yp) مليار دينار. أما إذا ارتفع مستوى الأسعار إلى (110)، فسيرتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المدى القريب إلى 600 مليار دينار وينخفض معدل البطالة. ويطلق على الفرق بين الناتج الفعلي والناتج الكامن في هذه الحالة « الفجوة التضخمية ». فعند ارتفاع مستوى الأسعار في المدى القريب تبقى الأجور النقدية وأسعار باقي الموارد ثابتة لعدم توفر المعلومات لدى العمال وملاك الموارد الأخرى عن الارتفاع في مستوى الأسعار. وبذلك يزيد الإيراد الكلي للمنتجين بما يفوق الزيادة في تكاليف الإنتاج . وبالتالي تزيد الأرباح الحقيقية، الأمر الذي يحفز المنتجين على زيادة الإنتاج. ويحدث العكس إذا انخفض مستوى

الأسعار إلى 90 مثلاً. حيث ينخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 400 مليار دينار، ويزيد معدل البطالة. ويطلق على الفرق بين الناتج الفعلي والناتج الكامن في هذه الحالة «الفجوة الانكماشية».

3. الطلب الكلي

لقد أوضحنا في الفصول السابقة، أن المكونات الرئيسية للناتج المحلي الإجمالي (GDP) عندما يقاس بطريقة الإنفاق هي: الإنفاق الاستهلاكي الخاص (C)، وإجمالي الإنفاق الاستثماري الخاص (I)، والإنفاق الحكومي (G)، وصافي الصادرات (X- M)، وبما أن الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) يساوي الدخل المحلي الإجمالي (الناتج المحلي الإجمالي)، لذلك يمكن التعبير عن الطلب الكلي بالمعادلة التالية :

$$Y = C + I + G + X - M$$

ويعتمد الطلب الكلي على عدة عوامل هي بالأساس محددات مكوناته، من أهمها:

- مستوى الأسعار
- التوقعات
- السياسات المالية والنقدية
- متغيرات الاقتصاد العالمي

وفيما يلي نتناول تأثير كل من هذه العوامل بشيء من التفصيل:

3-1 مستوى الأسعار

كلما ارتفع مستوى الأسعار، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، أنخفضت كمية الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المطلوبة، كما يتضح من الشكل (3-5) أدناه.

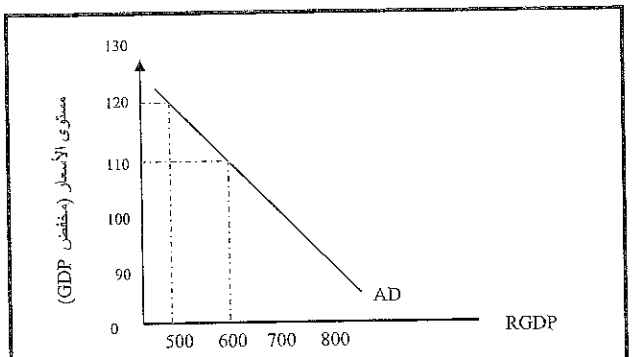

الشكل(3-5): يوضح العلاقة العكسية بين المستوى العام للأسعار وكميات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المطلوبة، عندما تكون باقي العوامل المؤثرة في الطلب ثابتة.

ويطلق على هذه العلاقة بين كمية الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المطلوبة ومستوى الأسعار، الطلب الكلي (Aggregate Demand). ويمكن اشتقاق منحنى الطلب الكلي من مجموعة من النقاط التي تمثل مستويات مختلفة من الأسعار والمستويات المقابلة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المطلوب، حيث يتضح أن كمية الطلب الكلي تتناسب عكسياً مع مستوى الأسعار، مع افتراض ثبات باقي العوامل . فإنخفاض مستوى الأسعار من 120 إلى 110 قد أدى إلى زيادة الناتج الحقيقي المطلوب من 500 مليار دينار إلى 600 مليار دينار . وتعزى العلاقة العكسية بين (RGDP)ومستوى الأسعار إلى كل من تأثير الثروة وتأثير الإحلال:

3-1-1 تأثير الثروة

يمكن التعرف على تأثير الثروة (Wealth Effect) من خلال التغيرات في المستوى العام للأسعار، فمثلاً ، إذا ارتفع مستوى الأسعار، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، فسيؤدي ذلك إلى انخفاض القيمة الحقيقية

للثروة. فإذا اعتبرنا الثروة هي المدخرات المودعة في البنوك. والسندات. والأسهم. والموجودات الأخرى التي يمتلكها الأفراد. فإن القيمة الحقيقية لهذه الثروة. تقاس بمقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها من إنفاق القيمة النقدية الكلية للثروة المملوكة. ويدخر الأفراد نسبة من دخولهم لأسباب عديدة منها : الادخار لمواجهة الطوارئ. وضمان مستوى لائق للمعيشة في سنوات التقاعد. وربما مواجهة نفقات تعليم الأطفال في المستقبل . وبما أن القيمة الحقيقية لمدخرات الأفراد تنخفض مع ارتفاع مستوى الأسعار. فإنهم يتجهون إلى زيادة حجم هذه المدخرات من خلال تخفيض الإنفاق في الوقت الحاضر. مما يؤدي إلى انخفاض الكمية المطلوبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند ارتفاع مستوى الأسعار. بافتراض ثبات العوامل الأخرى بما في ذلك مستوى الدخل.

3-1-2 تأثير الإحلال

كذلك يظهر تأثير الإحلال (Effect Substitution) من خلال التغيرات في مستوى الأسعار. في حالة ارتفاع مستوى الأسعار. مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة . فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع معدلات الفائدة. وبالتالي تأجيل المنشآت لخططها الاستثمارية . وخفض طلبها الحالي على السلع الاستثمارية . كما يؤدي ارتفاع الأسعار وسعر الفائدة إلى تخفيض الأفراد لاستهلاكهم من السلع المعمرة (Durable Goods) نتيجة لارتفاع تكلفة الاقتراض . بعبارة أخرى. يتضمن أثر الاحلال هذا تأجيل الطلب الاستثماري والاستهلاكي في الوقت الحاضر من أجل الاستثمار والاستهلاك في المستقبل . ومن جهة أخرى . نجد أن لارتفاع الأسعار محلياً تأثيره على إحلال السلع المستوردة محل السلع المصنعة محلياً. مما يقلل من الكمية المطلوبة من الناتج المحلي الإجمالي. فيتحرك الاقتصاد إلى أعلى على طول منحنى الطلب الكلي. ويحدث العكس

عند انخفاض مستوى الأسعار محلياً.

3-2 التوقعات

يتأثر الطلب الكلي بالتغيرات التي تطرأ على توقعات كل من الدخل ومعدل التضخم ومستوى أرباح منشآت الأعمال . فتؤدي الزيادة في الدخل المتوقع في المستقبل إلى زيادة الاستهلاك. وخاصة من السلع المعمرة . وبالتالي زيادة الطلب الكلي . كذلك . يؤدي ارتفاع معدل التضخم المتوقع في المستقبل إلى زيادة الطلب الكلي في الوقت الحاضر. وذلك لأن المستهلكين سيقبلون على زيادة مشترياتهم من السلع والخدمات التي تعتبر أسعارها منخفضة نسبياً في الوقت الحاضر. كذلك. تؤدي الزيادة في الأرباح المتوقعة في المستقبل إلى زيادة استثمارات منشآت الأعمال في الوقت الحاضر بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية لمنشآتهم. وبالتالي زيادة الطلب الكلي.

3-3 السياسات المالية والنقدية

يقصد بالسياسة المالية الأساليب التي تتبعها الحكومة للتأثير غير المباشر في الاقتصاد القومي من خلال التحكم في كل من الضرائب والإنفاق الحكومي. حيث يؤدي تخفيض الضرائب أو زيادة المدفوعات التحويلية (أي زيادة إعانات البطالة والرعاية الاجتماعية) إلى زيادة الدخل القابل للإنفاق (Disposable Income). وبالتالي زيادة الطلب الكلي.

كذلك تشكل المشتريات الحكومية من السلع والخدمات جزءاً هاماً من الطلب الكلي . فكلما ازداد الإنفاق الحكومي الجاري على السلع والخدمات الاستهلاكية أو زاد الإنفاق الاستثماري على إنشاء المدارس والمستشفيات والطرق والجسور وغيرها من مشروعات البنى التحتية. ازداد الطلب الكلي.

أما السياسة النقدية، فتنصب على التحكم في كمية النقود ومعدلات الفائدة التي يقوم بها البنك المركزي بقصد التأثير على الاقتصاد القومي. وتتم زيادة كمية النقود عن طريق توسع الجهاز المصرفي في الإقراض، مما يؤدي إلى زيادة كل من الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية المعمرة وكذلك زيادة الإنفاق الاستثماري لمنشآت الأعمال مما يسهم في زيادة الطلب الكلي. أما التغير في سعر الفائدة، فله تأثير سلبي على الطلب الكلي، فارتفاع سعر الفائدة يشجع على خفض الإنفاق الاستثماري الحقيقي وزيادة الادخار، وبالتالي يؤدي إلى نقص في كمية الطلب الكلي.

4-3 متغيرات الاقتصاد العالمي

تؤثر تغيرات ظروف الاقتصاد العالمي على الطلب المحلي من خلال عاملين أساسيين هما:سعر صرف العملة الوطنية ومستوى الدخل في الدول الأخرى. أما بالنسبة لسعر صرف العملة الوطنية فهو مقدار العملة الأجنبية التي يمكن الحصول عليها في مقابل الدينار الواحد من العملة المحلية. ولمعرفة كيفية تأثير سعر الصرف على الطلب الكلي، دعنا نفترض أن الدينار كان يعادل ثلاثة دولارات في سنة 2008 ثم انخفضت قيمته إلى دولارين في نهاية سنة 2009. ونتيجة لذلك،أصبحت السلع الأجنبية أغلى نسبياً بالنسبة للمستهلك المحلي، الذي يتحول في هذه الحالة من شراء السلع الأجنبية إلى شراء السلع الوطنية البديلة، الأمر الذي يسهم في زيادة الطلب الكلي محلياً. أما في الدول الأجنبية فقد أصبحت السلع المنتجة في بلادنا أرخص نسبياً، وبالتالي تحدث زيادة في صادرتنا إلى الدول الأجنبية، مما يسهم أيضاً في زيادة الطلب الكلي محلياً. فانخفاض سعر صرف العملة الوطنية يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، بينما يؤدي ارتفاع سعر صرف العملة

الوطنية إلى انخفاض الطلب الكلي.

كذلك الحال بالنسبة للتغيرات في مستوى الدخل، حيث يؤدي ارتفاع مستوى الدخل في الدول الأجنبية، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، إلى زيادة طلب تلك الدول على الواردات، وبالتالي زيادة الطلب الكلي للدول المصدرة لها.

4. الاستهلاك

يعد الإنفاق الاستهلاكي أكبر مكونات إجمالي الإنفاق في أي اقتصاد، ويخصص له الجزء الأكبر من الدخل الإجمالي في أي دولة ، في ظل الظروف الاعتيادية. لذلك، تعتبر معرفة التغيرات في الاستهلاك (والادخار) الناجمة عن التغيرات في الدخل من المعلومات المهمة جداً للتعرف على التأثيرات التي تحدثها هذه التغيرات على الاستثمار ومستوى الاستخدام ، وبالتالي مستوى دخل التوازن الكلي في الاقتصاد.

4-1 دالة الاستهلاك

تعتبر النظرية التي جاء بها كينز(Keynes) حول العلاقة بين مستوى الدخل ومستوى الاستهلاك من أهم عناصر النظرية الحديثة لتحديد الدخل. وقد أوضح كينز هذه العلاقة بواسطة ما أسماه بالقانون النفسي (Psychological Law) وينص على ‹ أن الأفراد يميلون إلى زيادة استهلاكهم كلما ازدادت دخولهم، ولكن بنسبة تقل عن نسبة الزيادة في الدخل › . أما الجزء المتبقي من الزيادة في الدخل فيتم ادخاره. وتسمى العلاقة بين الاستهلاك والدخل بدالة الاستهلاك (Consumption Function) . ويمكن التعبير عن هذه العلاقة بالمعادلة الخطية التالية:

$$C_t = a + bY_t$$

حيث أن (C_t) الإنفاق الاستهلاكي في السنة (t) و (Y_t) الدخل الحقيقي في السنة (t) . أما (a) فتمثل الاستهلاك المستقل عن الدخل (Autonomous Consumption)، و(b) هي ميل دالة الاستهلاك. والاستهلاك،كما يتضح من المعادلة أعلاه، هو دالة موجبة في الدخل. ويطلق على (b) الميل الحدي للاستهلاك (Marginal Propensity to Consume-MPC). وتتراوح قيمة (b) بين الصفر والواحد الصحيح (1> b >0) فهي موجبة لأن العلاقة بين (C) و (Y) موجبة كما جاء في نظرية كينز، وأقل من الواحد الصحيح لافتراض كينز بأن الأفراد يدخرون جزءً من دخولهم.

ويمكن رياضياً قياس (b) بأخذ التفاضل الأول لدالة الاستهلاك، أي أن:

$$b=\frac{\Delta C}{\Delta Y}$$

وهي تقيس الزيادة في الاستهلاك لكل دينار إضافي في الدخل.

وتستخدم قيمة (b) المقدرة من الأرقام الفعلية للدخل والاستهلاك في الأعوام السابقة في قطر معين، في تقدير الزيادة المتوقعة في الاستهلاك نتيجة لزيادة مستهدفة في الدخل المحلي الإجمالي.

مثال: إذا كانت (b = 0.70) في دولة معينة ، وكانت الزيادة المستهدفة في GDP هي 2,000 مليون دينار، فإن الزيادة المتوقعة في الاستهلاك تكون 1,400 مليون دينار. ويمكن توضيح هذه العلاقة في الجدول رقم (1-5) التالي.

جدول رقم (1-5):العلاقة بين الدخل والاستهلاك والادخار بالدينار

(1) الدخل القابل للأنفاق Y	(2) الاستهلاك C	(3) الادخار S	(4) الميل المتوسط	(5) الميل المتوسط للادخار 1÷3	(6) الميل الحدي للاستهلاك $b=\frac{\Delta C}{\Delta Y}$	(7) الميل الحدي للادخار $s=\frac{\Delta S}{\Delta Y}$
400	460	-60	1.15	-0.15	0.70	0.30
500	530	-30	1.06	-0.06	0.70	0.30
600	600	0	1.00	0	0.70	0.30
700	670	30	0.96	0.04	0.70	0.30
800	740	60	0.93	0.07	0.70	0.30
900	810	90	0.90	0.10	0.70	0.30
1000	880	120	0.88	0.12	0.70	0.30
1100	950	150	0.86	0.14	0.70	0.30
1200	1020	180	0.85	0.15	0.70	0.30

يتضح من الجدول أن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الاستهلاك وكذلك الادخار. ويلاحظ من العمود (3) أن الادخار كان سالباً بالنسبة للمستوى الأول والثاني للدخل، وذلك لزيادة الإنفاق الاستهلاكي عن مستوى الدخل. ويمكن تفسير هذه الحالة التي يتجاوز فيها الإنفاق الاستهلاكي الدخل الحالي للأسرة، بأن الأسرة في هذه الحالة إما أن تعتمد في جزء من إنفاقها على المدخرات السابقة، أو أن تلجأ إلى الاقتراض.

ويمكـن توضيح هذه الأرقام الافتراضية في الشكل (5-4) التالي.

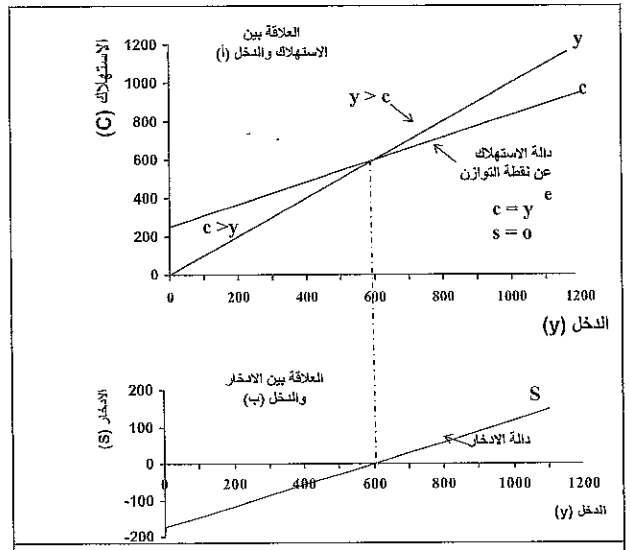

الشكل (5-4): يوضح العلاقة بين الدخل وكل من الاستهلاك والادخار. فعندما يكون الدخل 600 يتعادل الدخل والإنفاق الاستهلاكي ويكون الادخار مساوياً للصفر. ويكون الادخار سالباً عند أي مستوى للدخل أقل من 600، ويكون الادخار موجباً إذا ما زاد الدخل عن 600.

في الشكل أعلاه، يمثل ارتفاع خط الـ (45^0) المنطلق من نقطة الأصل مقدار الدخل، ويطلق عليه خط الدخل ($C = Y$) . ويمثل منحنى الاستهلاك (C) الأرقام المدرجة في العمود رقم (1) من الجدول السابق. ويوضح تقاطع هذا المنحنى مع خط الدخل نقطة التعادل،التي يتساوى عندها الاستهلاك والدخل ($C = Y$)، حيث لا يوجد عند هذا المستوى أي ادخار ($S = 0$).

أما إلى اليمين من نقطة التعادل(e)، فيكون الإنفاق الاستهلاكي أقل من الدخل($Y > C$)، وتمثل المسافة العمودية المحصورة بين منحنى الاستهلاك(C) وبين خط الدخل مقدار الادخار(S). أما إلى الشمال من

نقطة التعادل، فيكون الإنفاق الاستهلاكي أكبر من الدخل المتاح ($Y < C$)، ويمثل الفرق بينهما ما يسمى بالادخار السالب (Dissaving) ،أي السحب من المدخرات السابقة أوالاقتراض.

ولما كان الادخار هو الفرق بين الدخل والاستهلاك، وبما أن الاستهلاك يعتمد على الدخل، لذلك فإن الادخار يعتمد على الدخل أيضاً. وتسمى هذه العلاقة بين الادخار والدخل بدالة الادخار (Saving Function). ويوضح الجزء السفلي (ب) من الشكل السابق الأرقام الخاصة بالادخار المدرجة في العمود رقم (3) من الجدول السابق.

2-4 الميل المتوسط للاستهلاك والميل المتوسط للادخار

يقصد بالميل المتوسط للاستهلاك (Average Propensity to Consume- APC) نسبة ما ينفق من الدخل، حيث أن :

$$APC = \frac{C}{Y}$$

ويكون الميل المتوسط للاستهلاك أقل من واحد كلما ازداد الدخل عن مستوى التعادل.كما يتضح من الأرقام المدرجة في العمود رقم(4) من الجدول السابق.أما الميل المتوسط للادخار(Average Propensity to Save - APS) فيقيس نسبة ما يدخر من الدخل، حيث أن :

$$APS = \frac{S}{Y}$$

توضح الأرقام المدرجة في العمود (5) من الجدول السابق حجم الادخار بالنسبة لكل مستوى من مستويات الدخل. فمثلاً، عندما يكون مستوى الدخل 1,000 دينار، فإن نسبة الادخار ستكون 12% بالنسبة لكل دينار، أي ما يعادل 120 دينار عند هذا المستوى للدخل. والجدير بالملاحظة، أن الميل المتوسط للاستهلاك ينخفض مع زيادة الدخل، بينما يزداد الميل المتوسط للادخار مع زيادة الدخل، طالما أن

مجموع كليهما يجب أن يساوي الواحد الصحيح دائما.

$$\frac{C}{Y}+\frac{S}{Y}=\frac{Y}{Y}=1$$

3-4 الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار

يقصد بالميل الحدي للاستهلاك(Marginal Propensity to Consume-MPC) كما أوضحنا من قبل، التغير في الاستهلاك الناتج عن التغير في الدخل بمقدار دينار واحد. ويمكن أن يعبر عنه بالمعادلة التالية :

$$MPC = b = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$$

أما الميل الحدي للادخار (Marginal Propensity to Save-MPS) فإنه عبارة عن التغير في الادخار الناتج عن التغير في الدخل بمقدار دينار واحد. ويعبر عنه بالمعادلة التالية :

$$MPS = s = \frac{\Delta S}{\Delta Y}$$

ونجد أن (MPC+MPS=1) ويقيس الميل الحدي للاستهلاك (MPC) انحدار (Slope) دالةالاستهلاك.وكذلك الحال بالنسبة للميل الحدي للادخار،الذي يقيس انحدار دالة الادخار.وبما أن انحدار الخط المستقيم يكون ثابتاً عند أي نقطة، لذلك فإن قيمة كل من (MPC) و (MPS) تكون ثابتة على طول دالتي الاستهلاك والادخار ولا تتأثر بالتغير في مستوى الدخل، كما يتضح من الأرقام المدرجة في العمودين (6 و 7) في الجدول السابق.

4-4 العوامل المحددة لدالة الاستهلاك

وينتقل منحنى الاستهلاك إلى أعلى أو إلى أسفل (دالة الاستهلاك) نتيجة لتغير أي من العوامل الأخرى (غير الدخل) التي افترضنا ثباتها

في السابق. ومن أهم هذه العوامل التي تؤثر على مستوى الإنفاق الاستهلاكي هي: **أولاً:** معدل الفائدة الحقيقي، وهو معدل الفائدة النقدي بعد استبعاد معدل التضخم. **ثانياً:** الدخل المتاح المتوقع في المستقبل. **ثالثاً:** القيمة الحقيقية للثروة.

ولسعر الفائدة الحقيقي أثر عكسي على الإنفاق الاستهلاكي، أما الدخل المتوقع و القيمة الحقيقية للثروة فتؤدي الزيادة في أي منهما إلى زيادة في الإنفاق الاستهلاكي. والعكس صحيح، في حالة أنخفاض أي من هذه العوامل، حيث يمكن أن تؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي.

وتوضح دالة الاستهلاك الكلي (مجموع دوال الاستهلاك لجميع أفراد المجتمع)، كيفية تغير الإنفاق الاستهلاكي للمجتمع ككل بتغير الدخل الكلي.وبما أن نسبة ما ينفق من الدخل (APC) يكون عادة مرتفعاً بالنسبة لذوي الدخول المنخفضة بالمقارنة مع ذوي الدخول المرتفعة، لذلك فإن دالة الاستهلاك الكلي تتأثر بنمط توزيع الدخل. أي بعبارة أخرى، تعتمد الزيادة في الاستهلاك (نتيجة لزيادة الدخل) على كيفية توزيع هذه الزيادة في الدخل بين ذوي الدخول المنخفضة والمرتفعة.

وتعتبر العلاقة بين الدخل والاستهلاك التي جاء بها كينز في نظريته على جانب كبير من الأهمية في السياسة الاقتصادية، خاصة في المجتمعات المتقدمة، وذلك لأن الزيادات الكبيرة في الدخل تؤدي إلى زيادات قليلة نسبياً في مجموع الإنفاق الاستهلاكي خاصة عندما تتركز الزيادة في الدخل في الأسر الغنية، بسبب انخفاض ميلها المتوسط للاستهلاك، بل تؤدي في هذه الحالة إلى زيادة الادخار نتيجة لارتفاع الميل المتوسط للادخار لذوي الدخول المرتفعة. وقد كانت هذه الحقيقة محور انطلاق سياسة خفض ضريبة الدخل الشخصي على ذوي الدخول العليا في الولايات المتحدة في الثمانينيات من القرن الماضي. وبالرغم من الانتقادات التي لقيتها هذه السياسة في بداية

تطبيقها. إلا أن المدافعين عنها كانوا يؤكدون على أنها سوف تؤدي إلى زيادة المدخرات وزيادة الأستثمار وزيادة معدل النمو الاقتصادي، وبالتالي زيادة الاستخدام وخفض معدل البطالة. وقد أثبتت السنوات اللاحقة نجاح هذه السياسة في تحقيق أهدافها الاقتصادية. وإن تأخر تأثيرها بعض الشيء.

5-4 انتقادات نظرية الاستهلاك لكينز

في الواقع، لاحظ علماء الاقتصاد أن توقعات نظرية كينز حول تناقص معدل الاستهلاك (الميل المتوسط للاستهلاك) مع استمرار زيادة الدخل القومي في المجتمعات المتقدمة، لم تدعمها الوقائع في المدى البعيد في هذه الأقطار، باستثناء فترات ذات ظروف اقتصادية خاصة، كالأزمة الاقتصادية العالمية والحرب العالمية الثانية. فقد اتضح من بعض الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة أن نسبة الاستهلاك إلى الدخل لم تنخفض بالرغم من استمرار زيادة الدخل.

لقد كان من نتائج هذه الدراسات ظهور نظريات أخرى لتفسير السلوك الاستهلاكي ومن أهمها ما يعرف بنظرية أثر التقليد (Demonstration Effect)،أو نظرية الدخل النسبي لدوسنباري،التي تؤكد على أن العادات الاستهلاكية للأفراد غير مستقلة، بل تتأثر بالسلوك الاستهلاكي لباقي أفراد المجتمع،وخاصة ذوي الدخول الأعلى من المتوسط في المجتمع.[1] أما النظرية الأخرى التي ظهرت في الخمسينيات من القرن الماضي لتفسير ثبات الميل المتوسط للاستهلاك في المدى البعيد، فقد قدمها الاقتصادي الشهير والحائز على جائزة نوبل ميلتون فريدمان (Milton Friedman)،وتعرف بنظرية الدخل الدائم (Permanent Income Hypothesis). وتؤكد هذه النظرية على أن الاستهلاك في أي سنة لا يعتمد على الدخل في هذه السنة فحسب،

1-Duesenberry, J.S., Income, Saving and The Theory of Consumer Behavior (Cambridge: Harvard University Press, 1962 pp. 23-27.

كما جاء في نظرية كينز، بل يعتمد على الثروة (المدخرات بالإضافة إلى الدخل الحالي والقيمة الحالية للدخول المتوقعة في المستقبل).أو الدخل الدائم أو الدخل السنوي المتولد عن الثروة. ويعتمد الميل المتوسط للاستهلاك في هذه النظرية على ثلاثة متغيرات مستقلة مهمة هي: معدل الفائدة، وثروة الفرد، وأذواق المستهلكين، بالإضافة إلى عوامل أخرى اجتماعية كعدد أفراد الأسرة وأعمارهم[2].

والواقع أن نظرة كينز في هذا المجال لم تكن ديناميكية. أي أنه ركز على العلاقة بين الدخل والاستهلاك في المدى القريب، وليس على أساس أنماط الاستهلاك (Consumption Patterns) التي يمكن أن تتغير بمرور الزمن حسب التقدم التقني، وزيادة تنوع السلع والخدمات، واستمرار رغبة الأفراد في تحسين مستوياتهم المعيشية. صحيح أن انتقال الأفراد من مستويات منخفضة الدخل إلى مستويات أعلى قد يؤدي إلى ارتفاع نسبة الادخار في المدى القريب، وعلى افتراض عدم تغير أنماط الاستهلاك السابقة للأفراد، إلا أن الذي يحدث غالباً هو أن مستويات المعيشة المرتفعة تعتبر محفزة للسعي لتحقيق رغبات أخرى.

ويبدو أن تعدد السلع والخدمات في المجتمعات المتقدمة، الذي يعزى، إلى حد كبير، إلى استمرار عملية الإبداعات (Innovations) وظهور منتجات بنوعيات ونماذج مختلفة، قد أدت إلى استمرار زيادة الإنفاق الاستهلاكي، بفضل حملات الإعلان الواسعة وأساليب الترغيب على الاستهلاك بواسطة وسائل الإعلام المختلفة، مثل التلفزيون والمجلات والصحف اليومية وغيرها.

2-Friedman, M., A Theory of The Consumption Function (Princeton, Princeton University Press, 1957) pp. 17-21.

5. الاستثمار

لقد أوضحنا سابقا أن الإنفاق الاستهلاكي يشكل الجزء الأكبر من مكونات الناتج المحلي الإجمالي أو الطلب الكلي. أما الاستثمار، فإنه يعتبر الجزء الثاني المكمل للطلب الكلي بالنسبة للنموذج المبسط للاقتصاد المغلق (Closed Economy) . والمقصود هنا بمصطلح الاستثمار، الإنفاق الاستثماري الحقيقي أو الثابت، الذي ينطوي على استحداث أو شراء أصول رأسمالية أو إنتاجية جديدة، سواء تم ذلك بالإنفاق مباشرة على اقتناء هذه الأصول أو بالإنفاق على شراء أصول مالية (أسهم أو سندات) جديدة، أما شراء الأصول المالية القديمة من الأسواق الثانوية، فيعتبر استثماراً مالياً وهو ليس من اهتمامات هذا الكتاب.ويجب التمييز هنا بين الاستثمار المستقل والاستثمار التابع.ويقصد بالاستثمار المستقل (Autonomous Investment) . ذلك الاستثمار المستقل عن التغير في الدخل، كالاستثمار المطلوب لاستبدال الأصول الهالكة. أما الاستثمار التابع (Induced Investment) . فهوالاستثمار الذي يتأثر بالتغيرات التي تطرأ على مستوى الدخل،وهو الاستثمار اللازم لزيادة الطاقة الإنتاجية، ويطلق عليه الاستثمار الصافي (Net Investment).

فالزيادة في الدخل ستؤدي إلى زيادة الطلب الكلي والإنفاق، وبالتالي ستحفز المنشآت على توسيع طاقاتها الإنتاجية لمواجهة الزيادة في الطلب، وذلك من خلال زيادة الاستثمار، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الدخل والإنفاق وهكذا. وبعبارة أخرى، أن الاستثمار التابع سيكون له تأثير مضاعف على مستوى الفعاليات الاقتصادية،أي حدوث التوسع التراكمي للاقتصاد (Cumulative Expansion) . أو العكس في حالة أنخفاض الطلب الكلي، حيث يؤدي إلى حدوث الأنكماش التراكمي (Cumulative Contraction).كما سيتضح ذلك من دراسة نظرية المعجل في الفصل القادم.

لذلك، تعزى أهمية دراسة الاستثمار ليس فقط إلى أنه من المكونات الرئيسية للطلب الكلي، وإنما أيضا لأنه يخضع للتقلبات، خاصة في الأقطار التي يلعب فيها القطاع الخاص دوراً كبيراً في الحياة الاقتصادية. لهذا، تستهدف السياسات الاقتصادية الحكومية التأثير في مستوى واتجاهات الاستثمار من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وتعتبر توقعات الأرباح أو معدل العائد المتوقع للاستثمار (Expected Rate of Return-r) المحدد الرئيسي لقرارات الاستثمار.ويسمى هذا المعدل بالكفاءة الحدية للاستثمار(Marginal Efficiency of Investment)، أو كما سماه كينز في كتابه (النظرية العامة)، بالكفاءة الحدية لرأس المال (Marginal Efficiency of Capital)، وهو معدل الخصم (Discount Rate) الذي يجعل القيمة الحالية للعائد المتوقع من السلعة الرأسمالية مساوياً لتكلفة إحلالها (أي معدل الفائدة).فإذا كانت الكفاءة الحدية لرأس المال أكبر من معدل الفائدة الحالي، فمعنى ذلك أن القيمة الحالية للعائد المتوقع من الاستثمار في السلعة الرأسمالية أكبر من تكلفة إحلالها، وبالتالي سيكون من المربح القيام بالاستثمار.

تواجه منشآت الأعمال فرصاً استثمارية عديدة: كشراء آلات ومعدات جديدة، أو القيام ببعض التوسعات في المباني والمنشآت، واستبدال الآلات القديمة أو الاستثمار في التدريب والتعليم وتنمية مواردها البشرية أو الاستثمار في البحوث والتطوير والاستثمار في مجالات الدعاية وترويج المنتجات .. الخ. وبالرغم من تنافس هذه المجالات الاستثمارية على الموارد المحدودة، إلا أن بعضها يكون أكثر ربحية من غيرها. لذلك، تقوم المنشآت بترتيب المشروعات الاستثمارية حسب معدل العائد المتوقع، أي حسب مقدار الكفاءة الحدية للاستثمار، ومن الطبيعي أن تعطى الأولوية في الاستثمار للمشروعات التي تدر أعلى معدلات الربح. ويمكن

توضيح ذلك في الشكل (5-5) الذي يوضح منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال وهو يعبر عن العلاقة العكسية بين معدل العائد المتوقع (r) وإجمالي الاستثمار (I).

ويعزى الانحدار السالب لمنحنى الكفاءة الحدية للاستثمار(MEI) إلى أثر ما يعرف بقانون الغلة المتناقصة (Law of Diminishing Return). الذي يعني هنا أن استخدام وحدات إضافية من رأس المال. مع افتراض بقاء عناصر الإنتاج الأخرى ثابتة. سيؤدي في النهاية إلى انخفاض معدل العائد المتوقع للاستثمار.أي أن معدل العائد للدينار المستثمر سينخفض باستمرار مع التوسع في الاستثمار. ويفسر ذلك بأن التوسع في الاستثمار يعني قبول مشروعات ذات عائد أقل باستمرار.

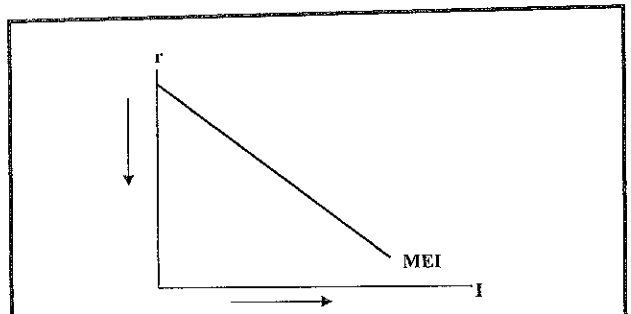

الشكل (5-5): يوضح الشكل أعلاه منحنى الطلب على الاستثمار أو منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال، ويلاحظ أن معدل العائد المتوقع يتناقص بزيادة حجم الاستثمار، حيث يتم الاستثمار في المشروعات ذات العائد المرتفع أولا، ولزيادة الاستثمار بعد ذلك تنفذ المشروعات ذات العائد الأقل فالأقل.

1-5 محددات الكفاءة الحدية للاستثمار

تتأثر الكفاءة الحدية للاستثمار بعدة عوامل. من أهمها العوامل الأربعة التالية:

1-1-5 الطلب المتوقع

يعتمد العائد الصافي المتوقع بالنسبة لاستثمار معين إلى حد كبير على الطلب المتوقع على المنتجات النهائية لذلك الاستثمار.فكلما زاد الطلب على المنتجات وارتفعت أسعارها انتقل منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال إلى جهة اليمين وزاد معدل العائد المتوقع عند كل مستوى من الاستثمار. والعكس صحيح. في حالة انخفاض الطلب على المنتجات وانخفاض أسعارها. حيث ينتقل منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال إلى جهة الشمال وبالتالي ينخفض معدل العائد المتوقع للاستثمار.

2-1-5 التقدم التقني

يؤدي التقدم التقني إلى خفض تكاليف الإنتاج. وبالتالي زيادة توقعات الأرباح والكفاءة الحدية للاستثمار. حيث ينتقل منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال إلى جهة اليمين.

3-1-5 تكاليف الإنتاج

تؤدي توقعات زيادة تكاليف الإنتاج إلى انخفاض الكفاءة الحدية للاستثمار. والعكس في حالة توقعات هبوط تكاليف الإنتاج حيث تؤدي إلى زيادة الكفاءة الحدية للاستثمار. ومن العوامل التي تؤثر عادة على تكاليف الإنتاج هي:لأجور. وضريبة الأرباح. وأسعار المواد الأولية وأسعار الأصول الرأسمالية.

4-1-5 رصيد رأس المال

كلما ازداد رصيد الاقتصاد من السلع الرأسمالية (Capital Stock) ازدادت الطاقة الإنتاجية وانخفضت أسعار السلع المنتجة. وبالتالي انخفضت الأرباح المتوقعة وتدنت الكفاءة الحدية للاستثمار.

5-2 العلاقة بين معدل الفائدة ومستوى الاستثمار

بالإضافة إلى الكفاءة الحدية للاستثمار، تعتمد قرارات الاستثمار أيضا على تكلفة رأس المال (معدل الفائدة)،والعلاقة عكسية بين حجم الاستثمار ومعدل الفائدة. فيؤدي ارتفاع معدل الفائدة إلى انخفاض حجم الاستثمار.والعكس صحيح. في حالة انخفاض معدل الفائدة، حيث يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار، كما يتضح من الشكل (5-6) التالي.

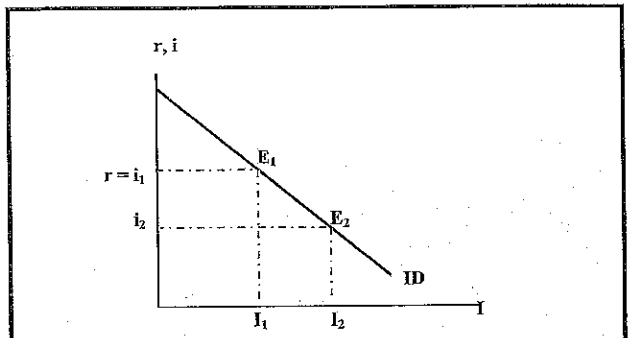

الشكل (5-6): يوضح منحنى الطلب على الاستثمار(ID)، حيث يتحدد حجم الاستثمار بتعادل سعر الفائدة (i) ومعدل العائد على الاستثمار(r). فعند سعر الفائدة المرتفع نسبياً (i_1) يكون الاستثمار المطلوب هو (I_1)، وعند انخفاض سعر الفائدة إلى (i_2) يزيد الاستثمار إلى (I_2).

لذلك،فإن المنشآت ستزيد استثماراتها طالما كان العائد على الاستثمار (الكفاءة الحدية للاستثمار) يفوق سعر الفائدة، وتتوقف عن زيادة الاستثمار عند الحد الذي يتساوى عنده معدل الفائدة مع الكفاءة الحدية للاستثمار. ويطلق على المنحنى الذي يوضح العلاقة العكسية بين معدل الفائدة وحجم الاستثمار منحنى الطلب على الاستثمار (ID).

يوضح الشكل أعلاه، أنه كلما كانت الكفاءة الحدية للاستثمار أكبر من معدل الفائدة، كما هي الحالة بالنسبة لجميع مستويات الاستثمار أقل من (I_1)،كان الاستثمار مربحاً، فيزيد الاستثمار إلى أن يصل إلى (I_1) حيث يتحقق التوازن عند ($r = i_1$).أما إلى يمين النقطة (E_1) فسيكون معدل الفائدة أكبر من الكفاءة الحدية للاستثمار، وبالتالي سوف يتعذر القيام باستثمارات جديدة، حيث تكون تلك المشروعات غير مربحة. ويتبدل الحال وتستمر الزيادة في الاستثمار مرة ثانية إذا ما انخفض معدل الفائدة إلى (i_2). فبعض المشروعات التي كانت غير مربحة قبل انخفاض معدل الفائدة تصبح مربحة بعد انخفاضه مما يحفز المنشآت على زيادة الاستثمار إلى (I_2).

ويتضح من هذا التحليل العلاقة بين القطاع النقدي ومستوى الدخل القومي. حيث أن التوازن في السوق النقدي ($M^d = M^s$) يحدد معدل الفائدة، ويكمل هذا بتوازن آخر هو ($MEI = i$)، حيث يتحدد بموجبه مستوى الاستثمار.

وتعتمد الكفاءة الحدية للاستثمار إلى حد كبير على توقعات المستثمرين تجاه مستقبل الاقتصاد. لذلك، تعتبر التوقعات على جانب كبير من الأهمية في تحديد القرارات الاستثمارية. فإذا كانت توقعات المستثمرين أكثر تفاؤلاً من السابق، فمعنى ذلك أن منحنى الكفاءة الحدية للاستثمار سينتقل إلى الجهة اليمنى، أي زيادة مستوى الاستثمارعند جميع مستويات أسعار الفائدة.

فإذا حدث مثل هذا التغير في الاستثمار في حالة بلوغ الاقتصاد مستوى الاستخدام الكامل، فستؤدي الزيادة في الطلب الكلي إلى ظهور الضغوط التضخمية وارتفاع الأسعار. ويتوقع من السلطات النقدية في هذه الحالة اتخاذ بعض الإجراءات التي تهدف إلى زيادة معدلات الفائدة لأجل تقليص مستوى الاستثمار. أما إذا كانت توقعات

المستثمرين غير متفائلة بالنسبة للمستقبل.فسيؤدي ذلك إلى انتقال منحنى الكفاءة الحدية للاستثمار إلى أسفل أو جهة الشمال، وينخفض مستوى الاستثمار. وفي هذه الحالة يمكن للسلطات النقدية أن تتخذ بعض الإجراءات التي من شأنها تشجيع الاستثمار عن طريق تخفيض معدلات الفائدة.

الفصل السادس

توازن الاقتصاد الكلي

الفصل السادس
توازن الاقتصادي الكلي
The Macroeconomic Equilibrium

1. مقدمة

لا يختلف مفهوم توازن الاقتصاد الكلي عن مفهوم التوازن في أسواق السلع والخدمات الذي سبق لك دراسته في الاقتصاد الجزئي، حيث يتحقق توازن الاقتصاد الكلي عند تعادل قوى الطلب الكلي مع قوى العرض الكلي.ويقاس الطلب الكلي بإجمالي الإنفاقات (Aggregate Expenditures)، والتي تشمل الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الاستثماري الخاص والإنفاق الحكومي (بشقيه الاستهلاكي والاستثماري) بالإضافة إلى صافي الصادرات (الصادرات – الواردات) في سنة معينة. ويقاس العرض الكلي بما يحققه الاقتصاد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال سنة معينة

وقد اعتقد الاقتصاديون التقليديون (Classical Economists) أن الاقتصاد يحافظ على توازنه بطريقة تلقائية عند مستوى الاستخدام الكامل ولا يحتاج الأمر أي تدخل من الحكومة في الأداء الاقتصادي. فتبعاً لقانون "ساي" (Say's Law) يولد العرض الكلي الطلب الكلي المعادل له. فزيادة العرض تعني زيادة استخدام القوى العاملة (وباقي الموارد أيضاً)، وبالتالي زيادة الدخول، الأمر الذي يضمن زيادة الطلب الكلي بما يحقق استمرارية توازن الاقتصاد عند مستوى الاستخدام الكامل.

عانى الاقتصاد البريطاني خلال الكساد الكبير الذي عايشته بريطانيا خلال الفترة (1929-1933) من تبعات ذلك الكساد ومن أهمها ارتفاع نسبة البطالة.وعندما فشلت القوى الذاتية للاقتصاد في إخراج الاقتصاد

البريطاني من الركود الاقتصادي، ظهرت آراء كينز (J. M. Keynes) التي نادت بضرورة التدخل الحكومي في مثل هذه الظروف لزيادة الطلب الكلي(بزيادة الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب) حتى يستعيد الاقتصاد توازنه الكلي عند مستوى الاستخدام الكامل. وقد أصبح يعرف تدخل الحكومة على هذا النحو فيما بعد بالسياسة المالية.

يهدف هذا الفصل إلى التعرف على كيفية تحديد مستوى دخل التوازن الاقتصادي الكلي. وحتى يسهل تناول هذا الموضوع، نبدأ أولاً بنموذج افتراضي لاقتصاد مغلق(Closed Economy) ،أي ليس له علاقات اقتصادية خارجية، مكون من قطاعيين: القطاع العائلي وقطاع الأعمال. فنستبعد بذلك القطاع الخارجي (الصادرات والواردات).كما نفترض غياب القطاع الحكومي وبالتالي عدم وجود ضرائب.ومن المفترض في هذا النموذج أن الاستثمار مستقل عن الدخل أي لا يتأثر بالتغير في الدخل. بعد توضيح مفهوم التوازن في هذا النموذج المبسط، سيتم التخلي عن هذه الافتراضات والتعامل مع نموذج أكثر واقعية يضم القطاعات الأربعة للاقتصاد.

2. تحديد الدخل التوازني في اقتصاد من قطاعين

يتحقق شرط التوازن في الاقتصاد المغلق بتعادل العرض الكلي (الدخل) مع الطلب الكلي(الإنفاق). وهذه هي الصيغة العامة لشرط توازن الاقتصاد الكلي، وإنما يأتي الاختلاف في مكونات الطلب الكلي التي تتحددها وفق فروض النموذج الاقتصادي المستخدم. ففي النموذج المبسط للاقتصاد المغلق المكون من قطاعين يكون شرط التوازن هو تعادل العرض الكلي أو الدخل المحلي الإجمالي (Y) مع الطلب الكلي المكون من الإنفاق الاستثماري المستقل عن الدخل (I_a)والإنفاق الاستهلاكي المخطط (C). أما الاستهلاك فيفترض أن يعتمد على الدخل وتمثله الدالة الخطية البسيطة التالية:

$$C = C_a + b\,Y$$

حيث أن (C_a) تمثل ذلك الجزء من الإنفاق الاستهلاكي المستقل عن مستوى الدخل، أو الاستهلاك الذي يتم حتى في حالة انخفاض الدخل إلى الصفر، حيث يتم الإنفاق من مدخرات سابقة أو بالاقتراض.و(b) تمثل ميل دالة الاستهلاك. ويطلق عليها الميل الحدي للاستهلاك (Marginal Propencity to Consume)، وتقيس التغير في الإنفاق الاستهلاكي عندما يتغير الدخل بمقدار دينار واحد، أي يتحقق توازن الاقتصاد في هذا النموذج عندما يكون:

$$Y = C + I_a$$

ومن شروط توازن الاقتصاد الكلي أيضاً أن يتعادل مجموع التسربات (Total leakages) مع مجموع الحقن(Total Injections) في الاقتصاد. ومن شرط التوازن أعلاه، وبإعادة ترتيب الحدود نجد أن:

$$Y - C = I_a$$

و يقيس الطرف الشمالي لهذه المتساوية الادخار المخطط ويمثل أحد مكونات التسرب من دائرة تدفق الدخل والإنفاق، أما الطرف الأيمن فيمثل الاستثمار المخطط، وهو أحد مكونات الحقن في دائرة تدفق الدخل والإنفاق. ففي إطار فروض النموذج المبسط المستخدم في هذا الجزء تكون الصيغة الأخرى لشرط التوازن إذاً هي تعادل الادخار المخطط ($S = I_a$). مع الاستثمار المخطط . أي أن يكون

ونجد في الاقتصاد المغلق أن مدخرات بعض أفراد المجتمع، هي وحدات الفائض(Surplus Units)، يقترضها أفراد آخرون هم وحدات العجز(Deficit Units) ليقوموا بإنفاقها إما على سلع استهلاكية، فلا يتحقق الادخار على المستوى الكلي، أو أن يقوموا بإنفاقها على

سلع استثمارية فتتحقق الزيادة في الادخار الكلي بما يتعادل مع الزيادة في الاستثمار الكلي. أي أن الادخار يكون مساوياً للاستثمار كشرط للتوازن في الاقتصاد المغلق. ويمكن توضيح العلاقة بين المتغيرات المحددة للتوازن الاقتصادي من خلال تتبع الارقام الافتراضية بالجدول (6-1) التالي.

(1) الدخل Y	(2) مستوى الاستخدام بالمليون L	(3) الإنفاق الاستهلاكي المخطط C	(4) الادخار المخطط (1-3) S	(5) الإنفاق الاستثماري المخطط I_a	(6) الطلب الكلي (3+5) I_a+C	(7) التغير غير المخطط في المخزون المخزون Δ Inv
400	2	430	30 -	30	460	60 -
450	2.5	450	0	30	480	30 -
500	3	470	30	30	500	0
550	3.5	490	60	30	520	30 +
600	4	510	90	30	540	60 +
650	4.5	530	120	30	560	90 +

يتضح من الأرقام المدرجة في العمودين (1) و(2) من الجدول التالي أن هناك مستوى لاستخدام القوى العاملة بالنسبة لكل مستوى من الدخل أو الناتج المحلي. لذلك، تؤدي الزيادة في الناتج المحلي إلى زيادة في الاستخدام. وتعكس الأرقام المدرجة في العمودين رقم (3) و(4) أن كل من مستوى الاستهلاك ومستوى الادخار يزداد مع زيادة الدخل.

أما بالنسبة لأرقام الاستثمار في العمود رقم (5)، فإنها تبقى ثابتة بالنسبة لجميع مستويات العرض الكلي أو الدخل، وذلك بافتراض أن الخطط الاستثمارية للمنشآت مستقلة عن مستويات الدخل والإنتاج الحالية.

تمثل الأرقام في العمود رقم (6) من الجدول أعلاه الطلب الكلي، وهو عبارة عن مجموع الاستهلاك والاستثمار المخططين بالنسبة لكل مستوى من مستويات الدخل أو الإنتاج. كما يتضح من المنحنى (Ia+C) في الجزء (A) من الشكل (6-1) أدناه.

جدول (6-1): تحديد مستوى الدخل التوازني في الاقتصاد مغلق

أما العمود الأخير من الجدول فيحوي التغير غير المخطط في المخزون من السلع (Inventory Changes)، والذي يعتبر في الحسابات القومية جزء من إجمالي الاستثمار. ويحدث التغير غير المخطط في مخزون السلع في حالات عدم توازن الاقتصاد. فيزيد المخزون في حالات زيادة العرض الكلي على الطلب الكلي وينقص في حالات زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي، كما يتضح من العمود (7) في الجدول السابق.

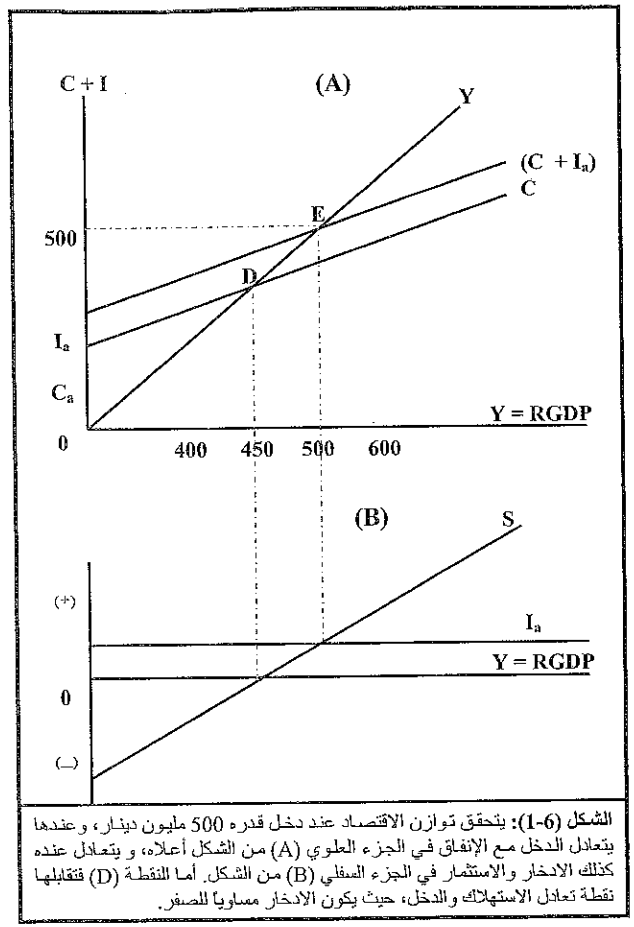

الشكل (6-1): يتحقق توازن الاقتصاد عند دخل قدره 500 مليون دينار، وعندها يتعادل الدخل مع الإنفاق في الجزء العلوي (A) من الشكل أعلاه، و يتعادل عنده كذلك الادخار والاستثمار في الجزء السفلي (B) من الشكل. أما النقطة (D) فتقابلها نقطة تعادل الاستهلاك والدخل، حيث يكون الادخار مساويا للصفر.

وفي الجزء(A) من الشكل (6-1) السابق، يقاس الناتج أو الدخل على المحور الأفقي ويقاس الإنفاق على المحور الرأسي. ولتسهيل المقارنة بين الدخل والإنفاق قام كينز برسم خط يبدأ من نقطة الأصل بميل موجب قدره واحد صحيح وأطلق عليه اسم خط الدخل. وارتفاعه

عند أي مستوى للدخل يقيس هذا الدخل رأسياً.

يمثل الإستهلاك بالمنحنى (C) في الشكل (A) . وله انحدار موجب يعكس العلاكة الطرديو بين الإستهلاك والدخل. ويقيس تقاطع المنحنى (C) مع المحور الرأسي الاستهلاك المستقل أو غير المعتمد على الدخل (Autonomous Consumption-C_a).أما الطلب الكلي فيمثل بالمنحنى ($C+I_a$) الذي يعلو منحنى الاستهلاك . و يمثل الفرق بينهما مقدارالاستثمار المستقل (Autonomous Investment-Ia). ونقطة تقاطعه مع المحور الرأسي تقيس الاستهلاك المستقل والاستثمار المستقل أي (Ca+Ia).

وتمثل النقطة (E) مستوى التوازن بين العرض الكلي أو الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP) مع الطلب الكلي، فكلاهما يعادل 500 مليون دينار. وتمثل نقطة التوازن هذه كذلك مستوى الاستخدام الذي يتساوى عنده مستوى الادخار المخطط مع مستوى الاستثمار المخطط. وبالرجوع إلى الجدول (6-1) نجد أن مستوى الاستخدام عند دخل التوازن يبلغ ثلاثة ملايين عامل.

إلا أنه عند أي مستوى من الدخل الإجمالي يزيد على مستوى دخل توازن الاقتصاد (عند Y = 600 مثلاً) فإنه يعكس زيادة في العرض الكلي المخطط على الطلب الكلي المخطط (Y >C+I). أو زيادة الادخار المخطط على الاستثمار المخطط (S > I). كما يتضح من الجزء (B) من الشكل السابق. ولا يكون الاقتصاد في حالة توازن، ويؤدي ذلك إلى تراكم المخزون (استثمار غير مخطط) من السلع المنتجة، وذلك لقصور الطلب عن ملاحقة العرض، مما يدفع المنتجين إلى خفض الإنتاج في الدورات الإنتاجية اللاحقة. ويترتب على ذلك انخفاض كل من مستوى الاستخدام والدخل، فيتناقص الإنفاق مما يؤدي إلى مزيد من الانخفاض في الناتج والدخل حتى يستعيد الاقتصاد توازنه من جديد عند النقطة (E).

ويحدث العكس إذا ما كان الاقتصاد عند أي مستوى من الدخل إلى الشمال من نقطة التوازن(E). حيث لا يتحقق شرط التوازن نتيجة لزيادة الطلب الكلي المخطط على العرض الكلي المخطط. أو تجاوز الاستثمار المخطط لمستوى الادخار المخطط. وسيؤدي ذلك إلى أنخفاض في المخزون لمقابلة الطلب الزائد. وبالتالي يقوم المنتجون بزيادة مستوى الإنتاج في الدورات الإنتاجية اللاحقة. ومن ثم زيادة مستوى الاستخدام والدخل. فيزيد الإنفاق الكلي ويزيد الدخل في موجات متلاحقة حتى يتحقق شرط التوازن ويستعيد الاقتصاد توازنه الكلي مرة ثانية عند النقطة(E).

3. مضاعف الإنفاق

يعد الاستثمار المكون الرئيسي للإنفاق المستقل (Autonomous Expenditure) في هذا النموذج. إلى جانب الإنفاق الاستهلاكي المستقل. من المفترض في هذا النوذج أن هذه المتغيرات مستقلة عن الدخل. أي أنها لا تتأثر بتغير مستوى الدخل وإنما تؤثر فيه. فإذا زاد الاستثمار بقدر معين فمن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى زيادة مضاعفة في الدخل الاجمالي. وذلك لاستجابة الاستهلاك للزيادة في الدخل المترتبة على زيادة الاستثمار. فزيادة الإنفاق الاستثماري تولد دخولاً لمنتجي السلع الاستثمارية والعاملين والموردين في هذا القطاع في أول جولة. ومن المتوقع أن تؤدي الزيادة في الدخول في هذه الجولة إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي بما يتناسب مع حجم الميل الحدي للاستهلاك (Marginal Propencity to Consume -MPC) في الاقتصاد وبذلك تتولد دخولاً جديدة. ينفق الجزء الأكبر منها عادة ويدخر المتبقى منها فيقترضه آخرون لينفقونه كذلك. وتستمر هذه الموجات المتلاحقة من الإنفاق والزيادة في الدخل حتى يصل الاقتصاد إلى توازن جديد يكون عنده الادخار المخطط مساوياً للاستثمار المخطط. فالأثر النهائي لأي زيادة في الاستثمار المستقل أو الاستهلاك المستقل على

الناتج والدخل يكون أضعاف حجم الزيادة الأصلية في الإنفاق.وحتى نتمكن من قياس أثر الزيادة في أي من الإنفاقات المستقلة على الدخل دعنا أولاً نشتق مضاعف الإنفاق المستقل (Expenditure Multiplier) ويتم ذلك بصياغة شرط التوازن وتعريف مكوناته. يكون شرط توازن الاقتصاد في اقتصاد مغلق من قطاعين، أي في غياب القطاع الحكومي والقطاع الخارجي كما أسلفنا. على النحو التالي:

$$Y = C + I_a \quad (1)$$

$$C = C_a + b_Y \quad (2)$$

$$I = I_a \quad (3)$$

بمعنى أن الاستهلاك دالة موجبة في الدخل . وأن الاستثمار مستقل عن الدخل. بإحلال (2) و (3) في المعادلة (1) نحصل على :

$$Y = C_a + b_Y + I_a$$

$$Y - b_Y = C_a + I_a$$

$$Y(1 - b) = C_a + I_a$$

$$Y = \frac{1}{1-b}(C_a + I_a)$$

أي أن الدخل المحلي الإجمالي يساوي قسمة الواحد الصحيح على واحد ناقص الميل الحدي للاستهلاك (الميل الحدي للادخار) ضرب مجموع الإنفاقات المستقلة. ولمعرفة أثر التغير في الإنفاقات المستقلة على الدخل المحلي الإجمالي في الاقتصاد يمكن إعادة كتابة المعادلة أعلاه في صيغة التغير التالية:

$$\Delta Y = \frac{1}{1- b} (\Delta C_a + \Delta I_a)$$

ففي حالة زيادة الاستهلاك المستقل مع بقاء الاستثمار ثابتاً تتقلص الصيغة أعلاه إلى:

$$\Delta Y = \frac{1}{1- b} (\Delta C_a)$$

وبما أن الميل الحدي للادخار (Marginal Propencity to Save-MPS) أقل من الواحد الصحيح، فإن قسمة الواحد على الميل الحدي للادخار تكون دائماً أكبر من الواحد الصحيح ولذلك يطلق على هذا الكسر اسم المضاعف. فالتغير في الدخل يكون في النهاية أضعاف مضاعفة للتغير في الاستهلاك المستقل أو التغير في الاستثمار المستقل. واستناداً إلى الصيغة أعلاه يمكن كتابة معادلة المضاعف (m) على النحو التالي:

$$m = \frac{\Delta Y}{\Delta C_a} = \frac{1}{1-b}$$

ومنها نلاحظ أن المضاعف (Multiplier)، وهو المقدار على الجانب الأيمن من المتساوية، يقيس التغير في الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي الناتج عن تغير في الاستهلاك المستقل بمقدار دينار واحد. وكذلك الحال بالنسبة لأثر التغير في الاستثمار المستقل على الدخل حيث نجد أن:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta I_a} = \frac{1}{1-b}$$

حيث تؤدي الزيادة في الاستثمار المستقل إلى زيادة أكبر في الدخل والناتج، والعكس في حالة أنخفاض الاستثمار، حيث يؤدي ذلك إلى أنخفاض أكبر في الدخل والناتج. فمثلاً، إذا أدت الزيادة في الاستثمار بمقدار (5) ملايين دينار إلى زيادة في الدخل والناتج بمقدار(10) ملايين

دينار، فمعنى ذلك أن قيمة المضاعف تساوي (2).إما إذا كانت الزيادة في الدخل والناتج بمقدار (15) مليون دينار، فستكون قيمة المضاعف تساوي (3).. وهكذا.

مثال:

لنفترض أن منشآت الأعمال قد قررت زيادة الاستثمار بمقدار 100 مليون دينار، فسيؤدي ذلك وفي الجولة الأولى إلى زيادة مماثلة في الدخل المحلي الإجمالي نتيجة للزيادة في دخول القطاعات المنتجة للسلع الاستثمارية (أرباح رجال الأعمال ودخول العمال والموردين وملاك العقارات والأصول الثابتة).وإذا افترضنا أن الميل الحدي للاستهلاك (MPC) يساوي 0.8 .أي أن الميل الحدي للادخار(MPS) يساوي 0.2، فمعنى ذلك أن أفراد هذا المجتمع سينفقون أربعة أخماس دخولهم الإضافية ويدخرون خمس الدخول الإضافية التي سيحصلون عليها. وعلى ذلك فمن المتوقع أن ينفق المجتمع 80 مليون دينار في الجولة الثانية من زيادة الاستثمار المستقل، فيتحول هذا الإنفاق إلى دخول جديدة ينفق منها 0.8 ويدخر الباقي أي ينفق منها 64 مليون في الجولة الثالثة فتتحول إلى دخول وهكذا تستمر هذه الأصداء حتى يصل الاقتصاد إلى حالة توازن جديد عند مستوى من الدخل يزيد عن مستوى الدخل التوازني السابق بأضعاف مقدار التغير الأصلي في الاستثمار المستقل. ويمكن توضيح طريقة عمل مضاعف الاستثمار المستقل بتتبع المثال بالجدول رقم (2-6) التالي.

جدول (6-2): أثر مضاعف الاستثمار على الدخل

الجولة	الزيادة في الاستثمار (مليون دينار)	الزيادة في الاستهلاك (مليون دينار)	الزيادة في الادخار (مليون دينار)	الزيادة في الدخل (مليون دينار)
1	100			100
2	--	80	20	80
3	--	64	16	64
4	--	51.20	12.80	51.20
5	--	40.96	10.24	40.96
6	--	32.77	8.19	32.77
7	--	26.20	6.55	26.21
8	--	20.97	5.24	20.97
9	--	16.78	4.19	16.78
وهكذا تستمر هذه الأصداء حتى يصل الاقتصاد إلى حالة توازن جديد عند مستوى أعلى من الدخل، وتكون التغيرات النهائية في الدخل والاستهلاك والادخار كما يوضحها السطر التالي.				
المجموع	100	400	100	500

يتضح من أرقام الجدول أن الزيادات الكبيرة في الدخل تحدث في الفترات الأولى، وبعد ذلك يبدأ تأثيرها يتضاءل تدريجياً، وهي في ذلك أشبه بسلسلة التموجات الناتجة عن إلقاء حجر في بركة ماء ساكن، حيث يظهر الأثر في شكل أمواج متلاحقة، لكنها تتضاءل تدريجياً حتى تختفي تماماً في النهاية. وعموماً، نلاحظ من مثالنا أن الدخل قد زاد بمقدار 500 مليون دينار وهي خمسة أضعاف الزيادة الأصلية في الاستثمار، وذلك لأن المضاعف في هذا المثال قيمته خمسة.

ويمكن التوصل إلى النتيجة النهائية مباشرة باستخدام الصيغة الخاصة بحساب التغير في الدخل، حيث أن:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b}(\Delta I_a)$$

مليون دينار

$$\Delta Y = \frac{1}{1-0.8} \times 100 = 500$$

4. تحديد الدخل التوازني في اقتصاد من ثلاثة قطاعات

نفترض في هذه الحالة أن الاقتصاد يتكون من ثلاثة قطاعات هي:

القطاع العائلي وقطاع الأعمال، والقطاع الحكومي. ويؤثر وجود القطاع الحكومي في الاقتصاد الكلي عن طريق الإنفاق الحكومي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري من جانب، وعن طريق الضرائب التي تفرضها الحكومة على القطاع العائلي(ضريبة الدخل)وعلى قطاع الأعمال(ضريبة أرباح الأعمال وضرائب الإنتاج أو المبيعات). وكذلك عن طريق الإعانات التي تقدمها الحكومة لكلا القطاعين والتي يكون لها أثر معاكس لأثر الضريبة تماماً، من الجانب الآخر.ولنفترض أن الضريبة الوحيدة التي فرضتها الحكومة في هذا الاقتصاد هي ضريبة نسبية (Proportional Tax) بمعدل(t)على الدخل الشخصي، كما نفترض أن الاستثمار مازال مستقلاً عن الدخل، وأن الإنفاق الحكومي هو الآخر مستقل عن الدخل. يمكن في هذه الحالة صياغة شروط توازن الاقتصاد كما يلي:

$$Y = C + I_a + G$$

ويعني هذا الشرط أن توازن الاقتصاد يتطلب تعادل الدخل مع الإنفاق الكلي في الاقتصاد، المكون من الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الاستثماري الخاص والإنفاق الحكومي. وكما في الحالة السابقة، نجد أن هناك شرطاً بديلاً للتوازن وهو تعادل مجموع التسربات مع مجموع الحقن في حلقة تدفق الدخل والإنفاق أي أن يكون:(S + T)= (I + G). فالتسربات في هذا النموذج تضم الادخار والضريبة، حيث أنهما من مكونات الدخل التي لا يتاح للأفراد إنفاقهما مباشرة، وإنما قد يعاد حقنهما عن طريق قطاع الأعمال الذي ينفق على الاستثمار من المدخرات أو القطاع الحكومي الذي ينفق من حصيلة الضرائب المختلفة. ويمكن وصف الاقتصاد بالمعادلات التالية:

دالة الاستهلاك $C = C_a + b\,(Y-T)$

مقدار الضريبة النسبية $T = t\,Y$

مقدار الإنفاق الحكومي $G = G_a$

دالة الاستثمار $I = I_a$

وبالتعويض في شرط التوازن أعلاه، ويمكن صياغة معادلة دخل التوازن على النحو التالي:

$$Y = \frac{1}{1 - b + bt}(C_a + I_a + G_a)$$

وبين القوسين تظهر الإنفاقات المستقلة، وتضم كل من الاستهلاك المستقل والاستثمار المستقل والإنفاق الحكومي وهو أيضاً مستقل عن الدخل في هذا النموذج. ومن هذه المعادلة يمكن صياغة مضاعف الإنفاقات المستقلة (m) في ظل الضريبة النسبية على النحو التالي:

$$m = \frac{\Delta Y}{\Delta C_a \text{ or } \Delta I_a \text{ or } \Delta G_a} = \frac{1}{1 - b + bt}$$

ومنها نجد أن

$$\Delta Y = \frac{1}{1 - b + bt}(\Delta C_a \text{ or } \Delta I_a \text{ or } \Delta G_a)$$

ويلاحظ أن فرض الضريبة قد قلل من حجم المضاعف إذا ما قورن بما كان عليه في غياب القطاع الحكومي وما ارتبط به من ضريبة، حيث كان مضاعف الإنفاق المستقل في النموذج ذو القطاعين كما يلي:

$$m = \frac{1}{1 - b}$$

وقد أوضحنا سابقاً أن الدخل المتاح (القابل للإنفاق) يعتمد على نسبة الضرائب التي تفرضها الحكومة على دخول الأفراد. فكلما زادت نسبة الضرائب على الدخل الشخصي انخفض الدخل المتاح الذي يحصل عليه أفراد المجتمع لأغراض الإنفاق والادخار، وبالتالي قل حجم مضاعف الإنفاقات المستقلة.

ويؤدي التغير في أي من الإنفاقات المستقلة عن الدخل (C_a, G and I) في ظل هذا النموذج إلى تغير في دخل التوازن قدره (m) ضرب التغير في الإنفاق المستقل. أي أن:

$$\Delta Y = m \times \Delta(C_a, G, \text{or } I)$$

مثال:

لنفرض زيادة الاستثمار المستقل بمقدار 100 مليون دينار، في اقتصاد فرضت فيه ضريبة بنسبة 10% على الدخل الشخصي، وأن الميل الحدي للاستهلاك هو MPC=0.8. فما أثر ذلك على دخل توازن الاقتصاد؟

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b+bt}(\Delta I)$$

مليون دينار $$\Delta Y = \frac{1}{1-0.8+0.8(0.1)}(100) = 357$$

فبالرغم من أن الزيادة في الاستثمار واحدة في المثال الأول والمثال الحالي (100 مليون)، إلا أن الأثر على دخل التوازن كان أقل بنسبة 25% تقريباً في وجود الضريبة على الدخل، وذلك بسبب التأثير السلبي للضريبة على الإنفاق الاستهلاكي. ويبدو الفرق واضحاً إذا لاحظنا أن المضاعف قد انخفضت قيمته من 5 في غياب الضريبة إلى 3.33 في وجود الضريبة على الدخل. ولو لم تفرض الحكومة أي ضريبة على الدخل لبقي المضاعف على حاله ولتساوى أثر الاستثمار على دخل التوازن في الحالتين بالرغم من إضافة القطاع الحكومي.

5. تحديد الدخل التوازني في اقتصاد من أربعة قطاعات

في هذا النموذج نضيف القطاع الخارجي (الصادرات والواردات) إلى النموذج، ليصبح النموذج أقرب ما يكون إلى الواقع.ويفترض في هذا النموذج أن الصادرات مستقلة عن الدخل المحلي، فطلب العالم الخارجي يعتمد على دخول الدول الأخرى، لا على الدخل المحلي.كما يفترض أن الواردات تعتمد على الدخل المحلي والعلاقة بينهما موجبة وخطية للتبسيط. ولمزيد من التبسيط نفترض أن كل من الاستثمار والإنفاق الحكومي مستقل عن الدخل كما في النموذج السابق. وبالتالي فالإضافة الجديدة إلى النموذج السابق تتلخص في دالتي الصادرات والواردات التاليتين:

الصادرات المستقلة $$X = X_a$$

دالة الواردات $$M = m_a + m_i Y$$

وهناك تشابه كبير بين دالة الواردات ودالة الاستهلاك التي سبق عرضها، حيث أن(m_a) تمثل الواردات المستقلة عن الدخل، بينما (m1) تمثل الميل الحدي للاستيراد (Marginal Propencity to Import - MPI). والعلاقة بين الواردات والدخل علاقة موجبة، أي أن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الإنفاق على الواردات.

توازن الاقتصاد:

يمكن تحقق توازن الاقتصاد بتوفير الشرطين التاليين :

الشرط الأول : كما هو الحال في النماذج السابقة، هو تعادل الدخل المحلي الإجمالي (العرض الكلي) مع الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي (الطلب الكلي) ويمكن صياغته على النحو التالي:

$$Y = C + I_a + G_a + X_a - M$$

يضم الطرف الأيمن من المتساوية بنود الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق الاستهلاكي الخاص والانفاق الاستثماري الخاص،والإنفاق الحكومي والإنفاق على الصادرات.ولما كانت الإحصاءات المنشورة عن الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي تضم الإنفاق على المنتجات المحلية والواردات، كان لا بد من طرح قيمة الواردات من مجموع الإنفاق الكلي للتوصل إلى الإنفاق على الناتج المحلي.ويطلق على المقدار(X - M) صافي الصادرات أو الميزان التجاري. والطرف الشمالي من المتساوية هو الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي.

أما **الشرط الثاني :** للتوازن، فهو عبارة عن تعادل مجموع التسربات مع مجموع الحقن أي:

$$(S + T + M) = (I + G + X)$$

ولا يشترط أن تتساوى مفردات التسرب والحقن لتحقيق توازن الاقتصاد بل يكفي أن تتساوى المجموعتين. وفي هذا النموذج تصاغ معادلة دخل التوازن على النحو التالي:

$$Y = \frac{1}{1-b+bt+m_t}[C + I_a + G_a + X_a - m_a]$$

ويجب على الطالب ملاحظة الفرق بين هذه الصيغة وما كانت عليه معادلة دخل التوازن في النموذج السابق ذي القطاعات الثلاثة. فقد تمت إضافة الميل الحدي للاستيراد إلى مقام المضاعف مما يقلل من قيمته. كما تمت اضافة صافي الصادرات وطرح الواردات المستقلة في الطرف الأيمن الخاص بالإنفاقات المستقلة.

مثال:

في اقتصاد مفتوح، لنفرض أن $C = 100 + 0.8Y$، و $M = 30 + 0.2\ Y$، وكان الإنفاق الحكومي قدره 2000 مليون دينار، والاستثمار قدره 800 مليون دينار، والصادرات قدرها 300 مليون دينار. وكانت الحكومة تغطي بعض من نفقاتها من ضريبة نسبية بواقع 10% على الدخل. احسب مستوى دخل توازن الاقتصاد.

$$Y = \frac{1}{1-0.8+0.8(0.1)+0.2}(100+800+2000+300-30)$$

$$Y = \frac{1}{0.48}(3{,}170) = 2.083(3{,}170) = 6604.167$$

ويتضح من المعادلة أعلاه أن قيمة المضاعف هي 2.083 وهي أقل من قيمة المضاعف في النموذج ذي القطاعات الثلاثة (3.57)، وذلك بسبب إضافة الميل الحدي للواردات وهو مصدر آخر للتسربات إلى جانب الضريبة على الدخل. والآن نتساءل عن أثر التغير في مكونات الإنفاق المستقل في هذا النموذج. فمن الإشارات الجبرية للإنفاقات المستقلة

في معادلة دخل التوازن، نلاحظ أن لكل من الاستهلاك المستقل والاستثمار والإنفاق الحكومي والصادرا ت علاقة موجبة مع دخل التوازن، أي أن التغير في أي منها يؤدي إلى تغير في الدخل في الاتجاه ذاته، بينما للاستيراد المستقل علاقة عكسية مع دخل التوازن. فالزيادة في الواردات تؤدي إلى انخفاض في دخل التوازن.

وبالمثل يمكن استخدام المضاعف لحساب أثر التغير في واحد أو أكثر من الإنفاقات المستقلة على دخل التوازن، مع ضرورة مراعاة اتجاه التغيير والإشارات الجبرية لهذه المتغيرات في المعادلة الأساسية لتحديد دخل التوازن.

مثال:

في مثالنا أعلاه، لنفرض أن الإنفاق الحكومي قد انخفض بمقدار 500 مليون، وأن هناك زيادة في الانفاق المستقل على الواردات قدرها 150 مليون دينار، فما أثر كل ذلك على دخل توازن الاقتصاد؟

$$\Delta Y = m(\Delta G - \Delta m_0)$$

$$\Delta Y = 2.083(-500 - 150) = -1353.95$$

6. نظرية المعجل للاستثمار

لقد أوضحنا في نقاشنا لنظرية مضاعف الإنفاقات المستقلة أثر التغير في الاستثمار على دخل توازن الاقتصاد. وقد افترضنا في ذلك التحليل أن الاستثمار مستقل عن الدخل غير أن الإنفاق الاستثماري في أي سنة يعتمد في واقع الأمر على مستوى الدخل في السنوات الماضية وفي السنة الحالية كمؤشر لمستوى الدخل والطلب الكلي المتوقع في المستقبل. فالمنشأة تستثمر في شراء طاقات إنتاجية جديدة (آلات ومصانع ومعدات ومباني) فقط إذا كانت هناك زيادة في الطلب الكلي

المتوقع بما يفوق إنتاج طاقتها القصوى.

ووفقاً لنظرية المعجل (The Accelerator Theory)، تؤدي التغيرات في الدخل المحلي الإجمالي (الطلب الكلي) إلى تغيرات أكبر في الطلب على السلع الرأسمالية. أي الاستثمار اللازم لزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد. ويقاس المعجل بمعامل رأس المال (Capital Output Ratio). وهو عبارة عن حجم الاستثمار الصافي (أو التغير في رصيد الاقتصاد من السلع الرأسمالية Capital Stock) الناتج عن التغير في الدخل أو الناتج المحلي الاجمالي بدينار واحد. ويمكن قياس المعجل بالمعادلة التالية:

$$A = \frac{\Delta K}{\Delta Y} = \frac{K_t - K_{t-1}}{Y_t - Y_{t-1}} = \frac{I}{\Delta Y}$$

حيث أن (A) تمثل معامل رأس المال و(Kt) تمثل رصيد الاقتصاد من السلع الرأسمالية أو الأصول الثابتة في سنة معينة. والمعجل إذاً يقيس مقدار الاستثمار اللازم (Induced Investment) لزيادة الدخل المحلي الاجمالي بمقدار دينار واحد.ويمكن إعادة كتابة المعادلة السابقة بالطريقة التالية :

الاستثمار الصافي = التغير في الإنتاج، أو الدخل × المعجل

$$I = \Delta Y \times A$$

ويستعين المخططون بهذه المعادلة في تقدير حجم الاستثمارات اللازمة لتحقيق الزيادة المستهدفة في الدخل أو الناتج المحلي الاجمالي. حيث يتم تقدير قيمة المعجل أو معامل الاستثمار من الأرقام الفعلية لسنوات ماضية. وبفرض استقرار المستوى التقني في السنوات المقبلة. يقدر الاستثمار المطلوب كحاصل ضرب معامل رأس المال في الزيادة

المستهدفة في الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي.

مثال:

إذا فرضنا أن معامل رأس المال أو المعجل على مستوى الاقتصاد يبلغ 3، وكانت الزيادة المستهدفة في الناتج المحلي الاجمالي في السنة المقبلة هي 3,000 مليون دينار. احسب مقدار الاستثمار المطلوب.

$$I = 3{,}000 \times 3 = 9{,}000 \text{ مليون دينار}$$

وقد يتساءل القارىء كيف نبرر إنفاق استثماري قدره 9,000مليون دينار من أجل زيادة الناتج أو الدخل بمقدار 3,000 دينار. ولكن الحقيقة أن العائد على الاستثمار سوف لا يقتصر على سنة واحدة فقط بل يمتد ليشمل الزيادة في الناتج لعدة سنوات في المستقبل. وفي هذه الحالة يمكن حساب العائد على الاستثمار بقسمة القيمة الحالية للزيادة في تدفقات الدخل المحلي خلال سنوات الخطة على مقدار الاستثمار.

ومع ذلك، فمن الواجب توخي الحذر في استخدام المعجل. فمعامل رأس المال لا يبقى ثابتاً لفترات طويلة بل هو قابل للتغير، حيث يعتمد على مستوى التقدم التقني ومرحلة النمو والتقدم الاقتصادي بالنسبة للقطر. فمعامل رأس المال يكون أقل في الدول الأكثر تقدماً، أي أنها تحتاج إلى استثمارات أقل لزيادة الدخل المحلي الإجمالي بقدر معين مقارنة بالدول الأقل تقدماً. نتيجة لارتفاع كفاءة استغلال الموارد في الدول المتقدمة.

7. التوازن دون مستوى الاستخدام الكامل

علينا أن نفرق أولاً بين الناتج المحلي الإجمالي الفعلي (Actual GDP) والناتج الإجمالي الممكن (Potential GDP). حيث يعرف الأخير بأنه الناتج المحلي الإجمالي عند الاستخدام الكامل للموارد المتاحة وخاصة الاستخدام

الكامل للقوى العاملة. أما الناتج الفعلي فهو الناتج المتحقق عند أي مستوى لاستخدام القوى العاملة.

ارتكزت نظرية كينز على مبدأين: **الأول :** أن الطلب الكلي يولد العرض الكلي، أي بعكس ما جاء في قانون«ساي» في النظرية التقليدية بإن العرض يخلق الطلب. **والثاني :** أن الأجور والأسعار وسعر الفائدة بطيئة المواءمة وليست فورية المواءمة، كما كان يعتقد الاقتصاديون التقليديون. وقد ركز كينز بصفة خاصة على أجور العمال فأوضح بأن العمال يطالبون برفع أجورهم متى ما لاحظوا أي ارتفاع في مستوى الأسعار، لكنهم لا يقبلون بخفض أجورهم حال انخفاض مستوى الأسعار، الأمر الذي قد يطيل أمد فترات الكساد الاقتصادي.

8. الفجوة التضخمية

تحدث الفجوة التضخمية (Inflationary Gap)، في المدى القريب عندما يزيد الطلب الكلي على العرض الكلي عند مستوى الاستخدام الكامل (Y_p)، مما يضع ضغوطاً على المستوى العام للأسعار فيحدث التضخم. وتقاس الفجوة التضخمية بالفرق بين الناتج المحلي الفعلي (Y_a) والناتج المحلي الممكن (Y_p). ويوضح الشكل (6-2) أدناه منحنى العرض الكلي في المدى البعيد (LRAS) وهو الخط العمودي الموازي للمحور الرأسي. ويتحدد موضعه بمستوى الناتج الممكن الذي يعتمد على حجم ونوعية القوى العاملة والمستوى التقني السائد في الاقتصاد. ويفترض أن المدى البعيد هو الفترة التي تتيح للعاملين ملاحظة ما يطرأ على مستوى الأسعارمن تغيرات وأخذها بنظر الإعتبار عند حسابهم للأجور النقدية المنصفة أو التي تحافظ على دخولهم الحقيقية. وبعبارة أخرى، يفترض أن الأجور النقدية تتغير في المدى البعيد بنسبة مماثلة لنسبة التغير في مستوى الأسعار بحيث لا تتغير الأجور الحقيقية للعمال، وبالتالي لا يتغير مستوى الاستخدام عن مستوى الاستخدام الكامل

مهما ارتفعت الأسعار.

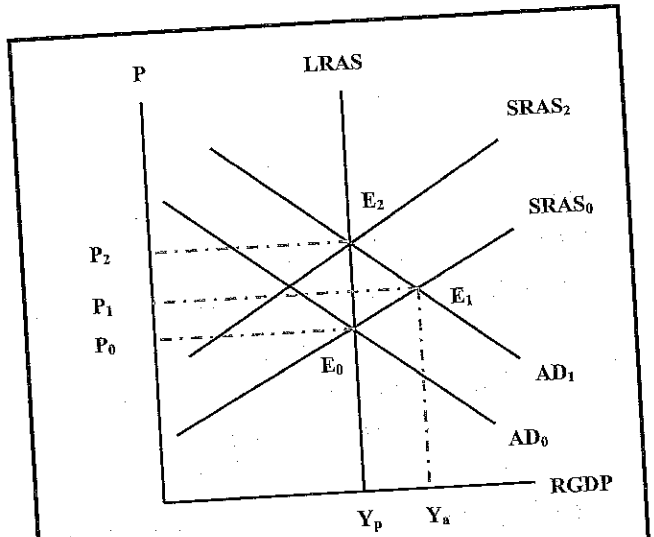

الشكل (6-2): نتيجة لزيادة الطلب الكلي ينتقل الاقتصاد من توازن المدى البعيد عند E_0 إلى توازن في المدى القريب عند E_1 ، حيث يكون معدل البطالة أقل من المعدل الطبيعي ويكون الناتج الفعلي أكبر من الناتج الممكن، ولكن لفترة مؤقتة. في المدى الطويل، ومع زيادة الأجور النقدية، ينتقل منحنى $LRAS_0$ تدريجياً إلى أعلى حتى يستقر عند $LRAS_2$ ، ويصل الاقتصاد إلى توازن جديد للمدى البعيد عند E_2 ، يختلف عن التوازن الأصلي فقط في ارتفاع مستوى الأسعار أو التضخم إلى P_2.

كما يضم الشكل أعلاه مجموعة من منحنيات العرض الكلي في المدى القريب (SRAS)، وهي المنحنيات ذات الانحدار الموجب. وقد رسم كل منها بافتراض مستوى معين ثابت من الأجور النقدية وأسعار الموارد الأخرى، وبافتراض أن العمال ليس لديهم الوقت الكافي لملاحظة ما يطرأ على مستوى الأسعار من تغيير في المدى القريب. حيث يمكن أن تؤدي زيادة الأسعار في المدى القريب، مع ثبات الأجور وأسعار الموارد الأخرى، إلى

تحقيق أرباحاً حقيقية غير اعتيادية للمنتجين مما يحفزهم على زيادة الإنتاج واستخدام المزيد من العمال ليتحرك الاقتصاد على طول أحد منحنيات العرض في المدى القريب. ويوضح الشكل أيضاً منحنيات الطلب الكلي (AD) وتمثلها الخطوط ذات الانحدار السالب.

فإذا بدأنا باقتصاد في حالة توازن المدى البعيد عند (E_0)، ولنفرض أن هناك زيادة في الطلب الكلي أدت إلى انتقال (AD_0) إلى جهة اليمين إلى (AD_1). فسيكون هناك فائض طلب عند المستوى الحالي للأسعار (P_0) يدفع بمستوى الأسعار إلى أعلى.والنتيجة هي تحرك الاقتصاد على طول المنحنى ($SRAS_0$) إلى نقطة توازن جديد مؤقت في المدى القريب (E_1). وعند توازن المدى القريب يكون الناتج الفعلي أكبر من الناتج الممكن ($Y_a > Y_p$). ويطلق على هذا الفرق الفجوة التضخمية (Inflationary Gap). ويكون معدل البطالة عند توازن المدى القريب في هذه الحالة أقل من معدل البطالة عند الاستخدام الكامل (معدل البطالة الطبيعية). مع مرور الوقت، يتمكن العمال من ملاحظة الزيادة في المستوى العام للأسعار أو في معدل التضخم، فيطالبون بزيادة الأجور النقدية لتعويضهم عن الزيادة في تكاليف المعيشة. وهنا يبدأ منحنى ($SRAS_0$) في الانتقال إلى أعلى مع كل زيادة في الأجور النقدية (زيادة في تكاليف الإنتاج)، فتقل الأرباح ويقل الحافز على استخدام العمال. والنتيجة هي استمرار انتقال منحنيات العرض في المدى القريب إلى الشمال وارتفاع مستوى الأسعار، مع تراجع الناتج المحلي وتراجع الاستخدام أو زيادة معدل البطالة. وفي النهاية يعود الاقتصاد إلى التوازن في المدى البعيد عند (E_2)، حيث يكون الناتج الفعلي مساوياً للناتج الممكن ومعدل البطالة مساوياً لمعدل البطالة الطبيعية كما كان عند التوازن الأصلي، أما مستوى الأسعار فهو الوحيد الذي تغير حيث زاد من (P_0) إلى (P_2) بسبب الفجوة التضخمية.

ولتصنيف التضخم وفقاً لأسبابه، أطلق الاقتصاديون على هذه الحالة من التضخم اسم التضخم الناتج عن زيادة الطلب الكلي(Demand Pull Inflation).أي بعبارة أخرى، أن الزيادة في الطلب الكلي، في اقتصاد يعمل بطاقته الإنتاجية الكاملة (يحقق الاستخدام الكامل)، قد تؤدي إلى زيادة الناتج بما يفوق الناتج الممكن مع خفض في البطالة إلى أدنى من مستواها الطبيعي، وذلك في المدى القريب فقط. أما في المدى الطويل، فلن تؤثر زيادة الطلب في المتغيرات الحقيقية (الناتج والبطالة)، وإنما تؤدي فقط إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار أو في معدل التضخم.

9. الفجوة الانكماشية

تحدث الفجوة الانكماشية (Deflationary Gap)، في المدى القريب أيضاً نتيجة لانخفاض في الطلب الكلي، حيث ينتقل منحنى (AD_0) إلى جهة الشمال إلى (AD_1) كما في الشكل (6-3)، فيكون الطلب الكلي أقل من العرض الكلي عند مستوى الأسعار الحالي (P_0). ومع ثبات مستوى الأجور وأسعار الموارد الأخرى في المدى القريب، تنخفض الأرباح ويقل معها الحافز على الإنتاج. والنتيجة أن ينخفض الناتج المحلي الفعلي إلى أقل من الناتج الممكن ($Y_a < Y_p$) ويطلق على هذا الفرق الفجوة الانكماشية، حيث يرتفع معدل البطالة إلى ما يزيد على معدل البطالة الطبيعية، ويستقر الاقتصاد عند توازن جديد مؤقت في المدى القريب عند (E_1).

وبما أن النموذج الكينزي يفترض بطء حركة الأجور وأسعار عناصر الإنتاج في الاتجاه النزولي، فلن يتجه الاقتصاد بصورة تلقائية نحو مستوى توازن الاستخدام الكامل أو توازن المدى البعيد. لذلك لابد من اتخاذ سياسات اقتصادية معينة (سياسة نقدية بزيادة عرض النقود أو خفض أسعار الفائدة، أو سياسة مالية بخفض الضرائب وزيادة الإنفاق

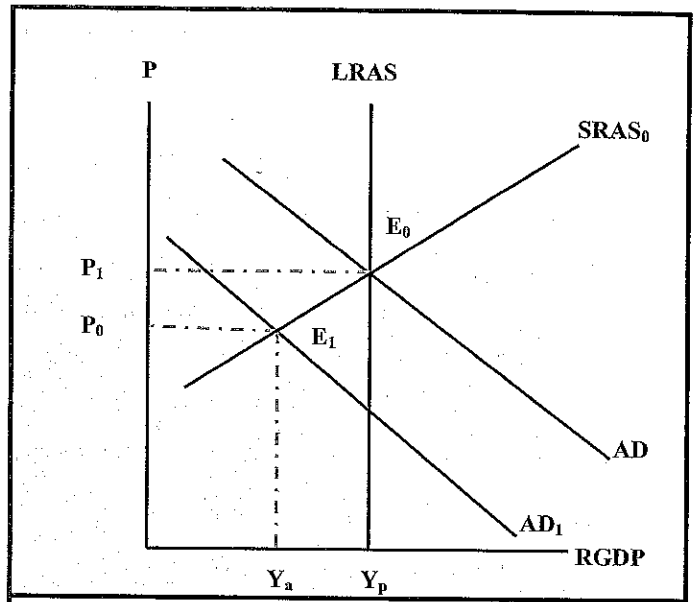

الشكل (6-3): نتيجة للنقص في الطلب الكلي ينتقل الاقتصاد من توازن المدى البعيدعند E_0 إلى توازن في المدى القريب عند E_1 ، حيث يكون الناتج الفعلي أقل من الناتج الممكن ويكون معدل البطالة أعلى من المعدل الطبيعي، ويكون مستوى الأسعار أقل مما كان عليه أصلاً عند توازن المدى البعيد. وباستخدام السياسات المالية والنقدية يمكن زيادة الطلب الكلي من أجل خفض معدل البطالة، وإن تم ذلك على حساب زيادة معدل التضخم أو ارتفاع مستوى الأسعار.

الحكومي) من أجل زيادة الطلب الكلي وإعادة الاقتصاد إلى مستوى توازن المدى الطويل.

10. التضخم الركودي

لقد ظلت الحالات المألوفة من التضخم وحتى السبعينيات من القرن الماضي محصورة فيما عرف بالتضخم الناتج عن زيادة الطلب الكلي أو الفجوة التضخمية. والتضخم المستورد الذي يحدث في الدول التي تستورد نسبة عالية من احتياجاتها من الخارج، حيث يتأثر معدل

التضخم فيها إلى حد بعيد بالتغيرات في معدل التضخم في العالم الخارجي. وفي السبعينيات شهد العالم حالة ثالثة من التضخم الذي اجتاح الولايات المتحدة ومعظم الأقطار الغربية. حيث أدى الارتفاع الحاد في أسعار النفط العالمية في المدى القريب إلى انتقال منحنى العرض الكلي، في تلك الدول، إلى أعلى متأثراً بارتفاع تكاليف الإنتاج، مما أدى إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار من(P_0) إلى (P_1)، كما يتضح من الشكل (6-4)التالي.وقد أطلق الاقتصاديون على هذه الحالة من التضخم اسم التضخم الناتج عن زيادة التكاليف (Cost push Inflation).

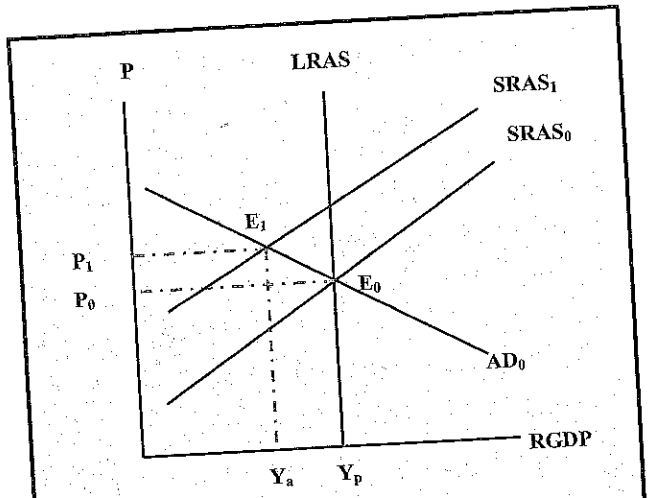

الشكل (6-4): نتيجة لزيادة اسعار الموارد ينتقل منحنى العرض ($SRAS_0$) إلى ($SRAS_1$) ، فينتقل الاقتصاد من توازن المدى البعيد عند (E_0) إلى توازن في المدى القريب عند (E_1)، حيث يكون الناتج الفعلي أقل من الناتج الممكن ويكون معدل البطالة أعلى من المعدل الطبيعي، ويكون مستوى الأسعار أعلى أيضاً. في المدى البعيد، وباستخدام السياسات المالية والنقدية يمكن زيادة الطلب من أجل خفض معدل البطالة، وإن تم ذلك على حساب زيادة معدل التضخم أو ارتفاع مستوى الأسعار.

ونتيجة لانخفاض العرض الكلي بسبب زيادة تكاليف الإنتاج ونقص الأرباح، فقد جاء هذا التضخم مصحوباً بموجة من الكساد أي ارتفاع معدلات البطالة لتفوق معدلاتها الطبيعية مع انخفاض الناتج أو الدخل إلى مستويات أقل من مستوى الناتج الممكن. لذا، فقد وصفت هذه الحالة بالتضخم الركودي (Stagflation). فكان التحدي الذي واجهه الاقتصاديون في الولايات المتحدة في مطلع الثمانينات من القرن العشرين هو اختيار الأولويات في معالجة التضخم والبطالة التي عانى منها الاقتصاد الامريكي في تلك الفترة.

لذلك ظهر في الثمانينات من القرن الماضي اتجاه جديد في السياسات الاقتصادية التوسعية أطلق عليه «اقتصاد جانب العرض» (Supply Side Economics). وينصب هذا الأسلوب على تبني سياسات مالية ونقدية لتحفيز العرض الكلي، مثل خفض ضرائب عوائد الاستثمار وخفض الجمارك على الواردات الاستثمارية وخفض أسعار الفائدة على القروض الاستثمارية وغيرها من السياسات التي تهدف إلى زيادة العرض الكلي، وبالتالي معالجة التضخم والبطالة في آن واحد. ولكن يعاب على هذه السياسات بطء تأثيرهاعلى الاقتصاد، فقد تمضي سنوات حتى تتم الزيادة في الاستثمار وزيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد.

الفصل السابع

النقود والبنوك

الفصل السابع

النقود والبنوك

Money and Banking

1. مقدمة

تعتبر دراسة النقود وتأثيرها على الاقتصاد وطرق التحكم في كميتها المتاحة على جانب كبير من الأهمية، وذلك لأن معظم المشكلات التي تعاني منها الاقتصادات المعاصرة لها جوانبها النقدية،وتتطلب سياسات وإجراءات نقدية لمعالجتها. وتأتي في مقدمة هذه المشكلات التضخم النقدي والبطالة وعدم الاستقرار الاقتصادي. وسنبحث في هذا الفصل نشأت النقود ووظائفها، والقواعد أو النظم النقدية، ثم ننتقل بعد ذلك إلى دراسة أنشطة البنوك وتأثيرها على كمية النقود ودورها في تحقيق أهداف السياسة النقدية، ونختتم الفصل بنبذة مختصرة عن طريقة عمل البنوك الإسلامية.

2. نشأة النقود

تطور الإنتاج في المجتمعات البشرية البدائية مع نمو طاقاتها الإنتاجية، لتنتقل تلك المجتمعات من مرحلة الإنتاج من أجل الاكتفاء الذاتي إلى مرحلة التبادل التجاري، حيث أصبحت هذه المجتمعات تنتج أكثر من احتياجاتها، فتحقق فائضاً اقتصادياً لغرض مبادلته مع المجتمعات الأخرى. وكان التبادل التجاري في البداية تبادلاً مباشراً للسلع من خلال عملية المقايض(Barter).إلا أن للمقايضة مشكلاتها، ومن أبرزها وأهمها:

أولاً: عدم التوافق بين رغبات الأفراد، الأمر الذي يطيل سلسلة المبادلات اللازمة للحصول على سلعة معينة.

ثانياً: عدم وجود وحدة قياس مقبولة من قبل أطراف المبادلة. وتعدد أسعار تبادل السلعة الواحدة. حيث يتوجب على المتعاملين معرفة سعر السلعة مقوماً بمختلف السلع الموجودة في السوق في أي وقت معين. ولكل من هذه المشكلات تكاليفها المتمثلة في تدني كفاءة التبادل الذي ينعكس على إطالة الوقت الذي تستغرقه المبادلات وارتفاع تكاليفها خاصة تكاليف نقل السلع من مكان لآخر وتخزينها فترات طويلة وما يتصل بذلك من تكاليف للمخاطر.

لذلك. كان لابد من وجود وسيط لعمليات التبادل الاقتصادي للتغلب على مساوئ المقايضة. فكان هذا الوسيط هو النقود. وقد بدأت فكرة النقود باستخدام بعض السلع لتقوم بمهمة الوسيط بشرط أن تكون سلعة مطلوبة ويتوفر لها صفة القبول العام من جميع المتعاملين في الأسواق. فكانت نشأت النقود السلعية. فاستخدمت المجتمعات الرعوية الأغنام والإبل. واستخدمت المجتمعات الزراعية الغلال. كما استخدم العاج والأحجار الكريمة في غيرها من المجتمعات. وعندما اكتشفت المعادن النفيسة. لاسيما الذهب والفضة. انتشر استخدامها كنقود معدنية. وكانت النقود الذهبية هي الأكثر شيوعاً خاصة في المعاملات الدولية. ومع ازدياد حجم المعاملات التجارية. ومحدودية كميات الذهب المتاحة في معظم المجتمعات بدأت النقود الورقية في الظهور كبديل للنقود الذهبية.

3. وظائف النقود

3-1 وسيط للتبادل

كانت صعوبات المقايضة سبباً في ظهور النقود وقيامها بوظيفة أهم وسيط للتبادل(Medium of Exchange).حيث تلقى قبولاً عاماً من الجمهور لاستخدامها كأداة مناسبة لتسوية المبادلات والديون بين أطراف التبادل.

3-2 مقياس للقيمة

تستخدم النقود كمقياس للقيمة(Measure of Value) لتحديد قيم السلع والخدمات وقيمة كل سلعة بالنسبة إلى غيرها من السلع. ومن هذه الوظيفة تم اشتقاق وظيفة فرعية أخرى للنقود حيث يتم استخدامها كوحدة للحساب(Unit of Account).فأصبحت الوحدة النقدية هي الأساس في المحاسبة والحسابات القومية وحسابات الشركات. كما يسر وجود النقود حساب التكاليف النسبية للمشروعات وعوامل الإنتاج المختلفة. أي أن من أهم مزايا هذه الوظيفة أنها سهلت كثيراً عملية مسك الدفاتر (Book keeping) لمعرفة وقياس ما حققته المنشأة من أرباح أو خسائر في نهاية كل سنة. وتظهر أهمية هذه الوظيفة كلما كانت قيمة الوحدة النقدية (قوتها الشرائية) مستقرة.

3-3 مستودع للقيمة

بما أن الأفراد لا ينفقون جميع دخولهم في اليوم الأول من الشهر بل يحتفظون بأجزاء منها لمقابلة نفقاتهم خلال باقي أيام الشهر. فإن النقود تقوم في هذه الحالة بوظيفة مستودع للقيمة (Store of Value). كما تتميز النقود بسهولة حفظها. واستخدامها في أي زمان أو مكان آخر بأقل تكلفة مقارنة بالنقود السلعية الأخرى. حيث يحتاج الاحتفاظ بالسلع تكاليف تخزين وحراسة من المخاطر المختلفة. كما يحتاج استخدام النقود السلعية إلى تحمل تكاليف الانتقال بالسلع من مكان إنتاجها إلى الأسواق حيث يتم فيها التبادل.

ولكي تنجح النقود في تأدية هذه الوظيفة على الوجه الأكمل. لا بد أن تحتفظ النقود بقيمتها النسبية أو قوتها الشرائية عبر فترات طويلة نسبياً. لذا. فقد تعجز النقود عن تأدية هذه الوظيفة خلال الفترات

التي يسودها التضخم الذي يتسبب في انخفاض قيمة النقود، أي انخفاض قوتها الشرائية. ولأجل حماية المدخرات من التآكل خلال فترات ارتفاع معدلات التضخم، يلجأ الأفراد إلى استخدام النقود السلعية مرة أخرى، وذلك بالاحتفاظ بمدخراتهم في هيئة غير نقدية، باقتناء بعض السلع المعمرة، والمعادن النفيسة كالذهب والفضة، والعملات الأجنبية. وفي الظروف العادية، يفضل الأفراد الاحتفاظ بمدخراتهم في هيئة نقود، لأنها تعتبر أصل كامل السيولة.

4-3 معيار للمدفوعات الآجلة

أدى التخصص وتقسيم العمل إلى زيادة الإنتاج. ومنعاً لتكدس السلع، اقتضى النظام الاقتصادي تسويق السلع على أساس التعاقدات الآجلة، أي الاتفاق على بيع السلع بأسعار معينة على أن يتم سداد قيمتها في وقت لاحق، أو بيع عقود لتسليم السلع في فترات لاحقة. لذلك، كان لا بد من وجود معيار يتم على أساسه احتساب القيم الآجلة للسلع (Standard of Deferred Payments).وقد أصبح ذلك ممكناً بفضل النقود.

وبعد زيادة أهمية دور البنوك التجارية في النشاط الاقتصادي، بدأت البنوك بإقراض الشركات لتمويل المشروعات الاقتصادية، وبذلك يسرت النقود التوسع في عمليات الائتمان. كذلك، استطاعت الحكومات أن تمول مشروعاتها عن طريق إصدار السندات، للحصول على الأموال اللازمة، على أن يتم سداد القروض الحكومية في آجال لاحقة. وهنا نجد أن النقود قد استخدمت كوسيلة للمدفوعات الآجلة. ولكي تقوم النقود بهذه الوظيفة، لا بد أن تحتفظ بقيمتها لفترة طويلة نسبياً، أي لا بد من توفر الثقة بين المدين والدائن بأن قيمة الوحدة النقدية لن تتعرض لتغيرات غير متوقعة خلال فترة القرض. لذلك نجد أن أسعار الفائدة على القروض ترتفع إذا توقع الدائنون ارتفاع مستوى أسعار السلع والخدمات، وذلك كي يحافظوا على القوة الشرائية لأرصدتهم

النقدية التي تم إقراضها للغير.

والجدير بالملاحظة، أنه لا يقتصر استعمال الأفراد على النقود فقط كوسيلة للمبادلة، وإنما ظهرت أشكالٌ أخرى من أشباه النقود تؤدي الغرض نفسه، طالما كانت مقبولة لدى الجمهور. كما انتشرت أيضاً في الأقطار المتقدمة (والأقطار النامية بنسبة أقل) ظاهرة استعمال ما يعرف بالشيكات السياحية، ثم ظهر وانتشر استخدام بطاقات الائتمان (Credit Cards)، التي تمنحها البنوك والشركات للأفراد ضمن حدود معينة حسب درجة الثقة بالمقدرة المالية لكل فرد بحيث يمكن للشخص شراء السلع والخدمات وكذلك الحصول على قدر معين من النقد السائل بمجرد تقديم بطاقة الائتمان إلى المتجر المتصل إلكترونياً بالبنوك والمنشآت المصدرة لبطاقات الائتمان.

وأخيراً، يعتبر دور النقود (أو الائتمان) أكثر أهمية مما تشير إليه الوظائف التي سبق الإشارة إليها.فهناك تأثيرات عديدة للنقود والائتمان على مستوى الفعاليات الاقتصادية، ويؤكد الاقتصاديون النقديون (Monetarist Economists) ، على أن عرض النقد يعتبر العامل الأساسي المحدد لمستوى الأداء الاقتصادي.

4. تعريف النقود

بعد أن تعرفنا على وظائف النقود يمكننا وبكل سهولة تقديم تعريف وظيفي للنقود، حيث تعرف النقود بأنها أي شيئ يمكن أن يستخدم وسيطاً للتبادل ومستودعاً للقيمة ووحدة للحساب ومقياساً للقيمة، شريطة أن يلقى قبولاً عاماً من أفراد المجتمع. ووفق هذا التعريف، فإن أي وسيط لا يلقى قبولاً عاماً لا يعد نقوداً. فالدولار الأمريكي، مثلاً قد لا يعد نقوداً في بعض أرجاء بلادنا لعدم معرفة سكان البادية بالدولار، وبالتالي عدم قبوله وسيطاً للتبادل.وكذلك الحال بالنسبة للشيك السياحي، فلا

فرق بينه وبين النقود في الدول المتقدمة. لكنه لا يعتبر نقوداً إلا في المدن الكبيرة في دولنا، لعدم معرفة العامة بأمره وعدم قبوله بديلاً للعملة الوطنية المعروفة لديهم.

5. نشأة البنوك التجارية

البنك التجاري (Commercial Bank) هو مؤسسة مالية ساعية للربح من خلال القيام بخدمات الوساطة المالية. فالبنوك التجارية تعمل على حشد مدخرات الأفراد والمنشآت ذات الفائض، أي التي يزيد دخلها عن إنفاقها المستهدف، لتقوم بإقراضها للأفراد والهيئات والمؤسسات ذات العجز، أي التي يزيد إنفاقها المستهدف عن دخلها. ويتقاضى البنك فوائد على ما يقدم من قروض، فيدفع جزءً منها كفوائد للمودعين، ويستخدم جزءً آخر منها في تغطية نفقاته الإدارية، وما تبقى يمثل جزءً مهماً من أرباح البنك إلى جانب أرباحه من باقي استثماراته وخدماته البنكية الأخرى.

وترجع نشأة البنوك التجارية إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى التي شهدت ظهور فئة الصرافين والمرابين والصاغة في أوروبا، خاصة في المدن التي اتسمت بنشاط تجاري كبير، مثل البندقية وبرشلونة. وقد كانت هذه الفئة تقبل ودائع الأفراد من الذهب مقابل شهادات إسمية أو إيصالات بقيمة كميات الذهب المودعة. وفي مرحلة لاحقة أصبحت هذه الشهادات قابلة للتداول، بل وتستخدم للدلالة على سلامة الوضع المادي للفرد، مما يتيح له إتمام الصفقات التجارية دون الحاجة إلى السداد الفوري نقداً. وتطور عمل الصرافين والمرابين والصاغة إلى قيامهم بتقديم القروض وتحويل الأرصدة بين حسابات المودعين لتسوية الديون المترتبة على معاملاتهم اليومية. فكانت إيصالات الذهب القابلة للتداول هي أول صورة للنقود الورقية المعاصرة.

ومع زيادة حجم التبادل والنشاط التجاري وتطوره، تعقدت المعاملات النقدية وازداد حجم الأموال التي يتعامل بها الصرافون والمرابون، وبالتالي زادت الممارسات التي تتسم بعدم الأمانة والاستقامة. وسعى البعض إلى تحقيق أرباح عالية بالسماح لبعض العملاء بسحب إيصالات بقيمة أكبر من ودائعهم من الذهب (السحب على المكشوف)، مما أدى إلى حدوث بعض الاضطرابات وعجز بعض الصرافين والتجار عن الوفاء بالتزاماتهم النقدية للمودعين، مما أدى إلى حدوث سلسلة من الافلاسات التي توالت وتزايدت خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر. وقد أدى تعاقب هذه الأحداث وازدهار التجارة وتزايد حجمها بشكل مضطرد إلى تفكير الحكومات في إنشاء ما يعرف حالياً بالبنوك التجارية. وقد أنشئ أول بنك تجاري عام 1587م في مدينة البندقية، ثم أنشئ بنك أمستردام عام 1609م. وتوالى إنشاء البنوك التجارية في دول العالم بعد ذلك.

وقد اقتصرت أعمال البنوك التجارية في بادئ الأمر على قبول ودائع الأفراد والتحويل من حساب لآخر أو إجراء المقاصة. وازدادت الثقة في البنوك التجارية وازداد حجم التعامل معها مما أدى إلى قبول شهادات الإيداع (الشهادات الإسمية) التي تصدرها للمودعين للوفاء بالمعاملات والالتزامات النقدية. وتطورت هذه الشهادات الإسمية إلى شهادات لحامله. وبمرور الوقت واستمرار التطور، ظهرت أخيراً الودائع المشتقة أو النقود المصرفية، التي تنتج عن القروض التي تقدمها البنوك التجارية وهي من أهم وظائف البنوك التجارية في عالمنا المعاصر وأكثرها تأثيراً على الاقتصاد، كما سيأتي شرحه لاحقاً.

6. وظائف البنوك التجارية

6-1 قبول الودائع

تمثل ودائع العملاء من أفراد وشركات أهم مكونات الجانب المدين في ميزانية البنك التجاري. فهي تمثل جزء من حقوق الآخرين على البنك، والتي يتوجب على البنك سدادها لأصحابها عند الطلب أو عند موعد استحقاقها. وتتكون هذه الودائع من نوعين:

6-1-1 ودائع تحت الطلب (Demand Deposits)

أو الودائع الجارية. وهي ودائع العملاء في حساباتهم الجارية(Current Accounts)بالبنك. ولا يدفع البنك عادة فوائد صريحة على هذا النوع من الودائع، إلا إذا زاد الرصيد فيها عن حد معين يقرره البنك. وتكون الفائدة المدفوعة في هذه الحالة أقل من الفوائد على الودائع الادخارية أو الآجلة، وذلك في مقابل حق العميل في سحب الوديعة بكاملها أو جزء منها في أي وقت يشاء دون إخطار مسبق للبنك. غير أن الودائع الجارية تحقق بعض الفوائد غير الصريحة متمثلة في الخدمات التي يحصل عليها العميل دون مقابل كتزويده بكشف حساب شهري، وحصوله على دفتر شيكات وتزويده ببطاقة للصراف الآلي.

6-1-2 ودائع لأجل (Time Deposits)

وهي عبارة عن أرصدة يرغب عملاء البنك في إيداعها لفترات زمنية محددة قد تكون شهر أوثلاثة أشهر أوسنة، أو أكثر. ويدفع البنك فوائد صريحة على هذه الودائع تختلف بحسب آجال هذه الودائع، حيث تقل نسبة الفائدة على الودائع قصيرة الأجل (لمدة سنة أو أقل)،وتزيد على الودائع طويلة الأجل.ولا يجوز للعميل سحب مبلغ الوديعة قبل تاريخ استحقاقها إذا أراد الحصول على الفائدة كاملة، ويجوز للعميل

سحب الوديعة كلياً أو جزئياً في أي وقت شاء بعد إخطار البنك قبل فترة زمنية يحددها البنك، في مقابل حرمانه من الفائدة المقررة كلياً أو جزئياً.

والجدير بالملاحظة، أن مقدار ما بحوزة البنك من الودائع المصرفية، وخاصة الودائع طويلة الأجل، يعتبر العامل المحدد لقدرة البنك التجاري على تقديم التسهيلات الائتمانية للمستثمرين وزيادة النشاط المصرفي، والمساهمة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

6-2 تقديم التسهيلات الائتمانية

تعتبر التسهيلات الائتمانية أو القروض التي يقدمها البنك أهم الاستثمارات التي تقوم بها البنوك التجارية. حيث تستطيع البنوك تجميع مدخرات الأفراد والمؤسسات على شكل ودائع تحت الطلب وودائع لآجال مختلفة، ومن ثم استخدام هذه الأرصدة في دعم قدرة البنك على تقديم القروض للأغراض الاستثمارية والاستهلاكية. وتقوم البنوك بتقديم القروض قصيرة الأجل (لمدة ستة أشهر أو سنة)، وكذلك القروض متوسطة الأجل (لأكثر من سنة وحتى خمس سنوات). وتتجنب البنوك التجارية عادة تمويل مشروعات طويلة الأجل كالمشروعات العقارية والصناعية والزراعية بسبب المخاطر المصاحبة لمثل هذه القروض. ولذلك، ظهرت البنوك المتخصصة مثل البنوك الصناعية والبنوك الزراعية والبنوك العقارية.

ويبرز الدور الهام للبنوك في التأثير على أداء الاقتصاد من خلال نشاطها في تقديم القروض. فالبنك لا يتقيد في تقديم القروض بما لديه من أرصدة نقدية، بل تسمح له القوانين المنظمة للعمل المصرفي بأن يزيد حجم القروض التي يقدمها البنك في أي وقت عن ما لديه من أرصدة نقدية بأضعاف مضاعفة. فالبنوك لديها القدرة على توليد نقود مصرفية

دفترية تشكل نحو 80% 90%- من عرض النقود في معظم الدول. ويتضح من ذلك خطورة دور البنوك التجارية في الاقتصاد من خلال تأثيرها على عرض النقود. وهو موضوع هام نتناوله عقب الانتهاء من استعراض وظائف البنوك.

3-6 خصم الأوراق التجارية

الأوراق التجارية هي سندات استدانة تصدرها المنشآت الكبيرة لغرض الاقتراض من الأفراد والهيآت والبنوك. يحمل السند على وجهه القيمة الإسمية للسند ومعدل الفائدة السنوية وتاريخ الاستحقاق أو سداد قيمة السند. يستطيع حامل أي ورقة تجارية أن يتقدم إلى البنك التجاري، قبل حلول ميعاد استحقاقها للحصول على القيمة الإسمية لهذه الأوراق، بعد أن يتقاضى البنك مصاريف خصم هذه الأوراق.حيث يقوم البنك بتحصيل القيمة الإسمية لهذه الأوراق في تاريخ الاستحقاق، بالإضافة إلى حصوله على أي فوائد مستحقة على السند بعد خصمه.

ويرتبط سعر الخصم بسعر الفائدة قصير الأجل في بورصة الأوراق المالية ويعادل سعر الفائدة على القروض قصيرة الأجل.أما إذا احتاج البنك التجاري إعادة خصم الأوراق التجارية فيمكنه اللجوء للبنك المركزي لتحصيل قيمتها الإسمية ناقصاً المبلغ الذي يتقاضاه البنك المركزي لقاء هذه الخدمة والذي يعرف بسعر إعادة الخصم (Rediscount Rate).

4-6 بعض الوظائف الأخرى للبنوك التجارية

بالإضافة إلى الوظائف الرئيسة الثلاث السابقة، تقوم البنوك التجارية بوظائف أخرى ازدادت أهميتها بزيادة النشاط الاقتصادي على الصعيد المحلي، وزيادة التعامل التجاري مع العالم الخارجي. ومن هذه الوظائف

ما يلي :

التحصيل: حيث تمارس البنوك التجارية تسوية الديون عن طريق المقاصة، كتحصيل الشيكات والسندات وقبولها.وكذلك التحصيل المستندي لصالح العميل الذي يقوم بتصدير سلعة معينة إلى الخارج. حيث يمكن للعميل المصدر تقديم مستندات تخليص البضاعة واستلامها في ميناء الوصول إلى بنكه الذي يقوم بدوره بإرسالها إلى البنك المراسل في القطر المستورد ويطلب منه تسليم مستندات الشحن إلى المستورد مقابل تسديد قيمة البضاعة، التي تودع في حساب البنك في الخارج، فيغذي البنك حساب عميله في الداخل بقيمة البضاعة المصدرة بعد خصم رسوم التحصيل.

تحويل الأموال : كذلك، تقوم البنوك التجارية بعمليات تحويل الأموال داخلياً وخارجياً من خلال إصدار الشيكات المصرفية، والحولات الإكترونية الفورية.

شراء وبيع الأوراق المالية : يقصد بالأوراق المالية الأسهم والسندات. ويمثل السهم جزءاً من رأس مال الشركة المساهمة، بينما يمثل السند جزءاً من قروض الحكومة والهيئات الرسمية أو المؤسسات الخاصة. وتصدر الأوراق المالية بقيمة إسمية محددة، إلا أن أسعارها السوقية تتغير كسائر أسعار السلع الأخرى. ويقبل الأفراد والمؤسسات على شرائها لغرض الاستثمار والربح من الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع. ويمكن للبنوك التجارية القيام بدور الوسيط لشراء وبيع الأوراق المالية تنفيذاً لأوامر عملاءها بعد التأكد من سلامة الأوامر وصحة التواقيع ووجود أرصدة دائنه أو اعتمادات مدينه في حساباتهم تسمح بتنفيذ تلك الأوامر. كذلك، تقوم البنوك التجارية بدور الوسيط في عمليات الاكتتاب أوترويج بيع الأسهم والسندات التي تصدرها بعض الشركات والمؤسسات وذلك مقابل عمولة معينة. وتجدر الإشارة، هنا

إلى أن البنوك التجارية تستثمر أيضا في عمليات شراء وبيع الأوراق المالية (قصيرة الأجل) لما تمتاز به من سيولة العالية نسبياً.

إصدار خطابات الضمان: يعتبر خطاب الضمان (Letters of Guaranty) بمثابة تعهد من قبل البنك التجاري بسداد مبلغ معين عند الطلب للمستفيد من ذلك الخطاب نيابة عن طالب الضمان، في حالة عدم قيام الأخير بالسداد في الموعد المحدد. بالإضافة إلى أهمية خطابات الضمان في عمليات الاستيراد والتصدير التي سنوضحها في الفقرة التالية. تقوم الجهات الحكومية بطلب مثل هذه الضمانات من جانب المشاركين في المناقصات العامة التي تعلن عنها هذه الجهات الحكومية لتنفيذ مشروعات معينه,وذلك لضمان جدية المشاركين في المناقصة أو المزايدة,وكذلك لضمان عدم تخلف الفائز بالمناقصة عن الإيفاء بالتزاماته. فتقدم تأمينات نقدية تبلغ نسبة معينه من قيمة العقد على أن تصبح هذه التأمينات من حق الجهة الحكومية في حالة عدم قيام الشخص بتنفيذ العقد.وبدلاً من قيام الشركات بتقديم هذه التأمينات، وبالتالي تجميد مبالغ نقدية لدى الجهة الحكومية، تقدم البنوك التجارية خطابات ضمان إلى هذه الجهات. فيكون البنك هو الضامن بتسديد المبلغ المحدد في خطاب الضمان بالمبلغ إلى الجهة المعنية في حالة عدم إيفاء المنشأة بالتزاماتها. وتتقاضى البنوك نسبة معينة من الرسوم لقاء إصدار مثل هذه الخطابات لعملائها.

الاعتمادات المستندية : يعتبرالاعتماد المستندي (Documentary Credit) من أهم وسائل الدفع وأكثرها انتشاراً في عمليات الاستيراد من الخارج، حيث يطلب المستورد من البنك الذي يتعامل معه منحه خطاب اعتماد (Letter of Credit)، يتم إرساله إلى البنك المراسل في دولة المصدر مع طلب تسليمه إلى المصدر.ويقوم البنك المراسل بتسديد قيمة البضاعة إلى المصدر بعد استلام كافة المستندات

المتعلقة بشحن البضاعة والتأمين عليها، وإرسال هذه المستندات إلى بنك المستورد الذي يقوم بتسليمها إلى المستورد كي يتمكن بموجبها من استلام البضاعة في الميناء الوصول.

الاتجار في العملات الأجنبية والشيكات السياحية: تقوم البنوك التجارية ببيع وشراء العملات الأجنبية لصالح عملائها بموجب أسعار الصرف السائدة في سوق العملات الأجنبية. كما تقوم البنوك التجارية أيضا بإصدار الشيكات السياحية (Travelers' Cheques) لخدمة المسافرين إلى الخارج. وتكون هذه الشيكات بعملات أجنبية مختلفة وبفئات مختلفة بحسب الطلب. ويقوم الأفراد بشراء الشيكات السياحية من البنوك بالعملة المحلية على أساس سعر الصرف السائد وقت الشراء. وتتقاضى البنوك عمولة بسيطة لقاء بيع الشيكات السياحية وقد تستغني عن هذه العمولة أحيانا بالنسبة لكبار عملائها. وتكتفي بهامش الربح الذي تحصل عليه من سعر الصرف الذي يتم على أساسه بيع هذه الشيكات بالعملة المحلية.

ونادراً ما يرفض البنك الأجنبي أو أي جهة أخرى، مثل الفنادق والمحلات التجارية صرف الشيكات السياحية. ويجب على حامل الشيكات السياحية أن يوقعها على وجهها أمام موظف البنك عند شرائها. كما يطلب منه توقيعها مرة أخرى من الجهة الأخرى أمام موظف البنك الأجنبي أو المتجر في البلد الآخر لصرف قيمتها أو استخدامها في سداد قيمة مشترياته من سلع وخدمات. ويمكن إعادة الشيكات السياحية التي لم يستخدمها المسافر إلى البنك الذي أصدرها لإضافة قيمتها إلى الحساب الدائن للعميل أو صرفها نقداً.

7. البنوك وعرض النقود

كما أشرنا من قبل، فإن للبنوك تأثيراً مهماً على أداء الاقتصاد من خلال

قدرتها على التأثير على عرض النقود بتوليد النقود المصرفية الناتجة عن النشاط الائتماني للبنوك التجارية. وفي الجزء التالي نتناول مثالاً افتراضياً لكيفية توليد النقود المصرفية وأثرها على عرض النقود. وذلك بعد التعريف بمكونات عرض النقود وفق التعاريف المختلفة للنقود.

1-7 مقاييس عرض النقود

يقصد بعرض النقود كمية النقود المتاحة للاستخدام في الاقتصاد في أي تاريخ معين. وتستخدم الدول عدة مقاييس لعرض النقود تختلف فيما بينها وفقاً لمكوناتها المحددة في تعريف النقود. ونقدم ومع شيء من التبسيط غير المخل. فيما يلي ثلاثة مقايس كمثال لتوضيح الفكرة

وهي:

M_1 = النقد المتداول (C) خارج البنوك + نقود الودائع الجارية (D).

$M_1 = M_3$ + نقود الودائع قصيرة الأجل.

$M_2 = M_3$ + نقود الودائع طويلة الأجل.

ويكون عرض النقود أصغر وفق المقياس الأول (M_1) فهو يقتصر على النقد المتداول خارج البنوك من عملات معدنية وورقية لدى الجمهور بالإضافة إلى ما يحتفظ به عملاء البنوك في حساباتهم الجارية من ودائع تحت الطلب. ويكون M_3 عرض النقود الأكبر وفق المقياس الثالث حيث يشمل النقد المتداول وجميع الودائع المصرفية . وهناك مقاييس أوسع لعرض النقود تشمل العديد من وسائل الدفع الأخرى والتي يطلق عليها أشباه النقود(Quasi Money)، مثل الشيكات المصرفية والشيكات السياحية وبطاقات الائتمان وأذونات السداد النوعي التي تمنح للأسرالفقيرة(Food Stamps)، وكل ما يستحدثه المجتمع من وسائل للدفع وإتمام المبادلات.

2-7 عملية خلق النقود المصرفية

تقوم البنوك التجارية بخلق النقود المصرفية أو الودائع المشتقة استناداً إلى ما بحوزتها من احتياطيات نقدية فائضة. ولتوضيح آلية خلق النقود، وتأثيرها على عرض النقود، وكيفية تحكم البنك المركزي في نشاط البنوك التجارية في هذا المجال، نستعين بمثال مبسط في ظل الفروض التالية:

أولاً: يفترض في هذا المثال وجود بنك واحد أو مجموعة من البنوك تمثلها قائمة موحدة للميزانية (Consolidated Balance Sheet).

ثانياً: يلتزم البنك بالاحتفاظ بنسبة الاحتياطي القانوني المحددة من قبل البنك المركزي، ولنفترض أنها 5% من مجموع الودائع.ولا يحتفظ باحتياطيات أخرى اختيارية.

ثالثاً: يستمر البنك في تقديم القروض حتى يصل إلى حد الإقراض الكامل، وأن هناك طلباً على القروض يكفي لاستيعاب كل ما يقدمه البنك من قروض.

رابعاً: يقوم عملاء البنك بتسديد التزاماتهم المالية تجاه الآخرين بشيكات مسحوبة على حساباتهم بالبنك، ولن يحتفظ الأفراد خارج البنك بأرصدة نقدية من القروض التي سيحصلون عليها.

والآن،لنفرض أن المجتمع قد استقطع مبلغ 100 مليون دينار من العملة المتداولة خارج البنك وأودعها في الحسابات الجارية بالبنك الوحيد، وكانت أول وديعة تدخل البنك الجديد في ساعة افتتاحه.والمطلوب تتبع أثر هذه الوديعة على إجمالي الودائع بالبنك وعلى عرض النقود في هذا الاقتصاد.

يعتبر البنك وسيط مالي يستقبل الودائع ويستثمرها في الإقراض بصفة أساسية، ويحقق بعض العوائد الكافية تمكنه من دفع الفوائد للمودعين وتغطية نفقاته وتحقيق هامش مقبول من الربح للمساهمين. فعند استلام هذه الوديعة الأولية (Primary Deposit) تزيد الاحتياطيات الكلية للبنك (النقدية السائلة) بمقدار الوديعة النقدية.يحتفظ البنك بالاحتياطي القانوني الذي يحدد نسبته البنك المركزي مقابل مجموع الودائع، ومن ثم يقوم البنك بتقديم القروض، وتغذية حسابات العملاء بمقدار القروض، وهذه الزيادة في الودائع هي زيادة دفترية فقط، وهي ما يطلق عليها النقود المصرفية أو الودائع المشتقة (Derived Deposits) ،لأنها قد تم اشتقاقها من الوديعة النقدية الأولية. ويستمر البنك في تقديم مزيد من القروض وزيادة الودائع المشتقة طالما تبقت لديه احتياطات حرة(زائدة عن الاحتياطي القانوني المطلوب) يمكنه استخدامها في الوفاء بالاحتياطي القانوني على الودائع المشتقة الجديدة. ويصل البنك حد الإقراض الكامل عندما ينعدم وجود أي احتياطيات فائضة، بل تصبح جميع الاحتياطيات، احتياطيات قانونية مطلوبة لدعم مجموع الودائع بالبنك.

والآن يمكننا أن نتابع الأرقام الواردة في الجدول (7-1) أدناه لتعقب أثر الوديعة الأولية بمبلغ 100 مليون دينار على إجمالي الودائع بالبنك.

جدول رقم (7-1): أثر الوديعة الأولية على إجمالي ودائع البنك (مليون دينار)

المرحلة	(1) الودائع الأولية والودائع المشتقة	(2) الاحتياطي القانوني 5%	(3) الاحتياطي الفائض (2) - (1) = (3)	(4) القروض (3) = (4)
1	*100.000	5.000	95.000	95.000
2	95.000	4.750	90.250	90.250
3	90.250	4.510	85.740	85.740
4	85.740	4.290	81.450	81.450
5	81.450	4.070	77.380	77.380
6	77.380	3.870	73.510	73.510
:	:	:	:	:
:	:	:	:	:
المجموع	2,000.000	100.000	1,900.000	1,900.000

* الوديعة الأولية، أما باقي الودائع فجميعها ودائع مشتقة.

في المرحلة الأولى تظهر الوديعة الأولية وقدرها 100 مليون دينار في العمود الأول الخاص بالودائع، وهي تمثل ما بحوزة البنك من احتياطيات أو نقدية. يوضح العمود الثاني مبلغ الاحتياطي القانوني الذي يجب على البنك الاحتفاظ به في مقابل الوديعة الجديدة وقدره 5.000 مليون دينار(100 x 5%). الآن، من جملة احتياطيات البنك وقدرها 100 مليون دينار، هناك 5 مليون دينار احتياطي قانوني والمتبقي من

الاحتياطيات وقدره 95 مليون دينار هو رصيد البنك من الاحتياطي الفائض كما هو موضح بالعمود الرابع. ويوضح العمود الأخير مقدار القروض التي قدمها البنك في كل مرحلة وهي تعادل مقدار ما بحوزته من احتياطيات فائضة. في المرحلة الثانية من نشاط البنك وفي العمود الأول تظهر الودائع المشتقة الناتجة عن تقديم القروض وهي تعادل مقدار القروض المقدمة في المرحلة الأولى التي تبلغ 95 مليون دينار. الآن يجب على البنك الاحتفاظ باحتياطات قانونية إضافية قدرها 4.75 مليون دينار (95 x 5%) في مقابل الودائع المشتقة الإضافية الناتجة عن القروض. مرة ثانية يجد البنك أن لديه احتياطيات إضافية قدرها 90.25 مليون دينار، فيتوسع البنك في تقديم القروض. في المرحلة الثالثة يكون لدى البنك 90.25 مليون دينار من الودائع المشتقة الإضافية. يحتفظ لها باحتياطي قانوني إضافي. ويقدم قروض جديدة بما يعادل ما لديه من احتياطيات إضافية وهكذا تستمر العملية. يستمر البنك في هذه العملية حتى يصل إلى حد الإقراض الكامل وذلك عندما لا تبقى لدى البنك أية احتياطيات فائضة، وبمعنى آخر عندما تكون كل الاحتياطيات التي بحوزة البنك (100 مليون دينار) قد أصبحت احتياطيات قانونية. وإذا تابعت الأرقام في العمود الثالث تجد أن الاحتياطات الفائضة في تناقص مستمر بمعنى أنها ستصل إلى الصفر في النهاية. إذا نظرت إلى مجموع العمود الثاني الخاص بالاحتياطي القانوني تجده يصل في النهاية إلى 100 مليون دينار، أي أن جميع الاحتياطيات قد تحولت إلى احتياطيات قانونية. وإذا نظرنا إلى مجموع الودائع في السطر الأخير من العمود الأول تجده قد بلغ 2,000 مليون دينار، منها 100 مليون دينار وديعة أولية و1,900 مليون دينار ودائع مشتقة ناتجة عن نشاط البنك في تقديم القروض. ويمثل هذا مجموع القروض في السطر الأخير من العمود الرابع وقد بلغ 1,900 مليون دينار هو الآخر.

ولا نحتاج حقيقة إلى حساب كل هذه الخطوات للتوصل إلى هذه النتيجة النهائية بل يمكن أن نحصل على النتيجة ذاتها إذا عمدنا إلى ترجمة فرضية الوصول للإقراض الكامل بطريقة جبرية على النحو التالي:

يصل البنك حد الإقراض الكامل عندما تصبح جميع احتياطاته (الأرصدة النقدية التي في حوزته) احتياطات قانونية، أي عندما تصبح:

$$TR = TD \times 5\%$$

حيث أن (TR) هو الاحتياطي الكلي، و(TD) إجمالي الودائع، وعليه يكون:

$$100.000 = TD \times 5\%$$

$$TD = \frac{1}{5\%} \times 100.000 = 2000.000$$ مليون دينار

فإذا كانت الوديعة الأولية قدرها 100 مليون دينار يكون مجموع الودائع المشتقة الناتجة عن عمليات الإقراض هو 1,900 مليون دينار. ويطلق على قسمة الواحد الصحيح على نسبة الاحتياطي القانوني مضاعف النقود (Money Mutiplier). وقيمته في هذا المثال 20 أي أن كل دينار إضافي في احتياطات البنك يمكن البنك من توليد 20 دينار من الودائع. منها دينارووديعة أولية و19 دينار من الودائع المشتقة التي نتجت عن القروض.

ولكي نتفهم آلية عمل البنوك في خلق النقود بطريقة أخرى، علينا أن ننظر في موازنة البنك التجاري في أبسط صورها والتعرف على

مكوناتها ومتابعة ما يطرأ عليها من تغيير عند إيداع 100 مليون دينار كوديعة أولية. وسنفترض هنا وللتبسيط أن جانب الموجودات (الأصول) يشمل الاحتياطيات والقروض، بينما يشمل جانب المطلوبات (الخصوم) الودائع الجارية فقط. في ظل الفروض السابق ذكرها نجد ان الموازنة النهائية للبنك بعد أن يصل إلى الإقراض الكامل هي:

المطلوبات	Liabilities	الموجودات	Assets
ودائع	2,000	احتياطات	100
		قروض	1,900
المجموع	2,000	المجموع	2,000

* المبالغ بالمليون دينار

فالأثر النهائي لإيداع 100 مليون دينار هو زيادة ودائع البنك بمقدار 2000 مليون دينار، منها 100 مليون دينار هي الوديعة الأولية، و900 مليون دينار ودائع مشتقة ناجمة عن قدر مساوٍ من القروض التي قدمها البنك باستغلال الاحتياطات الفائضة لديه.

ولمعرفة الأثر على عرض النقود نفترض أن عرض النقود هو (M_1) حيث أن:

$$M_1 = C + D$$

حيث أن (C) النقود المتداولة و (D) الودائع الجارية بالبنك، وعليه، يكون:

$$\Delta M_1 = \Delta C + \Delta D$$

$$\Delta M_1 = -100 + 2{,}000 = 1{,}900 \text{ مليون دينار}$$

إذاً، فتحويل 100 مليون دينار من عملة متداولة إلى وديعة جارية لا يترك عرض النقود دون تغيير، بل تنتج عنه زيادة مضاعفة في عرض النقود. فالنقود التي تدخل البنك كودائع أولية، تضيف إلى احتياطات البنك وتمكنه من تقديم قروض وخلق نقود مصرفية (تعادل حجم القروض) بأضعاف حجم الوديعة الاولية.

3-7 أثر التسربات النقدية

يعتبر الاحتياطي القانوني الذي يفرضه البنك المركزي على البنوك التجارية، تسرباً نقدياً يحد من قدرة البنوك التجارية على التوسع المطلق في منح القروض. وهناك تسربات نقدية أخرى بالإضافة إلى الاحتياطي القانوني على الصعيد العملي التي من شأنها تقليل قدرة البنوك التجارية على خلق الودائع أو النقود الائتمانية. ومن أهم هذه التسربات النقدية هي: **أولاً:** تسرب العملة (Currency Leakage) فعادة ما يفضل الأفراد والمنشآت الاحتفاظ ببعض النقد السائل لمقابلة المدفوعات الجارية اليومية. **ثانياً:** الاحتياطات الإضافية (Additional Reserves) ، حيث تقرر بعض البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة من الاحتياطي تفوق النسبة المقررة من قبل البنك المركزي، كإجراء احترازي لمقابلة السحب الزائد في المواسم والأعياد، أو في بعض الفروع. وتؤدي هذه التسربات بطبيعة الحال إلى تقليص حجم مضاعف النقود، وبالتالي انخفاض الحد الأقصى للتوسع في الإقراض، ومن ثم تقليل قدرة البنوك التجارية على التأثير في الاقتصاد.

وفي مثالنا أعلاه افترضنا أن أفراد المجتمع لا يحتفظون بأي جزء من القروض التي يحصلون عليها من البنك نقداً للتداول خارج البنك. فإذا انتقلنا إلى عالم الواقع، نجد أن أفراد المجتمع يحتفظون عادة بنحو 10-15% من حجم ودائعهم في البنوك في شكل نقود سائلة خارج النظام المصرفي، أي أن نقود الودائع تمثل نحو 85-90% من عرض

النقود. ومن ذلك يتبين مدى خطورة الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في التأثير في عرض النقود وبالتالي في مستوى أداء الاقتصاد، وخاصة إذا ما علمنا أن الودائع المشتقة الناتجة عن القروض تمثل بين 80% - 90% من جملة الودائع المصرفية.

كذلك، فإن قدرة البنوك التجارية على خلق النقود تستند على فرضية أساسية هي رغبة هذه البنوك في الإقراض، وكذلك رغبة الأفراد والمنشآت في الاقتراض من البنوك. أما في واقع الحال، فإننا قد نجد أن رغبة البنوك في الإقراض تتغير حسب الظروف الاقتصادية والسياسية للقطر، وكذلك للاعتبارات الداخلية للإدارات المصرفية نفسها. ومن هنا جاءت ضرورة تدخل البنك المركزي لتنظيم وإدارة عرض النقود بما يخدم تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

8. البنوك التجارية والاستقرار الاقتصادي

تميل البنوك التجارية في أوقات الازدهار الاقتصادي إلى التوسع إلى أقصى حد ممكن في عمليات منح التسهيلات الائتمانية، حيث أن زيادة القروض المقدمة إلى العملاء في ظل هذه الظروف تعني زيادة أرباح البنوك. وتتحرك البنوك التجارية بسياستها هذه مدفوعة بالأجواء المتفائلة التي تسود الاقتصاد القومي في أوقات الازدهار الاقتصادي، حيث تقل مخاطر عدم السداد، وذلك بحكم قيام العملاء باستثمار القروض في مشروعات إنتاجية أو خدمية مربحة، وضعف احتمال تعرض هذه المشروعات للخسارة، وبالتالي انخفاض مخاطر العجز عن سداد القروض. ويؤدي اندفاع البنوك التجارية وتوسعها في تقديم التسهيلات المصرفية خلال فترات الرخاء الاقتصادي، ومن ثم زيادة الطلب الكلي بصورة كبيرة، إلى زيادة الضغوط التضخمية.

أما في حالة الركود الاقتصادي، فتسارع البنوك إلى تحصيل قروضها، وقد

تذهب إلى أبعد من ذلك فتمتنع كلياً أو جزئياً عن تقديم قروض جديدة تحسباً للكساد وعدم قدرة العملاء على السداد، وهي بذلك تسهم في دفع الاقتصاد في اتجاه الكساد بدلاً عن المساهمة في تنشيط الاقتصاد بضخ الأموال اللازمة لتحريك عجلة الإنفاق والدخل، وانتشال الاقتصاد من منحدر الكساد.

يتضح مما تقدم، أن البنوك التجارية يمكن أن تساهم بصورة غير مباشرة في تغيير عرض النقود بطريقة من شأنها زيادة حدة التقلبات الاقتصادية. حيث أن اندفاعها في المبالغة في تقديم القروض ومنح التسهيلات الائتمانية ودون المطالبة بضمانات كافية لحماية مصالحها، في أوقات الرخاء الاقتصادي، وإحجامها عن تقديم القروض واتباعها سياسة متشددة في تقديم القروض في أوقات الانكماش أو الركود الاقتصادي، سيؤدي إلى مضاعفة حدة التقلبات الاقتصادية. لذلك، تبرز أهمية دور البنوك المركزية في الهيمنة على نشاط البنوك التجارية وتوجيهها بما يخدم أهداف السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي.

9. البنوك الإسلامية

9-1 مقدمة

ترجع نشأة البنوك الإسلامية إلى الستينيات من القرن الماضي، حيث تأسس أول بنك للادخار يتعامل وفق الشريعة الإسلامية بمصر عام 1961. وكان الدافع الرئيسي لتأسيس البنوك الإسلامية هو تجنب المعاملات الربوية التي يقوم عليها العمل المصرفي في النظام الوضعي. فالشريعة الإسلامية تحرم ربا البنوك كما جاء في فتوى المؤتمر الثاني للمصرف الإسلامي التي تقول «يؤكد المؤتمر على أن ما يسمى بالفائدة في اصطلاح الاقتصاديين الغربيين ومن تبعهم هو من الربا المحرم شرعاً».

كما جاء في قرارات مؤتمر مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة أن «الفائدة على أنواع القروض كلها رباً محرم، لا فرق في ذلك بين ما يسمى بالقرض الاستهلاكي وما يسمى بالقرض الإنتاجي، لأن نصوص الكتاب والسنة في مجموعها قاطعة في تحريم النوعين».

وقد انتشرت البنوك الإسلامية خلال العقدين الماضيين انتشاراً واسعاً، فلا تكاد تخلو عاصمة عربية من بنك إسلامي واحد على الأقل، بل تحققت أسلمة النظام المصرفي بكامله في السودان، كما انتشرت البنوك الإسلامية في كل من باكستان وإيران وبنجلاديش. ومن أحدث التطورات في هذا المجال تحول بنك دبي إلى بنك إسلامي، وإطلاق البنك السعودي للاستثمار(SAIB)برنامجه الجديد "الأصالة"، والبنك الإسلامي للاستثمار برأسمال بليون دولار، وتأسيس مجموعة مستثمرين كويتيين لبنك الشام الإسلامي في سوريا، وجميعها تمت في عام 2005. وافتتاح البنك الدولي الإسلامي العملاق برأسمال بليون دولار في ماليزيا في عام 2007. والجدول أدناه يوضح أحجام أصول أهم البنوك الإسلامية بالمليون دولار في عام 2006.

اسم البنك	الأصول
الراجحي	25,343
التمويل الكويتي	15,951
بنك دبي الإسلامي	11,710
بنك أبو ظبي الإسلامي	6,043
البنك الإسلامي الماليزي	4,376
بنك الجزيرة	3,778
بنك موالات الماليزي	2,836
بنك قطر الإسلامي	2,625
بنك الأردن الإسلامي	2,198
بنك قطر الإسلامي الدولي	1,741

المصدر: التقرير السنوي، أعمال الخليج

وقد أصبح للبنوك الإسلامية وجودها حتى في العواصم الغربية مثل جنيف ولوكسمبرج وأثينا، وكان من أهم الأحداث المصرفية الإسلامية افتتاح البنك الإسلامي البريطاني (IBB)، الذي منحته سلطات الخدمات المالية في بريطانيا ترخيصاً لمزاولة أعماله في شهر آب/ أغسطس من عام 2004. كما افتتح ذات البنك أول فرع له في جلاسكو باسكتلاندة في عام 2007. كما افتتح فروعاً أخرى في كل من فرنسا وألمانيا في عام 2008. وقد بدأ بنك البركة بالبحرين في برنامج طموح لافتتاح 50 فرع في إندونيسيا وماليزيا خلال العام 2008-2007. ويسعى بنك الراجحي أيضاً إلى دخول السوق الماليزية. أما بيت التمويل الكويتي فيعمل على الاستحواذ على بنك في إندونيسيا. كما يخطط لبيع أول سندات إسلامية في الصين في القريب العاجل.

ومن الصفقات الاستثمارية الإسلامية الكبيرة التي تعاملت فيها بنوك عالمية مؤخراً: صفقة لصكوك إسلامية بمبلغ 3.5 بليون دولار شارك فيها كل من البنك الألماني وبنك باركليز البريطاني لتمويل نشاط مؤسسة الموانئ والمناطق الحرة الإماراتية. كما أطلقت مؤسسة نخيل بمشاركة بنك باركليز عقود إيجارة وصكوك إسلامية بمبلغ 2.5 بليون دولار. كذلك يخطط أكبر البنوك السويسرية (UBS) لإدارة صكوك إسلامية تقدر قيمتها بنحو 1.5 بليون دولار.

2-9 موارد واستخدامات البنوك الإسلامية

تقوم البنوك الإسلامية بدور الوكالة المالية، حيث تعمل على حشد المدخرات من وحدات الفائض في الاقتصاد، لتتولى نيابة عنها استثمار هذه الأموال، على أساس المشاركة في الربح بطريقة مباشرة، أو بطريقة غير مباشرة من خلال توفير التمويل للمستثمرين الذين يتقدمون بمشروعات ذات جدوى مقنعة للبنك. وهي بذلك تلعب دوراً أساسياً وفاعلاً في مساعدة منشآت الأعمال على التغلب على مشكلات التمويل المباشر، الذي يعتمد على الصلة المباشرة بين المدخرين

والمستثمرين. فالتمويل المباشر ينطوي على مشكلات تماثل مشكلات المقايضة كمشكلة عدم توافق رغبات المدخرين والمستثمرين. وكذلك تكلفة الوقت والجهد المبذول في عملية البحث التي يقوم بها الطرفان. ثم تكاليف المتابعة والمراقبة والمخاطرة.

وتختلف البنوك الإسلامية اختلافاً كبيراً عن البنوك الربوية من حيث مواردها واستخداماتها لهذه الموارد، ليس فقط من حيث خلوها من المعاملات الربوية فحسب، وإنما أيضا من حيث طبيعة وحدود مسؤوليتها تجاه عملائها ومستوى المخاطر المرتبطة بالاستخدامات المختلفة لتلك الموارد المالية. وفيما يلي نستعرض أهم بنود موارد واستخدامات البنوك الإسلامية.

9-2-1 موارد البنك الإسلامي

تقسم موارد البنك الاسلامي إلى قسمين هما، الموارد الداخلية، والموارد الخارجية، كما يتضح من الشكل رقم 7-1

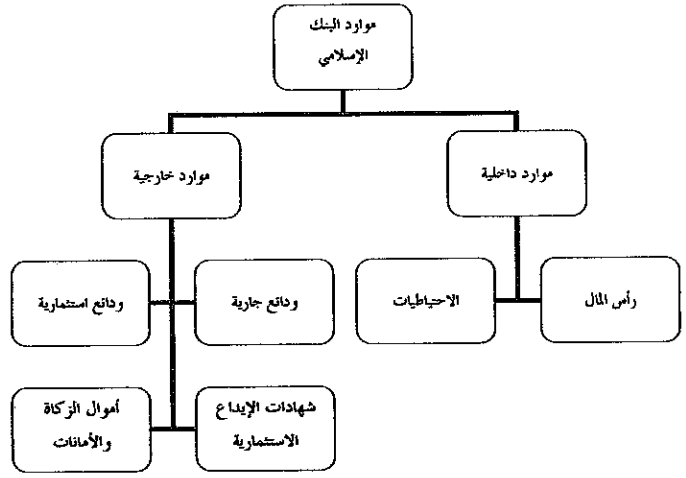

أولاً: الموارد الداخلية

وتشمل رأس المال المدفوع، بالإضافة إلى احتياطيات رأس المال، التي تضم كل من الأرباح غير الموزعة ومخصصات الإهلاك وصافي الموجودات الثابتة. ولا يتحدد مستوى نشاط البنك في قبول الودائع والاستثمار بحجم موارده الداخلية فقط كما أوضحنا من قبل، بل يصل إجمالي استثمارات البنك عادة إلى أضعاف إجمالي موارده الداخلية. وإنما ترجع أهمية الموارد الداخلية للبنك إلى كونها مصدراً لثقة المودعين والمراسلين في الخارج. لذلك، تقوم البنوك المركزية، بتحديد الحد الأدنى لنسبة رأس المال إلى الودائع صيانة لهذه الثقة. ويجب على البنك زيادة رأس ماله إذا أراد توسيع حجم نشاطه بما يفوق النسبة المحددة لحجم الودائع إلى رأس المال المدفوع.

ثانياً: الموارد الخارجية

وتشمل الودائع الجارية والودائع الاستثمارية والحسابات الأخرى الدائنة مثل، تأمينات الاعتمادات، والشيكات المقبولة، والحوالات والأمانات. ومطلوبات لبنوك تجارية أخرى محلية وخارجية، ومطلوبات للبنك المركزي. وتعتبر الودائع الجارية والاستثمارية أهم مكونات الموارد الخارجية لذا نتناولها فيما يلي بشيء من التفصيل:

(1) الودائع الجارية :هي ودائع تحت الطلب في أي وقت دون أي قيد أو شرط، ويمكن السحب عليها بالشيكات أو بالوسائل الإلكترونية الحديثة. والبنك الإسلامي غير ملزم بدفع أية عوائد مالية صريحة للمودعين في الحسابات الجارية، وإنما يحصلون على عوائد غير صريحة متمثلة في الحصول على بعض الخدمات المجانية، شريطة الاحتفاظ بحد أدنى من الرصيد في حساباتهم الجارية. وتضم هذه الخدمات المجانية متابعة تحركات الحساب وتزويد العميل ببيان شهري بها، وأيضاً دفاتر شيكات مجانية متى طلب العميل ذلك، وكذلك تزويده بالبطاقة الإلكترونية

للصراف الآلي، وغيرها من الخدمات المجانية المرتبطة في الغالب بحجم رصيد العميل.

(2) الودائع الاستثمارية: وهي أهم مصدر للموارد الخارجية للبنوك الإسلامية على الإطلاق. وتشمل الأموال التي يودعها العملاء في البنك ويفوضون البنك حق استثمارها، في مقابل حصولهم على نسبة محددة مسبقاً من أرباح الاستثمار أو تحمل الخسارة من رأس المال الذي ساهموا به في حالة فشل الاستثمار، شريطة ألا تكون الخسارة ناجمة عن إهمال من جانب البنك، بمعنى أن تحقق الربح للمودعين أمر غير مؤكد في البنوك الإسلامية، وربما فقد المودعون رؤوس أموالهم جزئياً أو كلياً في حالة تعرض الاستثمار للخسارة. وفي هذه الحالة يتحمل البنك خسارة ما قدم من خدمات إدارية وفنية لاستثمار الودائع. وعموماً، يتم الإيداع في حسابات الاستثمار بموجب عقد مضاربة بين العميل من جهة، وهو في هذه الحالة رب المال، والبنك الإسلامي، من الجهة الأخرى، وهو المضارب الذي سيقوم بالعمل على استثمار الوديعة.

وقد يكون عقد المضاربة غير مقيداً لنوع النشاط الذي سيتم فيه الاستثمار، حيث يحق للبنك التصرف في الودائع بالاستثمار بالكيفية وفي المجالات التي تحقق النفع للطرفين، بما في ذلك إمكانية خلط أموال الودائع بأموال البنك في مختلف عقود الاستثمار. وينص عقد المضاربة في جميع الحالات على نسب اقتسام الربح بين العميل والبنك. أما في حالة الخسارة فيتحمل كل من المودعين والبنك نسب من الخسارة تتناسب ونسب مشاركتهم في رأس المال.

وفي ظل نظام الاحتياطي الجزئي لإصدار النقود المصرفية، المعمول به في النظام المصرفي الإسلامي في عالمنا المعاصر، تحتاج البنوك الإسلامية إلى السيولة لزيادة أرصدتها الحرة، وبالتالي قدرتها على التوسع في نشاطاتها الاستثمارية. وتعتمد البنوك الإسلامية في توفير السيولة

من مصادر خارجية على بيع صكوك مضاربة للبنوك التجارية الأخرى، تماثل في طريقة عملها شهادات الإيداع (Certificate of Deposit)، غير أن العائد عليها غير ثابت بل هو عائد احتمالي يعتمد على مدى نجاح البنك في استثمار هذه الأرصدة. كذلك، يكون البنك المركزي في النظام الإسلامي على استعداد دائم لشراء مثل هذه الشهادات إما بهدف زيادة عرض النقود أو لمساعدة البنوك في حالات العسر المالي دعما لاستقرار ثقة المودعين، واستقرار النظام المصرفي وتأمينه ضد الأزمات المصرفية والمالية.

9-2-2 استخدامات البنك الإسلامي

وهي أصول أو موجودات البنك، وتتكون من الاحتياطيات القانونية المطلوبة لتأمين السحب من الودائع علاوة على الاحتياطيات الزائدة، والتي يحتفظ بها البنك كنقدية بالصندوق، وودائع لدى البنك المركزي، بالإضافة إلى الاستثمارات غير المباشرة للبنك في صكوك مالية إسلامية. أما الجزء الأكبر والأهم من استخدامات البنك الإسلامي فيتمثل في الاستثمارات المباشرة للبنك من خلال عقود المشاركة والمضاربة والمرابحة والسلم والبيع الآجل والإجارة وغيرها من الصيغ الشرعية للاستثمار، وتمثل ركيزة النشاط المصرفي الإسلامي غير الربوي، الذي يقوم أساساً على المشاركة في الربح.

وقد كان الاستثمار الذاتي هو السائد عند بداية انطلاقة البنوك الإسلامية قبل خمسة عقود، حيث درجت البنوك الإسلامية في تلك المرحلة على امتلاك منشآت أعمال تعمل في مجالات تجارة الجملة والبيع بالتقسيط، وفي الاستيراد والتصدير، وفي الاستثمار العقاري في الأراضي ومشروعات الإسكان سواء بالتأجير أو التمليك، وفي مجال الخدمات، كالنقل والمواصلات والتأمين وغيرها. وقد كان دافع البنوك الإسلامية إلى تبني هذا الأسلوب في الاستثمار في ذلك الوقت، هو

التغلب على مشكلة قلة الطلب على التمويل من البنوك الإسلامية من قبل قطاع الأعمال. فلم تكن الصيغ الشرعية للتمويل مألوفة بين رجال الأعمال في ذاك الوقت، ممن اعتادوا التمويل الربوي الذي تقدمه البنوك التقليدية وتروج له منذ أمد بعيد في غياب الوعي الديني لدى الشعوب الإسلامية آنذاك.

ومن المآخذ على هذا الأسلوب في الاستثمار ضرورة امتلاك البنوك لأجهزة إدارية متخصصة في جميع فروع الأنشطة التي تستثمر فيها البنوك. الأمر الذي أدى إلى ارتفاع في تكاليف الاستثمار وتدني في الكفاءة الإدارية، وبالتالي انخفاض معدلات الربح الممكنة في ظل الاستثمار الذاتي. في مرحلة لاحقة، ومع تطور الوعي المصرفي الإسلامي وللتغلب على سلبيات الاستثمار الذاتي المباشر، تحولت معظم استخدامات البنوك الإسلامية إلى أسلوب الاستثمار غير المباشر من خلال مشاركة عملاء متخصصين في المجالات المختلفة للاستثمار، وفق أساليب مختلفة للمشاركة في الربح، نتناولها بالتفصيل في الجزء التالي.

3-9 قنوات الاستثمار في البنوك الإسلامية

3-1-9 الاتجار

يهدف الاتجار (Trading) إلى تحقيق الأرباح من خلال دخول البنك في عمليات شراء لبعض السلع بقصد بيعها بأسعار تفوق تكلفة شرائها وتحقيق الربح من وراء ذلك. وتتميز عمليات الاتجار بانتقال ملكية السلع من البائع إلى المشتري فور التعاقد، مما يسمح للمشتري بيع السلعة بسعر يضمن له تحقيق هامش من الربح المستهدف. ويشمل الاتجار في البنوك الإسلامية ثلاثة أقسام من البيوع، وهي :

أولاً: بيع الصرف

ويوصف ببيع الثمن بالثمن، وهو مبادلة النقد بالنقد، كما يحدث في

سوق الصرف، حيث يتم مبادلة النقد المحلي بالنقد الأجنبي وفق سعر الصرف السائد. وبيع الصرف من الخدمات الرئيسية التي يقدمها البنك الإسلامي للجمهور.

ثانياً: البيع المطلق

وهو البيع المتعارف عليه عادة في أسواق السلع، حيث يتم مبادلة السلعة بالنقد.ويضم البيع المطلق نوعان :

هما البيع الحاضر الذي يتم فيه سداد قيمة السلعة بالنقد في الحال. والبيع الآجل الذي يتم فيها السداد في المستقبل. ويأخذ البيع المطلق الحاضر أربعة أشكال وهي:

أ. بيع المساومة : ويتم فيه البيع بسعر يتم التوصل إليه عن طريق عملية المساومة بين البائع والمشتري، دون اعتبار للسعر الذي اشترى به البائع بداية.

ب. بيع التولية : ويتم فيه بيع السلعة بالثمن ذاته الذي سبق للبائع دفعه عند شراء السلعة دون زيادة أو نقصان. وقد يقدم البنك على مثل هذا النوع من البيوع لربطه ببيوع أو سلع أخرى يحقق منها الربح، أو للتخلص من مخزون ثبت للبنك عدم جدوى الاحتفاظ به لفترات أطول.

جـ. بيع الحطيطة : ويتم فيه البيع بسعر يقل عن الثمن الذي اشترى به البنك.

د. بيع المرابحة : وفيه يتم بيع السلعة بسعر يزيد على سعر شراء البنك للسلعة بداية، بمقدار من الربح المحدد في عقد البيع.

أما البيع المطلق الآجل فيشمل بيع السلم و الاستصناع. وفي بيع السلم يتم سداد السعر حاضراً على أن تسلم السلعة في وقت لاحق

ومحدد في العقد. أما الاستصناع، فيتم التعاقد عليه بين المشتري والصانع، حيث يطلب المشتري من الصانع إعداد أو إحضار سلعة معينة. ويشترط في الاستصناع العمل من البائع، ويطلق عليه الصانع، بينما يسمى المشتري المستصنع، ويطلق على السلعة موضع التعاقد المصنوع. و ينص العقد على سداد الثمن عاجلاً أو مؤجلاً.

ثالثاً: بيع الثمن بالعين

وهو بيع السلعة بشرط أن يتم السداد في الحال بينما تسلم السلعة لاحقاً في المستقبل.ويندرج تحت هذا القسم من الاتجار كل من بيع السلم الذي يشترط فيها سداد الثمن بالكامل عند التعاقد.وبيع الاستصناع الذي يجوز فيه سداد قيمة السلعة على أقساط أو تأخير السداد إلى موعد محدد في المستقبل.

وفيما يلي نتناول بشيء من الإيجاز كل من المرابحة التي تندرج تحت البيع المطلق،كما أسلفنا. وكل من السلم والاستصناع، وهما من بيوع الثمن بالعين، نسبة لأهمية هذه الصيغ الثلاث من البيوع في البنوك الإسلامية.

المرابحة

تقسم بيوع المرابحة إلى مرابحة بسيطة (فقهية)، ومرابحة مركبة أو مرابحة الآمر بالشراء. ففي المرابحة البسيطة يقوم البنك بشراء بعض السلع دون طلب أو أمر بالشراء من العميل، ثم يعرض البنك هذه السلع للبيع بربح معلوم يتفق عليه مع الطرف المشتري. أما في المرابحة المركبة، فلا يقدم البنك على شراء السلع إلا بطلب من العميل الذي يوعد البنك بشراء السلعة، متى ما كانت مطابقة للمواصفات والمكان والزمان المتفق عليه في الوعد بالشراء. ويتم البيع بسعر يفوق السعر الذي دفعه البنك في شراء السلعة بمقدار التكاليف التي تحملها البنك وهامش ربح متفق عليه مسبقاً بين الطرفين، ولا يجوز توقيع عقد البيع

إلا بعد أن يشتري البنك السلعة ويتملكها، وذلك لعدم جواز بيع ما لم يكن مملوكاً. وتعتبر بيوع المرابحة من أكثر أدوات الاستثمار في البنوك الإسلامية انتشاراً، باعتبارها أداة عملية لتمويل الواردات من مصانع وآلات ومواد أولية وسلع، مما يدعم نجاح الأنشطة التجارية والصناعية والزراعية.

وقد يتم الاتفاق على تأخير سداد القيمة، لأجل معلوم حيث يتم دفع القيمة على أقساط قد تكون متساوية أو غير متساوية. وقد يكون السعر الآجل مساوياً للسعر الحاضر، ولكن غالباً ما يزيد السعر الآجل عن السعر الحاضر. وعلى البائع أن يعلم المشتري بالسعر في الحالتين ليختار ما يناسبه. وفي حالة الحاجة إلى تمويل شراء سيارة أو منزل عن طريق المرابحة، والسداد على أقساط، أصبحت عقود الإيجار المنتهي بالتملك مفضلة على عقود البيع بالتقسيط لاعتبارات ضمان حقوق البائع. ففي عقود الإيجار المنتهية بالتملك، لا تحول ملكية السيارة أو المنزل للمشتري إلا بعد استكمال سداد جميع الأقساط، فإن امتنع أو توقف عن السداد يحق للبنك استرداد السلعة المباعة وإقامة الدعوى على المشتري لتحصيل حقوق البنك.

بيع السلم

وهو بيع كميات من السلع مؤجلة التسليم بثمن حاضر. فهو بيع آجل بعاجل. وبهذا الأسلوب يتم للبائع الحصول على الثمن مقدماً ليستعين به في مقابل التزاماته الخاصة بتوفير السلعة سواء بإنتاجها أو بشرائها من السوق المحلية أو استيرادها من الخارج. ويكون الثمن في مقابل عقد ملزم للبائع بتوفير كميات السلعة المتفق عليها في الزمان والمكان المحددين. ويعد السلم الأداة الاستثمارية الأوسع انتشاراً في تمويل الإنتاج الزراعي، حيث يوفر للمنتجين رأس المال العامل الذي يحتاجونه لتمويل عمليات الإنتاج و مدخلات الإنتاج، على أن يتم

السداد للبنك الإسلامي بتسليمه كميات من المحصول في موسم الحصاد. ويستفيد البنك من شراء السلعة عن طريق السلم في حالة ارتفاع الأسعار في موسم الحصاد عن السعر المدفوع في السلم. كما يواجه مخاطر انخفاض الأسعار. ويمكن للبنك الإسلامي تأمين مخاطر انخفاض الأسعار بالدخول في عقد سلم موازياً. يبيع بموجبه كميات السلعة المنصوص عليها في العقد الأول لطرف ثالث ويتسلم الثمن حاضراً على أن يكون الثمن في السلم الموازي أعلى من الثمن المدفوع في العقد الأول.

الاستصناع

وفيه يتم التعاقد بين المشتري والصانع. كما أوضحنا. ويشترط في الاستصناع العمل من البائع. ويطلق عليه الصانع. بينما يسمى المشتري المستصنع. وينص العقد على سداد الثمن عاجلاً أو مؤجلاً. وقد يستخدم البنك عقود الاستصناع مع شركات المقاولات. عند رغبته في الاستثمار في تنفيذ مشروعات البنية التحتية الحكومية كالإسكان الشعبي. وتشييد الطرق السريعة والجسور. وتحقيق العائد من إدارة تشغيلها لفترة يتفق عليها في العقد. بواسطة شركات خاصة بعقود للشراكة.

9-3-2 المشاركة

يدخل البنك في عقود مشاركة مع عملائه بهدف تحقيق الربح واقتسامه. وعادة ما تكون المسؤولية تضامنية بين البنك والطرف الثاني المشارك في المشروع. فيقتسمان الربح أو يتحملان الخسارة. بما يتناسب وحصة كل طرف في رأس المال. ويحق للبنك الإسلامي كشريك أساسي أن يشارك في إدارة المشروع عن طريق عضويته في مجلس الإدارة. وهناك ثلاثة أشكال من عقود المشاركة تضم :

أولاً: المشاركة بالمال. وفيه يساهم الشريك بالمال نقداً حاضراً. أو بأصول مادية كالأرض والآلات والمعدات.

ثانياً: المشاركة التزاماً بالذمة. وفي هذا العقد تكون مشاركة كل طرف التزاماً يؤديه وهو في ذمته إلى حين أدائه.

ثالثاً: المشاركة بالعمل. حيث يشارك طرف برأس المال (البنك) والطرف الآخر (العميل) بجهده وخبرته. ويعرف هذا الشكل من المشاركة بالمضاربة. ونظراً لأهميتها وانتشارها الواسع. نتناولها فيما يلي بشيء من التفصيل.

المضاربة

في المضاربة يتم التعاقد بين البنك الإسلامي كممول. ويسمى رب المال. وطرف آخر من أرباب الأعمال أصحاب الدراية والخبرة. ويطلق عليه المضارب. على أن يقوم الطرف الأول بتقديم رأس المال للطرف الثاني الذي يقوم بإدارة استثمار أموال المضاربة في أحد المجالات التجارية (أو الصناعية والتجارية في المذهب الحنبلي). وقد تكون المضاربة مقيدة فيحدد العقد نوع النشاط أو مكانه وغيره من القيود. أو تكون مضاربة غير مقيدة. أي تترك للمضارب فيها الحرية التامة في كيفية استثمار مال المضاربة. ويقتسم الطرفان الربح الناتج عن المضاربة بينهما بنسب يتم الاتفاق عليها مسبقاً. كما يسمح عقد المضاربة للبنك بالمشاركة في إدارة أعمال المضاربة على أن يحصل على نسبة أعلى من الربح تعويضاً له عن العمل الذي بذله. أما في حالة الخسارة. فيتحمل كل طرف خسارة ما قدمه للمساهمة في المضاربة. فيخسر البنك الأموال التي قدمها. ويخسر عامل المضاربة ما تحمله من وقت وجهد وتكاليف لإدارة مشروع المضاربة.

فالبنك الإسلامي في حالة المضاربة يتحمل مخاطر خسارة أمواله التي ساهم بها في المضاربة كاملة إذا كانت هذه الأموال من موارده الذاتية(رأس المال والاحتياطيات والمخصصات والأرباح غير الموزعة).وهي حالة نادرة ربما تحدث عند بداية أعمال بنك حديث التأسيس.أما إذا كانت هذه الأموال من مصادر خارجية من حسابات الودائع أو من إيرادات بيع شهادات استثمارية للبنوك الأخرى أو للبنك المركزي فإن البنك الإسلامي لا يتحمل مخاطر هذه الخسائر ويتحملها المودعين أو حملة شهادات الاستثمار من بنوك تجارية أو البنك المركزي. وتقتصر خسائر البنك في هذه الحالة على نصيب هذه المضاربة الخاسرة من التكاليف الإدارية للبنك.

الفصل الثامن
البنك المركزي
والسياسة النقدية

الفصل الثامن

البنك المركزي والسياسة النقدية

Central Bank & Monetary Policy

1. مقدمة

بدأ ظهور البنوك المركزية في العالم خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر، حيث أنشئ بنك السويد عام 1668، وبنك إنكلترا عام 1694، كما أنشئ بنك فرنسا عام 1800. وقد اقتصرت وظائف هذه البنوك في بادئ الأمر على القيام بالأعمال المصرفية الحكومية، بالإضافة إلى الأعمال المصرفية الاعتيادية التي تقوم بها البنوك التجارية. ولم تمنح هذه البنوك صلاحية إصدار العملة إلا خلال القرن التاسع عشر وقد كان ذلك في عام 1833 بالنسبة لبنك إنكلترا وعام 1897 بالنسبة لبنك السويد.

يقوم البنك المركزي بممارسة الرقابة النقدية على البنوك التجارية وغيرها من المؤسسات المالية، كما يتولى إصدار وإدارة كمية النقد بما يحقق الأهداف الاقتصادية الكلية، ومن أهمها تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخفض معدل البطالة وضمان النمو الاقتصادي المضطرد. لقد أدت المشكلات النقدية المعقدة التي ولدتها الحروب والأزمات الاقتصادية التي حدثت في الثلث الأول من القرن العشرين إلى زيادة أهمية دور البنوك المركزية من الناحية العملية. فقد أفرزت التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حدثت ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية المبادئ العامة لعمل البنوك المركزية، وأبرزت أهمية دورها في النظام الاقتصادي. فتأسست البنوك المركزية على نطاق واسع بعد الحرب العالمية الأولى. وقد كانت هناك بنوك مركزية خاصة في بداية الأمر، ولكن زادت سيطرة الحكومات على هذه البنوك في الثلاثينيات

بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، مما أدى في النهاية إلى تأميم معظم البنوك المركزية في العالم، مثلما حدث عندما تم تأميم كل من بنك إنكلترا وبنك فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة.

2. وظائف البنك المركزي

ظلت البنوك المركزية الحكومية ومنذ بداية ظهورها تهدف بالدرجة الأولى إلى خدمة الاقتصاد الوطني دون اعتبار لتحقيق الربح. فهي مؤسسات خدمية تسعى إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية القومية من خلال أدائها لدورها الأساسي في الإدارة النقدية. ومع ذلك، تحقق البنوك المركزية بعض العائدات من الفوائد التي تتقاضاها على قروضها للبنوك التجارية أو الحكومة.

ويمكن إيجاز أهم الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي فيما يلي :

أولاً: التحكم في كمية النقود المعروضة (السيولة النقدية) في الاقتصاد الوطني. وقد ازدادت أهمية هذه الوظيفة تدريجياً إلى أن أصبحت في الوقت الحاضر من أهم مهام البنك المركزي. ويضطلع البنك المركزي بوضع السياسة النقدية للدولة ومتابعة تنفيذها بما يضمن تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

ثانياً: تنفيذ ومتابعة المعاملات والالتزامات النقدية والمالية الحكومية على المستويين الداخلي والخارجي (المدفوعات والمقبوضات). وتعتبر هذه الوظيفة من أقدم وظائف البنوك المركزية. لذلك، يوصف البنك المركزي عادة بأنه بنك الحكومة.

ثالثاً: إصدار العملة الوطنية، حيث يعتبر البنك المركزي السلطة النقدية الوحيدة المخولة قانوناً بإصدار العملة الوطنية وفقاً للقواعد والتشريعات التي تحكم هذه العملية بما يخدم تحقيق أهداف السياسة

الاقتصادية للدولة. كما أنه يحدد سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى ويعمل على المحافظة على استقراره.

رابعاً: قبول ودائع البنوك التجارية (احتياطات البنوك التجارية) وإقراض هذه البنوك عند الحاجة. بالإضافة إلى القيام بعمليات المقاصة بين هذه البنوك. ولهذا السبب، يطلق على البنك المركزي أنه «بنك البنوك» لأن تعامله يقتصر على البنوك التجارية دون الأفراد.

3. أهداف السياسة النقدية

لا شك أن التأثير المدمر للأزمة الاقتصادية العالمية في الثلاثينيات من القرن المنصرم، وظهور كتاب«النظرية العامة» لكينز في سنة 1936، قد أنهى إلى غير رجعة الفلسفة الاقتصادية الحرة (Laissez-Faire) للاقتصاديين التقليديين.وكانت هذه الفلسفة تؤمن بالاستقرار التلقائي للاقتصاد، وتدعو إلى عدم الحاجة إلى تدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية. فقد فرضت الظروف الاقتصادية الجديدة زيادة دور الحكومة في تنظيم الحياة الاقتصادية. ولم يقتصر دور الحكومة على استخدام السياسة النقدية كأداة لتحقيق هدفي الاستخدام الكامل، والاستقرار الاقتصادي، بل تخطى ذلك نتيجة لتباين معدلات النمو الاقتصادي بين الأقطار الرأسمالية نفسها من جهة، وزيادة حدة المنافسة الدولية في الأسواق العالمية، من الجهة أخرى، لتشمل السياسة النقدية هدفين آخرين هما: زيادة معدل النمو الاقتصادي ومعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات.

وبالرغم من أهمية هذه الأهداف الأربعة للسياسة النقدية فإنها ليست الأهداف الوحيدة التي ينبغي على الحكومة العمل على تحقيقها، حيث توجد بعض الأهداف الأخرى التي لا تقل أهمية عنها مثل : عدالة توزيع الدخل، والتخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية. وبالرغم من أن هذه

الأهداف لا تعتبر من المسؤوليات المباشرة للبنك المركزي، حيث أنها تقع ضمن اختصاص السلطات المالية. إلا أن هذا لا ينفي وجود علاقة مباشرة بين تحقيق هذه الأهداف وبين السياسة النقدية. فكما سبق أن أوضحنا، فإن تحقيق أي هدف من أهداف السياسة الاقتصادية العامة لا يتم بصورة فاعلة وسريعة ما لم يكون هناك تكامل وتناسق بين السياستين النقدية والمالية.

وقد يحدث أحياناً بعض التضارب (Conflict) بين أهداف السياسة النقدية وغيرها من الأهداف الاقتصادية الأخرى. والواقع أن المشكلة لا تقتصر على احتمال التضارب بين تحقيق أهداف السياسة النقدية وبين الأهداف الاقتصادية الأخرى، وإنما الأخطر من ذلك هو احتمال التضارب فيما بين أهداف السياسة النقدية ذاتها. فليس هناك ما يضمن أن تؤدي وسائل تحقيق الاستخدام الكامل مثلاً، إلى تحقيق هدف استقرار الأسعار. وكذلك الحال بالنسبة لوسائل تجنب حدوث التضخم، فقد تؤدي إلى إعاقة تحقيق هدف النمو الاقتصادي. وبعبارة أخرى، أنه كلما تمعنا في أهداف السياسة النقدية، اتضح لنا صعوبة تحقيق هدف معين دون تقديم بعض التضحيات بأهداف أخرى. فلم تعد الأمور تتسم بالبساطة التي تمكن المعنيين باتخاذ القرار من تحقيق هدف معين دون اعتبار للآثار المتوقعة لتلك السياسة على الأهداف الاقتصادية الأخرى.

4. منحنى فيليبس

تعتبر مشكلة التوفيق بين سياسة استقرار الأسعار وسياسة تحقيق الاستخدام الكامل من أبرز المشكلات التي تواجهها السياسة الاقتصادية وأكثرها تعقيداً. فالسياسات التي تستهدف تخفيض الطلب الكلي للحد من التضخم، لها تأثيرتها السلبية على الإنتاج وعلى معدل البطالة. أما السياسات التوسعية التي تستهدف زيادة الطلب الكلي لإنعاش الاقتصاد، فبالرغم من أثرها الإيجابي على

خفض البطالة يخشى من تأثيرها السلبي على زيادة معدل التضخم. وتعتبر مشكلة الاختيار بين تخفيض معدل البطالة وبين ارتفاع نسبة التضخم من أهم التحديات التي تواجه السياسة النقدية. هذا مع العلم أن البنوك المركزية في جميع الأقطار المتقدمة والعديد من الأقطار النامية قد استطاعت خلال العقدين الماضيين الحد من معدل التضخم إلى حد كبير، حيث أصبح يتراوح في معظم الأقطار المتقدمة بين 2- 5%. كما نجحت السياسة الاقتصادية لمعظم الأقطار المتقدمة أيضاً في خفض معدل البطالة إلى أقل من 6% باستثناء فرنسا وألمانيا حيث ما تزال نسبة البطالة فيهما في حدود 10% تقريباً.

ولتوضيح العلاقة بين معدل البطالة ($\mathring{U}$) ومعدل التضخم ($\mathring{P}$)، قام الاقتصادي النيوزيلندي آرثر فيليبس(Aurther Phillips) بدراسة تطبيقية بعنوان « العلاقة بين البطالة ومعدل التغير في الأجور النقدية في بريطانيا خلال الفترة (1861 - 1957) » ، والتي نشرت في دورية (Economica)، في تشرين الثاني/ نوفمبر 1958. حيث أثبت في هذه الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التغير في الأجور النقدية، كمؤشر لمعدل التضخم، باعتبار أن الأجور تشكل نسبة كبيرة من تكاليف الإنتاج، وتنعكس تقلباتها على معدل التضخم. وقد صور فيليب هذه العلاقة بمنحنى ذي انحدار سالب كما في الشكل (8-1) أدناه، أصبح يعرف بمنحنى فيليبس.وقد لاحظ اقتصاديون آخرون وفي مقدمتهم (Paul Samuelson) و(Robert Solow)، أن منحنى فيليبس قد عكس واقع الاقتصاد الأمريكي أيضاً خلال الفترة (1900 – 1960)، حيث تبين أن هناك علاقة عكسية مماثلة بين معدل البطالة ومعدل التضخم، أي أن انخفاض نسبة البطالة يرتبط بارتفاع نسبة التضخم.

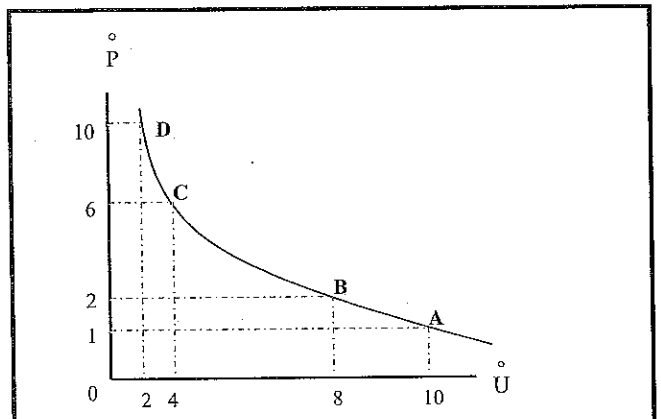

الشكل (8-1): يوضح منحنى فيليبس للعلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم. ويلاحظ أن معدل التضخم يكون قليل التأثر على خفض معدلات البطالة المرتفعة، نتيجة لوجود طاقات إنتاجية فائضة، لكنه يكون شديد التأثر خفض معدلات البطالة المنخفضة لقلة الطاقات الإنتاجية الفائضة.

يتضح من الشكل أن بالإمكان تخفيض نسبة البطالة المرتفعة من 10% إلى 8% مقابل ارتفاع معدل التضخم بنسبة قليلة من 1% إلى 2%. أي الانتقال من نقطة (A) إلى نقطة (B) وذلك بسبب وجود نسبة كبيرة من طاقات إنتاجيه فائضة. أما في حالة تخفيض نسبة البطالة إلى 4% فسيؤدي هذا إلى ارتفاع معدل التضخم بنسبة كبيرة من 2% إلى 6%. أي التحرك من نقطة (B) إلى النقطة (C). وذلك بسبب قلة الطاقات الإنتاجية الفائضة. وهكذا بالنسبة للنقطة (D) حيث تصل نسبة البطالة إلى أدنى مستوى ممكن وهي 2% مقابل ارتفاع نسبة التضخم إلى 10%.

فالمشكلة إذاً هي كيفية اختيار المزيج الأمثل من التضخم والبطالة، أي ذلك الذي يحقق أقصى المنافع وأقل الأضرار الممكنة. فهل يجب قبول بطالة بنسبة 4% والقبول بارتفاع نسبة التضخم إلى 6% ؟ أم

يفضل قبول بطالة بنسبة 8% مع خفض معدل التضخم إلى 2% ؟

لا شك أن السياسة التي يمكن أن تحقق أفضل النتائج هي تلك التي تؤدي إلى انتقال منحنى فيليبس إلى جهة الشمال. أي تحقيق أقل نسبة من البطالة مع أقل نسبة من التضخم. ومن الوسائل التي يمكن أن تسهم في انتقال المنحنى إلى جهة الشمال، نشر المعلومات عن فرص العمل الشاغرة، وتوفير مكاتب التوظيف الخاصة والحكومية، وتقديم التدريب للعمال غير المهرة لتزويدهم بالمهارات المطلوبة في سوق العمل، للتسريع في عملية إيجاد الأعمال المناسبة لهم، وكذلك توفير مصادر التمويل اللازمة لتشجيع انتقال العمال واستقرارهم في مناطق توفر فرص العمل. كما يجب تبني سياسات تنموية تهدف إلى استمرارية الزيادة في فرص العمل للأجيال القادمة من القوى العاملة، وذلك من خلال إزالة العوائق التي تواجه إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية واتباع السياسات المالية والنقدية الهادفة إلى تشجيع الاستثمار. وتسهم هذه الإجراءات في مجملها في خفض مكونات البطالة الطبيعية من بطالة احتكاكية وبطالة هيكلية.

5. البنك المركزي وإدارة عرض النقود

يمكن تعريف عرض النقود (Money Supply) كما سبق الإشارة في الفصول السابقة، بمفهومه الضيق (M_1) بأنه العملة المتداولة بأيدي الجمهور أو خارج البنوك (Money in Circulation) بالإضافة إلى الودائع تحت الطلب (Demand Deposits) بالبنوك. أما بالنسبة لعرض النقود بمفهومه الأوسع (M_2)، فإنه يشتمل على عرض النقود (M_1)، بالإضافة إلى الودائع الادخارية أو الآجلة قصيرة الأجل (Time Deposits). كما يمكن التوسع في تعريف عرض النقود لنحصل على (M_3) كمقياس أوسع لكمية النقود المعروضة ويشتمل على (M_2) زائداً الودائع

الادخارية طويلة الأجل. وهناك كما أسلفنا العديد من مقاييس عرض النقود التي تعتمد على مدى اتساع تعريفنا لعرض النقود وما يشتمل عليه من أشباه النقود.

تعتبر متطلبات الاحتياطي القانوني (Legal Reserve Requirements)، التي يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ به، بمثابة حجر الزاوية في عملية سيطرة البنك المركزي على عرض النقود. ويتم تحديد حجم الاحتياطي القانوني الذي يتوجب على البنوك التجارية الاحتفاظ به على شكل نقد سائل في خزائن البنك أو في حسابه لدى البنك المركزي، حسب النسب التي يقررها البنك المركزي، والتي قد تتراوح بين 5-20% من حجم الودائع الكلية للبنك. وتعتبر هذه الاحتياطيات مصدراً مهماً للسيولة (Liquidity) بالنسبة للبنوك التجارية، في مواجهة طلبات العملاء للسحب من ودائعهم لدى البنك.

والاحتياطي القانوني هو عبارة عن الحد الأدنى من النقد السائل الذي يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ به. وتحت ظروف معينة قد يرى البنك ضرورة للاحتفاظ بنسبة أعلى من هذا الحد، إما لمواجهة السحب من الودائع في الأعياد والعطلات، أو في فروع البنك بالمناطق المعروفة بمعدلات السحب العالية، ويوصف هذا الاحتياطي الزائد بأنه احتياطي اختياري (Voluntary Reserve)، أو بسبب عدم قدرة البنك على تحقيق الإقراض الكامل، فيكون لدى البنك احتياطيات فائضة (Excess Reserves).لذلك، فالبنوك التي تحتفظ باحتياطيات أعلى من الحد القانوني تستثمر هذه الاحتياطات بإقراضها للبنوك الأخرى الأكثر قدرة على التوسع في الإقراض.

أما بالنسبة للودائع في البنوك التجارية، والتي تعرف بالودائع تحت الطلب أو ودائع الحسابات الجارية، فهي عبارة عن مديونية البنوك تجاه الجمهور. ويمكن لهذه الودائع أن تكون ودائع أولية أي ناشئة عن إيداع

نقد سائل في الحسابات الجارية (Current Accounts)، أو بإيداعات تتم بواسطة شيكات مسحوبة على بنوك أخرى، حيث يتم تحصلها نقداً من خلال عمليات المقاصة اليومية بين البنوك. أما المصدر الرئيسي للودائع تحت الطلب فهو الودائع المشتقة الناتجة عن عمليات الإقراض التي تقوم بها البنوك التجارية. فعندما تقوم البنوك التجارية بعمليات الإقراض (Lending)، سواء كانت تلك القروض مقدمة للأفراد أو المؤسسات، فإنها تقوم بعملية خلق نقود جديدة دفترية تعرف بالنقود المصرفية، تسهم في زيادة الودائع الكلية في البنوك وتؤدي بالتالي إلى زيادة عرض النقود.

فإذا افترضنا أن نسبة الاحتياطي القانوني تبلغ 20%، فمعنى ذلك أن الحد الأقصى للتوسع في الائتمان بالنسبة لكل دينار من حجم الاحتياطي هو أربعة دنانير.أي إذا كان الفائض عن الاحتياطي القانوني يبلغ مليون دينار، فإن بالإمكان التوسع في الائتمان المصرفي إلى أربعة أضعاف هذا المبلغ، أي أربعة ملايين دينار، إذا افترضنا عدم سحب الجمهور لأي نقد سائل. وبعبارة أخرى، إن التوسع في الائتمان المصرفي حسب نسبة الاحتياطي القانوني، يعتمد على فرضية الاستفادة من التسهيلات المصرفية داخل النظام المصرفي، أي عدم تسوية المبادلات بواسطة استعمال النقد السائل، لأن هذا يعتبر تسرباً يقلل من قدرة البنوك التجارية على خلق نقود جديدة.

يتضح مما تقدم،أن البنك المركزي يستطيع التحكم في عرض النقد، أو الائتمان عن طريق وسائل السياسة النقدية وذلك بواسطة التأثير مباشرة في نسبة الاحتياطي القانوني وحجم الفائض من الاحتياطيات لدى البنوك التجارية بالاتجاهات التي تنسجم مع أهداف السياسة الاقتصادية العامة للقطر.

6. أدوات السياسة النقدية

السياسة النقدية هي الوسيلة غير المباشرة التي يتمكن بها البنك المركزي، ومن خلال تحكمه في عرض النقود،من التأثير في أداء ومسار الاقتصاد القومي بحيث يتم تحقيق الاهداف الاقتصادية الكلية، وفي مقدمتها استقرار المستوى العام للأسعار وخفض البطالة. لقد أوضحنا أن البنك المركزي يستطيع تنفيذ السياسة النقدية عن طريق ممارسة سلطاته في تحديد نسبة الاحتياطي القانوني التي يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بها على شكل نقد سائل بالنسبة لحجم ودائعها. وكذلك تنظيم حجم الفائض من الاحتياطي المتوفر في النظام المصرفي. وتسمى الطرق التي يؤثر بها البنك المركزي في عرض النقود بأدوات السياسة النقدية. ولقد أصبح من المتعارف عليه تقسيم هذه الأدوات إلى مجموعتين هما: الأدوات الكمية و الأدوات الانتقائية، أو النوعية.

6-1 الأدوات الكمية للسياسة النقدية

يستطيع البنك المركزي التأثير في قدرة البنوك التجارية على تقديم التسهيلات الائتمانية، وذلك بواسطة ما يعرف بالوسائل الكمية للائتمان (Quantitative Credit Controls)، التي تستهدف بالدرجة الأولى التأثير في حجم أو كمية احتياطيات البنوك وتكلفة الاحتفاظ بها. فيمكن مثلاً، خفض عرض النقود عن طريق تقليص التسهيلات الائتمانية، دون التدخل في تخصيص الموارد المالية بين الجهات المتنافسة عليها. ومن أهم هذه الأدوات الكمية للسيطرة على الائتمان هي : (1) تغيير نسبة الاحتياطي القانوني، و(2) تغيير معدل الخصم و (3) عمليات السوق المفتوحة.

6-1-1 تغيير نسبة الاحتياطي القانوني

سبق أن أوضحنا أن نسبة الاحتياطي القانوني التي يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بها تعتبر من أبرز وسائل السيطرة على الائتمان وبالتالي. ويعتمد استخدام هذه الوسيلة على الظروف الاقتصادية السائدة في القطر.ففي حالة الركود الاقتصادي وانتشار ظاهرة البطالة، يتبنى البنك المركزي سياسة نقدية توسعية (Expansionary Monetary Policy)، تواكب السياسة المالية للدولة في تحقيق أهدافها المتمثلة في زيادة الطلب الكلي وخفض معدل البطالة، وذلك من خلال زيادة التسهيلات الائتمانية. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق خفض نسبة الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية. والعكس صحيح، في حالة الانتعاش الاقتصادي وبلوغ مستوى الاستخدام الكامل وظهور الضغوط التضخمية، حيث يقوم البنك المركزي باتباع سياسة نقدية إنكماشية (Contractionary Monetary Policy)، وذلك بزيادة نسبة الاحتياطي القانوني للحد من نشاط البنوك التجارية في منح التسهيلات الائتمانية.

ويتوقف مدى فاعلية هذه الوسيلة على مدى استخدام الوسائل الأخرى المكملة لها في السيطرة على التقلبات الاقتصادية. ولا يتم اللجوء عادة إلى وسيلة تغيير نسبة الاحتياطي القانوني إلا عندما تعتزم السلطات النقدية إحداث تغييرات كبيرة ودائمة في حجم احتياطيات البنوك، فلا تستخدم هذه الأداة لمواجهة التقلبات الاقتصادية قصيرة الأجل. ومن مساوئ وسيلة تغيير نسبة الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية أنها لا تتصف بالمرونة، فاستخدامها يحتاج إلى تعديلات في لوائح البنك المركزي التي تحدد هذه النسبة، وهو إجراء ليس بالسهل، ولا يمكن الاعتماد على تغيره كلما عت الضرورة.

2-1-6 تغيير معدل الخصم

يعرف معدل الخصم (Discount Rate) بمعدل الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي على القروض التي يقدمها للبنوك التجارية. تلجأ البنوك التجارية عادة إلى البنك المركزي للحصول على القروض في الحالات التي يزيد فيها السحب بصفة طارئة. كما يحدث لمقابلة متطلبات الموسمية للائتمان بما يفوق إمكانيات البنوك التجارية لتلبية الطلبات من مواردها الخاصة. ولا يحبذ عادة لجوء البنوك التجارية في الظروف الاعتيادية إلى البنك المركزي للحصول على القروض لفترة طويلة. تتحدد إمكانية البنوك التجارية في الحصول على القروض أو السيولة من البنك المركزي بمقدار ما لديها من الأوراق التجارية قصيرة الأجل التي تقوم بإعادة خصمها لدى البنك المركزي.وتدفع البنوك التجارية فوائد على خصم الأوراق التجارية لدى البنك المركزي.ولذلك يسمى معدل الفائدة الذي يحدده البنك المركزي بمعدل الخصم.

ففي حالة الانتعاش والتخوف من التضخم، يلجأ البنك المركزي إلى اتباع سياسة نقدية انكماشية،عن طرق زيادة معدل الخصم إلى أعلى من مستوى معدلات الفائدة قصيرة الأجل السائدة في السوق، فيؤدي ذلك إلى خفض طلب البنوك على قروض البنك المركزي،كما يدعوها إلى زيادة سعر الخصم الذي تتقاضاه من زبائنها على خصم الأوراق التجارية، وبالتالي زيادة معدلات الفائدة بصورة عامة.ويحدث العكس في حالة الرغبة في اتباع سياسة نقدية توسعية، حيث يتم تخفيض معدل الخصم إلى أقل من مستوى معدلات الفائدة السائدة في السوق، مما يؤدي زيادة طلب البنوك التجارية على قروض البنك المركزي، كما يدعوها إلى تخفيض سعر الخصم الذي تتقاضاه من عملائها، وبالتالي انخفاض معدلات الفائدة في الاقتصاد بصورة عامة. لذلك، يطلق على سعر الخصم المعلن أيضاً مصطلح «سعر الفائدة الرائد»

(Leading Exchange Rate). والواقع، أن البنوك التجارية لا تقترض عادة من البنك المركزي إلا في الحالات الضرورية التي أشرنا إليها وعندما يتعذر عليها الحصول على الأموال من مصادر أخرى. وبعبارة أخرى، إن البنوك التجارية تلجأ إلى الاقتراض من البنك المركزي كملجأ أخير (Last Resort).

والجدير بالملاحظة، أن سياسة تغيير معدل الخصم، كأداة للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي، قد تعرضت إلى انتقادات شديدة، لعل من أهمها أنه لا يمكن اللجوء إلى هذه السياسة بصورة مستمرة، كما هي الحالة بالنسبة لعمليات السوق المفتوحة، وذلك لأن تغيير معدل الخصم يعكس عادة اتجاه السياسة النقدية التي يعتزم البنك المركزي اتباعها في المستقبل.وتتوقف درجة فاعلية سياسة تغيير معدل الخصم على مدى تأثيرها النفسي على المتعاملين في السوق. فإذا فسرت البنوك التجارية زيادة معدل الخصم كإجراء مؤقت من قبل البنك المركزي يتبعه انخفاض في المستقبل، فسيكون من مصلحتها زيادة الإقراض الآن. ومعنى ذلك، أن زيادة معدل الخصم قد تؤدي إلى نتائج عكسية،فبدلا من الحد من الضغوط التضخمية، فإنها قد تؤدي إلى زيادة هذه الضغوط. ومن جهة أخرى، فمن المحتمل أن يفسر جمهور المقترضين زيادة معدل الخصم كتحذير من البنك المركزي للحد من التضخم، وبالتالي سيحاولون زيادة الاقتراض والإنفاق تحسباً لزيادة التكاليف والأسعار في المستقبل، مما قد يؤدي إلى زيادة حدة الضغوط التضخمية أو التعجيل بحدوثها.

لقد أدت هذه الانتقادات حول عدم فاعلية سياسة تغيير معدل الخصم كأداة للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي ببعض الاقتصاديين إلى حد اقتراح التخلص منها كلياً[1](1). وبالرغم من ذلك فما زالت أداة سعر

(1) Friedman,M.., A Program for Monetary Stability (New York,

الخصم تتمتع بأهمية خاصة وتعتبر بمثابة صمام أمان (Safety Valve) بالنسبة للتحكم في سيولة النظام المصرفي، خاصة في حالة انتشار موجة من الهلع (Panic) في النظام المصرفي. كذلك، يمكن الاستفادة من سياسة تغيير معدل الخصم لمواجهة مشكلات الاختلال في ميزان المدفوعات. حيث أن زيادة معدل الخصم يمكن أن تستخدم ليس فقط لتخفيض الطلب المحلي، بل كذلك لزيادة معدلات الفائدة قصيرة الأجل بصورة عامة كوسيلة لتشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى القطر، أو الحيلولة دون تسرب المدخرات إلى الخارج.

3-1-6 عمليات السوق المفتوحة

تعتبر عمليات السوق المفتوحة (Open Market Operations) من أهم أدوات السياسة النقدية وأكثرها استخداماً.وتتمثل هذه العمليات في قيام البنك المركزي بشراء أو بيع السندات الحكومية لغرض تغيير عرض النقود،وذلك بتغيير كمية الاحتياطات الفائضة لدى البنوك التجارية.

حيث يقوم البنك المركزي في فترة الركود الاقتصادي وانتشار البطالة بشراء السندات من الأفراد والهيئات والبنوك التجارية في السوق المفتوح للأوراق المالية. ويتم سداد قيمة مشتريات البنك المركزي من خلال تغذية حسابات البنوك باحتياطات إضافية أو ما يطلق عليه نقود ذات قوة عالية (High Powered Money)، فتزيد بذلك احتياطات البنوك بمقدار قيمة السندات المشتراه في هذا اليوم. وبالتالي تزيد مقدرة البنوك على منح التسهيلات الائتمانية للمؤسسات والجمهور بأضعاف هذه الكمية، وذلك حسب نسبة الاحتياطي القانوني.

ويمكن تتبع أثر عمليات السوق المفتوحة على زيادة الائتمان وما يترتب عليه من تغير في ودائع البنوك وبالتالي تغير في عرض النقود من خلال المثال

Fordham University Press, 1959).

التالي. لنفرض أن البنك الوحيد في الاقتصاد قد وصل حد الاقراض الكامل (الاحتياطي الكلي = الاحتياطي القانوني)، وبفرض أن نسبة الاحتياطي القانوني هي 10%. وعلى هذا الأساس لنفترض أن الموازنة الأصلية للبنك كانت على النحو التالي:

الموجودات Assets		المطلوبات Liabilities	
احتياطات	100	ودائع	1,000
قروض	900		
المجموع	1,000	المجموع	1,000

* الأرقام بملايين الدنانير

والآن لنفرض أن البنك المركزي، وبقصد انعاش الاقتصاد من الركود، قد اشترى سندات من السوق المفتوحة قيمتها 10 مليون دينار. ستنعكس هذه العملية على طرفي موازنة البنك حيث تزيد الودائع بقيمة السندات وتزيد احتياطات البنك بالقيمة ذاتها. والآن تتوفر لدى البنك احتياطات حرة أو فائضة قدرها 9 مليون دينار، وهي كافية لتوسع البنك في عمليات الإقراض وتوليد الودائع المشتقة حتى يصل مرة أخرى إلى حد الإقراض الكامل. وإذا كانت نسبة الاحتياطي القانوني 10%، فبإمكان البنك التجاري أن يستخدم مبلغ التسعة ملايين في زيادة القروض والودائع المشتقة بمقدار 90 مليون دينار، وتكون الموازنة الجديدة للبنك عندما يصل إلى الإقراض الكامل كما يلي:

الموجودات		المطلوبات	
احتياطات	100 10	ودائع	1,000
قروض	900 90		10 90
المجموع	1,100	المجموع	1,100

وبذلك يكون عرض النقود قد زاد بمقدار 100 مليون دينار منها 10 مليون دينار عبارة عن الوديعة الأولية التي سدد بها البنك المركزي قيمة مشترياته من السندات، بالإضافة إلى 90 مليون دينار من الودائع المشتقة الناجمة عن القروض. ويلاحظ هنا أن الزيادة في عرض النقود تمثل 10 أضعاف الزيادة في احتياطيات البنك التجاري من خلال عمل مضاعف عرض النقود.

ويحدث العكس في حالة قيام البنك المركزي ببيع السندات في فترة الانتعاش الاقتصادي في محاولة للحد من الضغوط التضخمية. حيث تؤدي هذه السياسة إلى تقليص الودائع البنكية بمقدار ما تم سداده للبنك المركزي عن قيمة السندات. كما تنخفض احتياطيات البنك التجاري بمقدار قيمة مشترياته من السندات التي طرحها البنك المركزي للبيع، حيث يتم السداد للبنك المركزي خصماً على احتياطات البنك التجاري لدى البنك المركزي. وعندما تنخفض احتياطيات البنك تقل قدرته على الاستمرار في تقديم قروض جديدة، فتكون النتيجة هي انخفاض عرض النقود بأضعاف قيمة السندات التي باعها البنك المركزي.

وأخيراً، تعتبرعمليات السوق المفتوحة من أكثر أدوات السياسة النقدية فاعلية، وأنسبها لعمليات الضبط الدقيق واليومي لعرض النقود، خاصة في الأقطار المتقدمة.وتتميز عمليات السوق المفتوحة على الأدوات الأخرى بثلاث خصائص هي :

أولاً: السيطرة المنفردة للبنك المركزي على هذه العمليات دون أن يكون للبنوك التجارية دور أساسي ومؤثر على نجاحها كما هو الحال بالنسبة لسعر الخصم.

ثانياً: أن قدرة البنك المركزي على بيع وشراء السندات، كلما دعت الضرورة إلى ذلك، تمكنه من تغيير احتياطيات البنوك ضمن حدود كبيرة.

ثالثاً: تعتبر سياسة السوق المفتوحة نموذجا للمرونة، حيث يمكن اللجوء إليها بصورة مستمرة، وبالتالي لا تؤدي إلى حدوث ردود فعل نفسية معاكسة.

2-6 الأدوات الانتقائية أو النوعية للسياسة النقدية

بالإضافة إلى الأدوات العامة أو الكمية للسياسة النقدية، تتوفر للبنك المركزي وسائل أخرى تسمى بالأدوات الانتقائية للائتمان (Selective Credit Controls) يستطيع بواسطتها التحكم في عرض النقود من خلال الأدوات الانتقائية للنشاط الائتماني للبنوك التجارية. وتهدف هذه الأدوات إلى تشجيع الاستثمار في قطاعات بعينها دون أخرى من خلال تحديد سقوف الائتمان في مجالات معينة، أو تخفيض أسعار الفائدة على قروض الاستثمار في فعاليات اقتصادية دون أخرى. وبينما يستطيع البنك المركزي التأثير في حجم الائتمان المصرفي بصورة غير مباشرة، من خلال استخدام الوسائل الكمية للسياسة النقدية، نجد أن دوره في حالة الوسائل الانتقائية محدداً وتأثيره مباشراً.

حيث يستهدف تغيير كمية وهيكل الائتمان بما يخدم تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة. فمثلا، يؤدي تخفيض معدل الفائدة على قروض الإسكان إلى تشجيع حركة البناء، ومن ثم تقليل حدة أزمة السكن، وتخفيض الإيجارات، فتوفير الإسكان المناسب لأفراد المجتمع من الأهداف التي توليها الدولة أهمية خاصة في أي مجتمع. وكذلك الحال بالنسبة لتنمية الصناعات الصغيرة من خلال توفير التسهيلات الائتمانية لها خاصة بشروط ميسرة لضمان نجاحها.

وأخيراً، لا بد من التأكيد على نقطة مهمة بالنسبة لفاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك من خلال تنظيم عرض النقود بما ينسجم ومعدل النمو الاقتصادي المستهدف في خطط التنمية. إذ يجب أن يتماشى معدل نمو عرض النقود مع معدل النمو الاقتصادي، أما إذا زاد نمو عرض النقود بمعدل يفوق كثيراً معدل النمو الاقتصادي، فسيؤدي ذلك إلى حدوث الضغوط التضخمية. ويحدث العكس في حالة زيادة عرض النقود بمعدل يقل عن معدل النمو الاقتصادي، حيث يؤدي ذلك إلى حدوث الركود الاقتصادي. وتسمى هذه القاعدة، بقاعدة عرض النقود (Money-Supply Rule).

7. الرقابة على البنوك

يتضح مما تقدم أن نجاح النظام المصرفي في أي مجتمع أمر مرهون بثقة الجمهور في سلامة المراكز المالية للبنوك. فاهتزاز هذه الثقة كفيل بإفلاس أي بنك مهما كان حجمه ومركزه المالي، ومهما كانت سمعته ونجاحاته في الماضي، والتاريخ يزخر بأسماء العديد من البنوك الكبيرة التي أفل نجمها وأفلست بسبب فقدانها لثقة الجمهور. وما حدث في الأزمة المالية العالمية الإخيرة (2008\2009) ليس ببعيد عن الأذهان. فالبنوك، كما أوضحنا، تخلق الودائع المشتقة بأضعاف ما تملكه من احتياطات نقدية، وهي لذلك عاجزة تماماً عن الوفاء بودائع

جميع عملائها في وقت واحد إذا ما قرروا سحبها. ولا يقتصر الأمر على إفلاس بنك واحد في حالة تأزم وضعه المالي، بل سرعان ما تنتشر موجة فقدان الثقة لتشمل باقي البنوك، فيسارع الجمهور إلى سحب ودائعه من البنوك ويكون في ذلك سبباً كافياً لإفلاس المزيد من البنوك مما يهدد بانهيار النظام المصرفي بأكمله. لذلك، يقوم البنك المركزي بمسؤولية رقابية على أنشطة المؤسسات المالية، وخاصة البنوك التجارية بهدف تحصين النظام المصرفي ضد هذه الهزات وتجنيبه ويلات الانهيار، وتتم الرقابة من خلال الوسائل التالية:

أولاً: التحكم في نشاط البنوك التجارية في مجال الائتمان وخلق النقود المصرفية كوسيلة لإدارة عرض النقود بما يضمن تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

ثانياً: ضمان سلامة المركز المالي للبنوك من خلال مراقبة أدائها المالي والإداري، لتأمين ودائع الأفراد والمنشآت لدى البنوك، ودعم ثقة الجمهور في النظام المصرفي.

ثالثاً: توفير شروط المنافسة في القطاع المصرفي، وعدم السماح بأي ممارسات احتكارية، والعمل على تكافؤ الفرص المتاحة للأفراد والمنشآت في الحصول على الخدمات المصرفية دون تمييز.

رابعاً: وضع اللوائح التي تضمن التوافق بين أنشطة البنوك التجارية وأهداف السياسة اقتصادية للدولة، وذلك بمنح معاملة تفضيلية للصناعات التصديرية والصناعات الصغيرة، والمشروعات العامة للإسكان وغيرها.

خامساً: تطوير اللوائح المنظمة للنشاط المصرفي بحيث تواكب المستجدات من أدوات الدين أو المشتقات وما يرتبط بها من مخاطر، وبما يضمن مراعاة البنوك للتخصص في عمل مؤسسات القطاع المالي، وبما يضمن الحد من

إقبال البنوك على التوسع في الإئتمان على حساب مستوى المخاطر، أي عدم إقبال البنوك على المغامرات عالية المخاطر كما حدث في الأزمة المالية الأخيرة.

8. فاعلية السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية أكثر مرونة من السياسة المالية. فمن صلاحيات البنك المركزي أن يقوم بإدخال التعديلات التي يراها مناسبة على أي من أدوات السياسة النقدية دون الحاجة إلى إصدار تشريعات جديدة أو تعديل التشريعات القائمة، كما هو الحال بالنسبة للسياسة المالية. فاستخدام أدوات السياسة المالية المتمثلة في الإنفاق الحكومي والضرائب، يحتاج إلى موافقة الجهاز التشريعي على أي تعديلات في موازنة الدولة أو في الضرائب والإعانات الحكومية.

وتشير التجارب، وخاصة في الأقطار المتقدمة، إلى أن السياسة النقدية تعتبر أكثر فاعلية في معالجة مشكلات الركود الاقتصادي، وذلك بسبب الاستقلالية الكبيرة التي تتمتع بها البنوك المركزية في اتخاذ قراراتها بعيداً عن الضغوط السياسية، بعكس الحال بالنسبة للبنوك المركزية في الأقطار النامية. ومع ذلك، فإن فاعلية السياسة النقدية في معالجة المشكلات الاقتصادية تعتمد في النهاية على مدى التنسيق والتكامل بينها وبين السياسة المالية من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

9. العوامل الخارجية والسياسة النقدية

شهد العالم وخاصة في العقدين الماضيين ثورة في مجالات الاتصالات والمعلومات (Information and Communication Technologies) وتحرير التجارة وحركة انتقال رؤوس الأموال بين الدول. وفي ظل هذه التطورات، لم تعد اقتصادات الدول تتأثر بالسياسات النقدية التقليدية للبنك

المركزي في القطر المعني. فقد زادت درجة التكامل بين الأسواق المالية المحلية والدولية، نتيجة لزيادة حرية انتقال رؤوس الأموال بين الدول، الأمر الذي أدى إلى زيادة فرص الاختيار المتاحة أمام الأفراد والمؤسسات سواء فيما يتعلق بإيداع مدخراتهم في البنوك الأجنبية للاستفادة من الفروق النسبية في معدلات الفائدة، أو الاستثمار في الأسهم والعقارات في الخارج، مما أثر سلباً على موجودات البنوك التجارية المحلية وبالتالي تسبب في الحد من إمكاناتها في منح التسهيلات الائتمانية.

ومن ناحية أخرى، فقد ساهم تطور الاتصالات والمواصلات في تسهيل حركة انتقال القوى العاملة بين الدول، الأمر الذي كانت له انعكاساته على زيادة تدفق تحويلات العاملين في الخارج على شكل ودائع في البنوك المحلية، ومن ثم زيادة إمكانات هذه البنوك في منح التسهيلات الائتمانية. فأصبحت البنوك المركزية مضطرة إلى إعادة النظر في هياكل أسعار الفائدة المحلية وأسعار صرف العملة الوطنية، والعمل على تعديلها بما يواكب مستوياتها العالمية، وبما يخدم أهداف السياسة الاقتصادية .

الفصل التاسع
السياسة المالية

الفصل التاسع

السياسة المالية

Fiscal Policy

1. مقدمة

أشارت النظرية الكينزية إلى مشكلة الركود الاقتصادي وما يمكن أن يترتب عليها من ارتفاع في معدل البطالة، قد يدوم لفترات طويلة تكون لها تكلفة اقتصادية واجتماعية عالية. وكانت المعالجة التي اقترحها كينز تنصب على الدور الإيجابي للحكومة في انعاش الطلب الكلي وإعادة الثقة للمستثمرين من خلال استخدام السياسة المالية. وتعني السياسة المالية الأساليب التي تنتهجها الحكومة في محاولتها للتأثير على أداء الاقتصاد بطريقة مباشرة من خلال الإنفاق الحكومي، أو بطريقة غير مباشرة عن طريق الضرائب والإعانات، كأدوات لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية وهي:

(1) خفض معدل البطالة. (2) النمو الاقتصادي.

(3) استقرار مستوى الأسعار. (4) عدالة توزيع الدخل والثروة.

وتعتبر الإيرادات الضريبية، وخاصة الضرائب المباشرة على الدخول والأرباح، المصدر الرئيسي للإيرادات العامة أو الحكومية، لا سيما في الأقطار المتقدمة. ويؤدي الفرق بين الإيرادات والنفقات الحكومية إلى حدوث فائض (Surplus) أو عجز (Deficit) في الموازنة (الميزانية المقترحة). فإذا كانت إيرادات الضرائب والرسوم أقل من النفقات الحكومية المقترحة في الموازنة العامة، كانت النتيجة هي ظهور عجز في الموازنة. ولا بد من تمويل عجز الموازنة عن طريق الاقتراض، سواء من مصادر داخلية ، كما يحدث عن الاقتراض من البنك المركزي بإصدارات

نقدية جديدة، أو بالاقتراض من البنوك التجارية والجمهور (الدين العام Public Debt) ، أو من مصادر خارجية سواء كانت حكومات ومنظمات دولية أو من بنوك تجارية أجنبية. أما إذا كانت الإيرادات الحكومية أكبر من النفقات الحكومية، كانت النتيجة هي ظهور فائض في الموازنة، يمكن استخدامه في سداد الديون السابقة على الحكومة تجاه البنوك التجارية والجمهور وكذلك الإيفاء بالتزاماتها الدولية.

2. أدوات السياسة المالية

يتأثر مستوى الأداء الاقتصادي بالتغيرات التي تطرأ على كل من الإنفاق الحكومي والضرائب. ويندرج التغير في الإنفاق والضرائب تحت مجموعتين من التغيرات بحسب طبيعة هذا التغير. المجموعة الاولى هي تغيرات السياسة المالية المخططة (Discretionary Fiscal Policy) التي تتم عندما تقوم الحكومة بإحداث تغيرات معينة في الإنفاق والإيرادات الضريبية بهدف التأثير على الطلب الكلي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. وتنقسم السياسة المالية المخططة بدورها إلى سياسة مالية مخططة كمية تعتمد على التغيرات الكمية في الضرائب، وسياسة مالية مخططة نوعية تعتمد على التغيرات في هياكل الضرائب أو تركيبتها، ومصادر تمويل الدين العام، دون تغيير في إيرادات الضريبة أو حجم الدين العام. أما المجموعة الثانية من التغيرات فهي التغيرات غير مخططة، أي تحدث بطريقة تلقائية، ويطلق عليها اسم آلية الاستقرار الذاتية (Built-in Stabilization Mechanism). وتعمل هذه الآلية استجابة لما يطرأ على مستوى الدخول من تغييرات عبر الدورات الاقتصادية، فتسهم في استعادة الاستقرار الاقتصادي.

2-1 أدوات السياسة المالية الكمية المخططة

2-1-1 الضرائب

تعتمد الدول في تمويل إنفاقاتها على إيرادات الضرائب بأنواعها المختلفة،

كما تعتمد بعض الحكومات في ذلك على عائدات بيع المواد الأولية التي تمتلكها الدولة. وتصنف الضريبة تبعاً لارتباطها بالدخل إلى ضريبة مباشرة كضريبة الدخل الشخصي، وضرايبة غير مباشرة كضريبة المبيعات وغيرها من الضرائب بخلاف ضريبة الدخل الشخصي. كما تصنف الضرائب تبعاً لاعتمادها على الدخل إلى ضرائب مستقلة عن الدخل أو ثابتة كضريبة الرؤوس (Toll Tax) ، وضريبة غير مستقلة عن الدخل مثل الضريبة النسبية (proportional Tax) والضريبة التصاعدية على الدخل الشخصي (Progressive tax).

والعلاقة بين الضريبة ودخل توازن الاقتصاد علاقة عكسية. لذلك، تستخدم الحكومة خفض الضرائب في حالة رغبتها في إنعاش الاقتصاد بتبني سياسة مالية توسعية (Expansionary Fiscal Policy) . وتعمد إلى زيادة الضرائب في حالة رغبتها في كبح جماح الاقتصاد بتبني سياسة مالية انكماشية (Contractionary Fiscal Policy) .

وتؤدي زيادة الضريبة على الدخول إلى خفض الدخل المتاح للإنفاق، ويكون لذلك تأثير سلبي مضاعف على الطلب الكلي ومستوى دخل التوازن، بسبب ما يترتب على انخفاض الطلب من انخفاض في الدخول وما ينتج عن ذلك من المزيد من الانخفاض في الطلب الكلي والدخول وهكذا. ولأجل قياس الأثر النهائي لتغير معين في الضريبة على دخل توازن الاقتصاد دعنا نفترض وللتبسيط أن لدينا اقتصاداً مغلقاً (Closed Economy) من ثلاثة قطاعات،وأن الإنفاق الحكومي والاستثمار والضريبة جميعها مستقلة عن الدخل. تحت هذه الافتراضات يمكن تمثيل الاقتصاد بالمعادلات التالية:

شرط التوازن

$$Y = C + I + G$$

$$C = C_a + b\,(Y - T_0)$$

$$I = I_0\ ,\ G = G_0\ ,\ T = T_0$$

وبالإحلال في معادلة شرط التوازن نحصل على:

$$Y = C_a + bY - bT_0 + I_0 + G_0$$

$$Y = \frac{1}{1-b}(C_a - bT_0 + I_0 + G_0) \qquad (1)$$

ولقياس تأثير التغير في الضريبة الثابتة على دخل توازن الاقتصاد، دعنا أولاً نشتق مضاعف الضريبة الثابتة (mt) من المعادلة رقم (1)، حيث نجد أن:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta T} = -b \times (\frac{1}{1-b}) = mt \qquad (2)$$

$$\Delta Y = mt \times \Delta T$$

مثال: إذا كان الميل الحدي للاستهلاك (b) = 0.80. وكان الاقتصاد في حالة كساد بناتج محلي إجمالي قدره 3,000 مليون دينار، بينما الناتج المحلي عند الاستخدام الكامل هو 3,250 مليون. ما هو مقدار التغير في الضريبة المطلوب لتحقيق توازن الاقتصاد عند الاستخدام الكامل؟

في هذا المثال نحصل على قيمة مضاعف الضريبة الثابتة كما يلي:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta T} = -0.8 \times (\frac{1}{1-0.8}) = -4$$

ولما كان مضاعف الضريبة سالب الإشارة، لذا فإن بإمكان الحكومة تحقيق الزيادة المطلوبة في الدخل عن طريق خفض الضريبة.ومن المعادلة أعلاه نجد أن كل انخفاض في الضريبة بمقدار دينار واحد يؤدي إلى زيادة دخل التوازن بمقدار أربعة دنانير.وعليه، فإن زيادة دخل توازن الاقتصاد بمقدار(250 مليون دينار) يحتاج إلى خفض في الضريبة قدره(62.5 مليون دينار). كما يتضح

من الشكل (9-1) التالي.كما يمكن التوصل إلى الحل عن طريق التعويض في المعادلة (2).

$$\Delta Y = -4 \times \Delta T \Rightarrow \Delta T = \frac{\Delta Y}{-4} \Rightarrow \Delta Y = \frac{250}{-4} = -62.5$$

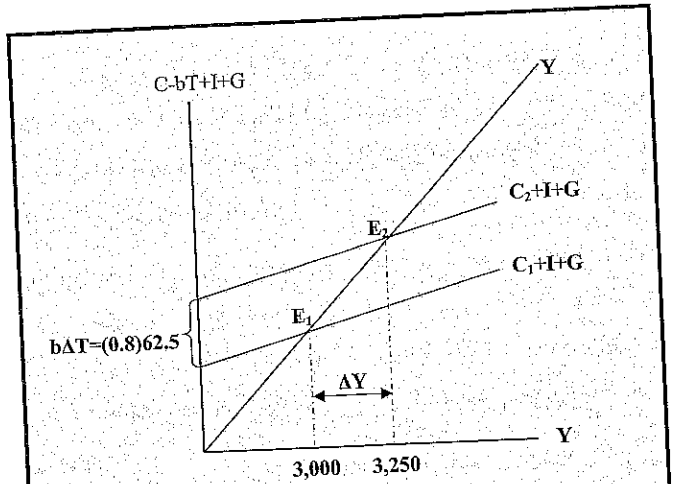

الشكل (9-1): يخفض الضريبة الثابتة بمقدار 62.5 مليون دينار زاد الإنفاق الاستهلاكي نتيجة لزيادة الدخل المتاح، وانتقل توازن الاقتصاد من (E_1) حيث الكساد وارتفاع البطالة إلى (E_2) حيث الاستخدام الكامل، وزاد الدخل المحلي الإجمالي بمقدار 250 مليون دينار وهي تعادل أربعة أضعاف الخفض في الضريبة الثابتة.

2-1-2 الإنفاق الحكومي

يقصد بالإنفاق الحكومي، ما تنفقه الوزارات والأجهزة الحكومية على مشترياتها من السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية، بما في ذلك من إنفاق على أجور ومرتبات العاملين في القطاع الحكومي، والإنفاق على مدخلات الإنتاج، بالإضافة إلى الإنفاق الاستثماري على مشروعات البنية التحتية، بالإضافة إلى المدفوعات التحويلية، مثل الإعانات أو

الدعم الحكومي لأسعار السلع الضرورية ودعم دخول الأسر الفقيرة وتعويضات البطالة، التي تعتبر من أهم بنود الإنفاق الحكومي، خاصة في الدول النامية.

وللتغير في الإنفاق الحكومي (G) أثر مباشر على الطلب الكلي باعتباره أحد المكونات الرئيسة للطلب الكلي. أما الأثر غير المباشر فيتولد عن الزيادة في الدخول الناتجة عن زيادة الإنفاق الحكومي،وما يترتب عليها من موجات متلاحقة من الزيادة في الطلب الكلي والإنفاق والدخول. وحتى يمكننا قياس أثر زيادة معينة في الإنفاق الحكومي على دخل توازن الاقتصاد لابد لنا أولاً من التعرف على مضاعف الإنفاق الحكومي.

يعرف مضاعف الإنفاق الحكومي (mg) بمقدار التغير في الدخل المحلي الإجمالي لكل دينار من التغير في الإنفاق الحكومي. ففي اقتصاد مغلق من ثلاثة قطاعات[*1]، وإذا افترضنا أن كل من الإنفاق الحكومي والاستثمار والضريبة مستقل عن الدخل، يمكن تمثيل الاقتصاد بالمعادلات التالية:

شرط التوازن $$Y = C + I + G$$

$$C = C_a + b\,(Y\text{-}T_0)$$

$$I = I_0\,,\ G = G_0\,,\ T = T_0$$

$$Y = C_a + bY - bT_0 + I_0 + G_0$$

$$Y = \frac{1}{1-b}(C_a - bT_0 + I_0 + G_0)$$

ومن هذه المعادلة نحصل على مضاعف الإنفاق الحكومي كما يلي:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1-b} = mg \qquad (3)$$

$$\Delta Y = mg \times \Delta G$$

١- ملحق الفصل يقدم مضاعف الإنفاق الحكومي في اقتصاد مفتوح لحالتي الضريبة الثابتة والضريبة النسبية .

فمضاعف الإنفاق الحكومي هو خارج قسمة الواحد الصحيح على الميل الحدي للادخار، وبما أن (0< b <1)، كما أوضحنا من قبل، فإن قيمة المضاعف تكون دائماً أكبر من الواحد الصحيح، ولذلك سمي بالمضاعف.

مثال: إذا كان الميل الحدي للاستهلاك 0.80 = (b). وكان الاقتصاد في حالة كساد بناتج محلي إجمالي قدره 3,000 مليون دينار، بينما الناتج المحلي عند الاستخدام الكامل هو 3,250 مليون. ما هو مقدار التغير المطلوب في الإنفاق الحكومي لتحقيق توازن الاقتصاد عند مستوى الاستخدام الكامل؟

يمكن إيجاد الحل بالتعويض في صيغة مضاعف الإنفاق الحكومي أعلاه حيث نحصل على قيمة المضاعف كما يلي:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1-0.8} = 5$$

ويعني ذلك أن من المتوقع أن يزيد دخل التوازن بمقدار خمسة دنانير لكل دينار من الزيادة في الإنفاق الحكومي، وبالتالي فإن زيادة الدخل بمقدار (250 مليون دينار) يحتاج إلى زيادة في الإنفاق الحكومي بمقدار 50 مليون دينار، كما يتضح من الشكل (9-2) التالي.ويمكن التوصل إلى النتيجة ذاتها بالتعويض في المعادلة (3) أعلاه:

$$250 = 5 \times \Delta G \qquad \Rightarrow \qquad \Delta G = \frac{250}{5} = 50$$

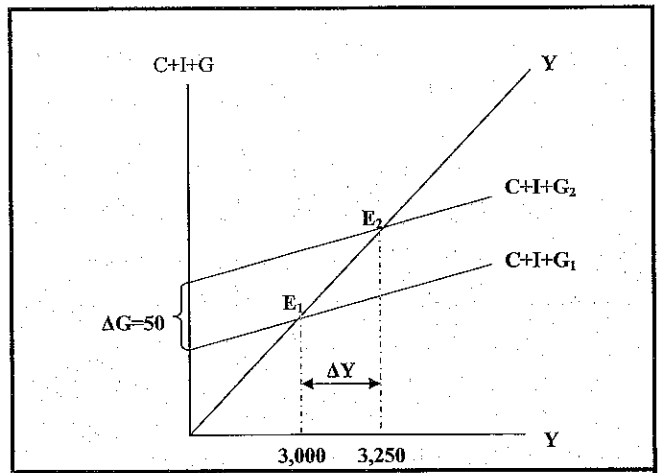

الشكل (9-2): بزيادة الإنفاق الحكومي بمقدار 50 مليون دينار زاد الطلب الكلي مباشرة، وانتقل توازن الاقتصاد من (E_1) حيث الكساد وارتفاع البطالة إلى (E_2) حيث الاستخدام الكامل، وزاد الدخل المحلي الإجمالي بمقدار 250 مليون دينار وهي خمسة أضعاف الزيادة في الإنفاق الحكومي.

3-1-2 الضرائب والإنفاق معاً - الموازنة العامة

الموازنة العامة للدولة تعني مشروع الميزانية أو الميزانية المقترحة.وبينما تكون الميزانية متوازنة دائماً. نجد أن الموازنة قد لا تكون متوازنة في بعض الحالات.وكما يوضح الشكل (9-3) التالي. فقد يكون هناك عجز (Deficit) في الموازنة وذلك في حالة زيادة النفقات المقترحة (G) على إيرادات الضرائب المتوقعة (T) . ويكون على الحكومة تدبير مصادر تمويل هذا العجز حتى تتمكن من تنفيذ النفقات المقترحة.وفي حالات أخرى قد تزيد إيرادات الضرائب على النفقات المقترحة وينتج عن ذلك فائض (Surplus) في الموازنة. وهنا يتوجب على الحكومة التفكير في طريقة التصرف في الفائض بطريقة لا تخل باستقرار الاقتصاد.

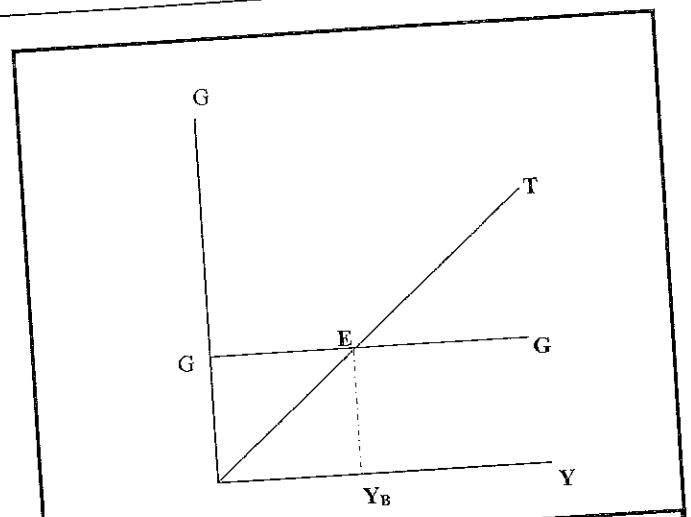

الشكل (9-3): في حال الضريبة النسبية، يوضح المنحنى (T) إيرادات الضريبة، وهي تزيد بزيادة مستوى الدخل (Y). ويمثل الخط الأفقي الإنفاق الحكومي وهو مستقل عن الدخل. وعند (Y_B) يتعادل الإنفاق مع إيراد الضريبة وتكون الموازنة متوازنة (G = T)، عند أي مستوى للدخل أقل من (Y_B) يكون هناك عجز في الموازنة (G > T)، وعند أي مستوى للدخل أعلى من (Y_B)، يكون هناك فائض في الموازنة (T > G).

أما الموازنة المتوازنة (Balanced Budget) .فتعرف بأنها الموازنة التي يتعادل فيها الإنفاق الحكومي المقترح مع الإيرادات المتوقعة من الضرائب. أي أن يكون الإنفاق الحكومي ممولاً بالكامل من إيرادات الضرائب دون زيادة أو نقصان.

وقد أوضحنا في الجزء السابق أن زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار (50) مليون دينار قد أدت إلى زيادة الدخل القومي بمقدار (250) مليون دينار. حيث أن الإضافة في الإنفاق قد مرت بعدة دورات من الإنفاق وتوليد الدخول بحسب قيمة مضاعف الإنفاق الذي بلغت قيمته في المثال السابق (5). ولكن. كيف يكون تأثير الإنفاق الحكومي في مثالنا السابق

لو أن الحكومة، وفي سعيها للمحافظة على توازن الموازنة، قد فرضت زيادة في الضريبة الثابتة قيمتها الإجمالية (50) مليون دينار لتغطية الزيادة في إنفاقها؟ وللإجابة عن هذا السؤال دعنا أولا نشتق مضاعف الموازنة المتوازنة.

ومضاعف الموازنة المتوازنة (Balanced Budget Multiplier) هو مضاعف الإنفاق الحكومي مضافاً إليه مضاعف الضريبة الثابتة المساوية للإنفاق الحكومي، أي أن:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G+\Delta T}=\{\frac{1}{1-b}\}+\{-b\frac{1}{(1-b)}\}\Rightarrow\frac{1-b}{1-b}=1$$

فإذا كان مضاعف الموازنة المتوازنة قيمته واحد صحيح، فالزيادة في الإنفاق الحكومي المصحوب بضريبة مساوية له تؤدي إلى زيادة الدخل بمقدار الزيادة في الإنفاق دون مضاعفتها، وعلى ذلك تكون إجابة السؤال أعلاه هي أن زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار (50) مليون دينار مصحوبة بزيادة في الضريبة الثابتة قدرها (50) مليون دينار أيضاً، تؤدي إلى زيادة الدخل المحلي الإجمالي بمقدار (50) مليون دينار.والعكس في حالة انخفاض الإنفاق الحكومي والضرائب بمقدار 50 مليون دينار، حيث سيؤدي ذلك إلى انخفاض الدخل القومي بمقدار 50 مليون دينار. فللموازنة المتوازنة إذاً أثر توسعي على الدخل القومي ولكنه محدود بمقدار الإنفاق الحكومي، وحتى يكون للإنفاق الحكومي أثر مضاعف لا بد من تمويل هذا الإنفاق بطرق أخرى بخلاف الضرائب.

ويتميز مضاعف الموازنة المتوازنة بسمتين من الناحية العملية :

أولاً: أنه إذا كان الاقتصاد القومي عند مستوى الاستخدام الكامل، فإن الزيادة في الإنفاق الحكومي، ستؤدي إلى حدوث فجوة تضخمية

ما لم يتم زيادة الضرائب بنسبة أكبر من مقدار الزيادة في الإنفاق الحكومي، أي لا يكفي أن تكون الموازنة متوازنة بل يجب العمل على إيجاد فائض في الموازنة يكفي لمعادلة الأثر التوسعي للموازنة المتوازنة.

ثانياً: إذا كان الاقتصاد القومي دون مستوى الاستخدام الكامل، واتبعت الحكومة سياسة مالية توسعية في إطار موازنة متوازنة، فسيكون لها أثر إيجابي على زيادة الطلب الكلي ومساعدة الاقتصاد على الخروج من الكساد والتحرك نحو دخل توازن الاستخدام الكامل.ولكن يمكن زيادة فاعلية وسرعة تأثير السياسة المالية التوسعية في هذه الحالة إذا تمكنت الحكومة من تمويل زيادة الإنفاق من مصادر أخرى، وتم تخفيض الضريبة. فسيؤدي تخفيض الضرائب إلى الزيادة في الاستهلاك والطلب الكلي.وحتى لو تم اتباع سياسة خفض الضريبة منفردة، فقد تكون هذه السياسة فاعلة في زيادة مستوى توازن الدخل الإجمالي بالدرجة نفسها التي تحدثها سياسة زيادة الإنفاق الحكومي، إلا أن خفض الضريبة قد يكون له فوائد أخرى، متمثلة في تحفيز الاستثمار الخاص، سيما عندما يشمل خفض ضرائب الأرباح والرسوم الجمركية على الواردات الاستثمارية.

2-2 السياسات المالية النوعية

وبالإضافة للسياسات المالية المخططة الكمية المنصبة على التغيير في حجم الإنفاق أو زيادة وخفض إيرادات الضريبة، هناك سياسات بديلة تبقي على هذه المتغيرات دون تغيير في أحجامها، وإنما تركز على هيكلها، فتغير توزيع عبء الضريبة، أوتغير هيكل الإنفاق، أوتغير هيكل أو مصادر تمويل الدين العام. ونتناول كل من هذه السياسات في الجزء التالي.

1-2-2 إعادة توزيع عبء الضرائب

لقد أوضحنا في فصول سابقة، أن الميل المتوسط للاستهلاك يكون أقل بالنسبة لذوي الدخول العالية مما هو عليه الحال بالنسبة لذوي الدخول المنخفضة. واستناداً إلى هذه الحقيقة، فإن اتباع سياسة الضرائب التصاعدية (Progressive Taxation)، والتي تتزايد فيها معدلات ضريبة الدخل مع ارتفاع مستويات الدخول، لتمويل الإنفاق الحكومي، سيؤدي إلى التقليل من تسرب جزء من الدخل إلى خارج دورة الدخل. لذلك، فإن إعادة توزيع عبء الضرائب (Redistribution of Taxes)، من خلال زيادة الضريبة على الدخول المرتفعة، ستؤدي إلى زيادة الإيرادات الحكومية ومن ثم الإنفاق الحكومي، وبالتالي إنعاش الاقتصاد. فمن شأن هذه السياسة تحويل جزء من مدخرات الأغنياء للإنفاق بواسطة الحكومة، أو إلى الفقراء (بخفض معدل الضريبة على دخولهم) فيتحول الجزء الأكبر منه إلى إنفاق استهلاكي. وبذلك يقل تسرب جزء من الدخول خارج دورة الدخل مما يسهم في انتعاش الاقتصاد.فإذا افترضنا أن الحكومة قد قررت تخفيض الضرائب على ذوي الدخول المنخفضة بما يعادل عشرة ملايين دينار، فمن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى زيادة نفقاتهم الاستهلاكية بحوالي تسعة ملايين دينار، وذلك لارتفاع الميل المتوسط للاستهلاك لذوي الدخول المنخفضة.أما في حالة زيادة الضرائب على ذوي الدخول العالية بما يعادل عشرة ملايين دينار، فمن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى تخفيض مدخراتهم بقدر أكبر من الانخفاض المتوقع في إنفاقهم الاستهلاكي.

والجدير بالملاحظة، أن هذه السياسة لا تأخذ بعين الاعتبار مجالات الإنفاق، التي قد يكون لها تأثيرات مهمة. فإذا أدت السياسة الضريبية إلى تشجيع الطلب مثلاً على السلع الاستهلاكية المعمرة، فإن تأثير ذلك على الاقتصاد الوطني سيختلف عنه في حالة تشجيعها لزيادة

الطلب على السلع الغذائية.كما يعتمد ذلك على مدى قدرة الاقتصاد الوطني على زيادة الإنتاج بالنسبة لتلك المجالات التي ازداد فيها الطلب، كما قد تؤدي زيادة الطلب إلى زيادة الاستيراد بالنسبة لبعض السلع، أو انخفاض التصدير في حالات أخرى. أي يعتمد على مرونة العرض للمنتجات التي زاد الطلب عليها.

2-2-2 إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي

تعتبر إمكانية تغيير هيكل الإنفاق الحكومي على جانب كبير من الأهمية في تحريك النشاط الاقتصادي.فبعض النفقات الحكومية، خاصة في مجالات معينة يمكن أن تؤدي إلى تحفيز النشاط الاقتصادي أكثر من النفقات في مجالات أخرى. فمثلاً، إذا قررت الحكومة زيادة إنفاقها على مشروعات البنى التحتية بمبلغ مائة مليون دينار، على أن يتم ذلك على حساب تخفيض مخصصات الإنفاق العسكري بالقدر ذاته، بحيث لا يتغير الإنفاق الحكومي الكلي، فإن من المتوقع أن تؤدي هذه السياسة الاستثمارية إلى تحفيز النشاط الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي والدخل ومستوى الاستخدام، لسببين: أولاً: نتيجة للتكامل الممكن بين الاستثمارات في بعض المشروعات العامة في البنى التحتية والاستثمار الخاص، وثانياً:إذا كان التوسع في مثل هذه الاستثمارات يعتمد إلى حد كبير على المواد الأولية واليد العاملة المحلية، بالمقارنة مع الإنفاق العسكري الذي يعتمد إلى حدٍ كبير على استيراد المعدات والأجهزة العسكرية من الخارج.

وعموماً، قد يكون من الصعب، من الناحية العملية، اتباع هذه السياسة الاستثمارية على أساس الاعتبارات الاقتصادية المحضة، فقد يتعذر تخفيض الإنفاق بنسبة كبيرة في بعض المجالات لغرض زيادة مخصصات الإنفاق الاستثماري في مجالات أخرى.

3-2-2 إعادة هيكلة الدين العام

الدين العام هو مديونية الحكومة الناتجة عن تمويل عجز الموازنة. وتنصب سياسة إعادة هيكلة الدين العام على تغيير مصدر تمويل عجز الموازنة بما يتفق وأهداف السياسة الاقتصادية. فإذا كان هناك فائض في الموازنة خلال فترة الانتعاش وارتفاع معدلات التضخم، فيجب استخدام هذا الفائض في سداد ديون الحكومة للبنك المركزي حتى يقل عرض النقود، فتسهم الحكومة بذلك في تخفيض معدل التضخم.

أما في فترة الركود الاقتصادي، فيمكن أن تؤدي سياسة الإنفاق الحكومي بواسطة زيادة حجم العجز في الموازنة (Deficit Financing) إلى إنعاش الاقتصاد من خلال زيادة الطلب الكلي وبالتالي تخفيض معدل البطالة وزيادة الدخول، شريطة أن يتم الانفاق الحكومي على مشروعات انتاجية. أما إذا كان هناك فائض في الموازنة، فيمكن أن تستخدم الحكومة هذا الفائض في زيادة الإنفاق الحكومي مباشرة مع خفض الضرائب، أو تستخدم هذا الفائض في الدعم المباشر للدخول الضعيفة للمساهمة في زيادة الطلب وانعاش الاقتصاد وخفض مستوى البطالة، أو استخدامه في سداد الدين العام لحملة السندات الحكومية من الأفراد والبنوك والهيئات الخاصة.

3. الآلية التلقائية للاستقرار الاقتصادي

افترضنا في نقاشنا للسياسة المالية المخططة أن الضريبة مستقلة عن مستوى الدخل، ولكن، في الواقع أن ضريبة الدخل، سواء كانت نسبية أو تصاعدية، إنما تعتمد على مستوى الدخل. لذلك، يتضمن الاقتصاد آلية تلقائية للاستقرار كما أشرنا سابقاً. ففي حالة الانتعاش وارتفاع مستوى الدخل القومي يزيد مقدار الضريبة الواجبة على الدخول مما يقلل من الدخل المتاح ويسهم في خفض الطلب الكلي. كما أن زيادة

الدخول خلال الانتعاش تقلل من الإنفاق الحكومي على دعم دخول الأسر الفقيرة وتعويضات البطالة وربما يقلل من إنفاقها على تقديم السلع والخدمات العامة المجانية، مما يسهم أيضاً في تخفيض معدل نمو الطلب الكلي ويحد من مخاطر الضغوط التضخمية الناجمة عن زيادة الطلب الكلي بطريقة تلقائية.

ويحدث العكس تماماً في حالة الكساد وانخفاض الدخول وارتفاع معدل البطالة، حيث يقل مقدار الضريبة الواجبة على الدخول فيزيد الدخل المتاح ويزيد الطلب الكلي. كما يزيد إنفاق الحكومة تلقائياً على دعم الدخول المنخفضة وزيادة مدفوعات تعويضات البطالة، ويزيد كذلك إنفاقها على السلع والخدمات العامة. ومن شأن هذا كله أن يسهم في زيادة الطلب الكلي والتعجيل بخروج الاقتصاد من حالة الكساد بطريقة آلية أو تلقائية.

4. تقويم سياسة الموازنة المتوازنة

كان تحقيق التوازن بين الإنفاقات والإيرادات الحكومية قديماً من أبرز أهداف السياسة المالية، خاصة في النظرية الاقتصادية التقليدية. والسؤال هو: هل يجب على الحكومة أن تسعى دائماً إلى تحقيق التوازن في الموازنة (Balanced Budget)، أم أن تتبع سياسة الفائض أو العجز في الموازنة ؟

في الواقع أن من الصعب الحكم على سياسة العجز أو الفائض في الموازنة بمعزل عن الظروف الاقتصادية السائدة في القطر المعني في فترة معينة. وبعبارة أخرى، إننا لا نستطيع أن نصف سياسة العجز في الموازنة بأنها سياسة غير صائبة وأن سياسة الفائض هي سياسة جيدة، وذلك لأن الظروف الاقتصادية السائدة هي التي تحدد مدى ضرورة اتباع سياسة العجز في الموازنة، كما هي الحالة في فترة الركود

الاقتصادي، أو اتباع سياسة الفائض في الموازنة، كما هي الحالة في فترة الانتعاش والتضخم النقدي.

ومن الواجب ألا يكون هدف الحكومة دائماً هو تحقيق التوازن في الموازنة العامة بأي ثمن، بل يجب أن يكون الهدف هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي. فيجب عدم التردد في اتباع سياسة العجز، أي الاقتراض، خاصة في فترة الركود الاقتصادي.أما في فترة الانتعاش الاقتصادي، التي تتميز عادة بارتفاع الأسعار، فيجب زيادة الضرائب وتخفيض الإنفاق الحكومي،أي اتباع سياسة الفائض في الموازنة، التي تؤدي إلى التقليل من دورة الدخل، وبالتالي الحد من الضغوط التضخمية. وعموماً، يجب أن يكون هدف السياسة المالية في الأقطار المتقدمة هو الحد من التقلبات في الفعاليات الاقتصادية والتضخم، بينما يجب أن تعطى الأولوية في الأقطار النامية إلى زيادة استغلال الموارد الاقتصادية وزيادة معدل النمو الاقتصادي.

وأخيراً، لا بد من التأكيد على نقطة مهمة وهي، أن من الواجب النظر إلى الموازنة الحكومية كأداة مرنة يستعان بها في تحقيق الأهداف الاقتصادية، بدلا من اعتبارها مجرد بيان محاسبي (Accounting Statement) ينبغي موازنتها خلال فترة معينة، ويطلق على هذه الفلسفة،«المالية الوظيفية» (Functional Finance)، التي تدعو إلى ضرورة قيام الحكومة باستخدام الوسائل المالية اللازمة لأجل تحقيق الأهداف الاقتصادية الأساسية المتمثلة في الاستخدام الكامل، واستقرار مستوى الأسعار، والنمو الاقتصادي، دون التركيز على توازن الموازنة كهدف بحد ذاته.ويعتمد الدور الذي يمكن أن تلعبه الموازنة كأداة لتحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع، بطبيعة الحال،على حصافة السلطات المالية في توقيت استخدام هذه الأداة بصورة فاعلة. ومن الواجب عدم الحكم على فاعلية السياسة المالية بناءً على مقدار العجز

أو الفائض في الموازنة، وإنما بنوعية السياسة الضريبية ونوعية الإنفاق، ومدى التوافق بين السياسة المالية واستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويمكن التعرف على أثر السياسة المالية على الطلب الكلي، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك من خلال مدى نجاحها في معالجة المشكلات الناجمة عن الركود الاقتصادي والتضخم النقدي. ففي حالة الركود الاقتصادي وزيادة معدلات البطالة، تلجأ الحكومات عادة إلى زيادة الإنفاق وتخفيض معدلات الضرائب على الدخول والأرباح من أجل زيادة الطلب الكلي. أما في حالة تجاوز الطلب الكلي للعرض الكلي عند مستوى الاستخدام الكامل وزيادة الضغوط التضخمية، فلا بد من اتخاذ إجراءات معاكسة، أي تخفيض مستوى الإنفاق الحكومي، الذي يؤدي بصورة مباشرة إلى تخفيض الطلب الكلي. كذلك، زيادة معدلات الضرائب، التي تسهم بصورة غير مباشرة في تخفيض الطلب الكلي من خلال تخفيض الدخول القابلة للإنفاق.

ملحق الفصل التاسع

1. مضاعف الإنفاق الحكومي في اقتصاد مغلق وضريبة نسبية (t) على الدخل واستثمار مستقل

في هذه الحالة، يمكن تمثيل الاقتصاد بالمعادلات التالية:

شرط التوازن $Y = C + I + G$

$C = Ca + b\,(Y\text{-}tY)$

$I = I_0,\ G = G_0,\ T = t_0 Y$

Then, $Y = C_a + bY - bt_0 Y + I_0 + G_0$

$$Y = \frac{1}{1-b+bt_0}(C_a + I_0 + G_0)$$

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1-b+bt_0}$$

2. مضاعف الإنفاق الحكومي في اقتصاد مغلق وضريبة ثابتة واستثمار غير مستقل

نفترض في هذه الحالة، اقتصاد من ثلاثة قطاعات وضريبة ثابتة على الدخل مع وجود استثمار معتمد على الدخل. والمعدلات التالية تمثل هذا الاقتصاد.

شرط التوازن $Y = C + I + G$

$C = C_a + b\,(Y\text{-}T_0)$

دالة الاستثمار $I = i_0 + i_1 Y$

$G = G_0,\ T = T_0$

Then, $Y = C_a + bY - bT_0 + i_0 + i_1 Y + G_0$

$$Y = \frac{1}{1-b-i_1}(C_a - bT_0 + i_0 + G_0)$$

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1-b-i_1}$$

3. مضاعف الإنفاق الحكومي في اقتصاد مفتوح وضريبة ثابتة واستثمار مستقل

في هذه الحالة نفترض اقتصاد واقعي من أربعة قطاعات، كما نفترض أن الضريبة والاستثمار مستقلان عن الدخل. وعليه، يمكن تمثيل الاقتصاد بالمعادلات التالية:

شرط التوازن $Y = C + I + G + X - M$

$C = C_a + b\,(Y\text{-}T_0)$

$M = m_a + m_1\,(Y\text{-}T_0)$

$G = G_0,\ T = T_0, X = X_0$

$Y = C_a + bY - bT_0 + I_0 + G_0 + X_0 - m_a - m_1 Y - m_1 T_0$

$$Y = \frac{1}{1-b+m_1}(C_a - bT_0 + I_0 + G_0 + X_0 - m_0 - m_1 T_0)$$

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1-b+m_1}$$

الفصل العاشر

الاقتصاد الدولي

الفصل العاشر
الاقتصاد الدولي
International Economics

1. مقدمة

تعتبر دراسة الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية (International Trade) من الفروع المهمة لعلم الاقتصاد الحديث.وتعتمد دراسة الاقتصاد الدولي، كما هي الحالة بالنسبة لفروع علم الاقتصاد الأخرى،على النظرية الاقتصادية العامة بفرعيها: الاقتصاد الجزئي (Microeconomics) والاقتصاد الكلي (Macroeconomics).فمثلا، يدرس الاقتصاد الدولي، على مستوى الاقتصاد الجزئي، أثر أنظمة الجمارك في مختلف الأقطارعلى تخصيص الموارد الاقتصادية وتوزيع الدخل. أما على مستوى الاقتصاد الكلي، فتهتم دراسة الاقتصاد الدولي بالطرق التي تؤثر من خلالها الواردات والصادرات والتدفقات المالية الاستثمارية على الدخل والاستخدام والنمو الاقتصادي.

وبالرغم من أن دراسة الاقتصاد الدولي تتعلق بالمبادئ الأساسية التي تستخدم في دراسة الاقتصاد المحلي لقطر معين، وهي المشكلات المتعلقة بما يجب إنتاجه، وحجم الإنتاج، وتقنية الإنتاج، إلا أن الاختلاف هنا أن هذه المشكلات تدرس بالنسبة لعدة أقطار بدلاً من قطر معين. وبعبارة أخرى، تتعلق دراسة الاقتصاد الدولي بتحليل حالات وظروف ذات طبيعة خاصة. فنجد مثلاً، أن دراسة العلاقات الاقتصادية بين قطرين لا تقتصر على المعايير الكمية فقط، بحيث يمكن قياسها، وإنما تشمل أيضاً النظم والقوانين الاقتصادية السائدة في كل من القطرين، والاتفاقيات الثنائية والمعاهدات المعقودة بين القطرين لتنظيم حركة التجارة وتدفق رؤوس الأموال بينهما.

وسنركز في هذا الفصل على دراسة جانبين من الاقتصاد الدولي هما: **أولاً:** التجارة الدولية، وثانياً: المالية الدولية.أما موضوعات التجارة الدولية فتضم أنماط واتجاهات التجارة الدولية، وأسباب قيامها ووسائل ونظريات الحماية وانتقاداتها، ومبدأ مضاعف التجارة الخارجية. أما في المالية الدولية فسنركز على دراسة أسعار الصرف الأجنبي، وميزان المدفوعات ووسائل معالجة اختلال ميزان المدفوعات.

2. التجارة الدولية

2-1 انماط واتجاهات التجارة الدولية

عندما يقوم قطر معين بشراء السلع والخدمات من أقطار أخرى تسمى هذه بالواردات (Imports).أما السلع والخدمات التي يبيعها هذا القطر للأقطار الأخرى فتسمى بالصادرات (Exports) .الجدير بالملاحظة ، أن جميع الأقطار، سواء كانت متقدمة أو نامية ، تقوم باستيراد وتصدير سلع وخدمات مختلفة. فالولايات المتحدة، التي يشكل اقتصادها حوالي ثلث الاقتصاد العالمي، بحاجة إلى استيراد المواد الخام (وخاصة النفط) والسلع المصنعة (مثل السيارات) والعديد من السلع الأخرى أيضاً، مثل أجهزة التلفاز والمعدات الكهربائية المنزلية الأخرى والألبسة الجاهزة، وغيرها من السلع والخدمات التي قد تكون لها صناعة محلية أمريكية. كما تقوم بتصدير السيارات والثلاجات ومكائن الحفر والطائرات المدنية والعسكرية والمعدات الطبية وأجهزة الكمبيوتر، والعديد من المنتجات الزراعية كالقمح واللحوم، هذا بالاضافة إلى تصدير الكثير من الخدمات، مثل النقل الجوي والسياحة والخدمات المصرفية والتأمين.

2-1-1 تجارة السلع

تضم تجارة السلع كل من الصادرات والواردات السلعية للقطر.أما الصادرات السلعية فهي ذلك الجزء من الناتج المحلي الإجمالي الذي

يباع للمستهلكين والمنتجين في الأقطار الأخرى.أما الواردات السلعية فتتكون من السلع الاستهلاكية والإنتاجية والوسيطة التي يعجز الاقتصاد عن إنتاجها بكفاءة محلياً، فيتم شراؤها من أقطار أخرى.

2-1-2 تجارة الخدمات

كما هو الحال في تجارة السلع، لا تقتصر عملية تصدير الخدمات على الأقطار المتقدمة فقط، وإن كانت تمثل الجزء الأكبر من صادرات الخدمات في العالم وذلك بحكم حاجة الأقطار النامية لمختلف أنواع الخدمات من الأقطار المتقدمة، مثل خدمات الشحن والتأمين والعلاج الطبي والخدمات التعليمية والاستشارية والسياحة وغيرها، إلا أن الأقطار المتقدمة تستورد هي أيضاً بعض الخدمات، وخاصة السياحة وخدمات العمالة، من الأقطار النامية. حيث تشكل إيرادات السياحة وتحويلات العاملين بالخارج مبالغ كبيرة بالنسبة لبعض الأقطار المصدرة للخدمات السياحية والعمالة مثل مصر، والمغرب، ولبنان، والأردن، وتركيا والفلبين والهند وغيرها.

فمثلاً تقدر تحويلات العمالة الأجنبية بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي بحوالي (25) مليار دولار سنوياً، 63% منها من المملكة العربية السعودية فقط و 15% من الإمارات العربية التحدة، والباقي من دول المجلس الأخرى.وتعتبر هذه التحويلات من أهم التسربات في ميزان المدفوعات، وتشكل حوالي 10% من الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس. كذلك الحال بالنسبة للأقطار المتقدمة المصدرة للخدمات السياحية والتعليمية وفي مقدمتها الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وأسبانيا، وإيطاليا وغيرها.حيث يقوم الملايين من السياح من جميع أنحاء العالم بقضاء إجازاتهم في هذه الأقطار وينفقون ملايين الدولارات فيها. كذلك ، ترسل الأقطار النامية، وخاصة الأقطار العربية، عشرات الآلاف من طلابها سنوياً لإكمال دراساتهم العليا في الجامعات الأجنبية وتتحمل الحكومات والأفراد مبالغ ضخمة سنوياً

لتمويل التعليم بالخارج، تستنزف نسبة كبيرة من احتياطيات هذه الأقطار من العملات الاجنبية.وبسبب محدودية الطاقة الاستيعابية للجامعات الحكومية ولتقليل هذه النفقات المتزايدة قامت العديد من الأقطار العربية خلال السنوات العشر الماضية بالسماح للقطاع الخاص بتأسيس الجامعات الخاصة لاستيعاب نسبة من الأعداد المتزايدة من خريجي الدراسة الثانوية لإكمال دراستهم فيها بدلاً عن الدراسة بالخارج وتوفير مئات الملايين من العملات الصعبة التي كان ينفقها هؤلاء الطلاب لاكمال دراستهم بالخارج . فقد بلغت نسبة الطلبة الذين يدرسون في الجامعات الخاصة في الأردن مثلاً أكثر من 35% من مجموع عدد الطلاب في المرحلة الجامعية البالغ عددهم حوالي 130 ألف طالب وطالبة في سنة 2003، مما يوفر للأردن حوالي 500 مليون دولار سنوياً.[1]

3. مبررات قيام التجارة الدولية

يمكن الوقوف على أسباب قيام التجارة بين الأقطار بمجرد تصورنا لما يحدث في حالة قيام كل قطر بالاكتفاء الذاتي وعدم المتاجرة مع الأقطار الأخرى. في الواقع، إن من الصعب بالنسبة لأي قطر، مهما كان غنياً بموارده الاقتصادية، أن يستغني عن المنتجات التي يمكن الحصول عليها من الأقطار الأخرى، فقد يستحيل أن ينتج كل قطرجميع ما يحتاجه من السلع والخدمات، أو أن يتمكن من الإنتاج ولكن على حساب ارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة في ذلك القطر.

لقد أدى التخصص الدولي، أو تركيز كل قطر على إنتاج السلع التي يمتاز في إنتاجها عن الأقطار الأخرى بتكاليف أقل نسبياً، إلى زيادة الإنتاج الكلي للعالم وتصدير الفائض عن الحاجة المحلية إلى الأقطار الأخرى، لقاء الحصول على السلع

1-أنظر:عبدالوهاب الأمين (٢٠٠٢) « التعليم العالي الحكومي والخاص من المنافسة إلى التكامل والشراكة – دراسة لحالة الأردن»، مجلة الرابطة، الأمانة العامة لرابطة المؤسسات العربية الخاصة للتعليم العالي، المجلد الثالث، حزيران، عمّان، الأردن.

الأخرى التي يحتاجها.والواقع، لم يقتصر مبدأ التخصص على إنتاج السلع والخدمات التي تتلاءم وطبيعة الموارد الاقتصادية في كل قطر، بل تعدى ذلك إلى ظاهرة تخصص الأفراد في القطر الواحد في فروع المعرفة المختلفة التي تحقق لكل فرد أقصى المنافع الممكنة.

ويعزى تخصص الأقطار في إنتاج سلع معينة إلى حقيقة أن الموارد الاقتصادية الطبيعية والبشرية غير موزعة توزيعاً متكافئاً في جميع الأقطار. فبعض الأقطار تتمتع بوفرة الأراضي الزراعية الخصبة، أو بفائض في رأس المال، أو العمالة الماهرة بالمقارنة مع أقطار أخرى، بحيث تتمكن الدولة من الاستفادة من هذه المزايا والتخصص في إنتاج السلع التي يتمتع القطر بميزة نسبية في إنتاجها كما سيأتي. ويمكن بهذه الطريقة زيادة الإنتاج العالمي من مختلف السلع وزيادة حجم التبادل التجاري بين الأقطار بأسعار تنافسية، في حين تكون كمية الإنتاج أقل، والخيارات أمام جمهور المستهلكين بالنسبة لأنواع السلع ونوعيتها محدودة، إذا ما حاول كل قطرتحقيق الاكتفاء الذاتي من جميع السلع والخدمات.

3-1 قانون الميزة المطلقة

إن أبسط وأوضح سبب لقيام التجارة الدولية هو ما يعرف بقانون الميزة المطلقة (Law of Absolute Advantage) الذي جاء به آدم سمث (Adam Smith)، والذي يستند إلى مبدأ تقسيم العمل والتخصص بين الأقطار. حيث تقوم التجارة بين الأقطار، على أساس هذا المبدأ، عندما يكون بإمكان كل قطر، بسبب اختلاف ظروف الإنتاج أن يصدر إلى القطر الآخر سلعة معينة بأقل تكلفة مما لو تم إنتاجها في ذلك القطر.فمصر مثلاً، تستورد الشاي من سيلان بتكلفة أقل مما لو حاولت إنتاجه محلياً.كذلك الحال بالنسبة لاستيراد السلع الأخرى كالسيارات من اليابان أو ألمانيا و الأجهزة الكهربائية المنزلية من كوريا الجنوبية، والعطور من فرنسا، والتوابل من الهند، والبن من البرازيل، والأخشاب من كندا.

والمعدات الطبية والأدوية من الولايات المتحدة وبريطانيا .. وهكذا مقابل تصدير مصر لهذه الأقطار بعض السلع التي تستطيع إنتاجها بتكلفة أقل مما لو تم إنتاجها في الأقطار الأخرى المستوردة. كالقطن والمنسوجات والأثاث. وخدمات السياحة والعلاج.

2-3 مبدأ الميزة النسبية

لا تقتصر أسباب قيام التجارة الدولية على أساس الميزة المطلقة. فيمكن أن تكون التجارة الدولية مربحة لجميع الأقطار، حتى لو كان باستطاعة أحد الأقطار إنتاج أكثر من سلعة واحدة بتكاليف أقل من تكلفة إنتاجها في قطر آخر. ويعزى هذا التبرير لقيام التجارة لما يعرف بمبدأ الميزة النسبية (Comparative Advantage).

ويرجع أصل مبدأ الميزة النسبية إلى التحليل الاقتصادي الذي جاء به ديفيد ريكاردو (David Ricardo) ، حيث استخدم فيه ساعات العمل كوحدة قياس لتبرير قيام التجارة بين الأقطار على أساس المنافع المتبادلة (Mutual Advantage).ويمكن تفسير مبدأ الميزة النسبية بالمثال التالي، فإذا افترضنا أن العراق وسوريا يمتلكان ذات القدر من الموارد التي يستغلانها مناصفة في كلتا الدولتين لإنتاج كل من المنسوجات والقمح بالكميات الموضحة في الجدول (10-1) التالي:

جدول رقم (10-1)

إنتاج عمل يوم واحد في كل من العراق وسوريا

الدولة	إنتاج المنسوجات (وحدة)	إنتاج القمح (وحدة)	تكلفة الفرصة البديلة	
			لوحدة القمح (بوحدات من المنسوجات)	لوحدة المنسوجات (بوحدات من القمح)
سوريا	30	10	3	3\1
العراق	30	30	1	1

المنسوجات بملايين الأمتار والقمح بآلاف الأطنان سنوياً

يتضح من الجدول أعلاه أن للعراق ميزة نسبية في إنتاج القمح. حيث أن كل وحدة من القمح تكلف وحدة واحدة من المنسوجات. بينما تكلف الوحدة من القمح ثلاث وحدات من المنسوجات. إذا ما تم إنتاجها في سوريا. كما أن لسوريا ميزة نسبية في إنتاج المنسوجات حيث تصل تكلفة الفرصة البديلة للوحدة من المنسوجات 1/3 وحدة من القمح. بينما تصل تكلفة الوحدة من المنسوجات إلى وحدة كاملة من القمح إذا تم إنتاج المنسوجات في العراق. أي أن العراق هو الأكثر كفاءة في إنتاج القمح. بينما سوريا هي الأكثر كفاءة في إنتاج المنسوجات.

فإذا افترضنا عدم وجود تجارة بين البلدين. وكان كل منهما يحقق الاكتفاء الذاتي بإنتاج ما يحتاجه من المنسوجات والقمح. لتضح من الشكل (10-1) التالي أن سوريا قد اختارت أن تنتج ثمان وحدات من القمح وست وحدات من المنسوجات لغرض استهلاكها المحلي . وذلك عند النقطة (S) على منحنى إمكانيات الإنتاج (AB).بينما اختار العراق أن ينتج عشر وحدات من القمح وعشرون وحدة من المنسوجات لغرض الاستهلاك المحلي عند النقطة(I)على منحنى إمكانيات الإنتاج (CD).

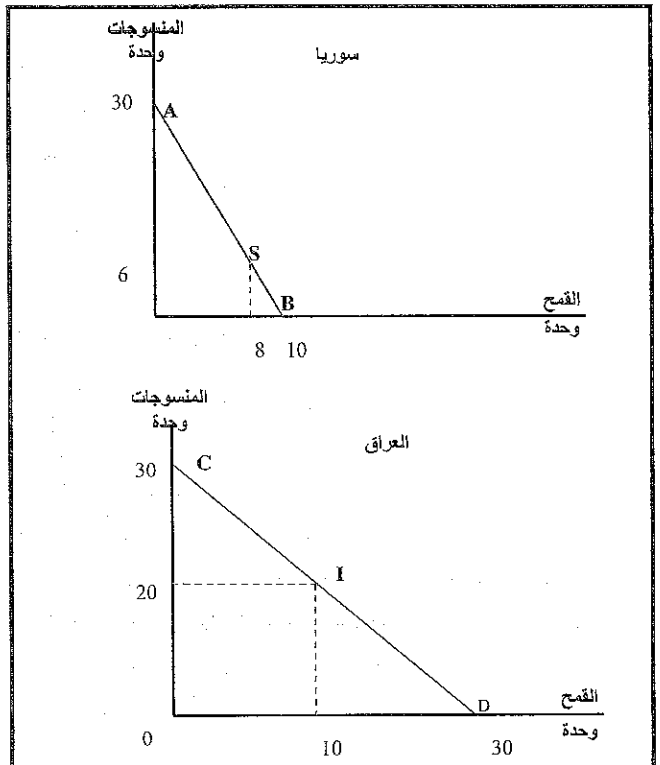

الشكل (10-1): منحنيات إفتراضية لإمكانيات الإنتاج والاستهلاك في كل من سوريا والعراق في حالة الاكتفاء الذاتي أي في غياب التبادل التجاري بين البلدين. فسوريا تنتج وتستهلك ثمان وحدات من القمح وست وحدات من المنسوجات، بينما ينتج العراق ويستهلك عشروحدات من القمح وعشرون وحدة من المنسوجات.

3-3 مكاسب التجارة

تتمثل مكاسب التجارة (The Gains from Trade) في إمكانية تخصص كل دولة في فرع الإنتاج الذي تتمتع فيه بميزة نسبية. فنجد أن بإمكان كل دولة أن تنتج ما يكفي استهلاكها المحلي مع تصدير الفائض إلى الدولة الأخرى. والنتيجة هي زيادة المتاح للدولتين من كل

من المنسوجات والقمح بما يسهم في رفع مستوى رفاه شعبيهما. وذلك كما يتبين من الجدول (10-2) التالي.

جدول رقم (10-2): إنتاج واستهلاك المنسوجات والقمح في حالة التخصص والتبادل التجاري بين العراق وسوريا

الدولة	المنسوجات		القمح	
	إنتاج	استهلاك	إنتاج	استهلاك
سوريا	30	6	00	8
العراق	00	20	30	10
المجموع	30	26	30	18
مكاسب التجارة	4 = 26 – 30		12 = 18 – 30	

يؤدي التخصص في الإنتاج وفق الميزات النسبية للدولتين إلى زيادة في إنتاج وإمكانيات الاستهلاك لكل من المنسوجات بمقدار 4 مليون متر والقمح بمقدار 12 ألف طن. ففي إطار التخصص والتبادل التجاري. يتمكن العراق من التخصص في إنتاج القمح وتصدير ما يزيد عن استهلاكه إلى سوريا . بينما تتمكن سوريا من التخصص في إنتاج المنسوجات وتصدير فائضها إلى العراق. وبذلك يتيسر للدولتين معاً المزيد من الإنتاج الذي يمكن أن يستخدم لزيادة الاستهلاك في القطرين من خلال زيادة حجم التجارة وارتفاع في المستوى المعيشي للسكان مقارنة بما كان عليه الحال في ظل الاكتفاء الذاتي من السلعتين.

وبالاضافة إلى المكاسب السابقة للتجارة، فالتجارة الدولية توسع آفاق الطلب المتاح للمنتجات المحلية، فيزيد الإنتاج وتتحسن الكفاءة الإنتاجية من خلال استغلال اقتصاديات الحجم،الأمر الذي يسهم في خفض تكلفة إنتاج الوحدة، وتحسن نوعية الإنتاج وبالتالي زيادة القدرة التنافسية للمنتجين المحليين في الأسواق العالمية. وهناك فوائد اخرى للتجارة تتمثل في استجابة الانتاج لتعدد أذواق المستهلكين،ويتضح ذلك جلياً بالنسبة لتصدير واستيراد السيارات الخاصة بين الأقطار الرئيسية المصنعه للسيارات مثل الولايات المتحدة واليابان والمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا وايطاليا. حيث أن هناك الكثير من المواصفات والمزايا التي يجدها المستهلك في بعض السيارات دون غيرها، فيما يتعلق بالحجم والشكل والتوفير في استهلاك الوقود وغيرها من المواصفات، وينطبق هذا كذلك على الأدوات الكهربائية المنزلية وغيرها من السلع.

4-3 شروط التبادل التجاري

تبين من التحليل السابق أن كل قطر يحقق بعض الفوائد نتيجة للتخصص في إنتاج السلع التي يكون للقطر ميزة نسبية في إنتاجها. أما الفوائد المتحققة من التجارة فيتم اقتسامها بين شركاء التجارة وفقاً للشروط السائدة للتبادل التجاري (The Terms of Trade)، التي يمكن تعريفها بأنها عدد الوحدات من سلعة معينة التي يجب تصديرها مقابل الحصول على وحدة من سلعة أخرى يتم استيرادها. وبعبارة أخرى، إن شروط التبادل التجاري تمثل الأسعار الحقيقية للسلع في التبادل التجاري للحصول على سلع أخرى عن طريق الاستيراد بدلاً من إنتاجها محلياً. وتكون شروط التبادل التجاري لصالح القطر الذي يتخلى عن وحدات أقل من سلع معينه مقابل الحصول على وحدة من سلعة معينة. والعكس صحيح، أي تكون شروط التبادل التجاري

في غير صالح القطر الذي يتخلى عن عدد كبير من وحدات سلع معينة مقابل الحصول على وحدة من السلعة المستوردة. ويحسب معدل التبادل لأي قطر بقسمة قيمة صادراته على قيمة وارداته. أخيراً، تعتبر شروط التبادل التجاري من المؤشرات المهمة في تقويم العلاقات التجارية بين الأقطار.

4. وسائل حماية الصناعة الوطنية

بالرغم من المكاسب المؤكدة للتجارة الحرة، ومن أبرزها الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية في العالم، وتحقيق أقصى مستوى من الإنتاج العالمي، مع التنوع في الإنتاج للاستجابة لاذواق المستهلكين، فإن الكثير من الأقطار النامية، وحتى بعض الاقطار المتقدمة، مثل الولايات المتحدة ما زالت تمارس وسائل عديدة تتسبب في إعاقة حرية التجارة الدولية وذلك بهدف حماية صناعاتها الوطنية.ومن أبرز وسائل الحماية التي درجت الدول على تطبيقها ما يلي:

4-1 التعريفة الجمركية

يقصد بالتعريفة الجمركية (Tariff) الرسوم التي تفرضها الحكومات على الواردات.ويمكن أن تفرض هذه الرسوم إما على شكل ضريبة معينة على كل وحدة من السلعة المستوردة أو أن تفرض على قيمة السلعة (Ad Valorem). بالإضافة إلى حماية الصناعات الوطنية من المنافسة الأجنبية، تمثل الرسوم الجمركية مصدراً مهماً للإيرادات الحكومية، خاصة في الدول التي لا تملك حكوماتها بعض الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز.

وقد بدأت الرسوم الجمركية في الانخفاض في جميع الأقطار المتقدمة منذ بداية العمل باتفاقيات الجات في سنة 1947، وذلك من خلال سلسلة من المفاوضات وخاصة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية

(WTO) في سنة 1995، حيث وصلت هذه النسبة في كثير من الأقطار، ومنها أقطار مجلس التعاون الخليجي، إلى 5% .كذلك ، أخذت الأقطار النامية الأخرى الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في تخفيض الرسوم الجمركية على وارداتها بصورة تدريجية، مستفيدة في ذلك من مهلة السنوات العشر التي منحتها لها المنظمة والتي انتهت بنهاية 2005.

2-4 نظام الحصص

ويقصد بنظام الحصص (Quota System) هو تقييد الكميات المسموح باستيرادها من أي سلعة خلال فترة معينة.وفي حالات أخرى يتم وضع حد أعلى من أرصدة العملات الصعبة التي يمكن إنفاقها على استيراد بعض السلع. وتتشدد الحكومات (خاصة في بعض الأقطار النامية التي تعاني من نقص في العملات الصعبة) في تطبيق هذه الحدود بالنسبة لاستيراد السلع غير الضرورية أو الكمالية، وذلك لغرض تخصيص نسبة أكبر من العملات الصعبة المتوفرة لاستيراد السلع الإنتاجية (مصانع وآلات ومعدات) وبعض السلع الاستهلاكية الضرورية، خاصة الغذاء والدواء.

وبالإضافة إلى ما تقدم، تلجأ بعض الأقطار إلى فرض بعض الإجراءات والقيود المتعلقة بالمواصفات المتصلة بالجوانب الصحية والبيئية والدينية. وقد أصبحت هذه القيود تستخدم في العديد من الأقطار كوسائل للحماية للالتفاف حول متطلبات خفض الرسوم الجمركية التي تمليها منظمة التجارة العالمية على تلك الدول. وقد وصفها البعض بالعوائق الرمادية للتجارة، نسبة لصعوبة تصنيفها كعوائق جمركية صريحة. ومن الانتقادات التي توجه إلى سياسة الحماية، أنها تؤدي إلى سوء تخصيص الموارد الاقتصادية، كما أنها تحدّ من حرية الاختيار المتاحة للمستهلكين.

5. نظريات الحماية

من أهم النظريات التي تبرر الحماية:

(1) نظرية الصناعة الناشئة. (2) نظرية تنويع مصادر الدخل.

(3) نظرية حماية الأجور. (4) نظرية حماية الاستخدام .

(5) نظرية الأمن القومي. (6) نظرية الاغراق.

وسنتناول كل منها باختصار لبيان طبيعتها وما يوجه إليها من انتقادات:

1-5 نظرية الصناعة الناشئة

بما أن الصناعة الناشئة (Infant-Industry) تكون غير مكتملة التطور بعد، ويتمثل ذلك في ارتفاع تكلفة الوحدة وتدني جودة المنتج، لذلك فإنها غالباً ما تعجز عن مواجهة المنافسة العالمية.لذلك، تلجأ الأقطار عادة إلى حماية صناعاتها الناشئة عن طريق فرض الرسوم الجمركية العالية، أو بتطبيق نظام الحصص للحد من تدفق الواردات من السلع الأجنبية المماثلة. ويفترض بهذه السياسة أن تكون مؤقتة لحين اكتمال تتطور هذه الصناعات الناشئة من حيث الكفاءة الانتاجية والجودة (التكلفة) حتى تقوى على منافسة الصناعات الأجنبية، خاصة في السوق المحلية. ومن أهم الانتقادات التي توجه إلى هذه النظرية النقاط الثلاث التالية :

أولا: إن الرسوم الجمركية ووسائل الحماية الأخرى سرعان ما تتحول إلى مصالح مكتسبة للصناعيين من ذوي النفوذ السياسي في القطاع الخاص.ويصح هذا أيضاً بالنسبة لصناعات القطاع العام، بحيث يصبح من الصعب جداً إلغائها في المستقبل.

ثانياً: إن بعض الصناعات التي تتمتع بمزايا الحماية تفقد الحافز على التطوير وتحقيق الكفاءة الإنتاجية مما يدفع أصحابها إلى التشبث بالحماية لفترات طويلة. وبعبارة أخرى، إنها ستعتمد على الحماية لضمان استمراريتها بدلاً من أن تتطور بسرعة لمنافسة الصناعات الأجنبية.

ثالثاً: تؤدي زيادة الرسوم الجمركية أو استخدام نظام الحصص إلى ارتفاع الأسعار بالنسبة للمستهلكين. لذلك، إذا كان لابد من حماية الصناعة الناشئة من المنافسة الأجنبية فربما كان الأفضل أن تمنح هذه الصناعة مساعدة مالية تمكنها من الاستمرار في الإنتاج في المراحل المبكرة لنموها، ومحاولة تطويرها إلى أن تتمكن من خفض تكاليف الإنتاج.

2-5 نظرية تنويع مصادر الدخل

يعتبر تنويع مصادر الدخل من أبرز مبررات حماية الصناعة المحلية، حيث أنها تمكن القطر من إقامة مختلف الصناعات التي تؤدي إلى زيادة الاستقرار الاقتصادي. وتعزى ضرورة تنويع مصادر الدخل إلى خطورة الاعتماد على سلعة واحدة أو حتى عدد قليل من سلع التصدير، حيث تؤدي تقلبات الطلب العالمي على صادرات القطر إلى تقلبات في عوائده التصديرية، وبالتالي الإضرار بمصالحه الوطنية.

3-5 نظرية حماية الأجور

تقوم بعض الأقطار،وخاصة المتقدمة صناعيا، بحماية الأجور (Wage-Protection) فيها عن طريق عرقلة دخول المنتجات الأجنبية المنافسة، من إنتاج الدول التي تمتاز بانخفاض تكاليف الإنتاج، وخاصة الأجور. فالبلد الذي يتميز بارتفاع مستوى الأجور لا يمكنه منافسة منتجات قطر آخر يتميز بانخفاض مستوى الأجور، الأمر الذي قد يؤدي إلى انكماش

بعض الصناعات الوطنية وارتفاع مستوى البطالة (الهيكلية) وتردي مستويات الأجورفي غياب سياسة الحماية. والواقع أن هذه النظرية لا تسلم من بعض الانتقادات، ومن أبرزها:

أولاً: أنها تفترض أن العمل هو العامل الأساسي للإنتاج. في حين أن هناك عوامل أخرى مهمة في عملية الإنتاج : كالمواد الخام ورأس المال والقدرات التنظيمية.

ثانيا: يمكن للأقطار النامية التي تتميز بانخفاض مستويات الأجور أن تكون في مركز تنافسي بالنسبة للأقطار المتقدمة التي تتميز بارتفاع مستويات الأجور، إلا أن هذه الميزة التنافسية تقتصر فقط على الصناعات ذات التركيز العمالي، أي الصناعات التي تشكل الأجور فيها نسبة كبيرة من تكاليف الإنتاج.

ثالثاً: قد يكون من مصلحة المستهلكين في الأقطار التي تتميز بارتفاع الأجور الاستفادة من منتجات الأقطار التي تكون مستويات الأجور فيها منخفضة عن طريق التبادل التجاري.

4-5 نظرية حماية الاستخدام

تركز هذه النظرية على أثر الحماية في تقليل الواردات وتشجيع الصناعات التصديرية التي تؤدي بدورها إلى زيادة مستوى الاستخدام (التوظف) وتقليل مستوى البطالة وتحسين مستويات الدخل.أما الانتقادات التي توجه إلى هذه النظرية فهي ما يلي :

أولا: إن أي منافع يمكن تحقيقها كزيادة الدخل والاستخدام عن طريق سياسة الحماية لا يمكن أن تستمر مدة طويلة. فقد أثبت التجارب التاريخية أن وسائل الحماية التي تتخذها بعض الدول تؤدي في الأجل الطويل إلى ردود فعل مضادة من جانب الأقطار الأخرى (Retaliation).

الأمر الذي يعيق حرية التجارة ويقلل من حجمها. وبالتالي يؤدي إلى تدهور كفاءة استغلال الموارد ويقلل من رفاهية شعوب العالم.

ثانياً: تؤدي الرسوم الجمركية. ونظام الحصص إلى تكوين الاحتكارات المحلية ودعم المنتجين غير الأكفاء. وبالتالي زيادة تكاليف الإنتاج وارتفاع الأسعار على حساب مصلحة جمهور المستهلكين.

ثالثا: يرتكز منطق التجارة الدولية على حقيقة مهمة وهي أن القطر الذي يصدر إلى الأقطار الأخرى يجب عليه أن يستورد أيضاً. وبعبارة أخرى. إن التجارة الدولية ليست طريقاً باتجاه واحد. لذلك. تؤدي إجراءات الحماية إلى إعاقة التجارة. وبالتالي الحد من ارتفاع الدخل الحقيقي والاستخدام.

5-5 نظرية الأمن القومي

تبرر نظرية الأمن القومي (National Security) ضرورة حماية الصناعات العسكرية لاعتبارات الأمن القومي. إلا أن هذه الاعتبارات لم تعد مقنعة كثيراً وذلك لسببين :

أولاً: إن من الصعوبة بمكان في أوقات الحروب حماية بعض الصناعات دون غيرها بسبب مساهمتها في المجهود الحربي. فالعديد من الصناعات والأنشطة الاقتصادية لها مساهماتها غير المباشرة في المجهود الحربي.

ثانياً: إذا كان لا بد من حماية بعض الصناعات الاستراتيجية . فقد يكون من الأفضل تقديم إعانات مالية لدعم هذه الصناعات لغرض تحقيق أهدافها بدلاً من تقييد التجارة الدولية.

6-5 نظرية الاغراق

يحدث الاغراق (Dumping) عندما تقوم شركة أجنبية ببيع انتاجها في

الأسواق الخارجية بأسعار تقل من تكاليف إنتاجها وذلك بهدف تثبيت موقعها التنافسي في هذه الأسواق والتخلص من منافسيها المحليين. لذلك. تعتبر سياسة الاغراق أحد المبررات لحماية الصناعة المحلية من خلال فرض الرسوم الجمركية على منتجات هذه المنشآت حماية للصناعات الوطنية. وتحرم لوائح منظمة التجارة العالمية ممارسة الإغراق. حتى لا تلجأ الدول المتضررة على إقامة العوائق في سبيل انسياب التجارة الدولية.

ويمكن الرد على هذه الحجة في نقطتين:

أولاً: أن من الصعب جداً الكشف عن ممارسة شركات التصدير لسياسة الإغراق. وذلك بسبب تعذر معرفة التكاليف الفعلية للإنتاج. وبالتالي صعوبة التحقق من أن سعر التصدير يقل عن تكلفة الإنتاج في السوق المحلي للشركة المصدرة. هذا بالاضافة إلى أن قيام الشركات الأجنبية ببيع انتاجها في الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة قد يكون له ما يبرره لغرض زيادة المبيعات والأرباح إذا كانت مرونة الطلب الأجنبي على هذه المنتجات عالية. ويجب ألا نغفل أن توفر السلع بأسعار منخفضة يسهم في زيادة رفاهية المستهلكين في البلد المستورد بالرغم من آثاره السلبية على الصناعة المحلية. أي يجب الوقوف على الأثر الصافي للإغراق.

ثانيا: حتى إذا افترضنا جدلاً بأن الشركة الأجنبية قد أصبحت محتكرة للسوق المحلي عن طريق الإغراق. فإن أفضل وسيلة للتعامل مع هذه الحالة يتم من خلال وضع القيود والضوابط التي من شأنها حماية المستهلك. تماماً كما في حالة الاحتكارات المحلية.

6. مضاعف التجارة الخارجية

تهتم نظرية مضاعف التجارة الخارجية (Foreign Trade Multiplier)

بدراسة تأثير التجارة الخارجية على الدخل والاستخدام لقطر معين. تعتبر الواردات أحد مكونات التدفقات الخارجة (التسربات) للدخل الإجمالي للدولة المستوردة.فمثلاً,زيادة استهلاك الأحذية الأجنبية في قطر معين معناه زيادة واردات الأحذية الأجنبية وتراجع مبيعات صناعة الأحذية الوطنية في هذا القطر وتدني أرباحها. وتكون النتيجة انخفاض الاستثمار في هذه الصناعة، وزيادة معدل البطالة بين عمال هذا القطاع. فإذا كانت هذه التحولات سمة عامة في غالب القطاعات الإنتاجية، فسيؤدي ذلك في النهاية إلى انخفاض مستوى الإنفاق الاستهلاكي على منتجات الصناعات الوطنية وإلى ارتفاع معدل البطالة . وبالتالي انخفاض مضاعف في الدخل والاستثمار والاستخدام في الاقتصاد بشكل عام عن طريق مضاعف الواردات.

أما الصادرات فتعتبر أحد مكونات التدفقات الداخلة (الحقن). فهي تمثل الأرصدة النقدية المستلمة من الخارج لقاء السلع والخدمات المنتجة محلياً والتي تم تصديرها إلى الدول الأخرى.فمثلاً، تؤدي زيادة الطلب الأجنبي على منتجات قطر معين إلى توسع الاستثمارات في القطاعات المنتجة للصادرات لغرض زيادة الإنتاج، ومن ثم زيادة الطلب على العمال والمواد الأولية، والتي تؤدي بدورها إلى التوسع في القطاعات الأخرى المنتجة للسلع والخدمات الوسيطة المستخدمة في إنتاج الصادرات. لذلك، تؤدي الزيادة الأولية في الصادرات إلى زيادة مضاعفة في الدخل والإنتاج، عن طريق مضاعف الصادرات.

يتضح مما تقدم، أن بالإمكان تفسير آثار التجارة الخارجية على الدخل والاستخدام بواسطة نظرية مضاعف التجارة الخارجية، والتي تعني أن التقلبات في الصادرات أو الواردات تؤدي إلى تغيرات مضاعفة في الدخل القومي.

تؤدي الزيادة في الصادرات إلى زيادة مضاعفة في الدخل القومي، إلا أن زيادة الدخل ستحفز أيضا على زيادة الواردات التي تعتبر بمثابة عملية تسرب إلى الخارج، وبالتالي التقليل من التأثير الكلي لمضاعف الصادرات على الدخل. وبعبارة أخرى، تؤدي الصادرات إلى زيادة مضاعفة في الدخل، بينما تؤدي الواردات إلى خفض مضاعف في الدخل الإجمالي. ويقاس الأثر الصافي للتغير في الصادرات والواردات معاً بمضاعف التجارة الخارجية، الذي يعتمد على أثر التغير في الصادرات بالمقارنة إلى التغير في الواردات.

7. المالية الدولية

لقد كانت دراسة الاقتصاد الدولي تقتصر سابقاً بالدرجة الأولى على نظريات ومشكلات التجارة الدولية.أما في الوقت الحاضر فقد أصبحت العلاقات الاقتصادية بين الأقطار لا تعتمد فقط على الأنشطة التجارية بين الدول بل أيضاً على التدفقات المالية فيما بينها. لذلك أصبح من الضروري دراسة المالية الدولية (International Finance) من أجل فهم المشكلات الاقتصادية العالمية.

تتعلق المالية الدولية بالجانب النقدي للتجارة الدولية في السلع والخدمات، إلى جانب حركة رؤوس الأموال الاستثمارية.لذلك، تهتم دراسة المالية الدولية بطبيعة المبادلات الدولية وتحركات رؤوس الأموال وكيفية رصدها في ميزان المدفوعات وتحليل تأثيراتها الاقتصادية.وكذلك الأساليب التي يمكن بواسطتها الحد من آثارها السلبية. سنبحث في هذا الجزء أولاً: أسواق الصرف الأجنبي وثانياً: ميزان المدفوعات ووسائل معالجة اختلال التوازن في ميزان المدفوعات.

7-1 أسواق الصرف الأجنبي

تعتبر مجموعة أقطار الاتحاد الاوربي أكبر تجمع دولي يستخدم عملة

موحدة وهي اليورو. فقد أصبح هذا التجمع اعتباراً من 1/5/2004، يضم خمساً وعشرين دولة يتجاوز عدد سكانها 450 مليون نسمة . أي أكثر من سكان الولايات المتحدة وروسيا مجتمعة.أما باقي أقطار العالم فلكل منها عملتها الخاصة بها. ويعني هذا ضرورة تحويل عملة الدولة المستوردة إلى عملة الدولة المصدرة أو إلى عملة السداد التي يتم الاتفاق عليها مع الدولة المصدرة. وتسمى الأسواق التي يتم من خلالها تبادل العملات الدولية أسواق الصرف الأجنبي . ويطلق على سعر استبدال الوحدة من عملة معينة بعملة أخرى بسعر الصرف (Foreign Exchange Rate) . ويوصف انخفاض سعر صرف عملة معينة مقابل العملات الأخرى بتدني قيمة العملة (Currency Depreciation). بينما يوصف ارتفاع سعر صرف عملة معينة مقابل العملات الأخرى، بزيادة أو تحسن قيمة العملة (Currency Appreciation).

7-1-1 وظيفة أسواق الصرف الاجنبي

تؤدي المبادلات الدولية إلى حصول بعض الأقطار على عملات أجنبية معينة، كاليورو والباوند الاسترليني مثلاً،بكميات كبيرة بحيث قد تجد نفسها بحاجة لاستبدال قدر معين من هذه العملات لقاء الحصول على الدولار الأمريكي أو الين الياباني لاستيراد السلع الامريكية أو اليابانية. وقد يحدث العكس بالنسبة لأقطار أخرى لديها كمية كبيرة نسبياً من الدولار الأمريكي وتجد نفسها بحاجة لاستبدال قدر معين من الدولار لقاء الحصول على اليورو أو الباوند الإسترليني.فكيف يستطيع الأفراد أو الأقطار الحصول على العملات الأجنبية؟

يمكن الحصول على العملات الأجنبية عن طريق أسواق الصرف التي تتحدد فيها أسعار العملات حسب آلية العرض والطلب، كما هي الحالة بالنسبة لأي سلعة أخرى. وتكون البنوك التجارية الكبيرة عادة هي التي تتعامل في الأسواق الرئيسية للصرف الأجنبي، مثل أسواق نيويورك ولندن وزوريخ وباريس وتورنتو وطوكيو. فإذا رغب أحد الأفراد

الحصول على عملة أجنبية أو استبدال عملة معينة لقاء عملة أخرى، فيمكنه الاتصال بأحد البنوك التجارية المحلية الذي يقوم بدوره بعملية المبادلة بواسطة أحد البنوك الكبيرة التي تتعامل في سوق العملات الأجنبية. إن الوظيفة الأساسية لأسواق الصرف الأجنبي هي تحويل القوة الشرائية من قطر معين إلى قطر آخر ومن عملة معينة إلى عملة أخرى.

7-1-2 تأثيرات المبادلات الدولية

لنفترض بأن أحد المستوردين في العراق قد استورد ألف طن قمح من استراليا في شهر أيار/ مايو 2007 بقيمة مليون دولار استرالي، بواقع ألف دولار استرالي للطن، وقد دفع قيمة هذه الصفقة بواسطة شراء حوالة من أحد البنوك التجارية المحلية، أي الإيعاز إلى البنك بدفع ما يوازي قيمة الصفقة بالدولار الاسترالي إلى المصدر الاسترالي. ويعتمد مقدار الدولارات التي يدفعها البنك في مثل هذه الحالة على سعر الصرف بين الدينار العراقي والدولار الاسترالي في ذلك الوقت. فإذا افترضنا أن سعر صرف الدينار العراقي كان يعادل ألف دينار لكل دولار استرالي ، فمعنى ذلك أن قيمة استيراد ألف طن من القمح تعادل مليار دينار عراقي.

ويمكن أن نستنتج مما تقدم، أن للمبادلات الدولية بعض الآثار الاقتصادية أهمها:

أولاً: تؤدي صفقات التصدير إلى زيادة تدفق النقود إلى القطر المصدر وتخفيض عرض النقود في القطر المستورد.

ثانياً: يتمكن القطر المصدر من الحصول على العملات الأجنبية التي تمكنه من دفع قيمة وارداته من الخارج. وبعبارة أخرى، أن قدرة الدولة على التصدير هي التي تحدد قدرتها على الاستيراد من الخارج.

ثالثاً: يعتمد سعر صرف عملة قطر معين بالنسبة للعملات الأجنبية الأخرى على مكانة ذلك القطر في مبادلاته التجارية، أي مركز ميزان مدفوعاته.

2-7 ميزان المدفوعات

تقوم منشآت الأعمال والمؤسسات والمصالح الحكومية في نهاية كل سنة بإعداد موازناتها التي تعكس نتائج فعالياتها خلال السنة وفيما إذا كانت قد حققت بعض الأرباح أو الخسائر.وتعتبر الموازنات من أهم المراجع الرسمية التي يعتمد عليها العديد من المعنيين لتقويم المركز المالي لهذه الشركات أو المؤسسات .

كذلك الحال بالنسبة للاقتصاد الكلي، حيث تحرص كل دولة على تحقيق التوازن الخارجي لمعاملاتها مع الدول الأخرى وذلك باعداد كشف بمعاملاتها مع العالم الخارجي، أشبه إلى حد كبير بالموازنة السنوية التي تعدها أي شركة أو مؤسسة. ويدعى هذا الكشف بميزان المدفوعات.(Balance of Payments) الذي يوجز نتائج المعاملات الاقتصادية الدولية للقطر، وذلك برصد وتبويب المعاملات المرتبطة بتدفق الأرصدة النقدية إلى الخارج، وتلك المرتبطة بتدفق الأرصدة النقدية إلى الداخل.

ويمكن تعريف ميزان المدفوعات، بأنه عبارة عن كشف بالقيمة النقدية لجميع المبادلات التي تمت بين قطر معين والعالم الخارجي خلال سنة معينة. وتشمل هذه المبادلات على قيم الواردات والصادرات من السلع والخدمات وحركات تدفق رؤوس الأموال الخاصة بالاستثمارات قصيرة الأجل وطويلة الأجل والمنح والهبات والمساعدات الخارجية.

كما، يعتبر ميزان المدفوعات لقطر معين على جانب كبير من الأهمية لجميع المعنيين في الشؤون الاقتصادية، ليس فقط بالنسبة للاقتصاديين، وإنما بالنسبة لرجال الأعمال، والبنوك التجارية ومراكز البحوث الاقتصادية والمالية.

2-1-7 مكونات ميزان المدفوعات

أولاً: الحساب الجاري

يشتمل الحساب الجاري (Current Account) على قيم الواردات والصادرات من السلع والخدمات، بالإضافة إلى صافي الفوائد والتحويلات الخارجية.

وتسمى فقرة تجارة السلع (Commodity Trade) بالتجارة المنظورة (Visible Trade)،أي السلع التي تمرعبر الحدودالسياسية للقطر وتسجل في الدوائرالرسمية للجمارك.أما فقرة تجارة الخدمات (ServiceTrade) فتسمى بالتجارة غير المنظورة (Invisible Trade) ، وتشمل على خدمات النقل، السياحة، خدمات البنوك وشركات التأمين والنفقات والإيرادات الحكومية في الخارج.ويمثل جانب النفقات الحكومية في الخارج تكاليف الهيئات الدبلوماسية وطلبة البعثات في الخارج،وكذلك مساهمات الحكومة في المنظمات الدولية. ويمثل جانب الإيرادات الحكومية من الخارج ما تنفقه الحكومات الأجنبية على مؤسساتها الدبلوماسية وغيرها في القطر المعني.كذلك تشمل التجارة غير المنظورة على تحويلات العمالة الوطنية العاملة بالخارج وكذلك تحويلات العمالة الأجنبية العاملة داخل الدولة.ويطلق على الفرق بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات الميزان التجاري.فإذا كانت الصادرات أكبر من الواردات فمعنى ذلك أن القطر المعني يتمتع بفائض في الميزان التجاري (Trade Surplus) والعكس إذا كانت الواردات أكبر من الصادرات فمعنى ذلك ان القطر المعني يعاني من عجز في الميزان التجاري (Trade Deficit).

ثانيا: حساب رأس المال

ويشتمل حساب رأس المال (Capital Account) على التدفقات المالية من القروض والاستثمارات طويلة الأجل وقصيرة الأجل.ويشمل هذا الحساب كذلك على عمليات التغير في الموجودات الأجنبية للقطر

المعني والالتزامات الأجنبية المترتبة عليه.

7-2-2 توازن ميزان المدفوعات

يعتمد ميزان المدفوعات على ما يعرف بمبدأ القيد المزدوج (Double-Entry Book Keeping) . ويعني هذا المبدأ أن كل معاملة تجارية يعبرعنها لأغراض المحاسبة بقيدين . فإذا كان قيدها الأول كحساب مدين (Debit Account) يكون قيدها الثاني كحساب دائن (Credit Account) .أي أن كل قيد مدين يجب أن يقابله قيد دائن.والعكس بالنسبة لأي قيد دائن، حيث يجب أن يقابله قيد مدين. ولتوضيح ذلك .نفترض أن المملكة العربية السعودية قد صدرت إلى الباكستان ما قيمته مائة مليون دولار من المنتجات النفطية. وتظهر هذه الصفقة في تجارة التصدير المنظورة كقيد دائن في ميزان المدفوعات السعودي.أما بالنسبة للباكستان فيمكنها أن تدفع قيمة هذه المنتجات النفطية بأي شكل من الأشكال سواء نقداً أو بتصدير سجاد يدوي.ويظهر ذلك كقيد مدين في ميزان المدفوعات السعودي.

لذلك، فإن مبدأ القيد المزدوج يضمن تعادل مجموع المبالغ المدينة مع مجموع المبالغ الدائنة.وبعبارة أخرى، إن ميزان المدفوعات يكون دائماً في حالة توازن بالمعنى الحسابي. أما في الواقع، فطالما أن ميزان المدفوعات لقطر معين هو عبارة عن خلاصة لعدد كبير جداً من المعاملات الدولية، لذلك فإن من غير المتوقع أن يتم التوازن بهذه الدقة. أي أن مجموع المبالغ المدينة يمكن أن يكون أقل أو أكثر من مجموع المبالغ الدائنة. ويمكن تصحيح هذه الفروقات بواسطة فقرة خاصة في ميزان المدفوعات يطلق عليها فقرة الأخطاء والحذوفات (Errors and Omissions)، وتعادل هذه الفقرة الفرق بين مجموع المبالغ المدينة الفعلية وبين مجموع المبالغ الدائنة الفعلية، حيث أنها تضاف إلى المجموع الأقل لغرض توازن ميزان المدفوعات .

وتعزى فكرة ضرورة توازن ميزان المدفوعات إلى أنه لا يمكن لأي قطر أن يستورد أكثر من صادراته، إلا إذا كان ذلك على حساب انخفاض احتياطاته من العملات الاجنبية أو الاقتراض أو الحصول على المنح من الخارج. كما لا يمكن لأي قطر أن يستورد أقل من قيمة صادراته ما لم يؤدي ذلك إلى زيادة احتياطاته من العملات الاجنبية. لذلك، فإن مجموع المبالغ المدينة يجب أن يعادل مجموع المبالغ الدائنة. فالعجز في الحساب الجاري لا بد من أن يقابله فائض مساوٍ له في حساب رأس المال. والفائض في الحساب الجاري لا بد أن يقابله عجز في ميزان رأس المال مساوٍ له تماماً. والجدير بالملاحظة، أن فقرة الأخطاء والحذوفات تعامل كجزء من حساب رأس المال، وذلك لأن المبادلات المالية قصيرة الأجل هي التي تكون على الأغلب سبب هذه الأخطاء.

7-2-3 معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

لما كان اختلال التوازن (Imbalance) في ميزان المدفوعات هو نتيجة لحدوث فجوة بين مجموع المدفوعات ومجموع الإيرادات، لذلك لا بد من التأثير في العوامل التي تحدد هذه المبادلات لغرض تحقيق التوازن بين ما يدفعه القطر إلى الخارج، وبين الإيرادات التي يستلمها من الخارج. وتوجد هناك ثلاثة وسائل يمكن بواسطتها تحقيق هذا التوازن وهي:

أولاً: أسعار الصرف المتغيرة بصورة حرة.

وثانياً: تغيرات الأسعار والدخول.

وثالثاً: وسائل السيطرة الحكومية. ونأتي الآن لتحليل أثر كل من هذه الوسائل الثلاث على ميزان المدفوعات ومدى فاعلية كل منها في تحقيق التوازن.

أولاً: أسعار الصرف حرة

يعبر سعر الصرف الأجنبي عن سعر الوحدة من العملة الوطنية بوحدات من العملات الأجنبية الأخرى.فإذا افترضنا أن سعر الدولار الأمريكي يعادل 120 يناً ياباني، فمعنى ذلك أن باستطاعة أي شخص أن يستبدل الدولار مقابل الحصول على 120 ين ياباني، والعكس كذلك.

ويتميز سوق الصرف في هذه الحالة بالمنافسة التامة، أي أن آلية العرض والطلب هي التي تحدد سعر العملة كما هي الحالة بالنسبة لأي سلعة أخرى. فالتغيرات في سعر صرف العملة هي نتيجة للتقلبات في عرض العملة والطلب عليها في سوق الصرف العالمي.

أما عملية تحقيق التوازن بواسطة أسعار الصرف الحرة فتتم عن طريق تأثيراتها على الصادرات والواردات . حيث تؤدي زيادة واردات اليابان مثلاً من السلع الأمريكية إلى زيادة الطلب على الدولار الأمريكي، وبالتالي ارتفاع سعر الدولار بالنسبة للين الياباني فيصبح سعر الدولار مثلاً 130 ين ياباني. وستؤدي هذه الحالة، أي انخفاض سعر الين الياباني بالنسبة للدولار، إلى انخفاض واردات اليابان من الولايات المتحدة، بسبب ارتفاع اسعار السلع الامريكية مقومة بالين. وكذلك زيادة واردات الولايات المتحدة من اليابان، بسبب انخفاض أسعار السلع اليابانية مقوّمة بالدولار الأمريكي، إلى أن يتم إعادة التوازن في ميزان المدفوعات في الدولتين.

ويمكن أن نستنتج أن أسعار الصرف المتغيرة بصورة حرة لها ثلاث مزايا مهمة وهي:

أولاً: أنها تؤدي إلى تصحيح اختلال التوازن في ميزان المدفوعات بصورة تلقائية وذلك عن طريق آلية الطلب والعرض في السوق العالمية.

ثانياً: أنها تؤدي إلى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات أو بالعكس وذلك بواسطة التغيرات في أسعار الصرف.

ثالثاً: أنها لا تؤدي إلى فرض القيود على الاقتصاد المحلي.

وبالرغم من هذه المزايا التي تتصف بها وسيلة أسعار الصرف المتغيرة بصورة حرة، إلا أنها لا تخلو من بعض المساوئ ومنها:

أولاً: أنها تؤدي إلى زيادة عنصر المخاطرة بالنسبة لعقد الصفقات التجارية الدولية، بسبب احتمال تغير سعر الصرف بين فترة عقد الصفقة التجارية، ووجوب السداد. ومن المحتمل أن تؤدي حالة المخاطرة هذه إلى تقليل التجارة بين الأقطار.

ثانياً: أنها تؤدي إلى تردي شروط التبادل التجاري (Terms of Trade) في القطر الذي انخفضت قيمة عملته في سوق الصرف. ولذلك يتوجب على هذا القطر أن يدفع مبالغ أكثر لقاء استيراد كميات أقل من السلع والخدمات قبل انخفاض قيمة عملته، أو تصدير كميات أكبر من السلع والخدمات لقاء الحصول على المبالغ نفسها من العملات الأجنبية التي كان يحصل عليها سابقاً.

ثالثاً: أنها تؤدي إلى الإضرار بالصناعات التصديرية وإلى التقلبات في مستوى الاستخدام والدخل.

ثانياً: تغيرات الأسعار والدخول

متى ما أمكن إعادة التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق تغيرات أسعار الصرف ، مع بقاء مستويات الأسعار والدخول المحلية ثابتة، يصبح ذلك أيضاً ممكناً بالنسبة لتغيرات الأسعار والدخول، مع بقاء أسعار الصرف ثابتة.

فبالنسبة للتغيرات في الأسعار، فإنها يمكن أن تؤدي إلى التأثيرات نفسها التي تحدثها عادة التغيرات في سعر صرف العملة. فمثلاً: إذا كان هناك عجز في ميزان المدفوعات لقطر معين،بسبب زيادة الواردات على الصادرات فسيؤدي انخفاض أسعارالسلع المحلية، نتيجة لانخفاض الطلب عليها، إلى زيادة الطلب عليها في الخارج، ومن ثم زيادة الصادرات، وبالتالي استعادة التوازن في ميزان المدفوعات. والعكس في حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات نتيجة لزيادة الصادرات على الواردات ، حيث سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية، نتيجة لزيادة الطلب عليها، ومن ثم انخفاض الطلب الخارجي عليها، وبالتالي إعادة توازن ميزان المدفوعات.

أما بالنسبة للتغيرات في الدخل القومي في اقتصاد يحقق فائضاً في الحساب الجاري، فتؤدي زيادة مستوى الدخل المحلي، مع بقاء المستوى العام للأسعار وسعر الصرف دون تغيير، إلى زيادة الواردات من السلع والخدمات، وبالتالي انخفاض الفائض التجاري واستعادة التوازن. ويحدث العكس في حالة الاقتصاد الذي يعاني من عجز في حسابه الجاري عند انخفاض الدخل. فيؤدي انخفاض الدخل في هذه الحالة إلى تقليل الطلب على الواردات وزيادة الصادرات، الأمر الذي يسهم في النهاية في التخلص من العجز واستعادة التوازن. لذلك، يمكن تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق الآثار التي تحدثها التغيرات في الدخل.

ثالثاً: وسائل السيطرة الحكومية

لقد اقتصرت الوسائل السابقة لمعالجة اختلال التوازن في ميزان المدفوعات على آلية السوق الحرة. ونأتي الآن لبحث وسيلة أخرى مختلفة تماماً وهي فرض السيطرة الحكومية المباشرة على المبادلات الدولية. ويمكن تقسيم وسائل السيطرة الحكومية إلى مجموعتين هما: وسائل السيطرة على تحويلات النقد الأجنبي أو ما يعرف بالرقابة

على النقد الأجنبي ووسائل السيطرة التجارية.

أما بالنسبة لوسائل السيطرة على تحويلات النقد الأجنبي، فإن الأمر يتطلب حصر بيع وشراء جميع العملات الأجنبية في البنوك والأجهزة الحكومية، حيث تحدد الحكومة أسعاراً متباينة لبيع وشراء العملات الأجنبية وفقاً لأولويات أهداف السياسة الاقتصادية للدولة. وتسمى هذه السياسة بنظام أسعار الصرف المتعدد (Multiple Foreign Exchange System)، حيث يقوم البنك المركزي بفرض أسعار عالية بالنسبة لبعض العملات الأجنبية المطلوبة لاستيراد السلع غير الضرورية (الكمالية)، بينما يفرض أسعاراً منخفضة لاستيراد السلع الضرورية، كالمواد الأولية والمعدات الرأسمالية. كما يمكن بيع العملات الأجنبية بأسعار مرتفعة للحد من الواردات، وشراء العملات الأجنبية من المصدرين بأسعار مرتفعة لتشجيع الصادرات.

ويتطلب نظام مراقبة تحويلات النقد الأجنبي قيام الحكومة بتحديد الأولوية في استيراد السلع والخدمات. ويمكن تنفيذ هذه السياسة بواسطة تخصيص الموجودات من العملات الأجنبية على القطاعات الاقتصادية بصورة تنسجم مع أهداف السياسة الاقتصادية الكلية ومتطلبات تنفيذ خطط التنمية.

لقد لجأت معظم الأقطار النامية إلى فرض الرقابة على تحويلات النقد الأجنبي لأسباب عديدة، لعل من أبرزها محدودية احتياطيات تلك الدول من النقد الأجنبي، وضرورة استغلال حصيلة الدولة من النقد الأجنبي بما يضمن توفير التمويل اللازم لاستيراد احتياجات تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية. ومن أبرز فوائد هذه الطريقة أنها تعتبر وسيلة مباشرة لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات.

ومن أهم مساوئ الرقابة المركزية على تحويلات النقد الأجنبي أنها تؤدي إلى تقييد استيراد بعض السلع لصالح المنتجين المحليين، ومن ثم ارتفاع أسعار السلع وحدوث التضخم، وبالتالي تراجع الصادرات وزيادة حدة العجز في الميزان التجاري. كما أنها تؤدي إلى تشجيع ظهور السوق السوداء للعملات الأجنبية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تؤدي سياسة تحديد الواردات إلى ردود فعل انتقامية من قبل الأقطار التي تضررت مصالحها نتيجة لهذه السياسة، وبالتالي تقليل حجم التجارة، والإضرار بالاقتصاد الدولي.

أما بالنسبة للرقابة على التجارة الخارجية، فيمكن للحكومة أن تستخدم سياسات وإجراءات تجارية معينة بهدف معالجة العجز في ميزان المدفوعات. وتتخذ هذه السياسات والإجراءات أشكالاً عديدة: كالتعريفة الجمركية،أو نظام الحصص لتحديد الواردات، وكذلك فرض ضرائب خاصة على تحويلات رؤوس الأموال والسفر إلى الخارج لأغراض السياحة. كما يمكن للحكومة أن تتبنى سياسات تستهدف تشجيع الصادرات، كمنح الإعانات للصناعات التصديرية وإعفائها من الضرائب لفترة معينة ... الخ. وينتقد بعض الاقتصاديين هذه السياسة بحجة أنها تؤدي إلى سوء تخصيص الموارد الاقتصادية، وكذلك إلى ردود فعل عدائية من قبل الأقطار الأخرى، وبالتالي تقليل حجم التجارة.

وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن معظم الأقطار النامية تجد نفسها مضطرة إلى استخدام جميع الوسائل المتاحة والممكنة من أجل ترشيد استخدام احتياطياتها المحدودة من العملات الصعبة، وتخصيص المتاح منها بين القطاعات الاقتصادية المختلفة حسب أولويات محددة بما ينسجم وتحقيق أهدافها الإنمائية.

الفصل الحادي عشر
التنمية الاقتصادية

الفصل الحادي عشر
التنمية الاقتصادية[1]
Economic Development

1- مفهوم التنمية الاقتصادية

يختلف مفهوم التنمية الاقتصادية حسب اختلاف المعايير أو المؤشرات المستخدمة. فبالنسبة للمؤشرات الاقتصادية التقليدية، تعني التنمية الاقتصادية قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي، وبالتالي زيادة معدل الدخل الفردي بنسبة تفوق معدل نمو السكان. ويستخدم عادة معدل نمو الدخل الفردي الحقيقي (أي باستبعاد التضخم النقدي) كمقياس لتحسن مستوى رفاهية المجتمع.

لهذا كانت استراتيجيات التنمية الاقتصادية قبل عقد السبعينات تنظر إلى التنمية باعتبارها ظاهرة اقتصادية تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال التركيز على التصنيع السريع وإحداث تغيرات في الهياكل الإنتاجية، بحيث تنخفض حصة القطاع الزراعي وتزداد حصة القطاعين الصناعي والخدمي في الناتج القومي بصورة مستمرة.أما بالنسبة للمعايير غير الاقتصادية (أي المؤشرات الاجتماعية والسياسية)،كتخفيض نسبة الأمية من خلال تكثيف الاستثمار في الخدمات التعليمية والصحية وزيادة المساهمة الجماهيرية في اتخاذ القرارات من خلال بناء المؤسسات الديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية في تخصيص الموارد الاقتصادية وغير ذلك من المؤشرات المهمة الأخرى، فإنها لم تحظى باهتمام كاف من جانب متخذي القرارات (النخبة) في الأقطار النامية، الذين غالباً ما يركزون اهتمامهم على ما يمكن تسميته «بالتنمية المتحيزة»(Baised Development) لصالح المناطق الحضرية (على حساب المناطق الريفية)، كإنشاء الطرق

1- [1] انظر: عبدالوهاب الأمين وفريد بشير (2007) : اقتصاديات التنمية والتخطيط، مركز المعرفة للاستشارات والخدمات التعليمية، بغداد.

والجسور الحديثة وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية في المدن الكبيرة مع استمرار حرمان سكان الريف من أبسط متطلبات الحياة كتوفير المياه الصالحة للشرب، والكهرباء، وبناء الطرق الريفية، والمدارس، والمستوصفات، وإنشاء الصناعات الحرفية من أجل خلق فرص العمل وامتصاص البطالة العالية، ومعالجة الفقر.

وقد شهد عقد السبعينيات تغيرات جذرية في مفهوم التنمية، حيث أصبح أكثر شمولاً من مجرد الزيادة السنوية في الناتج القومي الإجمالي. فقد ثبت من تجارب التنمية الاقتصادية في معظم الأقطار النامية (وبخاصة في أمريكا اللاتينية) أن الكثير من هذه الأقطار استطاعت أن تحقق معدلات نمو مرتفعة في الناتج القومي الإجمالي (رغم أهمية هذا المؤشر بالنسبة لتوفير الشرط المادي والكمي للتنمية)، إلا أن مستويات المعيشة بالنسبة لغالبية السكان (وبخاصة في المناطق الريفية) بقيت منخفضة إن لم تتدهور إلى مستويات أدنى من السابق. ويدل هذا على أن التنمية بمفهومها الضيق لم تعد كافية لحل المشكلات المزمنة التي تعاني منها هذه الأقطار والمتمثلة في الفقر، والبطالة، وسوء توزيع الدخل، وتردي نوعية الحياة التي تعيشها المجتمعات الريفية. لذلك، بدأ اهتمام الاقتصاديين ومتخذي القرارات في هذه الأقطار منذ عقد السبعينيات يتحول باتجاه التنمية الشاملة، وذلك من خلال تبني السياسات الهادفة إلى إزالة أو تقليل الفقر والبطالة وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي. وقد أصبحت هذه الأهداف بمثابة المعايير الحقيقية للحكم على مدى نجاح أو فشل السياسة الإنمائية لأي قطر.

ويؤكد كتاب التنمية " بأن التنمية يجب أن تعني توسيع الخيارات المتاحة لجميع أفراد المجتمع في جميع المجالات الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، وتوفير تكافؤ الفرص في كافة المجالات". كذلك، تشتمل أهداف التنمية الشاملة على تحسين نوعية الحياة من جميع النواحي،

ولا سيما فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان المدنية والسياسية، وإثراء الحياة الثقافية وتقليل الأضرار الناجمة عن تلوث البيئة. وبعبارة أخرى، يجب أن ينظر إلى التنمية الشاملة باعتبارها عملية متعددة الأبعاد والأهداف وأنها تعني حدوث تغيرات كبيرة في البنى الاجتماعية والمؤسسية والتي من شأنها إحداث تحولات نوعية في المجتمع بحيث تؤدي إلى تعميق الشعور بالانتماء والولاء للوطن، وبالتالي خلق الحوافز المعنوية للعمل الدؤوب من أجل تحقيق الأهداف المرغوبة.

2. أثر التحولات الاقتصادية والسياسية العالمية

بعد أن أخفقت معظم الأقطار النامية في تحقيق طموحاتها في مجال التنمية خلال عقد السبعينيات من القرن العشرين، جاء عقد الثمانينيات ليقضي على معظم هذه الآمال بسبب التحولات الجذرية التي طرأت على المسرح العالمي على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، والتي تسببت بإلحاق أضرار كبيرة بهذه الأقطار مما أدى بكثير من الكتاب المعنيين بقضايا التنمية والعلاقات الدولية بوصف هذه الحقبة الزمنية «بالعقد الضائع». فعلى الصعيد الاقتصادي، شهد الاقتصاد العالمي خلال النصف الثاني من عقد الثمانينيات فترة ركود اقتصادي استمرت حتى أوائل عقد التسعينيات. أما على الصعيد السياسي، فقد جاء تفكك الاتحاد السوفيتي إلى جمهوريات مستقلة في أوائل عقد التسعينيات وتحولها (وكذلك أقطار أوروبا الشرقية) من الاقتصاد المخطط مركزياً إلى اقتصاد السوق ليشكل ضربة قوية للقوة التساومية التي كانت تتمتع بها الأقطار النامية في علاقاتها الدولية نتيجة لنمو وتطور حركة عدم الانحياز خلال الفترة السابقة لهذه الأحداث.

شهد العالم خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي الحوار بين الشمال والجنوب، دون تحقيق أي نتائج ملموسة، بل كان من نتائجها المزيد

من هيمنة الأقطار المتقدمة على الاقتصاد العالمي. فقد نجحت أقطار أوروبا الغربية تحقيق وحدتها الاقتصادية الكاملة في بداية عام 1993، والسير بخطى حثيثة لتحقيق وحدتها النقدية بعد طرح اليورو في مطلع عام 1999،وربما تحقق وحدتها السياسية بحلول عام 2025.كذلك،شهد عام 1993 استكمال الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك للإجراءات الدستورية اللازمة لبدء تطبيق بنود اتفاقية التجارة الحرة فيما بينها والمعروفة باسم (North American Free Trade Agreement- NAFTA)، هذا ومن المتوقع انضمام بعض أقطار أمريكا اللاتينية (وفي مقدمتها تشيلي) إلى هذه الاتفاقية خلال السنوات القليلة القادمة، مما قد يتطلب تغيير اسم هذه الاتفاقية من الناحية الجغرافية. كذلك، بدأت اليابان تكثف من جهودها مع بعض أقطار جنوب شرق آسيا لتكوين تجمع اقتصادي مواز.

لقد كان من نتائج هذه التحولات الاقتصادية والسياسية الكبيرة التي شهدها العالم خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات وأوائل التسعينات، تحول اهتمام الأقطار المتقدمة نحو دعم الأنظمة الجديدة في روسيا الاتحادية وأقطار أوروبا الشرقية (على حساب الأقطار النامية) لتمكينها من تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية الواسعة باتجاه اقتصاد السوق الحر ومحاولة دمج اقتصادات هذه الأقطار بالاقتصاد العالمي الجديد الذي أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تهيمن على مسيرته. بالإضافة إلى ما تقدم، فقد شهد عقد الثمانينات وأوائل التسعينات تراجع معدلات النمو الاقتصادي في العديد من الأقطار النامية وزيادة أعباء المديونية الخارجية وانخفاض نسبة المعونات الاقتصادية من جانب الأقطار المتقدمة، بسبب إعادة النظر في أولوياتها السياسية لصالح الأنظمة الجديدة في روسيا وأوروبا الشرقية من جهة. وكذلك استمرار الركود الاقتصادي في الأقطار المتقدمة وتبنيها لسياسات تخفيض الإنفاق الحكومي من أجل تقليص العجز في الموازنة الحكومية.

3. خصائص الأقطار النامية

بالرغم من صعوبة تعميم مجموعة معينة من الخصائص على جميع الأقطار النامية، إلا أن هناك سبع خصائص عامة تنطبق وبدرجات متفاوتة على معظم الأقطار النامية. وهذه الخصائص هي:

(1) انخفاض المستوى المعيشي للسكان. (2) انخفاض إنتاجية العامل. (3) ارتفاع معدلات نمو السكان. (4) ارتفاع معدلات البطالة.

(5) الاعتماد الكبير على الإنتاج الزراعي والصادرات الأولية.

(6) التبعية في العلاقات الاقتصادية الدولية.

(7) محدودية أو غياب المشاركة الشعبية في عملية اتخاذ القرارات.

نتناول كل منها بشيء من التفصيل في الجزء التالي.

3-1 انخفاض مستويات المعيشة

تنعكس مستويات المعيشة المنخفضة للبلدان النامية على انتشار الفقر، وتردي مستويات خدمات الصحة والتعليم، وارتفاع معدل الوفيات بين الأطفال، وانخفاض معدل العمر المتوقع عند الولادة. ومن أهم المؤشرات التي تستخدم عادة لأغراض المقارنة بين مستويات المعيشة في الأقطار النامية والأقطار المتقدمة هي:

(1) معدل الدخل الفردي. (2) عدالة توزيع الدخل القومي.

(3) مستوى الفقر المطلق. (4) معدلات التغذية. (5) نسبة الأمية.

وسنحاول فيما يلي تحليل هذه المؤشرات وتوضيح مدى انعكاساتها السلبية على مسيرة التنمية الشاملة في هذه الأقطار.

2-3 انخفاض معدلات الدخل الفردي

يتضح من الجدول (11-1) التالي أن الناتج المحلي الإجمالي للأقطار النامية في سنة 2007 يقدر بحوالي 22,000 مليار دولار، أي حوالي 37% من الناتج المحلي العالمي والذي يقدر بحوالي 60,000 مليار دولار، بينما قدر عدد سكان الدول النامية بحوالي 5,110 مليون نسمة، وهو ما يمثل نحو 80% من مجموع سكان العالم الذي قدر بحوالي 6,400 مليون نسمة في ذات السنة. أما بالنسبة للبلدان المتقدمة، فبالرغم من أن عدد سكانها يقدر بحوالي 1290 مليون نسمة، أي حوالي 20% من مجموع سكان العالم، إلا أن حصتها من مجموع الإنتاج العالمي تزيد عن 63%.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن متوسط الناتج المحلي الفردي في الأقطار المتقدمة، الذي قدر بحوالي 29,380 دولار في سنة 2007، يزيد بحوالي سبعة أضعاف على مثيله في الأقطار النامية، الذي يقدر بحوالي 4,325 دولار في العام ذاته. أما عن الفجوة بين الغنى والفقر، فنجد أن متوسط الدخل الفردي في الولايات المتحدة يقدر بحوالي 38,710 دولار في عام 2007، وهو يمثل أكثر من 24 ضعفاً مقارنة بمتوسط دخل الفرد في الحبشة الذي يبلغ معدل الدخل الفردي فيه نحو 820 دولاراً.

وقد ازدادت الفجوة في معدل الدخل الفردي بين الأقطار الغنية والأقطار الفقيرة اتساعاً خلال عقد التسعينات، مقارنة بما كانت عليه طيلة العقود الثلاثة السابقة، وذلك لأسباب عديدة يأتي في مقدمتها انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في معظم الأقطار النامية من جهة، واستمرارية ارتفاع معدلات النمو السكاني في هذه الأقطار من الجهة أخرى.

وبينما كانت معدلات نمو الدخل الفردي منخفضة في العديد من بلدان آسيا، باستثناء كوريا الجنوبية وإندونيسيا، وأفريقيا خلال عقد الثمانينات والنصف الأول من عقد التسعينيات، كانت سالبة في بعض بلدان أمريكا اللاتينية مثل البرازيل وبيرو، حيث كان الدخل الفردي يتراجع في العقد الماضي.

الجدول (11-1) توزيع الناتج المحلي الإجمالي والسكان في العالم سنة (2007)*

مجموعات أقطار العالم	** الناتج المحلي (مليار دولار)	السكان مليون نسمة	% من الناتج العالمي	% من سكان العالم
العالم	**60.000**	**6.400**	**100٪**	**100٪**
أولا: الأقطار المتقدمة	**37.900**	**1.290**	**63.2**	**20.2**
1. الولايات المتحدة الأمريكية	12.000	310	20	4.8
2. المجموعة الأوروبية (25)	12.000	450	20	7.0
3. اليابان	3.900	128	6.5	2.0
4. روسيا	1.540	145	2.6	2.3
ثانيا : الأقطار النامية	**22.100**	**5.110**	**36.8**	**79.8**
أ. شرق آسيا والباسفيك	**11.000**	**1.930**	**18.3**	**30.2**
1.الصين	8.160	1.310	13.6	20.5
2. كوريا الجنوبية	980	50	1.6	0.9
3. اندونيسي	900	222	1.5	3.5
4. تايلاند	555	65	0.9	1.0
ب.جنوب آسيا	**4.000**	**550**	**6.7**	**8.6**
1. الهند	3.680	1.080	6.1	16.9
ج . أمريكا اللاتينية والكاريبي	**4.000**	**550**	**6.7**	**8.6**
1. البرازيل	1.600	180	2.7	2.8
2. المكسيك	1.070	110	1.8	1.7
د. أفريقيا . جنوب الصحراء	**1.300**	**720**	**2.2**	**11.2**
ه.الأقطار العربية	**1.800**	**320**	**3.0**	**4.8**

* تقديرات أولية استناداً إلى المصادر التالية :

1. The World Bank(2008) World Development Indicators
2.UNDP (2008) Human Development Report

** معيار القوة الشرائية المتكافئة. يأخذ في اعتباره الفرق في تكاليف المعيشة بين الدول فيعطي قياسا أكثر دقة للناتج المحلي الإجمالي

أما بالنسبة للزيادة التي طرأت على الفجوة بين معدل الدخل الفردي في الأقطار الغنية والأقطار الفقيرة، فيتضح من الجدول (11-2) التالي أن متوسط الدخل الفردي في أغنى دول العالم والذي كان يعادل 30 ضعفاً مقارنة بالدخل الفردي في أفقر دول العالم في سنة 1960، قد زاد إلى حوالي 60 ضعفاً في نهاية عقد الثمانينيات، وإلى 88 ضعفاً في أواخر عقد التسعينيات من القرن العشرين. ومن غير المحتمل أن تنخفض هذه الفجوة بدرجة ملموسة خلال العقد الحادي والعشرين.

الجدول (11-2) : توزيع الدخل العالمي بين أغنى وأفقر 20% من سكان العالم (1960-1999)

السنة	من الدخل العالمي %		الدخل النسبي
	أفقر 20%	أغنى 20%	الأغنى إلى الأفقر
1960	2.3	70.2	1/30
1970	2.3	73.9	1/32
1980	1.7	76.3	1/45
1990	1.4	85.0	1/61
1999	1.0	86.0	1/88

المصدر: UNDP, Human Development Report, 1999

3-3 سوء توزيع الدخل القومي

تقدر حصة أفقر 20% من سكان العالم في سنة 1990 بحوالي 1.4% من الدخل العالمي، وانخفضت إلى 1% في سنة 1999. وهذا يعكس زيادة التفاوت الاقتصادي بين الأغنياء والفقراء في العالم. فمن الضروري أيضاً التعرف على الفجوة المتزايدة بين الأغنياء والفقراء

ضمن البلد الواحد في الأقطار الفقيرة ذاتها.

لا شك أن ظاهرة التفاوت في توزيع الدخل تلاحظ بدرجات متفاوتة في جميع بلدان العالم الغنية والفقيرة، إلا أن الفجوة الدخلية بين الأغنياء والفقراء تعتبر أكثر حدة في الأقطار الفقيرة بالمقارنة بالأقطار الغنية. فمثلاً، نجد أن درجة التفاوت في توزيع الدخل القومي في بعض الأقطار النامية مثل البرازيل، الإكوادور، كولومبيا، المكسيك، فنزويلا، كينيا، وجنوب أفريقيا أكثر حدة بكثير مما هي عليه في بعض الأقطار الأخرى مثل الهند، تنزانيا، تشيلي، ماليزيا، وكوستاريكا. أما بالنسبة للفجوة بين الأغنياء والفقراء في الأقطار المتقدمة مثل كندا، السويد، اليابان، سويسرا، وغيرها فنجد أنها أقل بدرجة كبيرة مقارنة بما هي عليه في الأقطار النامية، وذلك لأسباب عديدة تأتي في مقدمتها غياب الأنظمة الضريبية الكفؤة والنزيهة وانتشار الفساد الإداري في الأقطار النامية.

ولا توجد هناك علاقة واضحة بين مستويات الدخل الفردي ودرجة التفاوت في توزيع الدخل القومي. فمثلاً، نجد أن الدخل الفردي في بعض الأقطار، مثل كينيا، يقارب معدل الدخل الفردي لبلدان أخرى، مثل الهند، إلا أن درجة التفاوت في توزيع الدخل بين أغنى 20% وأفقر 20% من السكان في كينيا يفوق كثيراً التفاوت في الدخل الفردي في الهند. وتؤكد هذه الظاهرة أهمية حقيقة أن التنمية الاقتصادية لا يمكن قياسها فقط على أساس مستوى الدخل الفردي، بل لا بد أيضاً أن يؤخذ في الاعتبار مدى عدالة توزيع الدخل في كل بلد. أي بعبارة أخرى، معرفة مدى عدالة توزيع ثمار التنمية.

4-3 الفقر المطلق

تعتمد حدة الفقر في أي بلد على عاملين أساسيين وهما: مستوى

الدخل القومي ودرجة التفاوت في توزيع الدخل. وتزداد حدة الفقر عند أي مستوى من الدخل كلما زادت حدة التفاوت في توزيع الدخل.كذلك، تزداد حدة الفقر عند أي مستوى من عدالة التوزيع كلما انخفض مستوى الدخل.

لقد شهد عقد السبعينيات من القرن العشرين زيادة الاهتمام بمشكلات الفقرفي الأقطار النامية وبدأت محاولة كيفية قياس حدة الفقر بين الأقطار وضمن البلد الواحد من خلال تحديد ما يسمى بخط الفقر،أو الفقر المطلق، وذلك بتحديد الحد الأدنى لمستوى الدخل اللازم لإشباع ما يسمى بالحاجات الأساسية (Basic Needs) المتمثلة في الغذاء، والكساء، والسكن، من أجل ضمان توفير مستوى الكفاف (Subsistence Level) لأفراد المجتمع. والواقع أن تحديد مثل هذا المستوى يختلف من قطر لآخر، ومن سنة إلى أخرى في القطر ذاته، وذلك لاختلاف متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

ويبدو أن مستوى الفقر في الأقطار النامية ما زال آخذاً في الازدياد من الناحيتين النسبية والمطلقة، وذلك لأسباب عديدة تأتي في مقدمتها فشل السياسات الاقتصادية في معظم هذه الأقطار في معالجة القضايا الملحة للتنمية واستمرار ارتفاع معدلات نمو السكان بنسبة تتراوح بين 2%-3.5% سنوياً بالمقارنة مع أقل من 1% في الأقطار المتقدمة.

5-3 سوء التغذية

بالإضافة إلى انخفاض معدلات الدخل الفردي وزيادة ظاهرة الفقر، تعاني معظم الأقطار النامية من حالة سوء التغذية، المتمثل في النقص الكبير في السعرات الحرارية اللازمة لإدامة الحياة وتفشي أمراض سوء التغذية، لا سيما بين الأطفال دون الخامسة من العمر.فبالرغم من

التحسن الملحوظ الذي طرأ على الوضع الصحي في هذه الأقطار نتيجة للتحسن في خدمات الصحة الوقائية منذ عقد الستينيات.إلا أن معدل العمر المتوقع عند الولادة ما زال منخفضاً.فاستناداً إلى تقرير مؤشرات التنمية في العالم (World Development Indicators) ، الصادر عن البنك الدولي لسنة 2008.قدر هذا المعدل بحوالي 46 سنة في البلدان الأكثر فقراً (البلدان الأفريقية جنوب الصحراء)، مقارنة بنحو 63 سنة في الأقطار النامية الأخرى، وما يزيد عن 76 سنة في البلدان المتقدمة. أما معدلات الوفيات بين الأطفال فتبلغ حوالي 171 حالة وفاة لكل ألف طفل قبل بلوغ الخامسة من العمر في الأقطار الأكثر فقراً و87 حالة وفاة لكل ألف طفل في الأقطار النامية الأخرى، بالمقارنة مع سبعة حالات وفاة لكل ألف طفل في الأقطار المتقدمة. ويعزى تدهور الحالة الصحية في معظم الأقطار النامية بصورة رئيسة إلى حرمان نسبة كبيرة من السكان، لا سيما في المناطق الريفية، من الخدمات الصحية الأساسية والمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي. فاستناداً إلي تقرير الأمم المتحدة العالمي الثاني عن تنمية الموارد المائية الصادر في شهر آذار / مارس 2006، فإن أكثر من مليار شخص مازالوا محرومين من المياه الصالحة للشرب، وحوالي 2.6 مليار شخص محرومون من المرافق الصحية، كما يتضح من الجدول (11-3) التالي:

جدول (11-3) : الحرمان الصحي في الأقطار النامية : 2006

	طبيعة الحرمان الصحي	المحرومون (مليون)
.1	عدم توفر الخدمات الصحية	800
.2	عدم توفر المياه الصالحة للشرب	1,100
.3	عدم توفر المرافق الصحية	2,600
.4	الأشخاص الذين يعانون من الجوع	850
.5	الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية	160

المصدر: UN Report (2006), Development of Water Resources

يتضح من الجدول أعلاه أن 800 مليون نسمة لا يحصلون على الخدمات الصحية و1,100 مليون نسمة لا يحصلون على المياه الصالحة للشرب، و2,600 مليون نسمة، أو حوالي 51% من مجموع سكان الأقطار النامية لا تتوفر لديهم المرافق الصحية. كذلك، يقدر عدد الأطفال الذين يعانون من الجوع بحوالي 850 مليون طفل، وعدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية بحوالي 160 مليون طفل. ومن أهم مؤشرات سوء التغذية معدل الاستهلاك اليومي من البروتينات، حيث يبلغ هذا المعدل في الأقطار المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية 97 غراماً في اليوم، بينما يتراوح بين 63 و48 و43 غراماً في كل من البرازيل، والهند وغانا على التوالي. كذلك، يبلغ معدل الاستهلاك السنوي للفرد من الحبوب حوالي 670 غراماً في الأقطار المتقدمة، بالمقارنة مع 185 غراماً في الأقطار النامية.

وتبرز هنا أهمية توفير المياه الصالحة للشرب باعتبارها من أهم المؤشرات الصحية، حيث أن المياه الملوثة وغير الصالحة للشرب تعتبر المصدر الرئيس لكثير من الأمراض التي تصيب الأطفال بصورة خاصة وأهمها الإسهالات الحادة . وتعتبر هذه الأمراض هي السبب الرئيس لأكثر من 35% من وفيات الأطفال في الأقطار النامية، حيث يقدر عدد الأطفال الذين يفارقون الحياة بحوالي ثلاثة ملايين طفل سنوياً. وتزداد حدة هذه المشكلة إذا ما علمنا أن الخدمات الصحية تتركز في المناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية. ويبلغ عدد الأطباء أقل من 5 أطباء لكل مائة ألف نسمة في الأقطار الفقيرة، بالمقارنة مع 210 طبيباً لكل مائة ألف نسمة في الأقطار المتقدمة. كما يعمل معظم الأطباء في مراكز المدن. فمثلاً 80% من الأطباء في الهند يعملون في مراكز المدن التي لا يتجاوز عدد سكانها عن 20% من مجموع السكان. أما في كينيا، فيوجد طبيب واحد لكل 672 نسمة في العاصمة نيروني، بينما يوجد طبيب واحد لكل 20 ألف نسمة في المناطق الريفية التي يقطنها أكثر من 85% من مجموع السكان.

أما فيما يتعلق بالإنفاق على المشروعات الصحية، فإن أكثر من 75% من الإنفاق الحكومي على الخدمات الصحية تتركزعلى المستشفيات في المناطق الحضرية، وبخاصة في مراكز المدن الرئيسة، بينما لا يتم تخصيص سوى مبالغ ضئيلة في مجال الصحة الوقائية في المناطق الريفية التي يقطنها غالبية السكان.

6-3 ارتفاع نسبة الأمية

بالرغم من الإنجازات الملموسة التي حققتها الكثير من الأقطار النامية في مجال توفير الخدمات التعليمية،وخاصة بالنسبة لمرحلة التعليم الابتدائي ومحاولة محو الأمية بين الكبار، فما زالت نسبة الأمية مرتفعة. فمثلاً، تبلغ نسبة الأمية في الأقطار الأكثر فقراً

أكثر من 46% من مجموع السكان، بينما تبلغ هذه النسبة حوالي 36% في الأقطار النامية الأخرى، و36% في الأقطار العربية، مقارنة بحوالي 0.5% في الأقطار المتقدمة. ويقدر عدد التلاميذ الذين يتركون الدراسة قبل إكمال مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي بأكثر من 300 مليون تلميذ. وتنتشر ظاهرة الأمية بين كبار السن، حيث يقدر عددهم بأكثر من ألف مليون شخص، أكثرهم من الإناث حيث تبلغ نسبتهن نحو 60%. ويعيش أكثر من 75% من السكان الأميين في العالم في قارة آسيا وبخاصة في خمسة بلدان تعتبر من أكثر الأقطار اكتظاظاً بالسكان وهي: الصين، الهند، الباكستان، بنغلادش، وإندونيسيا.

ومن الملاحظ أن أغلب مناهج التعليم في الأقطار النامية لا تنسجم واحتياجات التنمية في هذه الأقطار وبخاصة في المناطق الريفية، حيث يغلب على هذه المناهج الطابع النظري بدلاً من الطابع العملي أو المهني لاسيما في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي، مما يؤدي إلى هدر كبير في الموارد المحدودة أصلاً.

7-3 انخفاض الإنتاجية

بالإضافة إلى انخفاض مستويات المعيشة، تتسم الأقطار النامية بانخفاض إنتاجية العامل مقارنة بنظرائه في الأقطار المتقدمة. ويعزى انخفاض الإنتاجية إلى النقص الحاد في عوامل الإنتاج المكملة الأخرى مثل رأس المال وتخلف تقنيات الإنتاج. بالإضافة إلى النقص الكبير في خدمات الصحة والتعليم والتدريب، التي تسهم في تنمية رأس المال البشري.. ولأجل زيادة الإنتاجية لا بد من تعبئة المدخرات المحلية وزيادة الاستثمار لا في الأصول الثابتة فحسب، بل وفي مجال تحسين الخدمات الصحية والتعليمية وبخاصة التعليم المهني والتدريب من أجل زيادة المهارات الفنية والإدارية.

كذلك،لابد من تبني السياسات الاقتصادية الهادفة إلى توفير البيئة الملائمة لتشجيع الاستثمار الخاص وإجراء التغييرات المؤسسية اللازمة من أجل الاستفادة من الاستثمارات إلى أقصى حد ممكن. وتشمل هذه التغييرات برامج الإصلاح الزراعي، والنظام الضريبي، والنظام المصرفي والائتماني، وإعادة تنظيم مؤسسات القطاع العام ونظام الخدمة العامة لضمان تحقيق درجة عالية من الكفاءة والنزاهة في العمل. كذلك، لابد من إعادة النظر في مناهج التعليم والتدريب وجعلها أكثر ملائمة وانسجاماً مع احتياجات التنمية.

وهناك علاقة مباشرة بين صحة العامل الجسمية والعقلية وبين مستوى إنتاجيته. حيث يؤدي سوء التغذية في مرحلة الطفولة إلى حدوث تأثيرات سلبية على النمو الجسمي والعقلي للأفراد. تسهم بدورها في تدني القدرات الإنتاجية للقوى العاملة وانخفاض مستويات الإنتاجية. كما يسهم انتشار الأمراض بين العمال في ارتفاع معدلات الغياب عن العمل، مما يتسبب في الفقد الكبير والحقيقي، الذي لا يمكن تعويضة لانقضاء وقت إنتاجه، في الناتج القومي.

كذلك، يمكن أن يعزى انخفاض إنتاجية العامل إلى ظاهرة الكسل أو اللامبالاة أو عدم وجود الشعور بالانتماء والولاء للوطن أو للمؤسسة. كذلك، فإن إيجاد الحلول الجذرية لكل الظواهر السلبية في أجواء العمل يعتبر بمثابة التحدي الحقيقي لمعالجة أسباب انخفاض الإنتاجية. وتأتي في مقدمة هذه الحلول تحسين ظروف العمل وتوفير الحوافز المادية والمعنوية للعمال وتمثيلهم في مجالس إدارات المؤسسات، التي يعملون فيها، وخلق الشعور بالمسؤولية لدى العمال لضمان التزامهم بضوابط العمل ومتطلبات زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته وتقليل التكاليف، وبالتالي زيادة ربحية المؤسسات التي يفترض أن تنعكس على تحسين ظروف العمل وزيادة الأجور. وقد يتم تحفيز العمال عن طريق تمليكهم

حصة من أسهم المؤسسات، من أجل خلق الشعور بالملكية لدى العمال وتعميق ولائهم وحرصهم على زيادة أرباح المؤسسات التي يعملون فيها.

ويمكن الاستفادة من التجارب الناجحة في هذا المجال في بعض الأقطار النامية، لاسيما الأقطار المصنعة حديثاً مثل كوريا الجنوبية، وسنغافورة، وتايوان. كذلك، يمكن الاستفادة من تجربة اليابان الرائدة في مجال العلاقات الصناعية التي تستند إلى أسس اقتصادية واعتبارات اجتماعية وحضرية تحكم العلاقة بين إدارات المؤسسات ونقابات العمال بما يضمن استمرارية العمل بأقصى الطاقات الممكنة من جانب العمال ومدراء المؤسسات على حد سواء.

وأخيراً، لابد من التأكيد على أهمية توفير الحوافز المادية والمعنوية لجميع العاملين في مؤسسات القطاعين العام والخاص وتعميق شعور الانتماء والولاء لهذه المؤسسات من أجل تعبئة الطاقات البشرية لبذل أقصى الجهود الممكنة لزيادة الإنتاج. فكما يقول المثل القديم «يمكن أن تقود الحصان إلى بركة الماء إلا إنك لا تستطيع أن ترغمه على شربه». فقد تستطيع بعض الأقطار خلق الفرص الاقتصادية لتحسين الذات، مثل التعليم والتأهيل إلا أنه بدون وجود الأطر المؤسسية الملائمة ونظم الحوافز المادية والمعنوية لا يمكن لسياسات التنمية أن تنجح في تحقيق أهدافها.

8-3 ارتفاع معدلات نمو السكان

تعتبر معدلات نمو السكان في الأقطار النامية مرتفعة بصورة عامة، حيث تتراوح في المتوسط بين 2.5-1.9% سنوياً بالمقارنة مع0.5% سنوياً في الأقطار المتقدمة. وتجدر الإشارة إلى أن معدلات نمو السكان في بعض الأقطار النامية، كالصين قد انخفضت إلى 1.2% سنوياً

خلال الفترة 1975-2003، ومن المتوقع أن تنخفض إلى 0.6% خلال الفترة 2003-2015، وذلك بعد أن بدأت منذ أوائل عقد الثمانينيات، في تطبيق إجراءات صارمة لتحديد النسل. كما انخفضت معدلات النمو السكاني إلى أقل من 1.6% سنوياً في كل من البرازيل، وتايلاند، والأرجنتين. بينما تبلغ هذه النسبة في بعض الأقطار الأفريقية، مثل كينيا، أكثر من 3% سنوياً وذلك، بسبب تأثير العادات والتقاليد الاجتماعية التي تشجع على زيادة الإنجاب. والمشكلة بالتأكيد ليست في النمو السكاني المطلق، بل في نمو السكان بمعدلات تفوق معدل نمو الناتج الحقيقي، الأمر الذي يتسبب في تراجع نصيب الفرد من الناتج الإجمالي الحقيقي وبالتالي تدني مستوى رفاهية المجتمع. ويجب ألا نغفل حقيقة أن الزيادة السكانية هي مصدر الزيادة في القوى العاملة التي تمثل أحد الموارد الضرورية للإنتاج والنمو الاقتصادي. ولو أحسن استغلال الزيادة السكانية في زيادة الإنتاج لأسهمت الزيادة السكانية في تحقيق التنمية الاقتصادية.أما بالنسبة لمعدلات الوفيات، فبالرغم من انخفاضها بصورة ملحوظة خاصة بين الأطفال، بسبب تحسن الظروف الصحية والسيطرة على الأمراض الوبائية والمستوطنة، بفضل زيادة وتحسن مستوى خدمات الصحة الوقائية في معظم الأقطار النامية، إلا أنها ما زالت تعتبر مرتفعة بالمقارنة مع الأقطار المتقدمة. ووقد ساهم انخفاض معدل وفيات الرضع في الدول النامية، مع سرعة النمو السكاني في إحداث تغيرات في هياكلها السكانية، حيث أصبح الأطفال دون سن 15 سنة يشكلون حوالي 40% من مجموع السكان في هذه الأقطار، بالمقارنة مع حوالي 20% من مجموع السكان في الأقطار المتقدمة.

لا شك أن توفر وتحسن الرعاية الصحية وزيادة فرص التعليم والعمل المتاحة للإناث قد ساعد على انخفاض نسبة الوفيات بين الأطفال. كما

كان لتأخير سن زواج الفتيات الناتج عن التوسع في تعليم الإناث، وزيادة معدل مشاركة الإناث في القوة العاملة، أثر ملموس على خفض معدل المواليد. وبالتالي انخفاض معدلات نمو السكان في الأقطار النامية.

4. ارتفاع معدلات البطالة

تعتبر ظاهرة سوء استغلال الموارد البشرية من أهم أسباب انخفاض مستويات المعيشة في الأقطار النامية. وتتجسد هذه الظاهرة في شكلين:

الشكل الأول: هو الاستغلال غير الكامل لمورد العمل في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء، أي أن الأفراد لا يعملون بطاقاتهم الكاملة خلال ساعات العمل اليومي، بالرغم من اشتغال نسبة كبيرة منهم بدوام كامل من الناحية الشكلية. وتوصف هذه الظاهرة بالبطالة المقنعة (Disguised Unemployment)، والتي تنتشر بصورة خاصة في المناطق الريفية حيث تنخفض الإنتاجية الحدية للعمل إلى الصفر تقريباً. ومعنى ذلك أن مع غياب بعض العمال عن العمل في القطاع الزراعي يبقى مستوى الإنتاج الزراعي دون انخفاض، بل ربما ازداد الإنتاج في بعض الحالات.

أما الشكل الثاني: لظاهرة سوء استغلال الموارد البشرية، فيتمثل في البطالة الهيكلية (Structural Unemployment) ، والتي تنتج عن المنافسة الأجنبية والتقدم التقني، وبسبب عدم التوافق بين قدرات العاطلين عن العمل والمهارات المطلوبة لفرص العمل المتاحة في بعض القطاعات. وبالرغم من عدم وجود أرقام دقيقة عن معدلات البطالة في الأقطار النامية، إلا أنها تقدر في المتوسط بين 15%-20 من قوة العمل الفاعلة.

وتجدر الإشارة إلى أن معدل البطالة بالنسبة لخريجي المعاهد والجامعات يزيد عادة عن المعدل العام للبطالة في كثير من هذه الأقطار وذلك لأسباب عديدة تأتي في مقدمتها استمرار السياسة التعليمية في نهجها التقليدي بتخريج أعداد كبيرة في التخصصات النظرية أو الأدبية التي تزيد عن حاجة سوق العمل. كما يسهم في ارتفاع معدل البطالة بين خريجي الجامعات، عدم توفر الحوافز الكافية لتوجيه الطلبة بعد مرحلة التعليم الابتدائي نحو التعليم المهني والتقني من أجل اكتساب المهارات المطلوبة في سوق العمل، بالإضافة إلى النظرة الاجتماعية الخاطئة التي تحط من قدر خريجي التعليم المهني. وتزداد خطورة البطالة بصورة عامة في المدن الكبيرة نتيجة للهجرة المستمرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، بحيث أصبحت هذه الظاهرة تشكل مصدر قلق كبير من الناحيتين الاجتماعية والسياسية، إضافة إلى الهدر الاقتصادي المتمثل في الفقد في الناتج القومي بسبب البطالة.

وتتطلب معالجة مشكلة البطالة تبني سياسات إنمائية تهدف إلى خلق فرص العمل اللازمة لاستيعاب الزيادات السنوية المتسارعة في حجم القوى العاملة. ويتطلب تحقيق هذا الهدف ضرورة زيادة الإنفاق الاستثماري في استكمال مشروعات البنية التحتية وتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي في القطاع الصناعي وقطاع الخدمات. ويتكامل مع ذلك الاستثمار في مجالات التعليم المهني والتقني وبرامج التدريب، وكذلك الاستثمار في مجالات البحث والتطوير، وتوفير الدعم الحكومي للمشروعات الصغيرة، وتوفير الحوافز الاقتصادية لتشجيع استخدام التقنيات التي تعتمد على العمالة المكثفة في الأقطار التي تعاني من الزيادة السكانية السريعة.

5. الاعتماد الكبير على الزراعة

تتراوح نسبة العاملين في القطاع الزراعي بين 25% من مجموع الأيدي العاملة في أمريكا اللاتينية، و70% في شرق آسيا، و64% في جنوب آسيا، و86% في أفريقيا، بالمقارنة مع 5% في الأقطار المتقدمة، بينما تنخفض هذه النسبة إلى 2% في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا. أما من حيث مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي الإجمالي، فتتراوح بين 10% في أمريكا اللاتينية، و18% في شرق آسيا، و30% في جنوب آسيا و20% في أفريقيا، بالمقارنة مع 7% في بلدان أوروبا الغربية، وأقل من 3% في أمريكا الشمالية.

ويعزى السبب الرئيس لتركز السكان في القطاع الزراعي في معظم الأقطار النامية إلى حقيقة أن الأولوية بالنسبة للسكان في الأقطار منخفضة الدخل تكون لإشباع الحاجات الأساسية وفي مقدمتها الغذاء. ويتسم القطاع الزراعي في هذه الأقطار بانخفاض الإنتاجية، وذلك بسبب استخدام أساليب الإنتاج البدائية وعدم إعطاء القطاع الزراعي الأولوية في برامج التنمية،لاسيما فيما يتعلق بتنفيذ المشروعات الزراعية المتكاملة وتزويد المزارعين بالخدمات الضرورية لنجاح التنمية الزراعية.

أما فيما يتعلق بالاعتماد الكبير على الصادرات الأولية، فنجد أن الصادرات الأولية تشكل حوالي 70% من مجموع الصادرات، أي أن الصادرات الصناعية تشكل نسبة قليلة لا تتجاوز 30% من مجموع الصادرات، باستثناء عدد قليل من الأقطار التي توجهت إلى الصناعة حديثاً، بالمقارنة مع الأقطار المتقدمة صناعياً. كذلك، تعتبر الصادرات الأولية المصدر الرئيس للنقد الأجنبي بالنسبة لمعظم هذه الأقطار، حيث تشكل حوالي 70% من إجمالي تدفقات النقد الأجنبي. وتجدر الإشارة أيضاً، إلى أن حصة الأقطار النامية، باستثناء الأقطار التي

اتجهت نحو الصناعة حديثاً. في التجارة العالمية آخذة بالانخفاض بصورة مستمرة. فقد انخفضت من حوالي 33% في سنة 1950 إلى حوالي 22% في سنة 1999 وإلى 20% في سنة 1999، وإلى حوالي 16% في سنة 2005.

6. التبعية الاقتصادية

لقد أسهم التوزيع غير المتكافئ للقوة الاقتصادية والسياسية في العالم في تعميق الفجوة بين الأقطار المتقدمة (بلدان الشمال) والأقطار النامية (بلدان الجنوب). ويتجسد تدهور القوة التساومية لبلدان الجنوب على الصعيدين الاقتصادي والسياسي في زيادة هيمنة بلدان الشمال، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، على الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية، وكذلك في التحكم في شروط نقل التقنية والتدخل في توجيه سياسات المؤسسات الإنمائية الدولية لخدمة مصالحها السياسية. ومن الأمثلة على ذلك قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالضغط على صندوق النقد الدولي لتقديم قرض بقيمة 10 مليار دولار إلى روسيا قبل فترة قصيرة من بدء الانتخابات الرئاسية فيها في شهر حزيران/ يونيو 1996، وذلك لضمان إعادة انتخاب بوريس يلتسن للمرة الثانية خوفاً من مجيء الأحزاب المعارضة لسياسات الانفتاح الاقتصادي والسياسي إلى سدة الحكم. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل سارعت الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية تفكك الاتحاد السوفيتي في نهاية عقد الثمانينات إلى إحكام سيطرتها على المسرح الدولي وخاصة في منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي والتدخل السافر في الشؤون الداخلية لبعض الأقطار النامية "غير الصديقة" من خلال استخدام الضغوط الاقتصادية والسياسية والتقنية وحتى اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية ضد هذه الأقطار. ومن الأمثلة على ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكتفي بالمقاطعة الاقتصادية

والسياسية التي تفرضها ضد كوبا منذ أكثر من أربعين سنة، بل لجأت في سنة 1996 إلى سن قانون لمقاطعة الشركات الأجنبية التي تتعامل مع كوبا، مما أثار موجة من الغضب من بعض الأقطار التي لها علاقات اقتصادية مع كوبا وفي مقدمتها كندا والمكسيك وكذلك بلدان المجموعة الأوروبية التي اعتبرت تنفيذ هذا القانون تدخلاً سافراً في السيادة الوطنية للدول وأعلنت عدم الالتزام بهذا القانون واللجوء إلى القضاء لمنع تطبيقه، مما أدى بالإدارة الأمريكية لتجميد العمل به.

لقد كان من نتائج التوزيع غير المتكافئ للقوة بين بلدان نادي الأغنياء وبلدان نادي الفقراء بروز دور العوامل الخارجية في إعاقة مسيرة التقدم الاقتصادي والتقني للبلدان الفقيرة، وذلك بهدف إبقائها تابعة للدول المتقدمة، بدلاً من زيادة الاعتماد على الذات. وأصبح النظام الاقتصادي العالمي الجديد بمثابة أداة تتحكم فيها الأقطار المتقدمة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل خدمة مصالحها الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

7. محدودية المشاركة الشعبية

لا شك أن غياب المؤسسات الديمقراطية في معظم الأقطار النامية كان سبباً في حرمان الغالبية الساحقة من شعوب تلك الأقطار من المشاركة في اتخاذ القرارات الاقتصادية ذات الأثر المباشر على رفاهية المجتمع. كما أن وجود حكومات غير منتخبة بصورة شرعية ونزيهة، وعدم استقلالية القضاء، وعدم وجود صحافة حرة ومستقلة، وفي غياب منظمات المجتمع المدني، قد أدى إلى انتشار مظاهر الفساد المالي والإداري بسبب غياب الرقابة الشعبية على أعمال السلطة التنفيذية، وانعدام المسؤولية القانونية للحكام والتهاون في تنفيذ القوانين. وقد ساهم ذلك في المشكلات الاقتصادية المزمنة التي عانت منها الأقطار النامية والمتمثلة في الهدر الكبير في الموارد الاقتصادية

في الأقطار الغنية والتي تركز على الفردية وحب الذات والأنماط الاستهلاكية البذخية إلى الأقطار الفقيرة، وذلك من خلال العديد من القنوات، لا سيما وسائل الإعلام المرئية والتجارة الخارجية، بحيث أدت إلى تبديد نسبة كبيرة من النقد الأجنبي النادر في تلك البلدان الفقيرة لاستيراد السلع الاستهلاكية الكمالية. وقد أمتد التأثير الغربي حتى في مجال الخدمات الصحية، حيث اندفعت الكثير من الأقطار الفقيرة نحو تقليد الأقطار الغنية في تخصيص موارد مالية متزايدة لتوفير الخدمات العلاجية المتقدمة من خلال بناء أحدث المستشفيات المتخصصة في مراكز المدن لخدمة نسبة قليلة جداً من السكان على حساب توفير خدمات الصحة الوقائية التي تعتبر أقل تكلفة وأعلى مردوداً وأكثر ملاءمة مع واقع الأقطار الفقيرة التي يعاني سكانها، لاسيما في المناطق الريفية، من قلة أو غياب هذه الخدمات. كذلك، ينعكس سوء تخصيص الموارد الاقتصادية في هذه الأقطار في مجال الخدمات التعليمية، حيث غالباً ما نجد زيادة الإنفاق الحكومي لصالح التعليم العالي في مراكز المدن على حساب توفير فرص التعليم الأساسي للسكان، وخاصة في المناطق الريفية.

أسئلـــة للمراجعـــة

الفصل الأول

مفاهيم اقتصادية أساسية

الأسئلة المقالية

1. وضح ما المقصود بندرة الموارد؟ وقدم أمثلة توضح الموارد النادرة لكل من الطالب، ورب الأسرة.

2. لماذا يهتم الاقتصاديون بقرار الاختيار بين البدائل؟ ولماذا لا ينتج الاقتصاد كل ما يحتاجه أو يطلبه المجتمع؟ قدم مثالاً لقرارات الاختيار التي يتخذها كل من الفرد، ورب الأسرة، والحكومة.

3. ماذا تعني آلية السوق؟ وضح كيف يؤدي عمل الأسواق بحرية على تحقيق الكفاءة في الإنتاج.

4. فرق بين كل من المفاهيم التالية:

1. الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي
2. الاقتصاد المعياري والاقتصاد الإيجابي
3. السلع الاستثمارية والسلع الاستهلاكية

الصواب و الخطأ:

وضح إن كانت كل من الفقرات التالية صحيحة أم غير صحيحة

1. مشكلة الندرة هي المشكلة الاقتصادية الرئيسة التي تواجه الأقطار الفقيرة فقط.

2. من اهتمامات الاقتصاد الكلي تلك التي تتعلق بتحديد العوامل المؤثرة على مستوى الدخل القومي.

3. الموارد الاقتصادية محدودة وكذلك احتياجات المجتمعات.

4. تطور النظرية الاقتصادية الكلية حدث خلال فترة الكساد الكبير 1929 - 1933

5. يتسم التطور في علم الاقتصاد بالديناميكية والتجديد المستمر.

الاختيار المتعدد

اختر الإجابة الصحيحة الوحيدة لكل من الفقرات التالية

1. الاقتصاد المعياري

أ. يهتم بدراسة ما يجب أن يكون ب. يهتم بدراسة ما هو كائن

ج. يتعلق بالاقتصاد الصناعي د. جميع الإجابات السابقة غير صحيحة

2. دراسة الكيفية التي يتم بموجبها اتخاذ القرارات الاقتصادية للمنشأة هي من اهتمامات

أ. الاقتصاد الكلي ب. الاقتصاد الجزئي

ج. الاقتصاد دولي د. الإجابتين (أ) و(ج) كلاهما صحيحة

3. يعتبر حدوث الكساد الكبير دليلاً على

أ.فشل النظرية الكينزية ب. فشل النظرية الكلاسيكية

ج.فشل التدخل الحكومي في الاقتصادية د. صحة توقعات النظرية الكلاسيكية

4. يهتم علم الاقتصاد بدراسة كل مما يلي ماعدا

أ.الظواهر الطبيعية ب. سلوك المستهلكين

ج.باقتصاديات الرفاهية د. علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

5. الندرة مشكلة

أ.تواجه الفقراء فقط ب. تواجه الفقراء والأغنياء

ج.ليس لها حل د. الإجابتان (ب) و (ج) كلاهما صحيحة

الفصل الثاني
المشكلة الاقتصادية

الأسئلة المقالية

1.ما هي برأيك مبررات التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية؟

2.اذكر الفروض الأساسية لنموذج منحنى إمكانيات الإنتاج.

3.ماذا يعني الإنتاج عند أي نقطة على منحنى إمكانيات الإنتاج بالنسبة للكفاءة في الإنتاج. وما هو دليلك على صحة إجابتك؟

4.ماذا تعني قاعدة الاختيار؟

5.بماذا يقاس النمو الاقتصادي؟ ماذا يحدث لرفاهية المجتمع إذا زاد السكان سنوياً بمعدل يفوق معدل النمو الاقتصادي؟ ولماذا؟

الصواب و الخطأ

وضح إن كانت كل من الفقرات التالية صحيحة أم غير صحيحة:

1. يؤدي النمو الاقتصادي إلى انتقال منحنى إمكانيات الإنتاج إلى الداخل باتجاه نقطة الأصل.

2. كلما زاد الاستهلاك من سلعة معينة انخفضت منفعتها الحدية وارتفعت تكلفتها الحدية.

3. تقاس تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج سلعة معينة بمقدار النقص في إنتاج سلعة أخرى.

4. يعزي سبب تحدب منحنى إمكانيات الإنتاج للخارج إلى تزايد تكلفة الفرصة البديلة مع زيادة الإنتاج من أي سلعة.

5. ليس هناك فرق بين مفهوم النمو الاقتصادي ومفهوم التنمية الاقتصادية.

الاختيار المتعدد

اختر الإجابة الصحيحة الوحيدة لكل من الفقرات التالية

1. جميع توليفات الإنتاج الواقعة على منحنى إمكانيات الإنتاج

أ.يمكن إنتاجها ولكن دون تحقق الكفاءة ب. لا يمكن إنتاجها

ج.يمكن إنتاجها مع وجود موارد عاطلة د. يمكن إنتاجها بكفاءة

2. إذا أمكن زيادة إنتاج السلعة (أ) دون خفض إنتاج السلع (ب) . فمعنى ذلك أن هذا الاقتصاد

أ. كان يستغل موارده بكفاءة ب. لا يواجه مشكلة الفقر

ج.كان يستغل موارده بلا كفاءة د. قد تحرك على طول منحنى (PPF)

3. يعزي الميل السالب لمنحنى إمكانيات الإنتاج إلى

أ. زيادة التكلفة الحدية مع زيادة الإنتاج ب. زيادة الإنتاج مع زيادة العمل

ج. اختلاف إنتاجية وحدات الموارد د. ندرة الموارد

4. يؤدي النمو الاقتصادي إلى

أ. زيادة نسبة البطالة ب. التخلص من مشكلة الندرة

ج. انخفاض الاستثمار د. انتقال منحنى (PPF) إلى اليمين

5. تكلفة الفرصة البديلة للنمو الاقتصادي هي

1.زيادة التراكم الرأسمالي ب. التضحية بالاستهلاك الحالي

ج. التقدم التقني د. إمكانية زيادة الاستهلاك في المستقبل

الفصل الثالث

الحسابات القومية والنمو الاقتصادي

الأسئلة المقالية

1. ما هي المآخذ على استخدام الناتج المحلي كمؤشر للرفاهية الاقتصادية للمجتمع؟

2. ما هي التحفظات على استخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك لقياس معدل التضخم؟

3. ما هو المقصود بالقيمة المضافة؟ وضح هذا المفهوم ببعض الأمثلة.

4. وضح لماذا لا تدخل المدفوعات التحويلية الحكومية في حساب الناتج المحلي الإجمالي.

5. ما هي الضرائب غير المباشرة ؟ وما هو تأثيرها على الإنفاق الاستهلاكي؟ ولماذا؟

الصواب و الخطأ

وضح إن كانت كل من الفقرات التالية صحيحة أم غير صحيحة:

1. السلعة الوسيطة هي السلعة التي يتم إنتاجها من قبل منشأة معينة وتشتريها منشأة أخرى لاستخدامها كأحد المدخلات لإنتاج سلعة معينة.

2. يتسبب الاحتساب المزدوج لقيم السلع الوسيطة في تضخيم قيمة الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لاحتساب قيم السلع الوسيطة لأكثر من مرة.

3. تحتسب المدفوعات التحويلية في تقدير قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

4. يقاس النمو الاقتصادي بمعدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الإسمي.

5. يمكن حساب الأجور الحقيقية بقسمة الأجور النقدية على الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

الاختيار المتعدد

اختر الإجابة الصحيحة الوحيدة لكل من الفقرات التالية

1. أي من الفقرات التالية تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل
   1. شراء وبيع الأسهم والسندات
   2. دخل الإيجارات
   3. شراء وبيع السلع المستعملة
   4. لا شئ مما سبق
2. أحد العوامل المحددة للنمو الاقتصادي الذي يمكن قياسه بصورة مباشرة هو
   1. التقدم التقني
   2. تكوين رأس المال
   3. تحسن نوعية الموارد البشرية
   4. تحسن نوعية الموارد الطبيعية
3. يزيد الناتج القومي الإجمالي عن الناتج القومي الصافي بـ
   1. حجم الضرائب المباشرة
   2. المدفوعات التحويلية
   3. الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات
   4. إهلاك رأس المال الثابت
4. الدخل الشخصي المتاح يساوي
   1. الدخل الشخصي زائداً ضرائب الدخل
   2. الدخل الشخصي ناقصاً ضرائب الدخل
   3. الدخل الشخصي زائداً إيرادات الأسهم
   4. الدخل الشخصي ناقصاً المدفوعات التحويلية

5. مجموع القيم المضافة لجميع المراحل الإنتاجية لسلعة ما
   1. يقل عن سعر السلعة في السوق
   2. يزيد عن سعر السلعة في السوق
   3. يساوي سعر السلعة في السوق
   4. يؤدي إلى الاحتساب المزدوج

الفصل الرابع
البطالة والتقلبات الاقتصادية

الأسئلة المقالية

1. ما المقصود بالبطالة الدورية؟ ولماذا تعتبر من أكثر أنواع البطالة انتشاراً في الأقطار المتقدمة؟مع الإشارة إلى كيفية قياسها.
2. تتسم الإبداعات بعدم الاستمرارية، وبالتالي تؤدي إلى حدوث التقلبات في الاستثمار. حلل هذه العبارة.
3. اعتبر كينز أن التوقعات هي المصدر الأساسي للتقلبات الاقتصادية. حلل ذلك.
4. ما هي التكاليف الاقتصادية والاجتماعية للبطالة؟
5. كيف تقاس نسبة المشاركة في قوة العمل الفاعلة؟ وما هي برأيك أسباب انخفاض نسبة مشاركة الإناث في قوة العمل الفاعلة في الأقطار العربية؟

الصواب و الخطأ

وضح إن كانت كل من الفقرات التالية صحيحة أم غير صحيحة

1. تعتبر التقلبات الاقتصادية سمة ملازمة لاقتصادات السوق.
2. تتسم مرحلة الركود الاقتصادي بوجود إنتاجية فائضة أو عاطلة.
3. تؤدي مرحلة الانتعاش الاقتصادي إلى انخفاض الأسعار.
4. يتسبب التقدم التقني في خفض معدل البطالة.
5. تعتبر البطالة الاحتكاكية ظاهرة صحية في اقتصاد يتسم بالحركة والنمو.

الاختيار المتعدد

اختر الإجابة الصحيحة الوحيدة لكل من الفقرات التالية

1. تقاس قوة العمل الفاعلة بعدد السكان
   1. في سن العمل زائداً عدد السكان خارج سن العمل
   2. في سن العمل ناقصاً عدد السكان خارج سن العمل
   3. في سن العمل مضروب في معدل المشاركة في القوة العاملة
   4. ناقصاً عدد العاطلين عن العمل
2. إذا كان عدد السكان في سن العمل في الوطن العربي يبلغ 200 مليون وعدد العاملين يبلغ 130 مليون وعدد العاطلين عن العمل يبلغ 15 مليون. فإن قوة العمل الفاعلة تبلغ
   1. 200 مليون
   2. 145 مليون
   3. 130 مليون
   4. 15 مليون
3. تسمى البطالة في مرحلة الركود الاقتصادي
   1. بطالة احتكاكية
   2. بطالة دورية
   3. بطالة هيكلية
   4. بطالة مقنعة
4. تبدأ مرحلة الركود الاقتصادي عندما يبدأ ----- في الانخفاض
   1. الإنفاق الاستهلاكي

2.الاستثمار

3.الإنفاق الحكومي

4.الواردات

5. توجد هناك بطالة مقنعة في المنشأة إذا أمكن

1.خفض عدد العاملين دون نقص في الإنتاج

2.خفض عدد العاملين دون زيادة في الإنتاج

3.زيادة عدد العاملين دون زيادة الإنتاج

4.الإجابتين (أ) أو (ج)

الفصل الخامس

العرض الكلي والطلب الكلي

الأسئلة المقالية

1. ما هي العوامل المحددة لمستوى الطلب الكلي؟

2. أكتب دالة كينز للاستهلاك؟ ما هي العوامل المحددة لها؟

3. كيف تفسر العلاقة بين انخفاض الإنفاق الاستهلاكي وحدوث الركود الاقتصادي؟

4. بالإضافة إلى نظرية كينز هناك نظريات أخرى تفسر السلوك الاستهلاكي للأفراد. ما هي هذه النظريات؟ وكيف يمكن تفسير التقلبات الاقتصادية في إطار كل منها؟

5. اشرح العلاقة بين معدل الفائدة ومستوى الاستثمار وكيف يؤثر التغير في سعر الفائدة على حجم الاستثمار.وضح إجابتك بالرسوم البيانية.

الصواب و الخطأ

وضح إن كانت كل من الفقرات التالية صحيحة أم غير صحيحة

1. تعتبر التوقعات من أهم العوامل المحددة للاستثمار.

2. يؤدي التضخم إلى ارتفاع القيمة الحقيقية للمدخرات.

3. يتأثر الطلب المحلي بالتغيرات الاقتصادية العالمية.

4. عندما يكون الإنفاق الاستهلاكي أكبر من الدخل، يكون الادخار سالباً.

5. تتأثر العادات الاستهلاكية لذوي الدخول المنخفضة بالعادات الاستهلاكية لذوي الدخول المرتفعة.

الاختيار المتعدد

اختر الإجابة الصحيحة الوحيدة لكل من الفقرات التالية

1. يتحدد العرض الكلي بالعوامل التالية ماعدا
   1. كمية الموارد البشرية
   2. كمية رأس المال
   3. الوارد من السلع الكمالية
   4. مستوى التقدم التقني
2. يعتمد الطلب الكلي على
   1. الأسعار
   2. التوقعات
   3. السياسات الاقتصادية الحكومية
   4. كل ما تقدم
3. يعتمد الإنفاق الاستهلاكي على
   1. معدل الفائدة الحقيقي
   2. الدخل المتاح
   3. الدخل المتوقع في المستقبل
   4. كل ما تقدم
4. يعتمد الاستثمار على العوامل التالية
   1. الكفاءة الحدية للاستثمار
   2. معدل الفائدة
   3. التوقعات
   4. كل ما تقدم

5. إذا كان الميل الحدي للاستهلاك يساوي 0.7، وكانت الزيادة المستهدفة في الناتج المحلي الإجمالي هي 3,000 مليون دينار، فإن الزيادة المتوقعة في الاستهلاك هي
   1. 1,700 مليون دينار
   2. 2,700 مليون دينار
   3. 2,100 مليون دينار
   4. 3,300 مليون دينار

الفصل السادس

توازن الاقتصاد الكلي

الأسئلة المقالية

1. ما المقصود بمعامل رأس المال؟ وما هي أهميته في تقدير حجم الاستثمارات اللازمة لزيادة الناتج المحلي الإجمالي؟

2. وضح برسم بياني كيف تحدث الفجوة التضخمية وكيف يمكن قياسها.

3. ما هو ا لتضخم الركودي؟ وما هي الأسباب التي أدت إلى ظهوره ومتى؟

4. ما المقصود باقتصاديات جانب العرض؟ وما هي السياسات التي اتبعت لمعالجة مشكلتي البطالة والتضخم؟

5. وضح كيف يتحقق الدخل التوازني في اقتصاد مغلق من ثلاثة قطاعات واستثار مستقل، وضريبة نسبية على الدخل.

الصواب و الخطأ

وضح إن كانت كل من الفقرات التالية صحيحة أم غير صحيحة

1. فكرة العرض يخلق الطلب جاء بها كينز.

2. حدث الكساد الكبير بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

3. يقصد بمضاعف الإنفاق أن زيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة مضاعفة في الدخل والتي تؤدي بدورها إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي بما يتناسب والميل الحدي للاستهلاك.

4. حاصل جمع الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار يساوي الواحد الصحيح.

5. يكون معامل رأس المال أقل في الأقطار المتقدمة عما هو عليه في

الأقطار النامية.

الاختيار المتعدد

اختر الإجابة الصحيحة الوحيدة لكل من الفقرات التالية

1. يعني التضخم الركودي جميع الحالات التالية ماعدا
   1. ارتفاع معدل البطالة
   2. انخفاض معدل التضخم
   3. انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
   4. ارتفاع كل من معدل التضخم ومعدل البطالة في آن واحد

2. يقصد بالسياسات الاقتصادية لتحفيز العرض الكلي باقتصاد جانب العرض التي تشمل جميع الإجراءات التالية ماعدا
   1. تخفيض الضرائب على عائدات الاستثمار
   2. تخفيض أسعار الفائدة
   3. تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الاستثمارية
   4. زيادة الضرائب على عائدات الاستثمار

3. يعكس منحنى العرض في المدى البعيد (LAS)
   1. الناتج المحلي الإجمالي عند الاستخدام الكامل
   2. أقصى مستوى للناتج المحلي الإجمالي يمكن للاقتصاد تحقيقه في المدى القصير
   3. الناتج المحلي الإجمالي الذي يمكن إنتاجه عند ثبات مستوى الأسعار
   4. مستوى الناتج المحلي الإجمالي النقدي الذي يتعادل مع معدل البطال

4. إذا شهد القطر تحسن في تقنيات الإنتاج. فأي العبارات التالية تكون صحيحة
   1. ينتقل منحنى الطلب الكلي (AD) إلى جهة اليمين
   2. ينتقل منحنى العرض الكلي في المدى البعيد إلى جهة اليمين
   3. يزيد الناتج المحلي الإجمالي الكامن

4.(ب) و (ج) كلاهما صحيح

5. إذا كان الاقتصاد في توازن المدى البعيد. وتوقع رجال الأعمال بعض الخسائر في المستقبل. فأي التغيرات التالية يمكن أن تحدث في المدى القريب

1.انخفاض الناتج المحلي الحقيقي

2.زيادة في مستوى الأسعار

3.انخفاض معدل البطالة

4.زيادة معدل الاستخدام

الفصل السابع
النقود والبنوك

الأسئلة المقالية

1. ما الفرق بين استخدام المقايضة والنقود في المبادلات التجارية؟ وهل يمكن استخدام المقايضة في المبادلات الدولية في الوقت الحاضر؟ وكيف؟

2. هل تتأثر وظيفة النقود كمستودع للقيمة بارتفاع المستوى العام للأسعار؟وكيف يمكن للأفراد حماية مدخراتهم أثناء فترات التضخم؟

3. "تتحد قدرة البنوك التجارية على منح التسهيلات الائتمانية (أو خلق النقود) بما يتوفر لديها من احتياطات فائضة". حلل هذه العبارة.

4. قد تلجأ بعض البنوك إلى الاحتفاظ باحتياطيات إضافية تتجاوز نسبة الاحتياطي القانوني التي يفرضها البنك المركزي على الودائع. وضح لماذا تفعل ذلك وتحت أي الظروف؟

5. هل يمكن الادعاء بأن البنوك التجارية تميل إلى التشدد في سياستها الائتمانية في فترة الركود الاقتصادي والتساهل في فترة الانتعاش الاقتصادي. وبالتالي قد تسهم بذلك في زيادة حدة التقلبات الاقتصادية؟

الصواب و الخطأ

وضح إن كانت كل من الفقرات التالية صحيحة أم غير صحيحة

1. ادخار النقود لأجل إنفاقها في المستقبل يمثل وظيفة النقود كوسيط للتبادل.

2. تميل البنوك التجارية إلى التوسع في منح التسهيلات في مرحلة الركود الاقتصادي.

3. تعتبر البطاقة الائتمانية التي تقدمها البنوك والشركات للأفراد نقوداً.

4. تفقد النقود وظيفتها كمستودع للقيمة مع ارتفاع معدل التضخم بصورة كبيرة.

5. تعتمد قدرة البنوك التجارية على خلق النقود على نسبة الاحتياطي القانوني فقط.

الاختيار المتعدد

اختر الإجابة الصحيحة الوحيدة لكل من الفقرات التالية

1. من العوامل التي تحد من قدرة البنوك التجارية على التوسع في منح التسهيلات الائتمانية هي
   1. زيادة نسبة الاحتياطي القانوني
   2. تسرب نسبة من العملة خارج الجهاز المصرفي
   3. احتفاظ البنوك التجارية باحتياطيات إضافية تفوق نسبة الاحتياطي القانوني
   4. كل ما تقدم

2. الحد الأقصى للتسهيلات الائتمانية التي يمكن أن تمنحها البنوك هو
   1. حاصل ضرب الاحتياطي القانوني في المضاعف النقدي
   2. حاصل ضرب الاحتياطيات الفائضة في المضاعف النقدي
   3. الاحتياطيات الفائضة زائداً المضاعف النقدي
   4. الاحتياطي القانوني زائداً المضاعف النقدي

3. إذا كانت الاحتياطيات الجديدة لدى البنوك تبلغ 100 مليون دينار ونسبة الاحتياطي القانوني 5%. فإن الحد الأقصى للتسهيلات الائتمانية الإضافية التي يمكن أن تمنحها البنوك هو
   1. 900 مليون دينار
   2. 1,900 مليون دينار
   3. 00 مليون دينار

4. 95 مليون دينار

4. يمكن أن تساهم البنوك التجارية بصورة غير مباشرة في زيادة حدة التقلبات الاقتصادية من خلال
   1. تقليص التسهيلات الائتمانية في فترة الركود الاقتصادي
   2. زيادة التسهيلات الائتمانية في فترة الانتعاش الاقتصادي
   3. تقليص التسهيلات الائتمانية في فترة الانتعاش الاقتصادي
   4. (أ) و (ب)

5. تعتبر البنوك الإسلامية بديلاً منافساً للبنوك التقليدية وذلك لأنها
   1. توفر خياراً للتعامل المصرفي بما ينسجم وأحكام الشريعة الإسلامية
   2. تعطي عائداً مجزياً بالمقارنة مع البنوك التقليدية
   3. أصبحت واسعة الانتشار في الدول الإسلامية وغير الإسلامية
   4. كل ما تقدم

الفصل الثامن
البنك المركزي والسياسة النقدية

الأسئلة المقالية

1. وضح أهمية استقلالية السياسة النقدية في تحقيق الأهداف الاقتصادية المرغوبة.

2. حلل كيف يمكن استخدام السياسة النقدية في معالجة مشكلة الركود الاقتصادي.

3. يعتبر تخفيض البطالة والتضخم النقدي من أهم أهداف السياسة الاقتصادية الحكومية. وضح كيفية تحقيق هذين الهدفين باستخدام منحنى فيليبس.

4. اشرح بإيجاز أهم العوامل التي يمكن أن تدعم الثقة في العملة الوطنية.

5. ما هي مبررات وضع الضوابط لتنظيم عمل البنوك التجارية والمؤسسات المالية؟

الصواب والخطأ

وضح إن كانت كل من الفقرات التالية صحيحة أم غير صحيحة

1. معدل الخصم هو سعر الفائدة الذي تتقاضاه البنوك التجارية من عملائها.

2. تؤدي عملية بيع السندات الحكومية بواسطة البنك المركزي إلى انخفاض الطلب الكلي.

3. تخضع السياسة النقدية في معظم الأقطار النامية للبنك المركزي.

4. تقوم البنوك التجارية المعاصرة بإصدار العملة الوطنية.

5. يعتبر الاستقرار الاقتصادي من أهم أهداف السياسة النقدية.

الاختيار المتعدد

اختر الإجابة الصحيحة الوحيدة لكل من الفقرات التالية

1. عندما تقوم البنوك التجارية بشراء السندات الحكومية فإن القروض التي يمكن للبنوك تقديمها
   1. ستزيد بمقدار قيمة السندات
   2. ستنخفض بمقدار قيمة السندات
   3. ستنخفض بأضعاف قيمة السندات
   4. ستزيد بأضعاف قيمة السندات

2. أي من الإجراءات التالية من قبل البنك المركزي يمثل سياسة نقدية توسعية
   1. زيادة معدل الخصم
   2. تخفيض متطلبات الاحتياطي القانوني
   3. بيع السندات الحكومية
   4. تخفيض عرض النقود

3. يشتمل عرض النقد بمفهومه الضيق (M_2) على ما يلي باستثناء
   1. العملة في التداول
   2. ودائع تحت الطلب
   3. الودائع قصيرة الأجل
   4. البطاقات الائتمانية

4. تشتمل مهام البنك المركزي على ما يلي باستثناء
   1. إصدار العملة
   2. الإشراف على البنوك التجارية

3.تنظيم عرض النقود

4.قبول ودائع الجمهور

5. استناداً إلى منحنى فيليبس، يؤدي ارتفاع معدل التضخم إلى

1.انخفاض نسبة البطالة

2.ارتفاع نسبة البطالة

3.عدم تغير معدل البطالة

4.انخفاض معدل الفائدة

الفصل التاسع
السياسة المالية

الأسئلة المقالية

1. ما هي عناصر القوة والضعف في السياسة المالية؟

2. هل يجب على الحكومة تحقيق التوازن في الموازنة كهدف بحد ذاته؟ لما؟ أو لما لا؟

3. لماذا يعتبر هيكل الإنفاق الحكومي وليس حجم الإنفاق الحكومي فقط العامل المؤثر في فاعلية السياسة المالية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية؟ حلل ذلك مع بعض الأمثلة.

4. ما هي السياسة المالية الواجب إتباعها في كل من مرحلتي الركود والانتعاش الاقتصادي؟

5. متى يعتبر الدين العام عبئاً على الأجيال القادمة؟

الصواب و الخطأ

وضح إن كانت كل من الفقرات التالية صحيحة أم غير صحيحة

1. تعتبر الضرائب التصاعدية وسيلة مهمة لإعادة توزيع الدخل القومي.

2. تؤدي زيادة الضرائب إلى انخفاض الدخول القابلة للإنفاق.

3. تستطيع الحكومة تمويل العجز في الموازنة عن طريق بيع السندات الحكومية.

4. تمثل زيادة الضرائب سياسة مالية توسعية.

5. يتحقق الفائض في الموازنة عندما تكون الإيرادات أقل من المصروفات الحكومية.

الاختيار المتعدد

اختر الإجابة الصحيحة الوحيدة لكل من الفقرات التالية

1. تؤدي زيادة الضرائب على الدخول وأرباح الشركات إلى
   1. زيادة الاستثمار
   2. انخفاض الاستثمار
   3. زيادة الادخار
   4. زيادة النمو الاقتصادي

2. تستخدم السياسة المالية التوسعية
   1. في فترة الانتعاش الاقتصادي
   2. في فترة الركود الاقتصادي
   3. لمحاربة التضخم
   4. ليس أي مما تقدم

3. تستطيع الحكومة معالجة العجز في الموازنة عن طريق الاقتراض من
   1. البنوك التجارية المحلية
   2. المنظمات المالية الدولية
   3. المنظمات المالية الإقليمية
   4. كل ما تقدم

4. من أهم وسائل السياسة المالية هي
   1. الضرائب والرسوم
   2. الإنفاق الحكومي
   3. معدل الفائدة
   4. (أ) و (ب)

5. من أهم مصادر الإيرادات الحكومية في الأقطار المتقدمة هي
   1. الضرائب على الدخول والأرباح
   2. الرسوم الجمركية
   3. ضريبة المبيعات
   4. ضريبة الإنتاج

الفصل العاشر
الاقتصاد الدولي

الأسئلة المقالية

1. ما هي الفوائد التي تعود على الاقتصاد من التجارة الحرة؟
2. لماذا تلجأ الكثير من الأقطار إلى حماية صناعاتها الوطنية من المنافسة الأجنبية؟ وما هي الانتقادات الموجهة إلى سياسة الحماية؟
3. كيف يمكن معالجة الخلل في ميزان المدفوعات؟ وما هي أكثر الوسائل فاعلية لتحقيق ذلك، لاسيما في الأقطار النامية؟
4. اشرح بإيجاز مبدأ الميزة النسبية.
5. ما المقصود بشروط التبادل التجاري؟ ولماذا تميل شروط التبادل التجاري لصالح الأقطار المتقدمة؟

الصواب و الخطأ

وضح إن كانت كل من الفقرات التالية صحيحة أم غير صحيحة

1. تعني سياسة الإغراق بيع السلع في الأسواق الأجنبية بأسعار تقل عن تكاليف إنتاجها.
2. يقصد بسعر الصرف قيمة الوحدة من العملة الوطنية لدولة معينة بوحدات من عملة دولة أخرى.
3. يكون هناك فائض في الميزان التجاري إذا كانت قيمة الواردات أكبر من قيمة الصادرات.
4. القطر الذي يحقق فائضاً في الميزان التجاري لابد أن يحقق فائضاً في ميزان المدفوعات.
5. يؤدي ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية إلى زيادة الصادرات.

الاختيار المتعدد

اختر الإجابة الصحيحة الوحيدة لكل من الفقرات التالية

1. من أهم مساوئ القيود الحكومية على الواردات أن هذه القيود تؤدي إلى
   1. ارتفاع أسعار السلع المستوردة
   2. ارتفاع أسعار السلع المنتجة محلياً
   3. انخفاض الصادرات المحلية وحدوث عجز في ميزان المدفوعات
   4. كل ما تقدم
2. يمكن لقطر معين معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق
   1. تخفيض سعر العملة المحلية
   2. تقليل تكاليف الإنتاج وتحسين النوعية
   3. تقليل الواردات من السلع الكمالية
   4. كل ما تقدم
3. تؤدي رقابة الدولة على تحويل النقود إلى الخارج إلى
   1. ظهور السوق السوداء
   2. انخفاض حجم التجارة مع الأقطار الأخرى
   3. انخفاض أسعار السلع الاستهلاكية
   4. (أ) و (ب)
4. تؤدي التجارة الحرة إلى
   1. تحقيق فائض في الميزان التجاري
   2. ارتفاع معدلات التضخم
   3. زيادة المنافسة وانخفاض أسعار السلع
   4. حماية الصناعة الناشئة

5.أي مما يلي يعكس إتمام عملية صادرات غير منظورة بالنسبة للاقتصاد

1.صادرات القطن

2.تحويلات العاملين المصريين في الخارج

3.عوائد السياحة

4.(ب) و (ج)

الفصل الحادي عشر
التنميـــة الاقتصاديـــة

الأسئلة المقالية

1. تعني التنمية « توسيع الخيارات لجميع أفراد المجتمع ». حلل هذه العبارة.

2. "يعتبر النمو الاقتصادي شرطاً مهماً إلا أنه غير كاف لتحقيق التنمية الاقتصادية بمفهومها الشامل" ناقش هذه العبارة.

3. كيف تفسر المسئولية الدولية والمحلية تجاه ظاهرة التخلف الاقتصادي؟

4. حلل بإيجاز أثر التحولات الاقتصادية والسياسية العالمية التي حدثت منذ أوائل عقد التسعينيات من القرن الماضي على الأقطار النامية.

5. هل تعتقد أن العولمة ستؤدي إلى زيادة حدة التفاوت في توزيع الدخل العالمي؟ ولماذا؟

الصواب و الخطأ

وضح إن كانت كل من الفقرات التالية صحيحة أم غير صحيحة

1. يقصد بالنمو الاقتصادي الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الإسمي.

2. تعني البطالة المقنعة وجود نسبة من الأيدي العاملة غير مستغلة استغلالاً كاملاً.

3. تشكل الصادرات الصناعية نسبة كبيرة من صادرات الأقطار النامية.

4. يعتبر الإنفاق على التعليم والتدريب أفضل السياسات الاقتصادية لمعالجة مشكلة الفقر.

5. تؤدي زيادة نسبة الإناث في سوق العمل إلى انخفاض معدلات نمو السكان.

الاختيار المتعدد

اختر الإجابة الصحيحة الوحيدة لكل من الفقرات التالية

1. تشير توقعات نمو السكان في العالم في سنة 2025 إلى أن الفجوة بين المستوى المعيشي لسكان الأقطار المتقدمة والأقطار النامية
   1. ستبقى ثابتة
   2. ستتقلص بسرعة
   3. ستتقلص تدريجياً
   4. ستزداد اتساعاً

2. أي من السياسات الاقتصادية التالية تعتبر غير مقبولة بالنسبة للأقطار النامية
   1. الاستثمار في البنى التحتية
   2. تشجيع المواطنين على الادخار
   3. زيادة الاستثمار في التعليم
   4. تخصيص نسبة كبيرة من الإيرادات الحكومية للإنفاق العسكري

3. تبلغ نسبة الأمية بين الكبار في العالم العربي
   1. أقل من 20%
   2. أقل من 30%
   3. أعلى من 40%
   4. أعلى من 70%

4. تبلغ نسبة سكان الأقطار النامية من مجموع سكان العالم أكثر من
   1. 50%
   2. 60%
   3. 70%
   4. 80%

5. تعزى ظاهرة الحلقة المفرغة للفقر إلى الأسباب التالية ماعدا
   1. انخفاض الدخل الفردي
   2. انخفاض الاستثمار
   3. انخفاض نمو السكان
   4. انخفاض الإنتاجية

الإجابات الصحيحة

الفصل الأول المفاهيم الاقتصادية الأساسية	
صواب (ص)، خطأ (خ)	الاختبار المتعدد
1. (خ)	1. (أ)
2. (ص)	2. (ب)
3. (خ)	3. (ب)
4. (خ)	4. (أ)
5. (ص)	5. (د)

الفصل الثاني المشكلة الاقتصادية	
صواب (ص)، خطأ (خ)	الاختبار المتعدد
1. (خ)	1. (د)
2. (ص)	2. (ج)
3. (ص)	3. (د)
4. (ص)	4. (د)
5. (خ)	5. (ب)

الفصل الثالث الحسابات القومية	
1. (ص)	1. (ب)
2. (ص)	2. (ب)
3. (خ)	3. (د)
4. (خ)	4. (ب)
5. (ص)	5. (ج)

الفصل الرابع الاستخدام الكامل والبطالة	
1. (ص)	1. (ج)
2. (ص)	2. (ب)
3. (خ)	3. (ب)
4. (خ)	4. (ب)
5. (ص)	5. (د)

الفصل الخامس العرض الكلي والطلب الكلي	
1. (ص)	1. (ج)
2. (خ)	2. (د)
3. (ص)	3. (د)
4. (ص)	4. (د)
5. (ص)	5. (ج)

الفصل السادس توازن الاقتصاد الكلي	
1. (خ)	1. (ب)
2. (خ)	2. (د)
3. (ص)	3. (أ)
4. (ص)	4. (د)
5. (ص)	5. (أ)

الفصل السابع النقود والبنوك	
1. (خ)	1. (د)
2. (خ)	2. (ب)
3. (خ)	3. (ب)
4. (ص)	4. (د)
5. (خ)	5. (د)

الفصل الثامن البنك المركزي والسياسة النقدية	
1. (خ)	1. (ج)
2. (ص)	2. (ب)
3. (ص)	3. (د)
4. (خ)	4. (د)
5. (ص)	5. (أ)

الفصل التاسع السياسة المالية	
1. (ص)	1. (ب)
2. (ص)	2. (ب)
3. (ص)	3. (د)
4. (خ)	4. (د)
5. (خ)	5. (أ)

الفصل العاشر الاقتصاد الدولي	
1. (ص)	1. (أ)
2. (ص)	2. (د)
3. (خ)	3. (د)
4. (خ)	4. (ج)
5. (خ)	5. (د)

الفصل الحادي عشر التنمية الاقتصادية	
صواب (ص)، خطأ (خ)	الاختبار المتعدد
1. (خ)	1. (د)
2. (ص)	2. (د)
3. (خ)	3. (ج)
4. (ص)	4. (د)
5. (ص)	5. (ج)

الناشر
مركز المعرفة
للاستشارات والخدمات التعليمية

Al-Marifa Centre
For
Consulting and Educational Services
www.almarifa.com

الاقتصاد الكلي
الطبعة الثانية 2010
رقم الإيداع بإدارة المكتبات العامة: د. ع. 6228 / 2007
رقم الناشر الدولي: ISBN:978-99901-06-65-7

صدر عن المركز الكتب التالية:

1. مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي. الطبعة الأولى. 2005
2. اقتصاديات التنمية والتخطيط. الطبعة الأولى. 2007
3. مبادئ الاقتصاد الجزئي. الطبعة الأولى. 2007
4. مبادئ الاقتصاد الكلي. الطبعة الاولى. 2007
5. اقتصاديات النقود والبنوك. الطبعة الأولى 2008
6. الاقتصاد الجزئي. الطبعة الثانية. 2009

سيصدر عن المركز الكتب التالية:

1. دراسات جدوى المشروعات الخاصة والعامة
2. الاقتصاد الدولي : التجارة والتمويل
3. المالية العامة